



الحمد لله الذي القمني من فضلكم
ولطفكم العيون هذه السنين الحقة
بالقوة والافرغني بمطالعة
والشئني صاحبته

وهرست انفع الامل

مسألة لا تجب الزكاة في مال الصغير
مسألة زيادة في المهر
مسألة تزويج الصغار والصغار

ثم الولد الذي يملكها الف في روح الصفا
مسألة لا يجب لزومها في

مسألة الحرة التي تزكر في الأصل في ديارنا
مسألة الحرة في الكاح التي توكد مجموع المهر والعمل
القول حقيقة

مسألة إذا طلق الزوج المفرز وجبة إلى الدار

۲۶ کاسه جاملا اوچاللا
 سان ماکت الامل صدانه القضاء علی الغالبه
 ۲۷ محوین کاخ دارم محرم
 تحب له هذه النسخة
 سان من

ما من سقطينا
 من التبرير على
 مصل
 ما من سقطينا
 من التبرير على
 مصل
 ما من سقطينا
 من التبرير على
 مصل

۳۱ سال
 كيفيه
 اليهود
 ثم الكافر على
 ۳۲
 ۳۳ علم
 مسائل الوقف
 ۳۴ وارثه ۳۵
 علم انه الوقف
 ۳۶

وقف الدين علي بن محمد علي ولد
مسلة وقف البها والفر من موه الار
٣٦

وقف على المائتين وعقد انقراضهم على الصواعق
مسألة وقف اهل الذمة
مسألة الاقرب فالاقرب
مسألة وقف اهل الذمة

مسألة قسم الوقف من الملك اود وقف
مسألة الاقرب حراً
مسألة التولية على الوقف
مسألة الاقرب حراً
مسألة التولية على الوقف

مسألة الوقف في المرض الذي يصلح الموت ٦٠
مسألة إذا أقر أنه وقف جميع حصته من الدار والأرض ٦١
مسألة وقف الحصص في هذه الأرض ولم يسم مقدارها ٦٢

مسألة إذا أقر أنه وقف شيء من أمواله
وهي الثلث ٧٥
مسألة إذا وقف الموقوف على رجل
التمن يكون هذا كافيا للمسح
٧٦
مع إرضاء الوفاة

سورة الراسخون اذا وقف على قوله تعالى ولا يؤمنون بآيات الله ولا بالرسول الذي ارسل اليهم حتى ياتيهم الساعة وهم غافلون
سورة الراسخون اذا وقف على قوله تعالى ولا يؤمنون بآيات الله ولا بالرسول الذي ارسل اليهم حتى ياتيهم الساعة وهم غافلون

مسألة وقف الفضولي والاجارة له اهل تقويم لا
مسألة ابتداء بمصارف الوقف بحكم ضياع كتابه
كيف نعلم فيه ١٢

مسئله الا اذا وقف وقفا وعلية في قصد امنه للمخاطبه هل يصح لا
 ٨٢
 ٨٢
 ليف يعمل فيه
 ٨٢
 مسيله الا اذا وقف وقفا وعلية في قصد امنه للمخاطبه هل يصح لا
 مسيله الا اذا وقف وقفا وعلية في قصد امنه للمخاطبه هل يصح لا
 مسيله الا اذا وقف وقفا وعلية في قصد امنه للمخاطبه هل يصح لا

[illegible]

٨٣
لأنه عدم دخول أولادها البنات في لفظ الأولاد والعقب والذرية والآل
٨٥

مسألة الزيادة في جرة الماخوارة كان وقفها ^{٨٥} بنفسها الجارة بها
مسألة غلة وقف وانه هل ^{٩٥} البسط أم على اعتبار الاداء
٩٨

الحمد لله الذي هدانا لهذا
مسلما اذا اجبرناظر الحق الموقوعه ترتيب
على الله المقدر في كس الاحباب

مسألة اذا قال الهندواني وقفت دارى الى
مجاله كذا ولم يردوها هل يحل هذا الوقف
مسألة او وقف ضيعة واقفا فيها دارى ومقابرهم
على الوقف بها اجل

مسألة: كيف يعرف الله تعالى ما في القلوب؟
 ١٢١
 مسأله: كيف يعرف الله تعالى ما في القلوب؟

مسألة إذا وقف على الولادة وأولادها وله من قبله
 بطن بعد بطن فما كان من هذا الوقف مرتباً
 ١٢٣

مسألة رجل خزانة رجله وأولادها وله من قبله
 ١٣٠
 طه هاجي محي الحسن والموسى

مسئله بیع البعاً و هل یحرم فی سبب التمسک
۱۳۲

مسألة الفرائس والنبأ المسرك إذا سعى حصة الجنى أو
مسألة شراء الحصة في الفرائس والنبأ العام

مسألة بيع الحصة من البناء المسمى بـ ...
 في البيع ...
 ١٣٦

مسألة في حكم المقبوض على سبيل الشراء إذا هلك في يد المدين قبل القبض
١٤٤٢

علم انه الاثر المحمول صحيح عدل ١٥٠

مسألة سح المزركش والمصوغ من الذهب والفضة والحلي اذا سح بالبراهم او الدراهم هل يجوز ام لا ١٥٢

تحت فهرست الكتاب معوض الملك المعين

مسألة هل يجوز ان يلزم المدعي عليه المنكر فيكفيل النفس مع الدعوى قبل اقامة الدعوى لا ٢١٠

اذا هلك المسح هل العوض صحيح ام لا ١٥٣

مسألة اذا مضى البائع الثمن والموصر الجرة او ربح في المدونة ولم ينفذ الثمن ولا الجرة ولا الربح ثم بعد ذلك ١٥٥

مسألة قبول الكفالة في مجلس العقد من حتى في المكفول اذا لم يقبل الكفالة في المجلس لا يصح ١٥٦

مسألة الكفالة المتعلقة بالشرط ١٦١

مسألة الكفالة بالدين على المشتري هل يصح ام لا ١٧٨

مسألة اذا كفّل بالتقضى الى اجل هل يتأجل على الاصل ١٧٩

مسألة اذا كفّل بنفسه او بجماله عليه الى شهر هل يكفلا في الحال واذا مضى الشهر لا يسع كفيلا ١٨٠

مسألة اذا كفّل بنفسه رجل وقال انه لم اوف به بعد فعلى كذا فما حاله ولم يقل الذي على المكفول هل يصح ام لا ١٨٢

مسألة الكفالة بالدرك ١٨٣

مسألة اذا وكل رجلا ببيع داره او تساعا عليه فوكله ببيعها ثم كفله الوكيل البائع الثمن على المشتري هل الموكل هل يصح الكفالة ام لا ١٨٣

مسألة هل يجوز ان يكون القاع مجتهدا او لا ١٨٤

مسألة تعدد قضاها متى يجوز للقاضي ان يرسل خلف الغريم وكيفيته الاموال اذا طلب ذلك ١٨٦

مسألة ما يكون حكما في العصى وما لا يكون ١٨٩

مسألة هل يعلق الولاية بالشرط وبالاضافه الى من ١٩١

مسألة الحبس في الدونه وغيره المحقوق فيه ١٩٥

مسألة اذا اقام المدعي عليه انا ففتر وقال المدعى هو غني موثر فالتقوى لمن يكون منهما ١٩٧

وقام او بدل العوض معناه اذا كانه من غير كفاية احد ٢٠٣

وقام او ضمان المقصود معناه اذا عثر بالفصب ٢٠٤

وقام او صلح عن المدعى معناه ان لا يوصل حرجا من افضاها ٢٠٤

مسألة قدر مدة الحبس في الحقوق عشر وسماح السيد مالا عار ٢٠٦

ما من بدل الكفالة ٢٠٥



وعدا

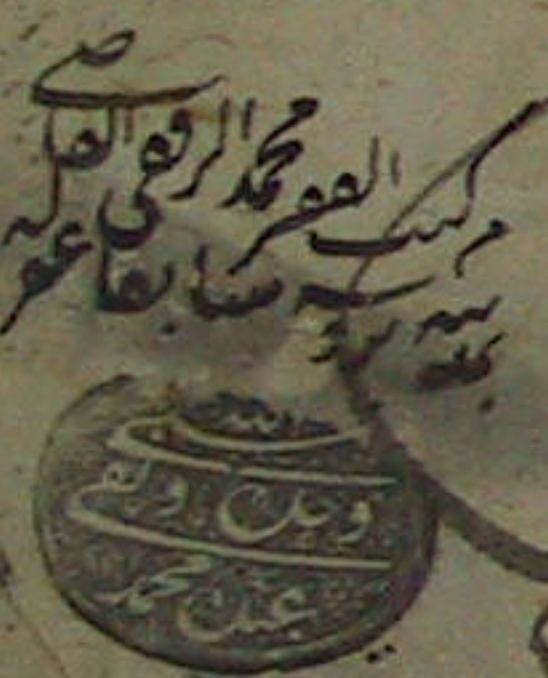
وحيث انهم كانوا في الفخ والبشائر من بعد

وقال الامام ابو الحسن علي بن بطال المايكن المغربي رحمه الله تعالى معني هذه الاية ان الله تعالى
اوحى الى محمد صلى الله عليه وسلم كما اوحى الى سائر الانبياء وحي رساله لا وحي الهام لان لا وحي
تنقسم على وجوه واقول وانما ذكر نوحا عليه السلام ولم يذكر ادم عليه السلام لانه اول مشرع
عند بعض العلماء اول لانه اول بني عوقب قومه فخصه به تهديد القوم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ^{اسمى كلام الله تعالى} فقلت اجاب عنه بعض الشراح بخواين الاول لانه اول مشرع عند بعض العلماء ولكن
انه اول بني عوقب قومه فخصه به تهديد القوم محمد صلى الله عليه وسلم وفيها نظر اما الاول
فلان لم انه اول مشرع بل اول مشرع هو ادم عليه السلام فانه بني ابراهيم عليه السلام
لهم سرايه ثم بعده قام باعبا الامم شيت وكان بيما مسلا وبعده ادريس عليه السلام
بعثه الله الي ولد قابيل ثم رضى الله تعالى الى السما واما الثاني فلان شيت عليه السلام
هو اول من عذب قومه بالقتل وذكر العزيز في تاريخه ان شيت عليه السلام سار الى قابيل
فقاتله بوحية ابيه لذبذلك متقلدا ابيف ابيه وهو اول من تقلد باب يفت
فاخذ اياه اسيرا وسلبه ولم يزل كذلك الى ان قبض كاهرا والذي يظهر في الجواب
الثاني عن هذا ان نوحا عليه السلام هو الاب الثاني وجميع اهل الارض من ولده
السلامة لقوله تعالى وجعلنا ذرية هم الباقين فجميع الناس من ولده وامام وياق

اول الانبيا والاسلام محمد
فان قلت لم يخصوا بالذكور وانما اكرم الله عليهما السلام مع انه اول

وذلك لان كل فر كان على وجه الارض قد هلكوا بالطوفان الا اصحاب السفينة وقال
قتاده لم يكن فيها الا نوح وامرأته وثلاث بنيه سام وحام ويافت ونسآ واهم فجميعهم ثمانية
وقال ابن اسحاق كانوا عشرة سوى نبيهم وقال مقاتل كانوا اثنين وسبعين نفسا
وعنى ابن عباس كانوا ثمانين اسما اضافة احوالهم جبراهم والمقصود لما خرجوا من السفينة ماتوا كلهم
ما خلا نوحا وبنية الثلاثة وازواجهم ثم مات نوح عليه السلام وبقي بنوه الثلاثة فجميع
بنينهم وكان نوح عليه السلام اول الانبياء المرسلين بعد الطوفان وسير الانبياء عليهم
السلام بعده ما خلا ادم وشيث وادريس فلذلك حصة الله تعالى بالذكر وهذا اعطى الله
الانبياء لكثرة نعم الله عليه

الباب في كثرة تهمه



Süleymanî: Süpranî:
Kism: AMCA ZADE
Yeni: HÜSEYİN PAŞA
Eski Kayıt No: 171

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي نور قلوب العلماء بمصابيح خلاصه الرعاية وحسن
الامرار فاصبحت محتمهم العليبه تنقوا الى غايه النيه ونظم كنوزهم
مطوب وبها حصل انكفاه **احمد** على مبسوط اقصاه النافع واسكده اعطاه
الجامع واستزاده بصره من نور اللامع **واشهد** ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
شهادة ادفعها لوجه المعاد دخرها واردها سرادجها **واشهد** ان محمدا عبده
المختار الهادي لآخر مله ورسوله الذي ابده وشهد قوله وفعله صلى الله عليه وعلى آله
واصحابه صلاة تترادف بالزادات ومضاعف بالبركات يجمع الباقين
وتدوم دوام الارض والسموات وسلم تسليما **قال** العبد المذنب
ابن علي بن احمد الطبرسي الحنفي وفقه الله ولا وفقه وفقه له تقف المسطحات
التي ان عرفه لما رأت المسائل الواضحات من المحاكمات مفردة في الكتب وحمل
الكشف عنها غائبة النقص ورأس العمل في بعضه على غير القول الصحيح والبلوغ
من الصحيح وربما وقع بعض القضاة في مسائل خارجة عن المذهب بالكلية
والمفصوص فيها على خلاف ما حكم به في القضية استخوف الله في جمع
المسائل المشار اليها وترتيبها على ترتيب كتب الفقه وكتب ائمة الزمان
احتضرت اسماء الكتب المنقول منها الحكم في المسئلة فلما اظلمت في الجمع بين ان الاولى
اعز المنقول للمصنفات بالنسخ والخروج عن عمده اليه بها في

فاحذرت في جمع ذلك وتحريره وايضا من فقره وجعلت الاستدلال في كل مسألة بعينها
بعبارة الاصحاب فيها الي اخرها اتفق لي من الوقوف على ما واثمتم الي غير ذلك وان
الكلام عقبيه ما عرروا نفع من كتب معنى تلك العيان وربما يعمل به في المسئلة على حسب
الوجه والطاقة وكذا وقع في هذا الكتاب بعد ذكر المنقول في المسئلة ما صوته طلت
من كلام الصبي وكذا كل ما كان من غير المسئلة قل ذكر المنقول فهو من كلام
الصفا وكنت علمت هذا الكتاب بالتفحص والتقصي والتدقيق والتتبع
ثم رأت ان اسمه بالنفع الواسع بل الى غير المسائل محمد والله الطمئن الطامنين
ومذا حق ان يروى وعلى الله ان يوفقكم وبه امتدى مسله تحت الركاه في حال الصغر
والصغره على ما كان فاذالم يحزن من يحزن للنفاص الحنفي ان يحكم بمسقطها قبل
بل ابعثها له لا عمل برفع هذا الحكم الا من المسئلة ام لا وهل يشترط الدعوى له
ام لا اذا اشترطت فمن يكون المحصر فيها وهل يضع دعوى الفقر فيها على ولي
الضغير ام لا وتحرر الكلام في ذكره في هذا المذنب **قال** وليس على الصبي
والمحنون زكاه خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول في غرضه ما لم يفتقر شيئا
المور كنفقه الزوجات وصار كالخراج والعشر ولما انها عايدة فلا سادى الى
الما حقيقه تحقيقا لمعنى الاستسلا ولا جوارها لعدم العقل بخلاف الخراج لانه
يؤخذ من الارض وكذلك الخالب في العشر معناه اللونه ومعنى الصاده نايه منه
اعماله **قال** لا يعرفه وليس فيها خلاف بين الاصحاب مما علمت ان الركاه

لا تحت على الصغير والصغير فلا فائدة في الاشتغال بنقل بقيقته كلام الاصحاب
ومذا الحكم اعني الحكم باسقاطها فاعلم جماعة من قضاة المذهب ومن صحيح رافع للحلا
لستط له الدعوى من جهة شرعي غرض ان الطريق له فنها نظر وذلك لانه يحتاج منه
الى دعوى صحيح من جهة شرعي والا يكون الحكم على وجه الفتوى ولم يحصل المقصد
به من دفع الخلاف لان القاضي المخالف يطلب الولي ويلزمه باذا الزكاة
للا فقرا والى راي من القضاة الذين حكموا بسقوطها ايم كانوا يسلكون
طريقا وهي انه كان يحضر عند القاضي ولي التمس ومعه فقر فيدعي الفقر على
التمس ان يدفع من مال التمس الفلاني كذا وانه حاله حاله لول وانه فقير
ويطلب منه عنده درهم مثلا من الزكاة فتجب الولي بان يدفع يدعي
وان هذا التمس لم يبلغ بعد وان الزكاة لا يحل عليه وبما ان المال له الحكم
بسقوطها عن التمس ما دام صغيرا لم يبلغ فتحكم القاضي بحاكم بذلك وعندك ان
منه الدعوى ليست صحيحة وماذا ان الا ان الفقر ليس له ولادة الطلب رعا
وليس الحق له ولما هو مصرف للحق لثابت المتعين لجهة الزكاة قال تميم
الامة في المبسوط ولما انها عبادة لا لها احدا ركان الدين لقوله عليه السلام
في الاسلام على خمس وعد منها الركاه والمقصود من اصل الدين العبادة وذلك
كانت من اركان الدين وذلك لان المصدق بحبل ما له من تعالى بصره الى
لما له من الله تعالى قال الله تعالى لم يعلموا ان الله يفتيهم في الدين

عباده وما احدا الصدقات وقال تعالى ان ذا الذي يرضى الله وما احدا وجعل المال
خالصا يكون عباده خالصة ولهذا يحصل به التظاهر وهذا بين انه ليس فيه حق
للعباد لان الشكر نافع في معنى العبادة من عبادة وخالصة انه جعل
له تعالى وبالدفع لا الفقر يحصل الكفافة والخروج عن الهدية به وكان الفقير
مصرفا لا صاحبا للحق واذا لم يكن الفقير صاحب الحق فالدعوى من جهة
غير صحيحه وما توند هذا ما ذكر الزاهدي في الفتنة وهو كـ ومن يوجب
الزكاة ليس للفقر ان يطالبه ولا ما صدق له بغيره وبغنى الواحد وذكره
ايضا ما توند في الفتاوى الكبرى للحاقي كـ ولو وحت الزكاة
على غنى وهو يوجبها لا محل للفقر ان اخذ من مال بغيره وان احد كان له
ان يدينه من كان قائما وان كان جاهلا كان الحق ليس لهذا الفقير بعينه و
في المبسوط في موضع اخر في الفرق بين الزكاة والعشر فالسدر وجوبه الارض
النائمة فالخارج فبا اعتبار الاصل وهي الارض النائمة موبه كما من في
الاصول ومعنى العبادة تابع لانه باعتبار ان مصرفه الفقير وذكر ايضا
في اصل البحر المحيط مثل ما ذكره الحاشي وذكر في الدخيرة قال وكذا كوا
له رضى العشرة طعاما واستدل به ومن كان عليه ثمانية درهم وذكره قبل
حولان الحول على الدرهم ثم ثم الحول على الدرهم وليس عليه زكاة فيها لان هذا
منه من لم يطالب به من جهة العبادة وهو الاقام وذكر في شرح القنوري للزاهدي

دين الزكاة ممنوع وجوب الزكاة في الاموال الطاهرة والباطنة سواء كانت الزكاة
في العين كالنصب لقائه او في الذمة بان استهلكها عندها وعند الحق
ان كان في العين ممنوع استحقاقا وان كان في الذمة ممنوع وعند الحق لا يمنع اضلا
لا ينعى عبادة كدين الحج ولنا ان هذا دين له مطالب من العباد وهو الامام في السوا
وتوابعه هم الملاك في الروض والزمب والذمام وذكر في البدايع قال
للإمام ان باخذ الزكاة من صاحب المال من غير اذنه حر ولو اخذ لا ينقط
عنه الزكاة وذكر قبله في البحث مع الحق في هلال مال الزكاة بعد
وعد التمكن من الاداء انه سقط عندنا خلافا له واستدل به فقال
جملة كلامه والخلاف ثابت فيما اذا طالبه الفقير او طالبه الشيعي بالاداء
فلم يودحى هلك النصاب ثم قال ولنا ان المالك انما هو صاحب المال
الواحد او ضمائه الى ان قال ولما قوله انه منع الحق بعد طلبه فيقول هو
الفقر ما لعين مستحقا بهذا الحق فان له ان يصره الى فقر اخر وذكر في موضع
اخر قال في دين الزكاة قال ولا في حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ان كل ذي
له تبرط بالبحر حمة العباد ممنوع وجوب الزكاة واما زكاة السوائم فلا
تطالب بها من حمة السلطان علينا كان او دينا وهذا يستخف اذا انكر
الحول او انكر كونه للتجارة وما استبه ذلك فصار منزلة ديول العباد
واما زكاة مال التجارة مطالب بها ايضا فنقدر ان يكون احد للسلطان

كان ماخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوبى وعمر الى زمن عثمان رضي
الله عنه فلما كثرت الاموال في زمانه وعلم ان في منعها زيادة ضرر بارا
راى الصلحة في ان يفوض الاداء الى اربابها باجماع الصحابة رضي الله عنهم
ومنا زار باب الاموال كالوكلاء عن الامام الا ترى انه قال من كان عليه
زكاة فليد ولم يزل ما بقي من ماله وهذا توكيل لارباب الاموال للاحرا
الزكاة فلا تطل حق الامام عن اخذ وطنا قيل قالت اصحابنا ان الامام
اذا علم ان اهل بلد يتركون اذا الزكاة من الاموال الباطنة فانه يطالبهم
بها تكن لو ان الامام ان ماخذها بنفسه من غزوة الترك من اربابها
لنقله ذلك لما فيه من مخالفة اجماع الصحابة فان ذلك اذا كان لرجل
ذوهم فلم يرد زكاتها لستين فعليه السنة الاولى وللسنة
الثانية شي عندنا صكنا قلت فنحن لنا من هذا كله انا الفقير لعين
له ولانه المطالبة وانما المطالبة للامام في الاموال الباطنة عند
علمه ترك اذا الزكاة من ارباب الاموال فاذا جاء الفقير في هذه الصور
مطلب من في الصغر زيادة مال الصغر وادعى بذلك عندنا نقاش
فهذه الدعوى غير صحيحة لعدم الولاية شرعا وفي حكم القاضى المرت
اعلمها فتوى وهو لا يرفع الخلاف ولا يقال ان الفقير هو المستحق للزكاة
فكان عليه طلب صاحب الحق بحقه فيقبل لا نأقول الفقير هو مستحق

شك وما يلزم من الاستحقاق ولان المطالبة كما قلنا في سائقي الوقف
انه ليس له ولان دعوى في اموال الوقف ولا ولاية اجازة ولا مزا^{عة}
واغاذت لتلقم وان كان الربح حقهم وما يذل على فساد هذه الدعوى
وان الفقر ليس له مطالبة في الزكاة انه لو جأ الى غنى كبر ورفعته الى
القاضي وطلب منه زكاة عن مال الذي خال عليه اكله وادكر
ذلك لديه واجاب بالغنى واكول وقالنا اعطيه شيئا ما كان يلزمه
الحاكم بالتدفع ولو كانت الدعوى صحيحة لالزمته لان المدعى عليه
رببته الجبر على ما ادعاه المدعى في الدعوى الصحيحة ثبتت انه
لا يجبر ولا يلزمه بل ان الدعوى من الفقر في الزكاة لا تصح فثبت ان
على كبره او في صغيره وما يؤيد هذا ان مذهبنا في الزكاة ان الحق
لله تعالى والفقر يخلص للخروج عن عمدته بالدفع اليه ولا شك ان الحقوق
التي لله تعالى النايب في قبضها واقاسمتها هو الامام الاعظم لا غيره الزكاة
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كانت ولا تفرقها له صلى الله عليه وسلم
ثم من بعد على بكر ثم لعمر ثم لعن رضي الله عنهم فلما راي المصلحة في تقوية
الاموال الباطنة الى اربابها ووافقة الصحابة صار ذلك لولا الاموال
لارباب الاموال فصاروا نوابا عن الامام في الصرف الى الفقراء فضلا
كانهم مطالبين ومطالبين فالفقر من ان له مطالبة لا يكون نايب عن

لنام ولان المطالبة اصله بالشرع معذرا ان سمع دعواه وفكرت في طريق يكون
دعوى صحيحة في هذا المسئلة فاقاسمتها سوى ان الامام مطالب اليه في الصغير اذا الزكاة
عند القاضي او وكيل الامام صح في الصغير بان الزكاة لم تجب بعد عليه لكونه صغيرا
او نبال الولي من القاضي باسقاط الزكاة عن الصغير الى وقف بلوغه واستقلالها
بماله ايضا لاجل خلاف الخبايا به فيجيبه الى سواله بعد ثبوت الولاية للولي
وهو المال في يده وحولان حول عليه وصغيرا الصغير وحكم بذلك هذا
الذي ظهر في حق من يماز وجهه الدعوى في هذه المسئلة على وجه الصحة وهذه الدعوى
ليشبه الدعوى في فتح الاجازة بالموت فانه كخضر المواجه يطلب الاخرة من
ورثته للمستأجرة فيجذبونه بان الذي ادعاه من الاجار صحيح غير ان ثبوتها فان
وان الاجارة انفسخت بموته وان من الحق لم يجز علينا فيحكم القاضي باسقاط
وتم ونفع الخلاف وصور كبره من الدعوى يعمل على هذا الطريق فان الامام لا
ان له الولاية الاصلية في المطالبة فكانت الدعوى من جهة دعوى من جهة من له
الولاية لذلك فتصح اما من جهة غير فلا يمكن لا حضارا الولاية فانه وفي نوابه هذا
اخرها انفق في من الكلام على هذه المسئلة ومن فتح عليه نظر في اخر الدعوى في هذه
المسئلة ويكون صحيح من جهة صاحب الولاية شرعا بعد ان قاعل ما اقبلت في هذه المسئلة
وما يبين في امر دعوى الفقر فليثبت على الحاشية فانه فائدة جليله **مسئلة** زكاة المهر وخرج
لا يصح في نوابه ولا يشترط لصحتها ذكره للبنايخ قال وكوز الزيادة في المهر اذا اقر

بها را خط عنه اذا رصدت به وذكر في المبوط تزويجا على مهر يسمى ثم زادها في المهر بعد
العقد فقول الى يوسف الاول يتصف الزيادة والاصل بالطلاق وفي قوله الاخر
لا يتصف بالطلاق الا المسمى في العقد خاصة واما الزيادة بعد العقد سقط
كلها بالطلاق وهو قول الى حنفية ومحمد رضي الله عنهما وذكر في فتاوى قاضي خان
قال رجل طلق امراته طلاقا رجعيا ثم راجعها وقال لها زدت في مهرك لم يصح
بجمله ولو قال راحتك بمهر الف درهم ان قبلت جاز والا فلا لان منه زيادة في
توصف على قبولها ولو تزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالف درهم احلف
فيه ذكر جواهر زاده ان على قول الى حنفية ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلزم الا لثالثا
وبعضهم ذكر الخلاف على عكس هذا ثم قال قاضي خان بعد هذا امرأة وخطبت مهرها من زوجها
ثم ان زوجها اقر من يدي الشهود ان لها عليه كذا وكذا من المهر بطولها فانه قال ابوا
يصح اقراره اذا قبلت وحمل على انه زادها في مهرها والزيادة في المهر بعد هبة المهر
جانبه لكن لا بد من القبول لان الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة وذكر في
الطهريه المطلقه الرحيله اذا قال لها زوجه زدت في مهرك لم يصح لانها جملته ولو قال
راحتك بمهر الف درهم ان قبلت جاز والا فلا لانه زيادة في المهر فتوصف على
قبولها وعلى شرط القبول في المجلس لا يصح انه بشرط وذكر بقية ما نقلناه من فتاوى
قاضي خان بعبارة فلا يصح وذكر في البحر المحيط قال الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح
عند علمنا الملا خلافا للزفر والخلاف منه نظير الخلاف في الزيادة في النكاح

الامة السرخسي في شرحه وفي التفسير عن ابي يوسف الزيادة في المهر خاصة
عند ابي حنيفة وفي قول الى يوسف لا يجوز وقول الزيادة في المهر
شرط صحة الزيادة وفي فتاوى ابي الليث ان الزيادة في المهر خاصة عند
هبة المهر صحيحة وفي اكرامه يبع الاسلام ان الزيادة في المهر بعد اقرافها
مكذوبة روى بشر عن ابي يوسف وصورة ما رواه بشر قال اذا طلق امرأته
بلثا على الدخول بها او بعد ثم زادها في المهر لم يصح الزيادة وفي القدر
ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جازة عند ابي حنيفة وقول منه
الزيادة التي فيها وعند ما لا يجوز وفي فتاوى ابي الليث المرأة اذا
وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج بعد ذلك اشهد ان لها عليه كذا
من المهر تكلموا فيه واختار القضي ابو الليث انه يجوز اقراره وذكر حليم الازلي
في طلاق واقعته قول الى الليث الا انه شرط قبول المرأة ثم قال وانما
شرطنا قبول المرأة لان الزيادة في المهر لا تصح الا بقبول المرأة الا ترى انه شرط
قبول المرأة ولم يذكر انه هل يشترط القبول في المجلس لم يصح القبول بعد
المجلس وقد ثبتنا في الفصل الحادي عشر من السماع ان قبول الزيادة في
في المجلس ولو لم يقبل حتى اقرها بطلت فقباض ذلك ان يكونا الثا
في المهر كذا ذكر في فتاوى المهور من جميع الفوائد فقال واذا قيل
بعض النكاح من الايجاب والقبول فهو زيادة ان قبلت جاز ثم قال وروى

في المجلس

في المجلس ثم ذكر بعد هذا في البحر المحيط ايضا قال لو ساكد الزيادة اما بالدخول بها
 او بالخلاوة الصحيحة او موت احد ما حتى لو وقعت الفرقة بينهما قبل وجود واحد من هذه ^{سببا}
 بطلت الزيادة وفيه نصف الاصل دون الزيادة من عبارة البحر المحيط وذكر في هذا
 الخاص لو زاد في مهرها بعد هبة المهر جازت الزيادة اذا قبلت وانما شرطنا قبل المهر
 الزيادة لان الزيادة في المهر لا يقع الا بقبول المرأة وذكر في الفتنة قال في باب الزيادة
 في المهر الزيادة في المهر بعد هبة المهر ^{في} بعد الهبة جعلت الفدية ^{ان}
 لا يلزم جدد الحلال كما طهر ان جدد له لجل الزيادة لا احصاها عليه ^{ان}
 فاني امرت به او اوصيا فابرا ^{في} فجدد لها مهرها مع الحل في هذه الصور يترام ^{ان}
 ويجب الجديده ومبني ابرار ثم جدد مهرها على قياس قول ابي حنيفة ومحمد بن علي
 يوسف وقيل بالاتفاق لا يستلزمان في بعد الابراء وانما الاختلاف في كادها
 لا يثبت الثاني وذكر في ^{في}
 المهر والاصح انه مختلف
 اختلاف الفقهاء للطحاوي قال قال اصحابنا الزيادة في الصداق
 بعد المباح طائفة وهي ما ساء ان دخل بها او ماتت عنها وان طلقها قبل
 الدخول بطلت الزيادة وكان لها نصف المهر المستحق في العقد وقيل لا
 زفر والثاني في الزيادة بمنزلة الهبة ان قبضتها جازت وان لم
 يقبضها بطلت وقال مالك يقع الزيادة فان طلقها قبل الدخول بطلت
 الزيادة وكان لها ان ترجع نصف ما زادها وان مات عنها قبل

ان يفي

يقبض فلا شيء لها منه لانها عطيته لم يقبض ^{فقد}
 لنا من هذه النقول ان الزيادة في المهر صحيح بشرط القبول لها
 من المرأة في مجلس الزيادة وهذا هو الاصح وسوا كانت الزيادة
 من مجلس المهر او من غير مجلسه واذا صححت النكاح بالمهر وبقيت
 مع الاصل كانه وقع العقد عليها الا انه ان طلقها قبل الدخول
 بها سقطت الزيادة ولا يتصف مع الاصل عند اصحابنا ولا
 بشرط في الزيادة لعقد الزيادة بل يصح بلفظ الزيادة وسواء
 راجعتك بكذا اذ قبلت ذلك منه يكون زياذة وان لم يكن بلفظ
 رادتك كذلك مبرك وكذا يصح الزيادة بالتجدد للحلال المباح
 وان لم يلقط الواده لكن لا بد من القبول في مجلس اقرار على
 بطلان منه وكذا لو اقر له زوجته بمهر وكانت قد وهبته
 له فانه يصح وان لم يكن بلفظ الزيادة لكن لا بد من القبول
 في مجلس الرضا وكذا لا يشترط بقا المهر في ذمة الزوج لجهة
 الزيادة بل يجوز وان كانت ابرائه او وهبته له وكذا لا يشترط
 تمام المباح حال الزيادة على قول ابي حنيفة فمأذون العدة
 عنه خلاف لما لكن العدة يرى ذكر صورة الموت فقال
 الزيادة في المهر بعد موت المرأة جازة عند ابي حنيفة وقبول

منه الزيادة الى ورثتها وعندهما لا يجوز ولم تذكر الزيادة
بعد الطلاق البائن وانقضا العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز
عنده ايضا قياسا على حالة الموت بل بالطريق الاولى لان الموت
انقطع النكاح وفات محل التملك وبعد الطلاق المحلة بل
وقد ثبت لنا ذلك عند الموت ففي الطلاق اولى وما ذكره في البحر
المحيط عن ابي يوسف من رواية نضر عنه حمل على انه قول ابي يوسف
وحده لا على قول ابي حنيفة لان ابا يوسف خالفه في الزيادة
بعد موت المرأة فيكون قد شئ على اصله ولم ينقل عن الامام
في الزيادة بعد الطلاق البائن شي فيجعل اجوابه فيه
على ما نقل عنه في الزيادة بعد موتها تحكما لثبوت اجوابه
على اصل الامام واصل ابي يوسف ولذا نقول لا يشترط لصحة الربا
بلوغ المرأة بل يصح والقبول الى الولي كاف في سائر العقود ولا
نصرف فيه مصلحة للصغير فيصح اللهم الا ان يقال انه لا يصلح
للربا خة اذا كانت صغيرة لا تقبل لان شرطها القبول والصغر
لست من اهل القبول ولا يكون قبول الولي كافا كما نقله صاحب
العباب في حيلة الكفالة للصغير وصورة ما ذكره في الكفالة
قال في الذي يرجع الى المكفول له قال ومنها وهو يفرج على

منه هبها ان يكون عاملا فلا يصح قول المجنون بالصبي الذي لا يقبل
لئلا من اهل القبول ولا يجوز ولها عنها لان القبول يعتبر معنى له
وهو لم يقع الاجاب له فلا يعتبر قوله منه عبارة وهذا البحث
موجود بعينه في حق الزيادة في مهر الصغيرة التي لا تقبل والذي
يظهر الى انه سهو وقع من صاحب البديع في الكفالة فلا يعتمد عليه
لانه مخالف لقول اهل العلم وخصوصا لمذهبا وقد حكمنا
عليه في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات فلا يلتفت
الى هذا البحث في هذه المسئلة ايضا والحظ من المهر يصح عندنا
لا نهجها والخط ثلاثة فيصح ولكن لا يشترط لصحة القبول
في المجلس كما شرط في التمهيد لانه اراد بملك وانما كان فلا
حناج الى القبول لكن الظاهر انه يرتد بالرد كنية الدين فمن علم له
اذا رده ولم ارده نقلا مرجا الزيادة ساكنا احد ثلث
اشيا كما ذكرناه فما تقدم من الدخول او الخاق الصحة اخر ازا
عن القاسم فانها لا تؤكدها وتسقط بالفرقة قبل الدخول او
موت المحل كما قلنا في اكد كل المستي بالموت قبل الدخول لانه
مستوي فاطع متى وقعت الفرقة قبل وجود واحد من هذه الاشيا
الطاهرة اي ان وقعت الفرقة قبل الدخول تسقط او وقعت قبل

الخطوة ذمقط او وقعت موت احدهما قبل الدخول او الخلو ٥
 الصحيح وما لم ينفك الثلاثة رابع فما علمت والله اعلم **م**
تزوج الصغار والصغار ومن له الولاية عليها في ذلك وبيان ما ليس
 لولاية القاضى فيها ومن لا اذا باشر القاضى عند صغره او صغره
 بنفسه بل يكون ذلك حكما منه حيث انه لا يجوز للحالف ان يفسخ
 النكاح امرلا ومن لم يفسخ القاضى بل يكون حكما ام لا ذلك
 في الدعوى ٦ **المفضل السادس** في معرفة الاول والابن يعلم
 ان الولي من كان من اهل المرات وهو غالبا لم ينع حتى لا يثبت الولاية له
 للصبي والمجنون ولا يثبت الولاية له للكا فر على المسلم ولا للمسلم على الكافر
 ولا يثبت الولاية للعبد وبعد من يحتاج الى معرفة توهمه يقول
 اقرب الاوليا الى المراه الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد
 اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
 لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم
 وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب
 ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصباء الى المراه وهو ان
 بعد ثم ولي العامة ثم الام ثم ذوالارحام الاقرب فالأقرب وهذا قول ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وهو استحسان اول الامر والحق واستاندر

ذوي الارحام تزوج الصغير والصغيرة عند ابي حنيفة عند عدم العصباء خلافا
 لمحمد وقول ابي يوسف مع ابي حنيفة في الروايات والكفر في ذلك مع محمد والاصح انه مع
 ابي حنيفة ثم مولى الموالاة ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي اذا شرط تزوج
 الصغار والصغار في عهد واذا لم بشرط فلا ولاية له وانما يحتاج للمولى في
 الصغير والصغير والمجنون والمجنونة واذا انزل الصغير والمجنون تزول الولاية عنه وان
 زوج الصغير والصغيرة ابعد الاوليا فان كان الاقرب حاضرا ومنزل اهل الولاية وقف
 نكاحه الا بعد على جازية وان لم يكن من اهل الولاية فان كان صغيرا او مجنونا جاز
 وان كان الاقرب غائبا غيبة منتقعة جاز نكاحه لا بعد ويكفي في حد الغيبة
 المنقعة والكثر المشايخ الكلام في ذلك اختلفت الروايات ايضا في الاصح
 انه اذا كان في موضع لواط حصوره او استطلاع رايه فانه الكفو الذي حضر
 فالغيبة منتقعة ومن المشايخ من قال لا بد من حد فاصل منها وهو ان ينادى
 بثلاثة ايام وليا لها وهو قوله ابي عصمة المروزي وممن من مشايخ الرازي فيصار
 حد الغيبة على قولها ثلاثة ايام وليا لها وهكذا كان يفتي القاضي ركن الاسلام
 علي السغدري وكان يقول اذا زوج الولي الا بعد ولا يعرف من الولي الاقرب يجوز
 وان ظهر انه في ذلك المصدا الرجل الذي يؤول الصغير والصغيرة ولا يثبت له في
 النكاح الصغر سواء وصي اليه الاب بالنكاح او لم يوص له الا اذا كان الوصي لها
 فحينئذ ملكه الا نكاح حكم الولاية واذا زوج الصغير غرابا واجد ثم يلقى الغيا

انكاح في شأن

اذا زوج الولي

كما حكمه الله

فيار البلو

الخلو ذمقط او وقعت موت احدهما قبل الدخول او الخلو
 الصحيح وما لم يمتد الثلاثة رابع فما علت والله اعلم
تزوج الصغار والصفا ومن له الولاية عليها في ذلك وبيان ما يشرط
 لولاية القاضى فيها وملا اذا باشر القاضى عند صغير او صغير
 بنفسه لم يكون ذلك حكما منه حيث انه لا يجوز للحالف ان يفسخ
 الكاح امر لا يملئ سبيل فقل القاضى لم يكون حكما ام لا ذكره
 في الدخول **الفضل** السادس في معرفة الاول والآخر في العلم
 ان الولي من كان من اهل المرات وهو غالبا بالغ حتى لا يثبت الولاية له
 للصبي والمجنون ولا يثبت الولاية له للكا فر على المسلم ولا للمسلم على الكافر
 ولا يثبت الولاية للعبد وبعد من يحتاج الى معرفة توهمه يقول
 اقرب الاوليا الى المراه الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد
 اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
 لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم
 وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم العم الاب لاب وام ثم العم الاب
 ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد العصبات الى المراه وهو انعم
 بعد ثم ولي العامة ثم الام ثم ذوالارحام الاقرب فالأقرب ومناقول ان حنيف
 رضي الله تعالى عنه وهو استحقاق اولاد والحوال وسدائد

ذوى الارحام تزوج الصغير والصغيرة عند اي حنيفه عند عدم العصبات خلافا
 لمحمد وقول اي يوافق اي حنيفه في اكثر الروايات والكفر في ذكره مع محمد والاصح انه مع
 اي حنيفه ثم مولى المولاة ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي اذا شرط تزوج
 الصغار والصغار في عهد واذ لم يشترط فلا ولاية له وانما يحتاج للولي في
 الصغير والصغير والمجنون والمجنونة واذ انزل الصغير والمجنون تزول الولاية عنه وان
 زوج الصغير والصغير بعد الاوليا فان كان الاقرب حاضرا وهو من اهل الولاية وقف
 ككاح الاب بعد عل اجازته وان لم يكن من اهل الولاية فابان كان صغيرا او كبيرا او مونا جاز
 وان كان الاقرب غائبا غيبة منقطعة جاز ككاح الاب بعد وكلوا في حد الغيبة
 المنقطعة واكثر المشايخ الكلام في ذلك كما اختلفت الروايات ايضا فالاصح
 انه اذا كان في موضع لو اشترط حضوره او استطلاع رايه فاشك الكفو الذي حضر
 فالغيبة منقطعة ومن المشايخ من كان وزواله بغير حد فاصل منها وهو ان زاد
 بثلاثة ايام وليا لها وهو قوله اي عصمة المروزي وممن من مثالي الرازي فصار
 حد الغيبة على قولهما مائة ايام وليا لها وهكذا ان نفى القاضي ركن الاسلام
 على السعدي وكان يقول اذا زوج الولي الابور ولا يعرف من الولي الاقرب يجوز
 وان ظهر انه في ذلك المصد والرجل الذي يقول الصغير والصغير لا ولاية له في
 الكاح الصغير سواء وصي اليه الاب بالنكاح او لم يوص له الا اذا كان الوصي لها
 فحينئذ لمالك الكاح حكم الولاية واذ ازوج الصغير غرابا والجد ثم ينفذ النكاح

انكاح في غيبة الولي

اذا زوج الولي الابور ولا يعرف من الولي الاقرب

ككاحه كذا في الرواية

حصار السلو

ما لم يشهد به شاهدان عند اي حنفية وعند ما ثبت النكاح باقراره وينبغي على هذا
 اختلافهما اذا اقر الولي عليها ثم ادركا فكذا به واقام المدعي عليها بعد البلوغ شاهدان
 باقرار الولي النكاح في الصغير اذا كان للصغير ولسان فزوجها كل واحد منهما جاز
 فان علم بهما اول جاز نكاح الاول منهما واذا اثنى زوج الصغير امرأة فجاز ذلك وليه جاز
 عندنا لان الصبي العاقل من اهل العيانة عندنا وعلى هذا الصغيرة ايضا لو زوجت
 نفسها فجازا لولي ذلك فانه يجوز ذكره في الحول المهرط اذا كان للصغير ابوان بان
 ادعيا ولما جاز به بينهما فانه منفرد بكل واحد منهما بالنزوح ولا خيار للصغير اذا بلغ
 بخلاف التصرف في ماله منه بدفائه لا منفرد واحد منهما بذكره على قول اي حنفية **وذكر**
 في المسمى للمهر اذا كان للصغير والمداو جدم يزوجه القاضي وان كان الاب قاصدا
 او اجد من غير ان يزوجه من الكفو اذا كان للصغير اب اشترع من غيرهما لا ينقل الولاية
 الى اجد بل يزوجه القاضي وروى مشام في نوادر عن اي حنفية انه قال للوصي
 ولاية النزوح طلبه ولا شرط على منه الدوا على اي حنفية ان
 يكون الاب قد نكح الوصاية على النزوح - **س** - سح الاسلام عن رجل غاب عيبة
 منقطعه وله بنت صغيرة فزوجها اختا لاب وام الاب والام حاضره قال ان لم
 يكن لها عصبه او ولي من الاخت جاز النكاح قل له الا يكون الام او ولي من الاخت
 لان الاخت لاب وام او لاب من قوم الاب والنساء اللواتي من مع ام الاب لهن ولاية
 النزوح عند عدم العصباء باجماع بين اصحابنا ومن الاخت والعمة وبنت الاخت

اذا تزوج الصغير وليا وكل واحد
 رجلا فالعقد صحيح وان علم
 بمهر العقد انما كان

اذا تزوج الصغير نفسه امه
 فاجاز وليه جاز ذلك الصغير

هذا لا يصح في النزوح والولاية
 كما في المصنف لا على ما ياتي

الاخت والام وبناتهما على ما ياتي

ومن العلم فاما الام والنساء اللواتي من قبل الام فلهن ولاية عند اي حنفية وعندكم
 ولاية لهن المرأة اذا اختارت الفسخ بقول القاضي للزوج فان فارقها
 والا فالولي يفرق بينهما وصورة التفريق ان يقول القاضي فسخي هذا العقد بين من
 المدعيه ومن المدعي عليه بسبب خياري بلوغ بينهما ولو قال حكمت بينهما او قال فرت
 بينهما يجوز ولكن لا حوط ان يقول فسخي هذا العقد بينهما لان هذا ذكر في الكمال ليط
 الفسخ غراب واجدا اذا زوج الصغير فلا حط ان يعقد من غير مهر سي
 ومن غير التسمية لا من احد ما ان كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول في النكاح
 الثاني مهر المثل والثاني ان الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة تزوجها لم يطلاق او
 لم يطق كل امرأة يتزوجها في حاله فاذا تزوجها حمل المهر بالنكاح الاول ونفع الطلاق
 ومما في النكاح الثاني وحل له وطؤه وان كان لاب والجد تزوجها فكل ذلك الجواب عن
 اي يوسف ومحمد لم يخبر جميعا وعند اي حنفية للمعنى الثاني وذكره قاضي خان في الفتاوى
 اذا اجتمع الجد الناسد والاخت فعند اي حنفية الولاية للجد وما دام للصغير قرب
 فالقاضي ليس له في قول اي حنفية وعند صاحبها ما دام له عصبه والوصي ليس له
 الولاية وروى مشام عن اي حنفية ان وصي اليه الاب حاز له تزوج الصغير والصغير بها
 والولي ان المسأوين اذا زوجها متعاقبا جاز الاول دون الثاني وان زوج كل منهما
 من رجل فوقعوا معا ولا يعرف الاول ايها بطل العقدان وذكر في شبه الفتاوى لو
 زوج القاضي الصغير من ابنه كان باطلا واذا لم يشترط في مثل هذا القاضي تزوج الصغير

كيفيته في غير البلوغ

الاختيا في غير الاب والجد من بعد الولي
 ومن غير المهر سي ومن غير التسمية

الاخت اذا تزوج الصغير من ابنه كان باطلا



فخرج ثم اجاز السلطان في كلفه لا يجر ويكون فاسدا المشتق في البويوت من رجل
 زوج ابنته له صغرة من غايه ثم مات الاب وبلغ الغايه فاجاز فهو جاز في قولي
 وتحصيص قوله لكان في خلاف المعروف في توقف شرط العقد لا قبول اما من الاب قبل
 الاجاز يجب ان لا يطل المكاح عندهم جميعا القاضى اذا زوج الصغرة ولم يكن السلطان
 امره بذلك ثم امره فاجاز ذلك المكاح فيلزم الجواز والصحيح انه يجوز رجل زوج حخته
 الصغرة من صبي له طافه النفقة وليس له طافه المهر فعلى الاب النكاح وهو غنى حاز
 لانه بعد غنيا فعلى الاب في حق المهر دون النفقة قل
 من ثمن مريم بطلب ودين
 خلفه حقا ومق في قول
 النص في فليست نفقة
 في سبب بعض الاولياء على بعض كل جدمع الاخت وكذا وقع في جواب حجة الاسلام
 ان الاخت لا بد وان مقدمه على الام وكذا نفقة النساء اللواتي من قبل الاب واخرجه
 على وجه الرواية والنقل لا على وجه الاختيار وهو مسله دارة ذكره في التمهيد في
 البحر المحيط وفي الدرر وفي الغاية شرح السراج وفي الظاهر مما ألفه لمقالة الكتب
 والنزيب الا صواب لا وليا ثم وجا وابنه كرام بعد مولد العاصه ثم ذكره بعد
 ذوى الارحام كما ذكرنا عن الحسن والذى يظهر من ذلك ان شيخ الاسلام المذكور نفقة
 في هذه من غير ان يظفر برواية ان الاخت لا بد وام اولاب والعهد وبنات الاخ ونسب العم
 الورقة فليست نفقة
 اسد

نحو قول من المهر
 من اول هذا الصنف
 قوله هذه المسئلة كورت
 من ثمن مريم بطلب ودين
 خلفه حقا ومق في قول
 النص في فليست نفقة
 اسد

تقدم قوله سئل شيخ الاسلام
 في الصغرة التي تنقل هذه
 الورقة فليست نفقة
 اسد

بسم الله

فاجاب انه ان لم يكن لها عصبه لولى من الاخت جاز النكاح قيل له الا يكون الام اول
 من الاخت قال لا لان الاخت لا بد ولم يولد من قبل الام والنساء اللواتي من قوم الاب
 لهن ولا يده الزوج عندهم العصباء باجماع صحابنا وهي الاخت والعهد وبنات الاخ
 وبنات العم هذه عبارته فقله في الجواب لما قيل له الا يكون الام اول من الاخت قال لا لان
 الاخت لا بد وام من قوم الاب هذا نفقة منه قوله والنساء اللواتي من قوم الاب لهن
 ولا يده الزوج عندهم العصباء باجماع بين صحابنا هذا انقول للزعم نفقة هو
 في مدة النكاح واستنبط منه ان يكون من قبل من النسب مرقوم الاب لهن ولا يده
 الزوج عندهم العصباء وما ملزم منه التقدم على الام حتى يحصل الجمع بينه وبين
 من عدل الاولين على الرتب ثم فالام لا شك ان لها الولاية عندهم العصباء عرف الرواية
 عن الصحابة كما عرف هذا بالرواية عنهم ايضا فصار مصارا وايتان رواية الاخت لمن
 معها ورواية الام وكلنا الروايتين شرط بان الام لها الولاية عندهم العصباء والاخت
 الولية عندهم العصباء فنظرا بعد ذلك فوجدنا الام تسحق العصباء على الاخت
 يكون من قبله ثم وهو لا يصدق التخلل يكون الذي دخلت عليه من قبله على من غير ان
 يتخلل بينهما شي اخر كما في الاب مع الجد والاخ مع العم وهي اقرب من الاخت وهذه الولاية
 دائمة مع القرب حتى جعلوا الاخ من الابوين اقرب من الاخ الذي من الاب وجعلوا
 الجد الفاسد او من الاخ فالا ماولى من الاخ عندها صيغة على نقله قاضى خان
 في فتاويه فاذا كان الجد الفاسد اول من الاخت فالام اول من الطرفين الا وليا ماولى على ان

فصل

بسم الله
 في حقه علم نفقة
 واما فان الحكم سدا ويكره

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قاله شيخ الاسلام ليس صحيح انه عديم الاصلاحه وبنك العم وهو لا مردوي الارحام
 ولا يمدد في الارحام مختلف في و هو قال باجماع اصحابنا وهذا ظاهر لا يزل عليه ولا
 شك ان الام مقدمه على ذوي الارحام بلا خلاف وهو قال ان العم وبنك العم وبنك العم
 تقدم على الام كما ذكر في محل على ما نقله عن اصحابنا من قولهم ان لغيره ولا يمدد عند عدم
 العصبات اذ لم يكن للصغيرة ام ايضا لما ذكرنا ولنا ان يقول ان الام عصبه بدليل ان
 نحرر جميع المرات في ولد الملائنة وولد الزنا واصحابنا قد جعلوا من العصب ثمانية
 حتى لو اقول عليه السلام النكاح الى العصبات تناول الام لان عصبه في كل بدليل
 ان ولد الملائنة رث منه الام كل المال وكذا ولد الزنا منه عتبة الاصحاب في كتبهم
 نقله شيخ الاسلام من قوله لغيره ولا يمدد عند عدم العصبات اي عند عدم الام ايضا
 لان لفظ العصبات يتناولها فاقا حصل ان الذي يجب ان يقال به منه المشقة ان الام
 مقدمه على الاخف ومن ذكرها معها ولا يلتفت الى ما قاله شيخ الاسلام لانه تفقه في متبلة
 الرواية المنقولة في الرثب او يجوز على ما ذكرنا اخرا واما مساله العصل فاني استنبطت
 في كلام استقر اليه فيما علمت وهو فانه جليله وهو ان المولى الاقرب اذا عصل عن تزويج
 الصغير ورفعنا لفضله الى القاضي استوفى الشرايط وزوج من يكون تزويج القاضي
 بطريق النيابة عن المولى العاضل باذن الشرع ام بما الى القاضي من اذن تزويج الصغار
 ويثبت على هذا الوجه ان القاضي اذا لم يكن ما ذونا له في تزويج الصغار هل له ان يزوجه
 منه الصون ام لا والذي يظهر لي انه يجوز له ان يزوجه في هذه الصون ويكون تزوجه

الام مقدمه على ذوي الارحام

المهر العصب من غير جميع المرات
 ما ولد الملائنة وولد الزنا

الام مقدمه على الاخف من غير كونها
 خلافا لما تقدم

ان طريق النيابة عن العاضل باذن الشرع ابغى واحذت ذلك من قول الاصحاب ان العاضل
 ظالم والقاضي كيف بدا الظالم ومن قولهم في المعان ان الزوج اذا امتنع من النكاح تاب
 القاضي منابه دفعا للظلم وقاله في الهداية ان فعل القاضي ينسب اليه كما في الغنيين
 وقال في الغنيين ان فعل القاضي اخير من الزوج فكانا ملحقا بنفسه ومن قولهم ان الولي
 المهر اذا امتنع من الزوج لا يسفل الولاية الى الا بعد ذلك القاضي يزوجه كما نقله في
 قلنا ان قولهم القاضي يزوجه بمعنى ان كان مشروطا له تزويج الصغار لكان بنا قضايتهم
 صرحوا بانها لا يسفل الولاية الى الا بعد ولا شك ان القاضي لما ذول له ولي ابعد
 فيتناقض الكلام واذا حملناه على ما قلناه لا يمتنع فيه من اقراره من ان يقال ان
 تزويج القاضي في هذه الصون بطريق النيابة عن العاضل باذن الشرع بان الولاية
 الثابتة له من جهة السلطان في تزويج الصغار والله اعلم واما مسالة
 الوصي فظاهر المذهب انه لا يملك سوا اوصى اليه بذلك ولا ورواية هشام عن ابي
 انه يملك التزويج ان اوصى اليه بذلك والظاهر ان يكون مقدما على الجدة وجميع الاولاد
 لقيامه مقام الاب ومن اصلنا ان وصي الاب في المال تقدم على الجد فكذا في الولاية
 وما ذكر في البحر المحيطة من قوله في المسألة قلنا ولا يشترط على هذا
 الرواية ان يكون الاب قد نص في الوصاية على التزويج لم يعرفه في غيره وفيه نظر لانه
 تفقه مما ذكر نقل من رواية هشام ونفسه الاصحاب نقلوا انه لو اوصى اليه بذلك
 من غير اطلاق وما اطلق احد غير صاحب البحر وما ذكره غيره اولى انه حل المطلق على

الوصي يملك التزويج

الاستصحاب

المعقد وهو اعمال لكل من التقلد وعلى ما قاله القائل للنفيد والاعمال بعد الامكان
 اول من الالغا واما دلاية تزوج القاضي فلا خلاف بين اصحاب ان القاضي ملك
 تزوج الصغار والصغار الا اذا اقره السلطان في تقلده فاذا لم ياذله فلا ملك
 ذلك ولا يجوز له تزوجهم وغلط بعض المعينين في زماننا وقال الفقيه الحنفى ملك ذلك
 علما بان المذهب انه يجوز تزوج الصغار والصغار وجا الى وسالني عن ذلك وانه امر
 اشكل عليه وما كان يعلم في القاضي ذلك فبينت له وجهه وعرفته التقلد ففرج
 ولغنى ايضا عن قاضي القضاء صدر الدين الحنفى البصري انه قال لما ولا في السلطان
 القضاء مشق طلبت منه ان يشافيني بالاذن في تزوج الصغار والصغار وكان يقول
 هذا هو الفقه الا انه لا بد ان يكون من السلطان مشافئة وليس كما زعم بل ذكر في
 تقليده يكتفى لم يشترطوا الثلثي منه مشافئة ولكن لو قل باننا احسن لكان له فيه
 ثم **الولاية التي ملكها القاضي في تزوج الصغار والصغار** هي ولاية مؤخر مرتبة
 عن جميع العصبية والا فارب من ذوى الارحام ولا بشرط الموصية في قرابة ذوى الارحام
 هنا حتى كان لابن العم ولبنات العم وهذا التاخير عن اى حبيبة وابى يوسف في اكرارها
 عن اى يوسف فاذا اطلب من القاضي الحنفى المشروط في تقليد تزوج الصغار والصغار
 كشرع على امر الاولين والعصبية وذوى الارحام فاذا اثبت عند عدم الاولين
 نظر في امر الكفاية ومهر المثل فاذا ثبت ذلك له في عقد النكاح وزوج الاولين
 ان لعقد له من غير ان نقلنا عن اصحاب مرة ماهر مسي ومرة يغزى تسمية لانه لا حوط

كيفية اقدام القاضي في تزوج الصغار
 عنه عدم المولى اذا خلطت منه

للامر من الذين ذكرنا سما عن البحر المحيط وقاضى خان وما رايت احد افضل هذا بعد
 والذي يظهر عندي انما قيل هذا اذا كان بهر المثل لم يظهر عند العاقد اما اذا
 ظهر وشهد به او علم الحاقه فلا فائدة في اعادة العقد ثانيا الا ان يزل لاجل
 الامر الثاني وهو انه كمثل ان يكون قال الزوج ان تزوجت امرأه فاني اؤكل اربعة
 زوجة في طالق فتخل العزم بالنكاح الاول ويحاليه وطول بالنكاح الثاني، **هذا**
 نقد **هذا العقد الذي عقد القاضي الحنفى المشروط له تزوج الصغار**
 في تقليده منه له حكمه حتى لا يجوز للشافعى والمن طالع ان يبطله ام لا اعلم ارحم الله
 اني شئت هذه المسئلة زمانا فلم اجد في انقلا صرحا ونعتا اميل الى انه منزهة الحكم
 وانه لا يجوز له ان يفسخه وصحت مسائل يشهد لما قلناه من ان فعل القاضي منه له حكمه
 وقوله وهو هذه المسئلة الاولى قال في التمهيد اذا زوج القاضي الصغير من ماله كان
 باطلا المسئلة الثانية ذكر في الاصل قال اذا حضر الورثة وطلبوا من القاضي
 القصة وفيهم وارث غايب وصغير والذرية غفارة قال ابو حنيفة لا اقسيم بينهم
 باقرارهم حتى يعمرو البيعة على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد اقسيم ذلك اقرارهم
 فابو حنيفة قال لا اقسيم فوطهم ولا اقسى على الغايب والصغير يقولون ان قسمة القاضي
 قضاء منه المسئلة الثالثة ذكر في الاحكام في الفتاوى عن مشغلي قاضى باع ماله
 يتيم او دعه او باعه امينة بامر وهو يعلم بذلك مات القاضي واستفضى
 فيه فشهد قوم عند انهم سمعوا القاضي الاول يقول لعف فلانا ماله اليتيم بهذا

العقد في تزوج الزوج

مسائل في هذا العقد
 قوله وحكمه

قبل و يوضا المشركي المال و لكن لو دعه وان لم يكن الاول اشهد به انه قضى كذا
 فلما وصلت الى العمل في هذه المسئلة نظرت في الشبهة في الفتاوي فوجدت في ذلك المسئلة
 ما نقلناه فوجدت في هذه المسئلة ما نقلناه وهو ان زوج القاضى الصغير من ابيه
 كان باطلا في كتاب النكاح قال و ياتي الكلام عليها في البيوع قبل مسائل العيب فنظر في
 البيوع فزيت ما صورته القاضى اذ باع مال اليتيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضى
 يكون على وجه الحكم و حكمه لنفسه لا يجوز ولو اشترى من وصي اليتيم يجوز وان كان هذا
 القاضى جعله وصيا والذي يؤكد هذا ان القاضى لو زوج الصغير من ابيه كان باطلا
 ومسئلة بيع القاضى مال اليتيم في السيرة الكبرى محمد قال ابو العباس اننا طعننا الاجازة
 وما ذكره في السيرة الكبرى من عدم جواز البيع اذ باع القاضى مال اليتيم من نفسه محمول
 على قوله اما على قوله اي حقيقته ينبغي ان يجوز كما يجوز في الوصي والصحيح ان ما ذكر في السيرة
 الكبرى قول الكل لان بيع القاضى في مال اليتيم يقع على وجه الحكم الا ترى انه لا ينفذ العدة
 ولو جاز بيع مال اليتيم من نفسه كان هذا منه حكما لنفسه والا انسان لا يصلح حاكما
 لنفسه بخلاف بيع الوصي لانه لا يقع على وجه الحكم منه عبارة الشبهة فانكشفت بحمد الله
 ما كان غلبسا ووافق العقل ما كان في الخاطر وما جرح اليه الذهن في اول الامر والله اعلم
 وذكرنا في خان في الفتاوي في البيوع قال لا يجوز بيع القاضى مال اليتيم من نفسه
 ولا بيع ماله من اليتيم لان بيع القاضى قضا وانه لا يصلح قاضيا لنفسه ولهذا الزوج
 اليتيم من نفسه لا يجوز فقد صرح ان فعل القاضى حكم كما ذكر في الشبهة وذكر في الفتوى

فعل القاضى حكم

في البيوع مع القاضى مال اليتيم من نفسه او ماله من اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه فليعلم
 ذلك و بعني به فانه فاهم جليله فاذا اعتد القاضى الحنفى عقد صغيرا وصغير
 ليس له ولا غير القاضى وللقاضى ولاية الزوج كان عقده حكما فليس لغيره ان
 يبطله ولا يعرض اليه وحينئذ لا يجوز للقاضى ان يزوجه الصغير من ابيه ولا من
 ابيه ولا ممن لا يجوز له حكمه لان فعله حكم يمتثل لنا ان من اذن له القاضى في
 تزوجه الصغير والصغار وزوجه بل يكون حكمه تزوجه القاضى الظاهر ان حكمه
 مثل تزوجه القاضى اعني انه يقع ايضا على وجه الحكم وليس للمخالف ان يبطله لانه
 نائب عن القاضى ولهذا الاستغناء هذه الولاية الا ما اذن القاضى في صا ربحه بابه
 المستعمل في جميع الاحكام و مثل هذا القاضى لما اذن له في تزوجه الصغير الاذن
 بذلك وان لم يكن السلطان اذ له في الاذن لغيره منزلة الاستحلاف ام لا الظاهر انه
 بماله ان كان في تعبد الاذن له في الاستحلاف مطلقا لانه استحلاف ايضا فخط
 حكمه وان كان السلطان اذن له في تزوجه الصغير ولم ياذن له في الاستحلاف ينبغي ان
 لا يملك الاذن لغيره في تزوجه الصغير كما لا يملك الاستحلاف ما لم ياذن له السلطان في
 ولو اذن له في الاستحلاف ولم ياذن له في تزوجه الصغير لم يملك الاذن في تزوجه الصغير
 ام لا لا يملك لانه ليس له تزوجه الصغير نفسه فليس له الاذن وهذا الظاهر و هذا
 مات القاضى وعزل سفي الولاية لما اذن له ام تبطل وهل ينفذ في الحال من العزل
 والموت ام لا الظاهر انه اذا مات القاضى وترك القضا من نفسه من غير

في البيوع مع القاضى مال اليتيم من نفسه او ماله من اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه فليعلم

هذا الحكم لا يقع الا في مال اليتيم من نفسه

اذا مات القاضى وعزل سفي الولاية لما اذن له ام تبطل وهل ينفذ في الحال من العزل

في البيوع مع القاضى مال اليتيم من نفسه او ماله من اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه فليعلم

عن من السلطان انه لا سلطان الاذن لما دون له لانه ناسه والحكم ان القاضي اذا
 مات لا يعزل نوابه والترك من نفسه كذا في الغزل اذا عزل السلطان من يعزل
 ام لا وذكر في الخلاصة ان السلطان اذا عزل القاضي لغزل نوابه خلافت
 القاضي وهو غريب فعلى ما ذكر في الخلاصة سلطان الاذن لما دون له في تزويج الصغار
 بعزل القاضي وتقي لنا ان السلطان اذا كتب في تعيين القاضي تزويج الصغار
 والصغار والاستخلاف ثم مات ذلك القاضي او عزل ثم ولي السلطان شخصا
 بعد وكتب في تعيين على عاين من نفسه وقاعدته ولم ينص صريحا بالاذن له في
 الاستخلاف ولا في تزويج الصغار بل يكفي بهذا ام لا يحتاج الى صريح الاذن على
 الخصوص الظاهر انه يكفي ذلك ولا يقتضي التخصيص عليه خصوصا اذا
 استخلف القاضي لما دون له في الاستخلاف شخص وقد شرط في تعيينه هذا القاضي
 تزويج الصغار ولم ينص القاضي لتعيينه على تزويج الصغار بل هكذا ان كان
 يحتاج الى اذنه في ذلك خصوصا الظاهر انه لا يمكن ان كان فوض اليه الحكم بين
 الناس وفصل الحكومات فهذا مخصوص بالرافعات والى ما كانت ان كانت استثنائية
 الحكم فلا ينبغي ان لا يتعدى الى التزويج اما لوقوله استثنائية في جميع ما فوض الى السلطان
 ففي هذه الصورة بقوله هكذا تزويج الصغار والصغار لانه استثنائية في التزويج ايضا
 حيث علم له الولاية في جميع ما هو متولى فملكه ولا يقال ينبغي ان لا يملكه لان النية
 الحقيقة هي نية عن السلطان ولهذا الوعز له القاضي لا يعزل واذا كان كذلك فكان

جاءه عن كذا من نوابه في غير
 شغل بوليه في محله

اذا كتب في تعيينه على عاين
 من نفسه فلا يحتاج الى صريح
 الاذن ولا يبرز الاذن صريحا
 انما يبرز كذا في غير كذا

فان كان

وكذا

السلطان ولاه الحكم لم ينص على تزويج الصغار بل لا يمكن تزويجهم كما في الأصل لانا
 نقول هذا مسلم عند عدم النعم امام مع النعم فلا لانه وان صار نائبا عن السلطان
 السلطان لا يمنع من ان يكون نائبا عن القاضي في تزويج الصغار وهذه الولاية استغناء
 من تعينه استثنائية له فلا منافاة بينهما وبين ما ذكرت ومن قال ان الناب عن السلطان
 تزويج الصغار في الصورة الاخرى وهي صورة النعم بل له ان يباخر من لا بد من تزويج
 الصغار ام لا ليس له ذلك لان ولايته في المعنى من السلطان والسلطان لم ياذن له
 في ذلك فلم يمكن الاذن في تزويج الصغار فبقي كانه في حق تزويج الصغار كما صد العقاد
 الماذون لهم من الحاكم الاصل في تزويج الصغار لانه انما استغناء التزويج مرجعه القاضي
 لا مرجعه السلطان فصارت احدهم وهم لا يمكن ذلك فكذلك هو ولاه منزله الوكيل عن
 القاضي في ذلك وليس للوكيل ان يوكّل بما وكل به الا ما دون من الموكل فلهذا لا يمكن
 الاذن وما صدر من العقاد الماذون لهم ما دون له القاضي الاصل في الاذن فاذا
 اذن له في هذا كله فما اذا كانت الصغرة او الصغرة لا ولي لها سوى القاضي لما اذا
 كان لها ولي من العصبه او من ذوي الارحام واذا كان ذلك الولي للقاضي في التزويج
 و تزويج القاضي فانه يكون كالوكيل عن ذلك الولي لانه نفسه هو الولي هل يكون
 تزويجه من امتثاله تزويجه اذا كانت الولاية له ويكون حكاما وكذا بل هكذا في ذلك
 لانه ومن لا يجوز قضاؤه له ام لا الظاهر انه لا يكون حكاما ولا يكون منزهة تزويجه
 وهو الولي كذا ايتمك بمشقة هذا العقد لانه ومن لا يجوز قضاؤه له على الخلاف

كان

ناب عن السلطان في تزويج الصغار
 ليس له ان يباخر من لا بد من تزويج

سائر بعض الاحكام فما اذا كانا له ولها
 سوى القاضي في تزويج الصغار
 و تزويج فانه يكون كالوكيل
 عنه الصغرة ومن لا يجوز قضاؤه له

الذي من الاسام وصاحبه المعروف في الوكالة ولقابل ان يمنع ويسوي بين هذا وبين
 الاول من حيث ان القاضي ولي ابد فاذا اقل له الاقرب باشرا بملته وبولايته انه
 انما كان منزلة المجبور في ازالة الحجج على الاول بنفسه منزلة من الصحة مع دين المرض
 الخدين الصحة متقدم فاذا ارضى صاحبه سدد من المرض تقدم واخذ به نيته ان يبق
 لا برضى صاحبه دين الصحة لان رضاه ليس من خلاف غيره من الناس اذ ابا شره كاله من
 الولي لانه لا ولاية له اصلا فهو وكيل محض وفيه صون ما فعله القاضي عن ان يعرض
 اليه بنقض ولو لم يحمله منزلة الاول وانه وقع على وجه الحكم والامام من توقع النقص
 له وهذا لا بأس به والله تعالى اعلم **مسألة الدخول في النكاح الاول هل يكون دخولا في**
النكاح الثاني ام لا وحري الكلام في ذلك ذكر السردحي في شرح المعاديه قال قوله اذا طلق
 الرجل امرأته طلاقا باينا او وقع الفرقة بينهما بغير طلاق ثم تزوجها في العدة وطلقها
 قبل الدخول بفعليه مهر كمال وعليه عدة مستقبلية وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وهو قول ابراهيم والشعبي ورواية عن احمد بن حنبل قال لم يردوا النكاح فمروا به
 لها نصف المهر وتام العدة الاولى وقال زفر لا عدة عليها لسقوط الاولى بالنكاح
 ولا يجب العدة بعد الخلا في الثاني لانه خلا في قبل الدخول والخلاف واعلم ان من اشتر
 مسأله يبينه على ان الدخول في العقد الاول هل يكون دخولا في العقد الثاني في حكم
 ام لا عند ما يكون دخولا في الثاني وعند محمد لا يكون المسألة الاولى اذا دخل في
 الصحة وطلقها فبرا خلافا باينا ثم تزوجها في المرض عدة وطلقها فيه خلافا باينا

مع

الزوج في العقد الاول
 هل يكون دخولا في العقد الثاني

قبل الدخول هل يكون فارا وتشر ام لا فعند ما تشر في العدة وطلقها المهر كمالا
 عدة مستقبلية وكذا لو كان الخلا في الاول في المرض والطلاق الثاني ما لصح ما يكون
 رجعا وثبت له الرجعة عندهما وعند محمد ما بين ولا رجعة له المسألة الثانية لو
 تزوجها بغيره ودخل بها ففرق القاضي بينهما ثم تزوجها ثانيا بغير اذن الولي وفرق القاضي
 بينهما قبل الدخول كان لها المهر كمالا وعدا عن مستقبلية عند ما استحلها وخرجها
 لها نصف المهر في العقد الثاني وتام العدة الاولى والمسألة الثالثة تزوج امرأة
 نكاحا صحيحا ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في العدة على الخلاف وهي مسألة الحكماء
 المسألة الرابعة تزوج صغيرة ودخل بها فاختارت نفسها بخيار البلوغ ثم تزوجها
 في عدة ثم طلقها باينا في العدة قبل ان يدخل بها فعلى هذا الخلاف المسألة الخامسة
 تزوج امرأة ودخل بها ثم ارادت والعدا ما لله تعالى ثم اسلمت فزوجها في العدة
 ثم ارادت قبل الدخول المسألة السادسة تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باينا
 ثم تزوجها في العدة ثم ارادت قبل ان يدخل بها فعلى هذا الخلاف المسألة السابعة
 تزوج امة ودخل بها ثم طلقها باينا ثم تزوجها في عدة ثم طلقها فاختارت نفسها قبل
 الدخول المسألة الثامنة تزوج امرأة بغير اذن المهر ودخل بها ففرق القاضي بينهما
 ثم تزوجها نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل الدخول ودخل بها ففرق القاضي بينهما
 وفي بعضه نظر وذكر في الحديث واذا فرق القاضي بين الزوجين النكاح الفاسد وكان
 ذلك بعد الدخول بغيره حتى وجبت العدة ثم تزوجها في العدة نكاحا صحيحا ثم طلقها قبل

وكذا
 والتمس في المرض والطلاق الاول
 بالكفاية
 ظ

الدخول به حتى وجف المهر ثم تزوج بها فلما المهر الثاني كما ولا عليه عدة مستقبله
 عند اي حيفه واي يوسف وعند محمد بن نفي المهر وبنية العدة الاولى وكذا
 لو كان النكاح الاول صحيحا وطلقت تطلقه بانيه بعدة دخل ما ثم تزوجها في العدة ثم
 طلقها في النكاح الثاني قبل الدخول به فلما المهر كما لا عند ما حصل ان الدخول في
 النكاح الاول د خول في النكاح الثاني اذا حصل النكاح الثاني في العدة وجمعوا
 على ان النكاح الثاني لو كان فاسدا ودفق بينهما قبل الدخول به في النكاح الثاني
 لا يجب المهر الثاني وذكر في الهداية قال واذا طلق الرجل امراته طلاقا بانيه ثم تزوجها
 في عدتها فطلقها قبل الدخول به فعليه مهر كامل على عدة مستقبله وهذا عند محمد
 وابن يوسف وقال محمد بن نفي المهر وبنية العدة الاولى لان هذا طلاق قبل
 المسيق فلا يوجب كمال المهر ولا استيناف العدة واكثر العدة الاولى انما يجب
 بالطلاق الاول الا انه لم يظهر حال الزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني
 ظهر كله كالواشترى ام دله ثم انشأ ولها انما مقبوضه في يد حقيقته بالوطية
 الاولى في اثره وهو العدة فاذا اجد النكاح وهي مقبوضة ناب ذلك القبر عن
 القبض المستحق في هذا النكاح كالغاصب بشركي المصوب الذي في يد يصفير في
 مورد العقد فوضح بهذا انه طلاق بعد الدخول وقال زفر لا مدع على اصلا لان الاولى
 قد سقطت بالزوج فلا يعود والثاني لم يجب بعد وحواله ما قلنا فقلت
 فتحرر لنا من هذا ان المهر شكل معنى انه اذا طلقها بانيه بالباين فيه فأيده المهر

الرجوع الطلاق بعد الدخول في النكاح
 الثاني في الحصر في العدة

الفاضل في التبرع المصوب في النكاح
 بعد العدة

ما دون الملاءمة انه هو الذي يظهر فيه الخلاف بين اي حيفه واي يوسف ومحمد فانه اذا
 كان الطلاق رجعيا ما يكون فيه مهر وفي روجه واذا طلق بالاملا على العود لها الا
 بعد الزوج باخر معين ان يكون في كذا البايين ما دون الملاءمة وسوا كان بطلاق
 باين او مطلق او بغيره فاذا طلق روجه المدخولة طلاقا باين ما دون الملاءمة ثم رجعا
 قبل ان تنقضي عدتها ثم طلقها قبل الدخول بها اي في هذا العقد الثاني فعند اي حيفه
 واي يوسف يكون لها مجموع المسمى المهر ويجب عليها عدة كاملة ابتداء من وقت الطلاق
 الثاني لا يعتبر ما كان قد مضى من العدة الاولى لا يحسب من هذه العدة وعند محمد
 يجب لها نصف المهر وعليها تمام العدة الاولى قال زفر لا عدة عليها اصلا بعد ذلك
 لان الاولى سقطت والساقط لا يعود والثاني لم يجب لانه طلاق قبل الدخول في هذا
 في الظاهر قوي لكن فيه ترك مقصود الشارع من احباب العدة وهو تعريف براءة الرحم
 فانه يحمل ان يكون لرحم مشغولا بالاول فاذا اقلنا لا عدة يجوز ان تزوج باجنبي
 فيدخل في فخلطه الانساب وقول محمد بن طاهر من حيث الظاهر وقوله اد واول نظر
 للاثر المتقدم وهو قيام العدة وهي اثر من اثار النكاح الذي دخل فيه واعلم
 ان قيام العدة شرط حتى لو انقضت العدة ثم تزوجها فطلق قبل الدخول فانه لا خلاف
 ان المهر لا يجب كمالا وانما يجب بصفة كسائر المطلقات قبل الدخول ولا عدة عليها فانه
 لا عدة مطلقة قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها وقد جرت العادة ان
 الحاكم المحقق يطلب منه الحكم بتكبير المهر وان كان طلق قبل الدخول في العقد الثاني فاذا

فاذا رقت القضية الى الحاكم الخفي لطلب منه ذلك فعليه ان ينظر في العدة ويحكم
فيها فاذا ثبتت عنده ان العدة في وقت الطلاق الثاني باقية حكم بمكمل المهر وادخل المرأة
عدة مستقبله ابتداء من وقت الطلاق الثاني لا من وقت الحكم الذي حكم به وانه اعلم
مسئلة المهور الذي تدرك في المصدة في ديارنا مثل ان تزوج الرجل امرأة على
الف درهم ومائة دينار مثلاً ثم يقول بعجلها بعجلها ثم قد قبل الدخول كذا ونحوها
عليه بعد ذلك كذا احال وقد صار العرف ان ذكر المصدة عن المجل ناضية من الزوج
وقد اطلق او بعد الوفاة فهل اذا ارادت ان تمنع نفسها بعد ما قبضت منه القدر
المجل والزوجه قائمه بينهما هل لها ذلك ام لا وهل يجوز للحاكم ان يجبرها الى ذلك وكلها
بالمعنى ام لا وما الذي نفسه كلام الاصحاب من قولهم لها ان تمنع نفسها حتى يخذ مهرها وهل
هذا المنع يكون ثابتاً لا يخرج من منزل الزوج اذا لم يعطها المهر المجل بعد ما تزوجت اليه
ليس لها ان تخرج وتمنع نفسها وهي عنده في منزله فتقول لو باهه المستعان ذكر في القاية
قال وللمرأة ان تمنع نفسها حتى يخذ المهر ومنعه ان يخرجها الى مسافرة لا ينبغي حرق
في البذل كما يعين من الزوج في المبدل فعساو كما لبيع وليس للزوج ان يمنعه من السفر
والخروج عن منزله وزمانه اهـ حتى يوفى المهر كله اى المجل وذكر في المبسوط قال المراه
من المهر ما تعارفوا به وما عداه موجب عرفاً لا بشرط العدة عليه في الكفاية
وان كان حالاً وذكر في الفتاوى الصغرى الطهيري قال اذا تزوج امرأة على مهر سمي ولم
تقدر المجل لها ان تقابل به بالمهر المجل لان الموجب للتسليم قائم الا ان الشاغل حكم العرف

فيشغل بقدر العرف ويجب في الحال ما تعارفوا المثل من المراه وذلك بان ينظر الى
جهازها واول طلقها ولها ان تمنع نفسها لاجل المهر المجل وذكر السروجي في شرح الهداية
نا فلا عن المثل المتعارف على هذه المسئلة المراه بالمهر المجل في جوامع الفتى لها ان تمنع
نفسها لاستيفاء المجل من المهر في الوفاة اى اذا اراد المجل ان يكون المهر المجل فله ان
يمنع نفسه للعرف وفي الواقعات تزوجها على مهر فادته تمنع نفسها حتى يخذ المهر كله
ليس في عرفنا لان البعض معجل البعض موجب عرفاً والمعرف كالمسقط فينظر
كم يكون المجل لعنه المراه وكم يكون المجل منه بمعنى العرف لا ان شرط معجل الكل
في العقد وفي مجموع النوازل تنص لها سفت المهر معجل او موافق عرفاً بل سفتهم انهم
يعلمون النصف والصحيح الاول وفي منية المفتي البند معجل المجل اى المتأخر
منه عبارة السروجي وذكر في الخلاصة في الفتاوى قال رجل تزوج امرأة على مهر معلوم
وان ارادت ان تمنع نفسها حتى تستوفى جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا ولكن ينظر الى
المسبب الى المرأة ان مثل هذه المراه ومثل هذا المسبب كم يكون منه معجلاً وكم يكون
موجباً في العرف وبغض العرف وليس في هذا ما لتأريسه كذا ذكره اكد الاختان
الفقيه ابوالدث وعليه الفتوى ولو شرط ان يعجله في العقد بعجل الكل ثم تمت ثم
قال واذا ادى المجل له ان يبنى وان لم يود المجل وبما اطلاق الرجوع في المجل
ولوراجعه لا شاغل وذكر في الفتاوى الكبرى المتأخر على رجل تزوج امرأة على مهر معلوم
فارادت ان تمنع نفسها حتى تستوفى جميع المهر ليس لها ذلك في عرفنا البعض

اعطاء الذي يشترط الموطر

معجل والبعض موجد والمعرفة كالمشروط فنظر الى المسمى الى المراه ان مثل هذا
 المسمى مثل هذه المراه كم يكون مجالا وكم يكون موجدا في العرف بمعنى فيه العرف فان
 معجل الكلف العتد وجب المعجل لان التثبت بدلالة العرف انما بعينه الم يوجد
 الصريح خلافة وذكر في العتد في الفتاوى المصدر الشهيد قال والمادة لو منع
 لتستوفي من المهر ليس كذلك باعتبار العرف فينظر الى المراه والى المعجل للمهر فان
 مثل ما يعجل المراه لا يمنع وذكر في شرح المجمع فاذا اشترع عن تسليم نفسه وان يبر
 للمهر المعجل جائزهم قال وليس للزوج ان يمنع من السفر والخروج من منزله وزيارة
 اهله حتى يوفى مهره كله اعني المعجل منه وذكر السفنا في شرح الهداية قوله
 والمراه ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر من اذ عرفهم اما اذا كان في موضع تعارفا فمعجل
 البعض يترك الباقي في الذمة الى وقت الطلاق او الموت كما هو في عرف ديارنا فانها
 ان يحبس نفسها لاستيفاء المعجل وليس لها ان تطالبه ببقية المهر الموجد فان يتوافقه
 المعجل معجل فذلك وان لم يبيحوا شيئا ينظر الى المراه والى المهر المذكور وفي العتد انه
 كم يكون المعجل مثل هذه المراه من مثل هذا المهر فيعجل فذلك وذكر في مسند الغنم
 في الفتاوى قال والمراه ان تمنع نفسها حتى يسع مهرها او نصفه والاصح حتى يقبض
 منها من مثله فان عن المعجل فذلك المشروط عادة فان شرطوا ان لا يدفع منه ما يجب
 فان سكنوا يجب ما كفى في العرف للمراه والعرف للصغير لا يلحق المسكوت بالمشروط
 هذه عبارته فلـ فالكلام في هذه المسئلة في مناسبتين المتام الاول في بيان

ان المراه مل لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها وما تحرر من كس كلام الاصحاب فيه وفي
 معنى قولهم تمنع نفسها ومل هذا المهر يكون في بيت المراه ام في بيت الزوج المتام الثاني
 في بيان ان المراه مل لها ان تطالب الزوج ببقية المهر بعد ما قبضت المعجل اذا كانت
 الزوجية قائمه بينهما وكسبه ومل يكون ذلك الباقى موجدا عرفيا ويعمل عمل الموجد
 شرط وان كسبه الصداق سقلى عليه بعد ذلك كذا ادنا لها عليه ثابنا وحالا انما
 حالان طالبه متى شئت ولا يمكن المطالبة به مادام مثل الزوجية قائمه امر لا
 امس الاول فلا شك ان عبارات الاصحاب المتأخرين لحقه متعاضدة بان
 المراه من قول المسند بين لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ مهرها اى المعجل لا المجمع فان
 شمل لاه السرخسي صرح في المبسوط بذلك كما نقلناه عنه وزاد في التبيين بقوله
 فلا يشترط القدرة عليه وفي الكفاية وان كان حالاً قال وما عداه موجد عرفي
 الخلاصة قال وما عداه موجد عرفي وفي الخلاصة قال تزوج امرأه على مهر معلوم
 واددت ان تمنع نفسها حتى تستوفي جميع المهر ليس له ذلك في عرفنا الاخر كلامه
 ومثله في الفتاوى الكبرى وزاد في الواقعات على الخلاصة منقضي العرف الا ان
 يشترط معجل الكلف نص في الواقعات ايضا على ان الصحيح من الاقوال القول بالعرف
 وابو الليث قال الفتوى عليه لا كاذم بل ليه اهل سرقند من المتأخرين بالنصف
 ففهم رر لنا من هذا كله ان الزوج اذا دفع المعجل فليس للمراه ان تمنع
 نفسها منه بعد ذلك وما سددون بالمعجل الذي يكون في عقد وقع او لم يوجلا ثم يذكر

منع المراه نفسها
 المهر في بيت الزوج

كأن

فيدانه بجعلها من ذلك كذا لان ذلك ليس من اجل عرفا بل هو موجل شرط كيف وان شئت
 قد صرح قال وما عدا موجل عرفا وان كان حالا وما نهت على هذا الاخشية ان
 سبق اليه الذم من الصوف ويتبادر الى ادراكه الفهم القصير فيضنه صاحبه انه
 شئ لم يطلع عليه غيره وهو في الحسنة ليس شئ بل يردون بقولهم ما تعارفوا تعجيلة
 في عقد وقع حالا بان يزوجه رجل امراه على الف درهم مثلا ولم يذرفيه ناجيل شيئا
 وهذا عقد وقع على مال خال عن المتاجيل المشروط فيكون لكل حالا للمنفذون
 قالوا ولها ان منع نفسها حتى ياخذ مهرها والمتأخرون قالوا والمراد من ماله من كلام
 المنفذ من العمل لا المجموع ثم فرعوا وقالوا فان لم يبينوا شيئا لم يبينوا ان
 العمل كالصوف الذي ذكرنا قالوا انظر الى المراه والى المهر المذكور في العقد ولم يكون
 لهذه المراه من هذا المهر مالا ولم يكون الموجل منه مفعلي العرف فعند الاطلاق حكموا
 العرف وما جعلوا لها ان تمنع نفسها حتى تأخذ الكل فالطريق الاول اذا ذكر في العقد
 انه بجعلها من ذلك كذا او حيلة ان لا يكون لها ان تمنع نفسها على المقتضى لان الثاني عرفا
 كالنات شرط فافا لم يشبه به اقوى بالاضاف وعلى انهم نصوا على هذه الصيغة ايضا
 ما نقلناه عنهم وانما ليس لها ان تمنع نفسها على نية المهر الا على العقد المجل اعتبارا
 للعرف في الحالين حاله السكوت عن بيان العمل وحالة الحكم به وان كان الكل حالا
 في الاصل فاذا اطلب المراه من اكلها حكم لها بالمنع حتى يعطى بنية صداق بعد ما تبين
 العمل لا يجيبه الى ذلك ولا يجوز له ان يحكم لها بالمنع حتى يعطى بنية صداق ثم المنع الذي

لا بد ان يكون
 في المهر
 من المهر
 في المهر

الاصحاب هو عيان عن عدم الحكم من الوطى معنى ان لها ان لا تمكنه من نفسها الى منوط
 فيبقى بل لها ان تنفذ في شئ ما حتى يعطى مهره ام ليس لها ذلك وانما تمنع نفسها
 وهي في منزله فتقول المنع المذكور ليس بقدر ان يكون في منزله وانما لا تمنع نفسها في بيت
 ابيه حتى يوفى العمل ويكون ذلك منقضا اليها ان احارت ان تنفذ في منزله ومنع
 نفسها منه من الوطى وان احارت ان تخرج الى بيتها مثلا ومنع نفسها حتى يوفى
 العمل وكذا انص عليه الاصحاب وقد حكيناها عن شرح المجمع في هذه الاوراق
 واما الطلام في المقام الثاني فنقول لا يخالفوا انما ان ذكر في الصداق وجوب
 عمل كذا او منصرفه عليه او لم يذكر كتابه به متى شئت بعد قولهم حالا كما هو في
 عرف ديارنا ففي الاول الظاهر ان لا يملك المطالبة مادامت الزوجية فكلية
 لان الاصحاب نصوا على ان الباقي بعد العمل عرفا او شرطا كانه مناه والوجل لا يملك
 صاحبه المطالبة به قبل حلول الاجل وطول الاجل مناه عند الطلاق او الموت
 والمعروف كالمشروط معني انه لو كان قال والباقي من اجل الى كذا الا يملك المطالبة
 قبل حلول ذلك الاجل كذا الاجل التاب عفا وكذا اقول في قولهم والباقي
 من حال منعه ذكر المطالبة به متى شئت لان شمس الامه قال وما عدا موجل عرفا
 وان كان حالا فصفا العمل لا يمنع التاجيل العرفي ولو قبل بالمنع كان له وجه
 واما اذا قال في الصداق والباقي دين حال تطالبه به متى شئت او تزوجه على
 كذا دنسها عليه ثابتا وحالا فاما تطالبه به متى شئت فهذا كله لا يمنع المطالبة

الموطأ العرفي اذا صرح
 بمنع التاجيل العرفي
 والصداق من غير شرط

به بالعرف ما زال البعض يجعل لان العرف انما عمله انه هل لها ان تمنع نفسها حتى يستوفى
 الكل ام لا لانه عمله ان لا يملك المطالبة به مع تصريحه في اصداف ولها ان تطالبه
 به متى شئت كما اذا صرح في اصداف يجعل الكل بان نزوحها على الف درهم بعد لها
 فان العرف هنا لا يعمل شيئا لان الشايت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح
 والصريح هنا موجود فلا يظهر على العرف في منع المطالبة ولا يبق له منفي ان لا يعمل
 العرف ايضا في عدم المنع ببقية المهر اذا كان في اصداف قد ذكر وبقية لها عليه
 بعده لانه ادينا حال تطالبه به متى شئت لاننا نقول هذا ليس هو الصريح الذي
 يبطل على العرف في هذه الصوة لان الصريح فيه ان يشترط لعمل الكل ما ذكرناه
 دين حال وانما تطالبه به متى شئت ليس فيه ما يمنع العمل بالعرف لان تطالبه
 ولا تمنع نفسها منه كسائر الدون كما انه الذي لها عليه فانها لا يملك شرعا ان تمنع نفسها
 منه اذ الموقوف اياها فكله القدر الزايد على المعجل من اصداف واثبت له قد
 نفرق بين بقية الدون وبين هذا من ان هذا القدر هو في مثابله البضع ولا كذا
 سائر الدون لاننا نقول هذا القدر هو في مثابله البضع كما اذا كان الناحيل
 مصرح به مشروطا فان لا يملك المنع وان فان المهر ثمة في مثابله البضع كذا انما
 فالقول ليس لها ان تمنع نفسها حتى تاذ فيه المهر لا منافاة بينه وبين ما ذكر في
 الاصداف انه دين حال تطالبه به متى شئت لان ذلك تأكيد المطالبة وما لم ينزل
 القول بتوجه المطالبة القول بمنع نفسها حتى تاذ البقية فان فيه الدون كما له

التي يكون للمرأة على زوجها للمعنى الذي قد مناه والله سبحانه اعلم **مسألة الخلق في**
النكاح التي تركه مجموع المهر وعمل على الدخول حقيقة ويحرر العاقل فما
 يشترط لها وما لنفسه؟ وكما هو كلام الاصحاب فيما وضح المهر ما يوكد المهر من الدخول
 والخلق وغيره ذكر في البديع قاله واما بيان ما شاكره المهر فالمهر ما كد به ما كان
 ملائمة الدخول والخلق الصحيح وموت احد الزوجين سواء كان سمي او مهورا مثل
 حتى لا يسقط شي منه بعد ذلك الا بالابرار من صاحب الحما الشاكر بالدخول
 لتفق عليه واما التأكيد بالخلق فله مننا حتى لو خلا في خلق صحيح لم يلق قبل
 الدخول في نكاح فيه لسمه يجب عليه كمال المسمى وان لم يكن في النكاح قسمة
 يجب عليه كال مهر المثل وحل احدى بعد الخلق عندنا ثم نفس الخلق الصحيح هو ان لا
 يكون من مانع من الوطء حقيقيا ولا شرعي ولا طبعي اما المانع الكفائي فيكون
 يكون اصدافا من مانع من الجماع او كانت رتقا او قرنا لا نهامان من الوطء
 ويصح خلق الزوج عني اذ خيالا نهامان من الوطء وتصح خلق الزوج
 في قول اي خيعة خلافا لها واما المانع الشرعي فهو ان يكون اصدافا صوم
 رمضان او محرما بحج فرضه او نفلا او عتق او يكون المرأة حائضا او نفسا واما
 غير صوم رمضان فقد روي بشري عن اي موقوف ان صوم النطوع وقضاء رمضان
 والكفارات والنذور ولا يمنع صحة الخلق وذكر الحاكم الجليل في مختصره ان نفلا
 الصوم كفرضه فصارت في المسئلة روايتان واما المانع الطبيعي فيكون يكون

سائر الخلق

سائر المعنى الثاني

ففسرنا في كونه المانع الكفائي

ثالث وسوا كان الثالث اعني او بصير ايظانا اونا بما بالغا وصبا بعد ان كان
 عاقلا رجلا وامراة اجنبية او منكوحته ولو كان الثالث جارية له فقد روي انهما
 كان يقولان لا يصح خلوة ثم رجع وقال لا يصح ولا خلوة في المسجد ولا في الطاهر والصحا
 وعلى سطح لا محابا عليه ولو خلا في حجلة او قبعة فارخى الستور عليه فهو خلوة صحيحة
 ثم في كل موضع حيث خلوة وتلك المهر وجبت لعد وفي كل موضع فيه تخلوة لا يجب
 كمال المهر ومل يجب العدة منظر في ذلك ان كان الفساد لما منع حتى لا يجب وان كان المانع
 شرعيا او طبيعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع من المانع يمكن فيه ان في
 الوطى فيجب العدة عند الطلاق احتياطا واما التاكيد بموت صديقا فتقول خلاف
 في ان صدة الزوجين اذا ماتت خفافته قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد
 المسمى سوا كانت المرأة حرة او امه وكذلك اذا اقل صديقا سوا قلته جنيا او قتل
 اصدما صاحبه او قتل الزوج نفسه فاما اذا اقل المرأة نفسها فان كانت حرة لا
 تسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا وعند زفر والشافعي يسقط واذا
 مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا وذكر
 في فساد الوطى فان المهر يتأكد ثلاثا بالوطى وعمت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة
 والخلوة الصحيحة ان يمتحان في مكان ليس منكم مانع من الوطى حيا او شرعا او
 طبعيا وذكر مثل ما ذكر في البداهة وزاد ولو كان معهما اسم او اخرس لا يخلو
 ولو كان معهما حاديا صديقا لا يصح الخلوة ولو كان معهما كلب صديقا صديقا عن غير ائمة

كل موضع حيث خلوة وتلك المهر وجبت لعد وفي كل موضع فيه تخلوة لا يجب كمال المهر ومل يجب العدة منظر في ذلك ان كان الفساد لما منع حتى لا يجب وان كان المانع شرعيا او طبيعيا يجب لان الوطى مع وجود هذا النوع من المانع يمكن فيه ان في الوطى فيجب العدة عند الطلاق احتياطا واما التاكيد بموت صديقا فتقول خلاف في ان صدة الزوجين اذا ماتت خفافته قبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المسمى سوا كانت المرأة حرة او امه وكذلك اذا اقل صديقا سوا قلته جنيا او قتل اصدما صاحبه او قتل الزوج نفسه فاما اذا اقل المرأة نفسها فان كانت حرة لا تسقط عن الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا وعند زفر والشافعي يسقط واذا مات احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا وذكر في فساد الوطى فان المهر يتأكد ثلاثا بالوطى وعمت احد الزوجين وبالخلوة الصحيحة والخلوة الصحيحة ان يمتحان في مكان ليس منكم مانع من الوطى حيا او شرعا او طبعيا وذكر مثل ما ذكر في البداهة وزاد ولو كان معهما اسم او اخرس لا يخلو ولو كان معهما حاديا صديقا لا يصح الخلوة ولو كان معهما كلب صديقا صديقا عن غير ائمة

بيان العدة الثالث

الحق اذا اقلته لا يفتقر شيء للمهر

وهو كذا في الدار المسمى

الخلوة في الدار المسمى

الخلوة اني انه قال كلب المرأة يمنع خلاف كلب الرجل ولا يصح في المسجد والحمام وقيل في البيل
 يصح الخلوة في المسجد كما في الحمام ولو ادخل الرجل امراته ولم يعرفها او ادخل الرجل
 على امراته فذلك ساعة ثم خرج ولم يعرفها اختلفوا فيه قال العقبه ابو الليث لا
 يكون خلوة ويصدق انه لم يعرفها ولا يصح الخلوة في صحر ليس يعرفها احد اذ الميا
 مردور انسان وكذا لو خلا على سطح ليس يحاسبه ستر او كان الستور قيفا او
 قصيرا بحيث لو قام انسان تقع نظره عليها لا يصح الخلوة اذا خاف الاطلاع غيرها
 عليها فان امكنه عن ذلك حتى وفي البيوتات الثلاثة او الادعة واحد بعد واحد
 اذا خلا امرأة في البيت لا يقضي ان كانت الابواب مغلقة من اراد ان ينظر عليها
 يدخل من غير استئذان لا يصح الخلوة وكذا لو خلا في بيت مزدور وبيته باب
 مفتوح الى الدار اذا اراد ان يدخل عليها غيرها من المحارم او الاجانبه دخل لا يصح
 الخلوة ولو اجتمع مع امراته على رواق والناس في سفلى الخان لو نظروا اليها
 يقع بصيرهم عليها لا يصح الخلوة ورضي بامرته وادخلت عليه في بيته وهو لا يستعير
 فخرجت بعد الصبح فاجزى الزوج به ذلك قال لم اشعر ثم طلقها وادعت المرأة انه علم
 بذلك كان القول قول الزوج انه لا يعلم وان علم الزوج وهو يندر على رجلها حتى
 الخلوة وكان عليه كمال المهر ولا يصح خلوة الغلام الذي لا يجمع مثله ولا الخلوة
 بصغير لا يجمع مثله وفي كل موضع حيث خلوة لو طهر لا يكون له من الرعدة وبعد
 ما صحت الخلوة فانها كالمهر وان اقرت المرأة انه لم يجمعا في ظاهر الرواية الكافر

وظاهر احد الزوجين لا يفتقر

سائر ذلك في الخلوة الدار المسمى

حكم الارض او خلوة المهر

خلوة الصغار المسمى

اذا خلا بامرانه بعد ما سلمت صحتها خلوة ولو اسلم الكافر وامرته مشتركة فخلوة
 لا تصح الخلوة وفي كل موضع فسدت الخلوة مع الغيرة على الكحل حقيقة فخلوة كان
 عليها العدة استخسانا وان كان عاجزا عن الكحل حقه لا يجلب العدة اذا قال ان زوجه
 فلانة فخلوت بها فهي طالق فزوجها وطلابه كان لها نصف المهر وذكر في الفتاوى
 الظهيرة اذا خلا به زوجها وقال لم ادخل بها وقال المارة لا بل دخلت فهذا على وجه
 اما ان تكونا ارضا عند الخلوة صابرين صوم فرض او كرمين تطوعا او فرضا او
 احدا او كانت المارة طائفة لا تصح الخلوة والقول قول الزوج فلا نفق كالامهر الا
 ان علمت العدة احتياطا وذكر في الخبر اذا خلا به ولم يكن من نفسه اخلت المارة
 فيه وفي خلاف النواز عليه نصف المهر وسئل عن الاسلام السفدي عن تزوج
 امرأة فادخلها امه عليه وردت البلية الا انها لم تغلقه والدة في خان سكنه
 ناس كثير ولقد البت طرايب مفتوحة والناس تعود في سبابة الخان ينظرون
 بعينه هل يصح منه الخلوة قال لا كانوا ينظرون في الطاق ويرصدون له ما يعلمان
 ذلك لا يصح الخلوة فاما النظر من الغيبة والععود في البساحة فغرماع عن صحتها
 وذكر في الفتاوى الكبرى رجل حمل امراته الى الرشتاق ان حملها في طهر الحارة لا
 يكون خالبا غاملا وان حملها في غير طهر الحارة يكون خلوة صحيحة لانها تكون خالصة
 غالباً رجل تزوج حبسه فدفن فادخلها ميتة ثم طلقها قبل الدخول فله
 نصف العدة وقوله اي حيفه لانه طلاق قبل الدخول وزاد في شرح مجمع البحرين

اذا خلا بها واختلف في الدخول

اذا تزوج بامرأة فادخلها ميتة ثم طلقها قبل الدخول فله نصف العدة

وقال محمد لها المهر كله لان فعله ذلك منزلة الوطى وقوله اي يوتف كقول مهر في رواية
 محمد وكقول الامام في رواية الحسن قل فالحاصل ان الخلوة بنفسه في شهر
 فاسدة وصحيحة فالصحيحة هي ان لا يكون هناك مانع شرعي ولا حقيقي ولا طبعي ونظم
 سان ذلك والفاسدة ضد الصحيحة وقد عرفت ثم الخلوة الصحيحة تعمل عمل
 حصقة الدخول عندنا في احكام ولا تعمل عملها في احكام فاما الاحكام التي
 اقر في مقام نفس الوطى فهي تحلل المهر جميعه ان كان في العقد تسمية والا فثانها
 مهر المثل ونسب النسب ووجوب العدة ووجوب النفقة والسكنى فهذه
 بوجوبه مباح اخبر ما دامت العدة قايمة وحرمة الكحل اربع سواها وحرمة
 مباح الامة عليها على قياس قول اي حيفه في حرمة مباح الامة على الخن في
 العدة عن طلاق باين مراعاة وقت الطلاق في حرمة مباح الاحكام التي لم
 يقيموا الخلوة في مقام نفس الوطى فهي الاخصان وحرمة البناء والاطلال
 للزوج الاول والرجوع والميراث حتى لو طلقها ثم مات وهي في العدة لا نزلت
 واما وقوع طلاق اخر في العدة فنقد قليل لا يقع وقيل منع وهو اقرب الى الطهارة
 ونظم هذه الاحكام كلها في ابيات واثنينا في كتابي الفوائد المنظومة وهي هذه
 وقد اقيمت خلوة النكاح في صورتها بتك بالايضاح
 مقام نفس الوطى حتى كملوا جميع مهر كذا فدفنوا
 كذا كالمهر المثل فما لم يسهم وحرمة الاخت عليها فاستنهم

١٠ كذا اعتبار زمن الطلاق ومجا السكنى مع الانفاق ١٠
 ١١ وتحرم الاربع والامانة ١١ وتم هذا النظم والاملاء ١١
 ١٢ ولم يقيم مقام الوطى في ستة احكام حتى فاقني ١٢
 ١٣ احصائه وحرمة البنات وعدم الثورث في الحالات ١٣
 ١٤ ثم وفي جميع الثغرات قد بان ثرته كذا سطر ١٤
 ١٥ وحله لبعاله الاول قبل كذا كذا وجهه فعنه لا تخل ١٥
 ١٦ لكن اذا طلق اخرى هي في وقت اعند ادفعه وكذب ١٦
 ١٧ قيل بان هذا الطلاق لا يقع وعكسه هو الصواب المستمع ١٧

فاذا جات المرأة الى القاضي ادعت النكاح والخلع وطالته بكل المهر فلا تخلوا
 اما ان صدق الزوج على ذلك او كذب فان صدق فخلعت من القاضي المهر الحكم شاكة
 كل المهر المسمى او مهر المثل عند عدم القسمة فانه يجب الى ذلك وكلها عليه
 شاكة كل المسمى مع العلم بالخلاف وان صدقها الزوج على النكاح وكذا في الخلوة
 بخلاف بالله انه ما خلا من خلوة فان حلف ولا بينة لها لم يتأكد مهره كله كما
 حكم عليه في صور تصدقه في ذلك وان قال خلوت بك ولكني لم تكن من نفسك سالها
 الحاكم عن ذلك فان صدقته فهذه المسئلة قد اختلف فيها المتأخرون كما ذكرنا والى
 يظهر لي انه ينبغي ان يقال فيها بالنسب ان كانت بكر اشكل المهر لانه تستحق بالبطع
 ولا تنطبق في تسليم نفسها للخلع بالامدافه فلم يكن محتمل لعدم النكاح للمهر والاشناع

في كل ما ذكرناه من الحكم فانه انما هو في حكمه والافلا مسلمة اذا طلق الزوج

فلا يستطع حقا في النكاح كلاف النيب لان عدم تكليفه يدل على عدم الاختيار
 للنكاح وجب منافع المبدل عن الاستيفاء لصاحبه فلا شاكة حقا وهذا الذي
 دلته هو على وجه النفع ولم الخفد فيه سفل عن الاصحاب وانما المنقول عنهم
 قد ساء في حكمه اقوالهم وان كدته والمسئلة كالحا والقول قولنا مع بينة وظن
 النساء في زماننا في نظر قاض لا تعري عن امرأة يكون معها في البيت وهي نرسه
 وتطلع الى ما يجري لها فني ظهر ذلك عند الحاكم لا يسوغ له الحكم شاكة المهر
 فكساد الخلوة وهذا غالبا انما يقع في حق الابكار فعلى الحاكم ان يحترز ويثبت
 في ذلك قبل الحكم فاذا اظهر له ان الخلوة صحيحة حكمه والافلا مسلمة اذا طلق الزوج ٦
 السفر من وجهه الى بلد اخر وقد وفاء جميع المهر وتوفي نائي الخروج منه الى ان
 بجبهه على اللام لا ويحرم كلام الاصحاب في ذلك ذكر في الهداية قال واذا اوفاء
 مهره نقلا الى حيث شال قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من جدكم وقيل
 لا يخرجها الى بلد اخر غير بلده لان الغرض يودي وفي قري المصير القربة لا تحقق
 الغرض وذكر في شرح مجمع البحرين قال واذا اوفاء ففلا حيث شال وقيل لا يسافر الى
 بلد غير بلده وقيل ان اوفاء الموجل ايضا وهو ما من سافر والا فلا ثم اذا اوفاء
 المهر المجل كان للزوج ان يتفلا حيث شال قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم
 من جدكم وقيل لا يخرجها الى بلد غير بلده لان الغرض يودي وكوز نقلا الى الغرض
 القربة من بلده لعدم تحقق الغرض وقال بعض مشائخنا ان اوفاء المهر المجل وحده لا

٢

كده
لعلنا انهم

لما سافروا من مصر

المسح التفرط

عاج

لا يمكن من ذلك لان الناجل انما ثبت حكم الحرف دلالة بالنصيح فلعلنا انما نصبت
بالناجيل اذا سكبت في بلادها اما اذا اخرجها الى دار الغرب فلا وبعض اصحابنا
افنى القول الاول وهذا القول المفضل اقرب الى التحقيق به نفى ومنه المسائل
من الزيادة ذكر في المحط قال ابو القاسم الصغار الثلجي لا يمكن لزوجه ان يسافرا
في زماننا وان اذ في صداقها وهو المتعارف المشايخ لان الناس قد فسدوا في زماننا
فالمرأة متى كانت من عشرين فالزوج لا يمكنه ان يظهرها وفي بلدة اخرى يعلم وهي
لا تقدر ان تسفح ما حد ولا كذلك لو اخرجها من بلدة الى قرية او من قرية الى بلدة
لان ذلك ليس بسفر وذكر في الكافي شرح الوافي اذا اوفياء مهرها نقلها الى حيث شا
لقوله تعالى سكنوا من حيث سكنتم من وجدكم وكثير من المشايخ على انه ليس للزوج
ان يسافرا في زماننا وان اوفياء مهرها لان الغرب ممنهين ولو كان طويل الذيل لكان
سفلها الى القرية ان اجب لانه لا يحق الغربه وعليه الفتوى وله ان ينقلها من القرية الى
المصر ومن القرية الى القرية وذكر في الوافي في الفتاوى قال وهذا الفصل جواب
ظاهر الرواية قال ابو القاسم الصغار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا يمكن للزوج
ان يسافرا وان اذ في صداقها لان في زمانهم الغالب من حالهم الصلاح اما في زماننا
فسد الناس والمرأة متى كانت فباين عشرين فالزوج لا يمكنه ان يظهرها وفي بلدة الى
بلدة اخرى يعلم وهي لا يمكنه ان يسفح عليه باحد وذكر في المختار للفتوى
قال والمرأة ان تمنع نفسها وان يسافرا حتى يعطيه مهرها فاذا اوفياء نقلها الى حيث

شا وقيل لا يسافرها وعليه الفتوى وذكر في فتاوى قاضي خان قال واذا اراد الرجل
ان ينقل المرأة من بلد الى بلد بغرضها ان كان ذلك قبل ايضا المهر لا يمكن له ذلك
بعد ايضا المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القاسم الصغار لا يمكن نقلها من بلد الى بلد
وان اوفياء مهرها وبه اخذ الفقيه ابو الليث السمرقندي لان الزمان قد فسد فخشاف
عليه من الضرر في الغربه ما لا يخاف عليها في عشرينها وله ان يخرجها من المصر الى
القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لان النقل الى ما دون السفر لا يعد
غربه ويكون ذلك بمنزلة النقل من محلة الى محلة وذكر في من البحر المحط قال وفي فتاوى
ابى الليث واذا اراد الزوج ان يخرج المرأة من بلد الى بلد وقد اوفياء مهرها فلو انما
ان له ذلك واختر الفقيه ابو الليث على انه ليس له ذلك ولو اراد ان يخرجها من
البلد القرية او من القرية الى البلد فله ذلك وذكر في البحر المحط قال راي قول ابى القاسم
الصغار في النوازل في كتاب النكاح بهذه العيان وسياتي معنى ابا القاسم في امره يريد
زوجها اخرجها من بلد الى بلد ولم يوف لها جميع الصداق قال ابو القاسم لعلنا لا
يخرج من بلد الى بلد اذ اوفياء المهر ولم يوفها لنفسه الزمان لاننا نأمن على نفسها
في منزله نكحها اذ اخرجت الى السفر قال ابو الليث وبه نأخذ فذكر في الوافي زماننا
هذا ابو القاسم فليتم فتمم رايهم من هذا ان ظاهر الرواية اذا اوفياء
مهرها نقلها الى حيث شا من البلاد وله ان يسافرا الى حيث اوجب والمراد من
المهر المعجل الذي تعارفوا به قبل الموجه ايضا فاما منع السفر وان اوفياء

المسح التفرط

وقال لا يفتي في نفقة النكاح واذا فرض لها القاضي نفقة العدة وقد استندت على
 الزوج اولم تستد من نفقة عدتها قبل ان ينفذ شيئا من الزوج فان استندت بالمر
 القاضي كان لها ان ترجع على الزوج بذلك لان استندت بالمر القاضي لم يستد ان
 الزوج بنفسه واما اذا استندت بغير المر القاضي ولم تستد من اصلها لم يرجع به
 على الزوج بذلك ام لا قاله شمس الامه الخواي فيه كلام وقال الشيخ الاجل الشهيد
 عندها لا يسقط واسرار الشبهة تسقط وهو الصحيح وان لم يكن للزوج منزل
 مملوك كبرى منزل لها ويكون الكرى على الزوج وان كان معسر او غير المراه ان تستد
 الكرى وتوفى ثم ترجع على الزوج اذا استكمل هو الحكم في النفقة حال قيام النكاح ثم الاصل
 ان الزمة متى وقعت بين الزوجين بنظر ان كانت لفرقة من جهة الزوج فلا نفقة سوا
 كانت لمعصية او بغير معصية وان كانت لفرقة من جهة ان كانت بحرق فلا نفقة وان كانت
 لمعصية فلا نفقة لها وان كانت لفرقة من جهة غير ما قبلها النفقة فاذا عرفت ماذا نفقوا
 الملا عنه لها النفقة والسكنى لان الفرقة باللعان فرقة بطلاق وكانت من قبل الزوج وكذلك
 المبانة بالخلع والايلا وردة الزوج ومباينة امرها بسخى النفقة في منة الزوج فانه في
 من قبل الزوج وامراه الغين اذا اختارت الفرقة لها النفقة والسكنى وكذلك المدة
 وام الولد اذا اعتقنا وسما عند زوج فديوا اليها ما قبلها النفقة والمصلحة والسكنى
 وكذلك الصغيرة اذا ادركت فاخارت نفسها وان جات الفرقة من قبل المرأة في منة الا
 انما جات لمعصية وكذلك اذا اوتت الفرقة بسبب عدم الكفاة بعد الدخول فلها

الفرقة نفقة العدة اذا كانت الفرقة
 من جهة الزوج

بمعنى

النفقة والمنكوحه اذا ازنت او طاو عن الزوج حتى وقعت الفرقة لان نفقة لها
 فلوا سلت والعد ما قبله لا تسخى النفقة ولو نكرت فطهرت ثم تركت للنسوز فلها
 النفقة مادام امر العدة باقية والمختلعه لا تسخى النفقة اذا وقع الخلع مطلقا فاما
 اذا شرط في الخلع ان لا يسكن لها ولا نفقة فلها السكنى ولا نفقة لها ولو شرط الزوج
 في الخلع ان لا يكون عليه مونة السكنى ورضيت المرأة ان يسكن في نفسها او لغيره مونة
 السكنى من مالها فان كانا يسكنان في بيت بكرامه وجب لهما الجرة عليها واذا شرط في
 الخلع براءة الزوج عن النفقة صح واذا اخلعا والمزول منزل الزوج من غير ان يرجع الزوج
 منه ويعزل عنه وشرك في ذلك المنزل الى ان تنقضي عدتها وكذا ان كان المنزل بكرامه وان
 استكرى لها منزلا اخر يجوز لغيره ان يترك في المنزل الذي كان فيه صل الطلاق
 بمذاكله في الطلاق البين اما اذا كان حيا فقد ذكر الحنفية انه يسكن في المنزل الذي
 كان فيه قبل الطلاق لانه لا يجب على الزوج ان يعزل عنها الامه اذا كانت في بيت
 المولى قبل الطلاق ولم تعد الى بيت الزوج حتى طلق الزوج ثم عادت الى بيت بعد
 الطلاق فلا نفقة لها عند علمائنا الثلاثة وفرقوا بينه وبين الخلع اذا كانت ناشئة
 وقت الطلاق ثم عادت فانها تسخى النفقة ولو اخرجها المولى من بيت الزوج بعد
 الطلاق ثم عاد فمكث لها النفقة ومثل للمولى ان يطالب الزوج بالنفقة مادام لم ينفذ
 ذلك الحصاص ان له ذلك وقال الصدر الشهيد انه ليس لها نفقة ولو اعطى ام ولد
 نفقة لها في العدة واذا افر الرجل محرمة امراته وقد رد خل وافرقت منها فلها المسمى

البر امر نفقة العدة وادخل

وقال الزوج في منة الطلاق

لان نفقة الامه المبسوطة اذا كانت في المنزل

لان نفقة الام الولد في العدة

إذا اختلفوا في نفقة العدة

ما سقطت نفقة العدة

ما هي نفقة عدها على دراهم

الطلاق والسنة

ونفقة العدة وإذا اختلفت عدتك وثالث لم ينقض القول قولها مع منة فان
خلقت خذت النفقة وان كلفت صارت بمنة انه لا نفقة لها واقرارها حجة في حقها ونفقة
منه النفقة اعني نفقة المطلقة باينما تسقط نفقة الزوجية من الارزاد في العدة وال
والجسر بسببه والنشور فان المعقودة اذا خرجت من بيت العدة لسقط نفقتها عندنا
مادامت على النشور فاذا عادت الى بيت الزوج كان لها النفقة والسكنى كافي حال قيام
الطلاق ذكره في الدخيرة والجسر في الدخيرة والخروج الى الحج فلو ارادت ولم تجس بعد
ولكن في بيت الزوج او قبل ان ينزل الزوج او ما انبه ذلك فلا تسقط نفقتها ولو ارادت
وجبت حتى سقطت نفقتها ثم رجعت الى الاسلام وهو في العدة فلا نفقة والسكنى
ولو كانت منكوبة والسلة حالها فانها لا نفقة لها وتفرق منها فانما المقعد من طلاق
وحي اذا اوطأ ابن الزوج او قبلها وهي مطاوعة او ارادت فجبست ولم تجس فلا نفقة لها
واذا اصاح الرجل عن نفقة ما دامت معتدة على دراهم مسماة لا تزيد على ذلك حتى
ينقض عدها نظرا ان عدتها بالحيض لا يجوز الصلح وان كانت بالاشهر جاز ولو طلقا
باينا او خالعا ثم صالحا من السكنى على دراهم فان مدا لا يجوز لو قال الرجل كنت
كلفتك مائة سنة وانقضت عدتها ومحدث المرأة الطلاق لا يعمل قوله فان شهد
شاهدان بذلك واقرت انها قد حاضت ثلاث حيض في هذه السنة فلا نفقة له عليه
فان كانت اضرت منه شياء ردت عليه ولو ان سنا منا تزوج ذيه في ديارنا ورجل
في وطننا فله النفقة في قول من يوجب على الذمية العدة ولو ارسل اليها بالنفقة سريلا

قَالَ الرَّسُولُ قَدْ عَطَيْتُهَا أَبَاهَا وَحَدَّثَتْنِي بِكَ قَالَ لَقَوْلُ قَوْلِهَا مَعَ مَنَ بَيْنَهَا وَلَوْ قَالَ الرَّجُلُ
نَفَقْتُهَا وَانْكَرَتْنِي لَاسْتَيْفَا كَأَنَّا لَقَوْلُ قَوْلِهَا مَعَ مَنَ بَيْنَهَا وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ عَدَا
مَدِيرًا أَوْ مَكَاتِبًا أَوْ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا لَدَخِلَ النَّفَقَةَ وَالْمَهْرَ لَزَوْجَتِهِ سَوَاءٌ كَانَ لِرَوْضَةٍ حُرَّةٍ أَوْ مَمْلُوكَةٍ
فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ عَدَا بِياعٍ فِي ذَلِكَ أَلَا أَنْ يَعْطَى السَّيِّدُ وَلِذَا الْمَكَاتِبُ وَالْمَدِيرُ وَلِلدَّامِ
الْوَلَدِ فَلَا يَمْنَعُونَ فِي ذَلِكَ بَلْ يَسْعَوْنَ فَمَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ عَنْ أَبِي يَوْسُفَ الْمُعْتَدَةِ عَنْ طَلِيقِهَا
أَوْ رَجْعِي إِذَا تَزَوَّجَتْ وَدَخَلَ بِهَا مُمْرِسًا فَرَفَقَ بَيْنَهُمَا فَلَا نَفَقَةَ لَهَا لَهَا تَزَوَّجَتْ فِي عَدَةِ الْغَرْوِ
بِهَا الرَّجُلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ مَعَهَا فِي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ بَخْلَافِ الرَّجْعِيِّ لَزَوْجَتِهَا فَإِنْ
فُتِيَ عَلَى الرَّجُلِ بِالزَّوْجِ الثَّانِي مَنَعَ الْبَيْعَ فَضَارَتْ نَاشِرَةً سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا وَإِذَا
لَخُلِفَتْ عَلَى نَفَقَةِ الْعَدَةِ وَالسَّكْنَى سَقَطَتْ نَفَقَةُ الْعَدَةِ وَكَوْنُهَا السَّكْنَى حَلٌّ كَقَوْلِهِ
عَنْ زَوْجَتِهَا بِالنَّفَقَةِ كُلِّ شَيْءٍ كَانَ يُطْلَعُ بِهَا زَوْجَتُهَا كَانَتْ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ الْكَفِيلَ لِلنَّفَقَةِ
لَا نَفَقَةَ لِعَدَةِ مَنَزَلِهِ نَفَقَةُ السَّكَنِ فَرَفَقَ بَيْنَهُمَا لَعَدَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا أَحَدٌ
سَقَطَتْ وَإِنْ مَتَّ أَحَدُهُمَا وَانْقَضَتْ لِعَدَةِ لَخُلِفُوا فَخَدَّ قَالَ لَلْأَوَّلَى لَسَقَطَ إِذَا
خَلِفَتْ الْمُعْتَدَةَ حَقَّ عَلَيْهَا سَقَطَ النِّفَقُ كَالْمَنْكُوحَةِ زَوْجٍ مَنَكُوحَةٍ الْخُرُوجُ مِنْهَا
فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَسْكُونَةٌ خَالَفَ كَانَتْ عَلَيْهَا الْعَدَةُ وَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهَا مَسْكُونَةٌ
الْعَدَةُ عَلَيْهَا وَفِي السَّكَنِ نَفَقَةُ الْعَدَةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْعَدَةُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِذَا دَخَلَ
عَلَى مَعْتَدَةٍ لِأَجْلِ الْإِطْلَاقِ هَلْ يَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ فِيهِ رَوَيْنَاهُ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَلَمَّا قَامَ
فَلَا خُصْمَ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا فَخَلَّتْ ثُمَّ أَقْرَبَا لَطْلَاقِ كَانَتْ لَهَا النِّفَقَةُ عَلَيْهِ مَا لَمْ تَنْصَحْ فَرَفَقَ بَيْنَهُمَا

النفقة واخذت النفقة شهران ثم هذا الشهر وادانها اختم من الرضاع وخرفا لغائتها
 رجع الزوج عليها بما اخذت من النفقة ارات زوجها على النفقة حتى يخرجها من
 اخلافت من زوجها على مهرها ونفقة عدتها وطان منذ الولد منه سبع سنين بالنفقة
 فانها تحم على ما شرطت ولست لها ان ترد الولد حتى لو هربت وترك الولد رجع عليها
 بقية نفقة سبع سنين المرأة اذا كانت ناسرة لم يسافر الزوج فغابت المرأة الى
 مولد الزوج الذي سكتا عنه اجابوا بانها خرجت من ان يكون ناسرة اذا فرض لها
 مالا يكفيها لها ان ترجع عن ذلك ولو فرض على الزوج زيادة له ان يسكن هذا اخر ما
 من الكلام في نفقة المسبوبة والسكنى بقي لم الكسوة اعلموا رحمكم الله ان الاصل
 رحمه الله عليهم لم يطافوا الجواب في الكسوة كاطلاقهم في امر نفقة العدة والسكنى
 بل غلبت عليهم سطوقا ليعقروا والسكنى دون الكسوة كما سئد كره اننا الله تعالى
 بعباراتهم في هذه الاوراق وفيه نظر وبقية ما لم يكن يعرف قبل ذلك وان
 الله اتبع الكلام عقيدة ذلك يخرج ما فهم من كلامهم وما حملت عليه في ذلك ما
 وبالله التوفيق ذكر في الدخول في نفقة المطلقات وكما يستحق العدة النفقة
 يستحق الكسوة لانا المعنى مجعها وهو الحاجة غير ان في الكتاب لم تذكر كسوتها
 لانها لا سقى في العدة منه يحتاج الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت لوض
 لها ذلك ايضا والتأمل على ان العدة تستحق الكسوة كما انها تستحق النفقة ^{سم}
 النفقة كما ينشأ اولها الطعام ينشأ ولا الكسوة قال هشام في نوادره قال محمد ا

لبن

ليست في الطعام وحده قال لكر الطعام والكسوة قال في الكتاب بهذه عبارته الكسوة
 وذكر في شرح القدرى للزاملدى قال وكما يستحق العدة النفقة تستحق الكسوة وانما
 لم يذكرها في الكتاب لانا العدة لا تطول غالبا فيستغنى عن الكسوة وذكر في الخلاصة
 في الفتاوى قال هشام سأل محمد عن النفقة قال النفقة هي الطعام والسكنى والكسوة
 وذكر السروجي في شرح المختار انه لم يذكر كسوة وكما يستحق العدة نفقة العدة تستحق الكسوة
 لانها لا تبقى في العدة منه يحتاج فيها الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت لها فرض ذلك
 ايضا قال محمد النفقة هي الطعام والكسوة ذكر عند هشام في نوادره وذكر في فتاوى
 قاضي خان وكما يستحق العدة نفقة العدة تستحق الكسوة وهذه عبارة الاصحاب في اللب
 المذكور والذي يظهر من ذلك ان ما ذكره في الخير نفقة ان الكسوة تحت العدة لكن
 على وجه الحاجة اليها وذلك بطول زمن العدة لانه قال لهما لا سقى في العدة منه يحتاج
 الى الكسوة غالبا حتى لو احتاجت نفقة اليها ذلك من هذا ان الجواب في الكسوة على
 الفصل في الاطلاق وهو ان طالت العدة واحتاجت اليها فرضيت والملافا لا اول
 سطوق العدة والسكنى في مفهوم العدة وهو محج في المصانف كما عرف في الاصل
 قوله وكما تستحق العدة النفقة تستحق الكسوة لاحام نقل انما تستحق الكسوة بل تستحقها
 على وجه التفصيل الذي قد مضى ذكره لا سلك ايضا قول محمد لانا من عدم القول مع الملا
 فتخرج من هذا ان المرأة اذا ادعت الطلاق وطلبت الكسوة لا يلزمها الزوج بها في الحال
 بل ينظر الى زمن عدتها هل هو بالخص ام بالشر وإذا كان بالخص وهي محتاجة الى

فقرا محصرا في غلظها اما ان كان صغيرا او كبيرا بالغا فان كان صغيرا لم يشرط فيه ان
سوا كان ذكرا او انثى وان كان كبيرا بالغا فلا غلظا اما ان كان ذكرا او انثى فان كان
ذكرا فليشرط فيه الفقرا اما ان يكون زينا او اعى او مقعدا او مغلوبا او اسلا للدين
او مقطوع الرطن او العبد او مسقورا او مسنونا او مجنونا او كان به طمس
مما يمنع من الكتابة حتى لو كان صحيحا مكتيبا لم يقضى له بالنفقة على غيره وان كان بشي
من العوارض فهو فقير ولا يقدر على الكتابة فليس له بالنفقة ان كان بالغا
وان كان انثى فليشرط فيها ما اشتراط في الصغير والصغير وهو انفق خاصته احلف
في صد العسر الذي يستحق منه النفقة قبل الذي يخله (الصدقة) ولا يجب عليه الزكاة وفيل
هو المحتاج والذي له متروك وخادم هل يستحق النفقة على غيره من اختلاف
الروايات في روايته يستحق حتى لو كانت احياء يوم الاخ بالانفاق عليها وكذا لو كان
نفسا او ارضا او رواية يستحق وهو الصواب بيان ما يحريه فاعلم انه ذكر
في الدخ ما صورته الاصل ان النفا على الغائب باطل واصح وجب على الغا
من خاله من واليه نفقة الوالد والمولود والزوجة النفا لما وجب على الغا
وليس نفضا على الغائب لان النفا ايجاب لم يكن واجبا قبل النفا ونفقة الوالد
والمولود والزوجة واجبه قبل النفا حتى اذا طلق واحد من الزوجين فنفقة الوالد
الاحد من الزوجين ولا نفقة الا حنفية سائر الاقارب لا يحل الا بالنفا او بالزنى
حتى لو طلق واحد من الاقارب بغير نفقة لم يكن له الاخذ بالنفا او زنى فلما كانت نفقة

الوالدين

الوالدين والمولودين والزوجة واجبه قبل النفا كان النفا حتى انما لما وجب
عليه لا ايجابا استدا بجاز بقية الاقارب لما لم يكن واجبه قبل النفا كان
النفا حتى انما بجاز استدا والنفا على الغائب باطل وذكر الروي في نفقة
على قوله ولا نفقة بغيره قال الغائب لا يولد ووجه الفرقان نفقة الزوج واجبه قبل
النفا ولما كان لهم ان يخذوها اذا طلقوا بها كان نفقا القاضى اعانه اياها
ولما عزم من الحار من نفقهم انما يجب بالنفقة لانه يستد فنفقة والنفا على الغائب
لا يجوز وفي حادب القاضى الحضانة قال الفرقان نفقة الزوج والاولاد والوالدين
ومن نفقة الحار من نفقة الزوجة والاولاد والوالدين من نفقة علمها فلم يلق انفاقا نفقا
على الغائب بل يكون اعانه لهم على احدهم ولما نفقة الحار من نفقتهما فانما كان النفا
مكون الانفاق نفقا على الغائب والقاضى لا نفقة على غائب ليس عنه مذهب عباد
فنفقة هذا الذي كونه ان النفقة على الاقارب لا تجوز بالنفا القاضى او بالزنى
بل هذا اجلناه كما في اصل المسئلة وهو مسك من حيث انهم جعلوا القاضى نفقة هو الذي
وجب منه النفقة استدا ولست له منه الاولاد والاولاد بان الزوج ليس بقوله
تعالى وعلى الوارث مثل ذلك نفقة القاضى اعانه كما في نفقة الاولاد وكفوا عنهم
استدا في اصل المسئلة منه لانه على وجوب نفقة الغرب وكان ينبغي ان يكون الحكم
في من النفقة في حال الغرب الغائب نفقة الاولاد لانه بدعي قوله تعالى
الوارث مثل ذلك وعلى كل ايجاب نفقة الايجاب لهم كما ثبت للاولاد ولا شك في هذا على الاطلاق

العلم ان المتأمل للخلاصة يعلم فيها على الاختلاف ولا يكون الاختلاف هو
 علم القول فاذن ذلك واجبا قبل ان نقضنا كما قلنا في نفقة المبتوتة انه نفقة لها
 انها بائنة قبل ان نقضنا كما قلنا اعانه لان نفقته على سبب لها ولنا دليل على
 الخلاصة ولم يظهر في الوصل لغيرهم من هذا وهذا مسلك المروعي رحمه الله تعالى
 وقال والقاضي ليس بمرجع وماذا ان الا لنبني على الله علمه وسلم وانقطع من وجه
 وهو مسلك جديا بيان هذا الموضع نفقته لغيره لولا ان كان من نفقة
 مقدرا بالكنانة لا ينافي بالحاجة فيقدر رها من المأكل والمشرب والملبس
 والرضاع ان كان رضعا فان كان للنفقة عليه خاد مكناج الى خدمته ونفقه له
 ايضا لا من جملة النفقة بيان ما سقطها اذا علم ان القاضي اذا فرض
 هذه النفقة وضعت هذه ولم يات بها المرفوع له فانها سقطت ونفيها نفقة
 الزوجات وكذا اذا اذن القاضي ان يستدين ولم تستدين وضعت هذه فانها سقطت
 اما اذا استدان بامر القاضي فانه يرجع الدين على المرفوع من علمه ولا يكون من نفقة
 سقطا لما استدان ومما احتج به صاحب الهداية الا ان ياذن القاضي بالاداء
 اي يستدين ولقد غلط بعض الفقهاء هنا في جهوم كلام صاحب الهداية وقال
 اذا اذن القاضي بالاستدانة ولم يستدين فانها لا تسقط وهذا غلط بل معنى
 الكلام اذن القاضي في الاستدانة واستادنا اما يجرد الاذن من غير استدانة
 لا يكون محصا لها من سقوط ومكة اذ كره الشيخ حافظ الدين وصرح فلما

وكنا

علمه ايضا في وقال اي لا سقط من الاستدانة وهذا العلم هو الذي ذكرنا
 اولا انه نفقة من سقوط ويحل ان يعلم بان الحال في القرابة الموجبة لهذه النفقة
 لا تكون اما ان يكون حاله انفراد او حاله اجتماع فان كان حاله انفراد بان لم يكن
 هناك من يتحمل نفقة الا واحد يحل كل النفقة عليه عند اجتماع شرائط الوجوب
 كما ذكرنا وان كانت حاله اجتماع فالأصل انما اذا اجتمع الاقرب والاعد فالنفقة
 على الاقرب في قرابة المولاد وغيرهما من الدم المحرم والمعتق قرب القرابة ^{المعينة}
 لا الارث حتى لو كانت له بنت بنت او اسفل منها وله اخ لاب وام على ولد ابنته
 ذكر اكان او ابنتي وان كان الميراث للاخ دون اولاد الميراث ذكر في ادب
 المحصنات فان كان الاقرب معها او لا بعد موته فاعلم ان عبارة الاصحاب
 اختلفت هنا فقال في الميراث لو كان ابن وان ابن والابن معسر وان الاب
 ميسر فالنفقة على الابن اذا لم يكن زمنا لانه هو الاقرب ولا يسلب للمالك
 النفقة على الميراث مع قيام الاقرب الا ان القاضي يامر ان الابن بان يودي عنه
 على ان يرجع عليه اذا ايسر فيصير الاعد نائبا عن الاقرب وذكر في موضع اخر
 والاصل في هذا ان كل من كان يحوز جميع الميراث وهو مصرح به كانه كملت
 واداه حل كملت كانت النفقة على الباقي على قدر موارثهم وكل من كان يحوز
 بعض الموارث لا يحل كملت وكانت النفقة على قدر موارث من يورث معه
 هذا الاصل رجل مصرعنا عن الكتب وله ابن مصرعنا عن الكتب او يورث

كانت نفقته ص

وله ثلاثة اخوة شقيقين منهم الابن على اخيه واهم وعلى اخيه لام اسد اسد الشقيق على الاب
لام وحسنه اسد اسد على الاخ لام واب ونفق الولد على الاخ لام خاصة لان يجوز حمل
فيجعل كالمستمكن من النفقة على الاخون على قدر ما يشاء واما الابن فوارثه الاخ لام وام
كانت نفقته عليه وذكر في شرح ادب القاضى للمصنف قال واذا اجمع المورثون
والعصرون حتى وجبت النفقة على المورثين اعتبر المورثون احوالهم في نفقهم لاظهار قدرتهم
على المورثين اذا كان الصغر اخا لابي وام واخت لابي واخت لام وام والاب
من الابوين والام مورثان والاخوان الاخران مورثان فكل النفقة بحسب علمها لكن
ارفع اسم ثلاثة اسم على الاخ من الابوين وهم على الام ولا يلحقان الاخان بالاموات
بل يعتبران لاطهارها بالضيقة ثم سقط نصيبهما لعمرهما وانما يلحق بالاموات من لو
كان مع المورثين جبالا يرثهم اما اذا كان يرث لام يلحق بالاموات بل اعتبر لاطهار
الضيقة ثم سقط نصيبه لعمرته وذكر في المحيط قال الاصل اذا اجتمع القرابة
الوارثون ببعضهم مورثون وبعضهم مورثون حتى وجبت النفقة على المورثين حمل
كالمستمكن حتى اطهاروا حق الباقي عند الحاجة الى القسمة على المورثين فيظهر نصيب المورثين
ثم سقط نصيبه لعمرته وعلى الاخون كل النفقة بقدر ميراثهم وكذا الميراث الذي ذكره
المصنف منه عيان الاصحاب طيف وحاصل هذا انه لا يلحق بالاموات ان كان المورثون
الرحم يجوز جميع الميراث امر لان كان يجوز جميع الميراث فيجعل كالمستمكن
مع الحال والاخ النصبة مع الحال فانه اذا كان الحالا مورثا كانت النفقة عليه ^{كعمل}

العمر

كالمستمكن وان كان بعض الورثة مورثين وبعضهم مورثين كالميراث التي ذكر الحنفية
فان المورثين يحملون احوالهم حتى اطهاروا قدر ما يجب على المورثين ونفق كل النفقة
عليهم مواقاة حتى استحقاق المفروض له كل النفقة على بقية الورثة المورثين واما
كان كذلك لان هذه النفقة لا تجب الا على القريب المورث على الميراث السارده
شرط فيها فالمورثون لا شيء منهم يبقى المورثون فلهذا اوجبت لها مجموعها ^{عليهم}
نراحتهم الى فيضها ولوزيعها عليهم وليس لنا دليل لذلك سوى المراتب سدرا
كان المفروض لهم فعدت الان ومعنا من الورثة الام والاخت الشقيقة والاب
من الاب والاخت لام فيسلم من شدة الامر السدين هم والاخت الشقيقة
النصف وميراثه وللأخت من الاب السدين هم والباقي وهو سهم للأخت
من الام فحق المورثين بها ان في مقابلتها ثلث النفقة وحسب لام والاخت الشقيقة
اربعة اسهم هم لام وثلاثة للاخت الشقيقة في مقابلتها ثلث النفقة
فقطرنا في ذلك فوجبنا الاخ من المورثين للمورثين في مقابلتها ثلث النفقة
بماضها بما تقرر نظرا فوجبنا الميراث الشقيقة والام مورثين وقد جعلنا
اربعة اسهم ثلاثة للاخت وسهم لام فقدرنا النفقة على سهمها بما روي على
وطنة ارباعها على الاخ وهذا معنى قول الاصحاب ان المورثين من الورثات الميراثين
احاق في اطهار القسمة اوقات في وقت الاستحقاق ولما قال حينئذ في ان سقط حصته
المورثين اصلا ولا يرثها فاباها من النفقة على المورثين لان هذه احوالهم لا ^{يقول}

الواجب على المولى كفارة الغفران لغير الصغار والغاير لغير الكبار
 اذ لم يعمل عليهم يكون فيه اجحاف بالمعروف لهم وينتقص من حقه ولا اجحاف بالمعروف
 بهما الواجب عليهم واذا فرض عليهم ما وجب عليهم شرط لم يكن فيه اجحاف واذا دار الامر بين
 ان ينظر الجانبين كما ذكرت ومن ان ينظر الى جانب المعروف له كما ذكرنا فالنظر الى جانب
 المعروف له اولى لاننا لم نجح باحدنا بالمعروف فلانا اوجبتا القدر المعروف من علم
 شرعا وليس في اجحافه واجحاف واما المعروف له فقد قدرنا الحق من غير زيادة
 فلم يكن فيه تعطيل ولا مراعاة له وهذا الذي فرضناه وسطنا الكلام في بحث جوابا
 عن السؤال الذي ذكرناه في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات وبالله
 التوفيق مسئلة الميراث في نكاح مطلقين مفيدة في الطلاق وارجحهم للميراث في نكاح
 مطلقين ومفيدة في المطلقين بخلاف مطلقين مفيدة في نكاح مطلقين ومفيدة في نكاح مطلقين
 ما يكون نكاح المطلق مثل ان يقول انت مديون وقد برئت وقد يكون مطلقا
 والاعتناء بقول انت مديون او برئت بعد موتي او انت مديون او انت مديون
 بعد موتي او اعطيتك بعد موتي وكذا انت مديون في ارض مديون او مديون في ارض مديون وقد
 يكون مطلقا الميراث بخلاف بقول انت فانت حر او اذالميت او ميتة او ان اخذت
 في حرة او اذا حلت ارضي حلت وكذا اذا ذكر في من اللفاظ كان المو
 الوفاء او المهلاك او بان حان فلان فانت حر لا يكون مديون لانه تعاقب شرط
 لا يشترط فصار بمنزلة سائر الشروط من دخول الدار وكلم زيد وبنات فلان فانت

التبشير

وان

مديون وموت فلان او بعد موت فلان وموتى لا يكون مديون الا ان يكون فلان
 فانت قبله فيصير حينئذ مديرا اعلم انه لا يصح النذر المأجور منه وانه مطلقا عن
 من المله مضافا الى الجمله ولا يصح الا ان الملك سوا كان نكاحا او مطلقا بشرط او مضافا
 لما وصف او مضافا الى الملك او ملكا للملك بخلاف بقول لعبد لا يملك ان يملكه فانت
 حر وان اشتريته فانت حر وان يكون معلقا بموت المولى لا يجوز
 لهذا النذر بخلاف نزع ربح الا ان الميراث في حياته ونوع ربح لا بعد موته فالذي
 يرجع للاحياء فهو يوثق حوالا له للميراث عندنا خلافا للشافعي وكل يقر بطلان
 الحق لا يجوز وما لا يبطل يجوز في الذم كل يقر بطلان الحق لا يجوز في الذم وكل
 يقر بطلان الحق لا يجوز في الذم كل يقر بطلان الحق لا يجوز في الذم وكل يقر بطلان
 رهنه ويجوز استخراجه والميراث في الامه والنزوح والامان
 والاحرم للمولى والمهر والعقود والكتب والخلع للمولى لانها بيد المانع والمنا
 ملكه ولا سماعا للدين برقبته بل يعلق بكسبه ويسوقه بالسفاهة وحقانه
 على المولى وهو المولى من قيمته ومن ارضها ويجوز اعتاقه ويجوز كفايته وولد
 الميراث من غير سيد ما يدير بعقود مستقر وبرق برحقها فلو اختلف المولى والميراث
 في الولد فقال المولى ولدت قبل الميراث وهو رقيق وقالت بعد الميراث
 وهو مديون بقول قول المولى مع ميمنه على علمه لان الولادة ليست هذه
 بين الميراث

فمنه

عتق الميراث من الميراث وان كان يخرج كله من الميراث بعتق كله وان لم يرد
 سواء بعتق كله أو بسعي في الميراث للورثة وان كان على المولى من سعي في جمع
 في قضاء من المولى لانه لا ينقد على الوصية ومنه الولاد اعلم ان ولا الميراث
 للميراث انه بعتق ولا ينقل من الميراث وان عتق الميراث من جهة من
 كدبر من شركته اعطاهما وهو موصى ومنه فيه نصيب منكم عتق الميراث
 ولم يتعين الميراث واعلم ان الميراث اذا ادعى التبرير على سده من يدى الميراث
 وانكر السيد فاقام الميراث بالبينة بما ادعاه قبلته بيمينه ولا بد من الدعوى
 جميع الميراث في قول الحنفية خلافا لما سعى لوقامت البينة بلا دعوى
 وانكر الميراث ولم يدعى وفاق الميراث على الامكار لا تقبل البينة عند الحنفية
 وعندهما بقبل من في العبد والامة وفي العتق بقبل من الاعناق من غير
 دعوى الامة بالاجماع وفي تبريرها العتق على الخلاف لان تدبر الامة لا
 يخرج من الفرج فلم تكن الشهادة قايمة في حق الله تعالى ولو شهدا اليهود انه
 دبر احد عبده بعد عتقه في الفصح فالشهادة باطلة في قول الحنفية
 وعندهما بقبل ويجزى على الشان وانما الله تعالى عند هؤلاء يقول المولى
 ان من من هذا او في سفرى من هذا فانت حر وهذا التبرير لا يمنع حوازي السعي
 ولكن اذا لم يبعه ووجب الشرط بعتق كما عتق في التبرير المطلق ولو
 لعيده انت مديون على الف بقبل فهو مديون والميراث ما فط اذا كان المولى عتق

الميراث

الميراث ما الميراث الميراث او الميراث كما ذكرنا فما كان في يده من المال فهو ميراث
 الميراث ولو اوصى بوصية صحيحة ثم ينظر ان خرجت الوصية ورثته من الميراث
 كان له ذلك وان لم يخرج من الميراث سمى الميراث الى الرقبة فاذا فصل الميراث
 عن الرقبة تصرف الوصية لا الرقبة سواء كانت الوصية لعين مال او لسلت
 من مال ولو قال لعيده انت حر قبل عتقي فهو ميراث بعد ثبات بعتقهم
 بعتق من ميراث ثاله وقال بعضهم من جميع المال وهو الصحيح كنه في ميراث
 ان عتقه فلا تاجر بعبودية ولم يسمع ذلك من احد ثم ما كان وصية ورثته تدبر
 وسخط الورثة على علم فان اقر الوارث بما كان في الوصية عتق العبد اذا كان يخرج
 من الميراث ولم ير الميراث فاما اذا ادعى الميراث ان كان لا يخرج ولو كان على المولى
 يحيط بالميراث بعتق وسعي في جميع قيمته واختلفوا في قيمة قال بعضهم قيمة الميراث
 لو كان قنا وقال بعضهم ميراثا قيمته لو كان قنا وقال بعضهم بيطركم يستخرج مدعى
 من حيث الحر والطن فيجعل فيه ذلك وقال الفقهاء ان الميراث قيمته الميراث بصف
 قيمته لو كان قنا وملاذ كن حواضر اده ولو كان التبرير مقيدا فهو مذكور
 كله قاضي خان رحمه الله تعالى قال لعيده لا تسلم لي عتقك بعد موتى قال
 مديون لقا الميراث اخذ مديونى تسلم ميراثى فانت حر فاق بعض الورثة قال بعضهم اذا
 السعي في وقت الموت بعتق مديون قال الامة عند الوصية اذا سعى في ميراثى هذا او ابنتى
 مدعى حتى يستغيا فانت حرة قالوا ان كان الابن والامتن كبرن عتقها حتى يخرج

الان والسنة وان كانا صغيرين فيصيرهما حتى يدركا لان استغنا واما يكون
 ما قلنا وان كانا كبيرين فتزوج ابنته وبقوا من بعدهما جميعا لان شرط العقب
 حتى يستغنيا فلا يفتق عند استغنا احدهما وكذا لو كانا صغيرين فادرك
 احدهما تحتها جميعا حتى يدرك الاخر فان مات احدهما قبل ذلك بطلت الوصية
 لوقوع النكاح من رجل قال لعبد بن له احدكم اربع مائة ودية وصية مائة درهم
 ثم مات اغتصا ولهما وصية ما تدرهم بينهما لان لمات طاع الغنى فمات جميعا
 فتشيع الوصية ولو قال لكل واحد منهما مائة بطلت احدى المائتين حل
 قال كل مائة لي بعد موتى حرهما كان في ملكه يوم المقاتلة يكون مائة وما غلبت بعد
 لا يكون مائة من رجل قال اذا مئت فلانا فهو بعد موتى فلكه كان مائة من رجل
 الصبي الغافل وارثا له صحيح عند ابي حنيفة ومحمد ولا يقبل وعند ابي يوسف او
 رجما السقاة لا يصح منه وانفرد الشافعي بانه لا يصح اسلامه ايضا ثم قول
 اصحابنا اسلام الصبي الذي يقبل او الغافل هل هو مقدر عند العقل بعد من
 الحرام لم اذا اصابه من بعد واما الذي ذكره فانه ما نقله الشيخ جلال الدين
 في الحاشية فقال قوله الصبي الذي يقبل ان يعرف ان الاسلام عليه النجاة فمن
 الحش من الطقة والحلون الم كما قال في جامع السعدي فاذا اسلم منه عبان
 المحبط اسلام الصبي الغافل صحيح ولم يفسد ما ذكر في الردة قال ارثا للصبي
 صحيح دية عندهما ولا يقبل وعند ابي يوسف والشافعي لا يقع وفيه شيء لان

اسلام الصبي الغافل وارثا له

حقيق

بقيه الاصحاب لم ينصوا على المراهق ولا نصبو الخلاف فيه واما الذي يعقل فيبقى
 فيه نوع ليس ان رد القافل الذي ليس بمراهق انما لا يصح اتفاقا ويجعل ان قول الاصحاب
 الذي يعقل المراد به المراهق ويلزم منه محذور اخر وهو ان يكون المراهق ايضا في اسلامه
 فان صاحب الهداية جمع في المقتضى قال وارثا للصبي الذي يعقل الردة في اسلامه
 اسلام فاذا اقرنا العقل المراهق بغير الاسلام ايضا وفيه نظر واعلم ان الردة
 فيما نقل عن الامام ان يقول برية من الاسلام او دخلت في النصرانية او يقول ترك دين
 الاسلام ودخلت في اليهودية او المجوسية او قال برية من الاسلام او برية من دين
 الاسلام او انا بري من محمد صلى الله عليه وسلم وكذب باحد من الانبياء او تنصبا حرك
 الانبياء او حذر ان الله خالقهم او ربه او كذب بالجنة والنار او بالحساب كان ردوا واثبت
 منه امرانه فان لم يثبت قتال قال ثبت فقال له انه يقول اشهد ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسول الله ويفر بما جازع عن الله وير من الذي يضل فاذا قال ذلك فقد تاب
 فان عاد الى الردة بانيا وطلب النجاة بغير الله في الثالثة والرابعة استثنائه من
 عزنا جيل فاذا اسلم قبل اسلامه وضرب ضربا وجعا وكسرت لا يخرج حتى ياتي عليه
 خشوع التوبة وحل الاربعه اذا اسلم لا يضرب ولا يحبس كذا في الردة في الناطق
 مذا ما سألنا بالارثا اد سوا كان كبيرا او صغيرا لا يعقل على الكلال الذي فيه قامة
 ما ينعق بالاسلام فاعلم ان اليهود والنصارى الذي ينظرون الردة اقال الواحد منهم
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه حتى يشهد بغيره

كلمات الردة

ما يصير تايبا

طلب النجاة ولو نكر الردة صح

في الردة حيث يكون له الاربع

كيفية اسلام اليهود والنصارى

قالوا ان جازا من النجاة في الردة
 انما لم يصح في الردة
 النجاة في الردة
 فانما ردوا عن النجاة في الردة
 ولما ردوا عن النجاة في الردة

الذي كان عليه بان يقول اننا نرى من النصرانية ان كان نصرانيا او من اليهودية ان كان يهوديا
ومع ذلك يقول دخلت في الاسلام لان اليهود مقررون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم
الا انهم يقولون كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبعث الا من اراد الله به من رسله
وبالوصاية لله تعالى حتى يبرأ من دينه ويقرانه دخل في الاسلام ولو قال اليهودي
النصراني انما مسلم او اسلم لا يحكم باسلامه وعن الحسن بن زياد اذ قال الرجل الذي
اسلم فقال اسلمت كان اسلاما لانه خاضه بحجاب ما كلفه به فيكون اسلاما ولو قال
اليهودي والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله نبرأ من اليهودية ولم ينزل مع ذلك
دخلت في الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه ذلك في حق خاتمة النبوة
وغيره وذكر في الخبر ان اقل اليهودي والنصراني شهد ان لا اله الا الله واشهد ان
محمد عبد الله ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم ينزل نبرأ عن ديني ودخلت في الاسلام
وانما شرط محمد رحمه الله النبي عن دينهم بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد ينبرأ
من اليهودية ويدخل في النصرانية او المجوسية فيجوز ان ينبرأ عن اليهودية لدخوله في
النصرانية لا في الاسلام ولا يحكم باسلامهم ما لم يقر بالدخول في الاسلام وكذا لو قال
برئ من ديني واشهد ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله لا يصير مسلما او من رسله
اذ اقبل النصراني محمد رسول الله الحق قال نعم انه لا يصير مسلما او من رسله لانه لا يمكن ان يولد يقول
انه رسول الله الحق الى العرب والعجم الا اني اسرائيل فان قيل فيجب ان لا يحكم باسلام اليهودي
والنصراني ان اقر بربا الله محمد ونبرأ عن دينه ودخل في الاسلام ما لم يقر بالله ولا بكلمته

من يصلي على الميت بعد الصلاة

لا يشترط في الدخول في الاسلام ان يقر بالله ولا بكلمته ولا بربا الله محمد ونبرأ عن دينه

في

وكلمته ورسوله ولا بربا الله محمد ونبرأ عن دينه وشرع من الله تعالى فان هذا شرط في الاسلام
وكلمته في هذا النص فقلنا الاقرار بهذه الاشياء لم يوجد نصا فقه وجدد لانه
لما اقر بدخوله في الاسلام فغدا النزم جميع ما كان شرط صحة الاسلام كما ثبت ذلك
بالنصراني ثبت بالدلالة واذا قال اليهودي والنصراني انما مسلم او قال اسلمت لا يحكم
باسلامه لانهم يدعون ذلك لانفسهم فان المسلم هو المسلم الحق المتقابلة وهم يدعون
ان الحق ما هم عليه فلا يكون مطلقا هذا المعنى دليل الاسلام في حقهم وفي مجموع النوازل
اذ قال انما مسلم مثلك يصير مسلما فعن بيان الخبرين وذكر في الفتاوى الظهيرية
اليهود والنصارى الذين اليوم بين ظهراني المسلمين اذ قال واحد منهم شهد ان لا اله
الا الله وان محمد رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم يقولون هذا غير انهم اذا استفسروا
قالوا محمد رسول الله بعث اليكم لا اليسافلا يكون بعد ذلك دليل اسلامهم حتى يقر بالله النبي
فان كان نصرانيا قالوا وانبرأ من النصرانية وان كان يهوديا قالوا وانبرأ من اليهودية
فحينئذ يكون مسلما لانهم ما خالف اعتقاده وذكر في البدائع قال الكفر اصناف
اربعة صنف منهم منكر الصانع اصلا وهم الدهرية المعطلة وصنف منهم يقررون
بالصانع وينكرون توحيدهم وهم الوثنية والمجوس وصنف منهم يقررون بالصانع
وتوحيدهم وينكرون الرسالة رسا وهم قوم من الدلاسة وصنف منهم يقررون
بالصانع وتوحيدهم والرسالة في كلمة لكنهم ينكرون رسالة رسولنا صلى الله عليه وسلم
وهو اليهود والنصارى فان كان من الصنف الاول او الثاني فقال لا اله الا الله يحكم

اذ قال اليهودي والنصراني انما مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه

اصناف الكفر وكيفيته

باسلامه لانهم لا يمنعون عن الشهادة اصلا فاذا اقرروا بها كان ذلك دليلا على
 ايمانهم وكذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله لانهم يمنعون عن كل واحدة من كلمتي
 الشهادة فكان الايمان بواحدة منهما ايتما كانت دلا لالايمان وان كان الصنف
 الثالث فقال لا اله الا الله حكم باسلامه لانه منكر الرسالة ولا يمنعون عن هذه الرسالة
 الثالثة ولو قال اشهد ان محمدا رسول الله حكم باسلامه لانه يمنعون عن هذه الشهادة فكان
 الاقرار دليلا لايمان وان كان من الصنف الرابع فاني بالشهادة بين فقال لا اله الا الله
 محمدا رسول الله حكم باسلامه حتى شبرا عن الدين الذي هو عليه من اليهودية والنصرانية
 لان من هو لا من يقرب رساله صلى الله عليه وسلم لكنه يقول بعث الى العرب دون غيرهم فلا
 يكون اتيانه بالشهادة بين يديهم من اليهودي ولا على ايمانهم وكذا لو قال يهودي اني
 انا مؤمن مسلم او قال امنا واسلمت لا حكم باسلامه لانهم يدعون انهم مؤمنون
 ومسلمون وان الايمان والاسلام هو الذي هم عليه وروى الحسن عن ابي حنيفة انه اذا
 قال اليهودي والنصراني انا مسلم او قال اسلمت سئل عن ذلك اى شيء اريدت
 به فان قال اريدت به ترك اليهودية او النصرانية والمخول في دين الاسلام حكم
 باسلامه حتى لو رجع عن ذلك كان مرتدا وان قال اريدت بقولي اسلمت اني على الحق
 ولم ارد منك الرجوع عن غيري لم حكم باسلامه وذكر في المحيط قال باب ما يصير الكافر
 مسلما الكافر اذا اقر خلافا ما اعتقده حكم باسلامه ثم الكافر على بلانه ضرب
 بعبد الاوثان وعبد النيران والمشرك في الربوبية والمنكر للوحدانية كالثنوية

تفسير اليهودي والنصراني

احسان الكفار

والمقربا لوصدائيه والمنكر للرسالة كاليهود والنصارى والجاحد للربوبية والمشرك
 فيها اذا قال لا اله الا الله حكم باسلامه وكذا لو قال اشهد ان محمدا رسول الله او قال
 اسلمنا او اسما بالله لانه اقر بما هو مخالف لا اعتقاده واما المقربا لوصدائيه والمنكر
 للرسالة اصلا من اصل الكتاب كاليهود والنصارى اذا قال لا اله الا الله لم يكن
 مسلما حتى يقول واشهد ان محمدا رسول الله لانهم كانوا يحذرون الرسالة فلم يقرروا
 خلافا ما اعتقده واذا اشهد برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لم يكون مسلما ومنهم من يقر
 برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ولكنهم يزعمون انه رسول العرب لا الى بني اسرائيل
 كما في بلاد العراق فمن يقر منهم بان محمدا رسول الله لا يكون مسلما حتى شبرا من دينه مع
 ذلك ويفرانه دخل في الاسلام ولو قال رست من اليهودية او النصرانية ولم يقل مع
 ذلك دخل في الاسلام لا حكم باسلامه لانه يفتل انه شبرا من اليهودية ودخل
 في النصرانية او على عكس ذلك اذا قال مع ذلك دخلت في الاسلام فحينئذ يزول هذا
 الاحتمال وقال بعض مشايخنا اذا قال دخلت في الاسلام حكم باسلامه وان لم يشبرا
 ما كان عليه ان في لفظه ما يدل على دخول حاد منه في الاسلام وذلك غير ما كان عليه
 فاستدلنا بهذا اللفظ انه شبرا عما كان عليه وذكر في الفتاوى الكفر في البرانية
 وتعرف بالثمة قال اما اليهود والنصارى الذين من ظهروا في المسلمين اذا قال اشهد
 اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله لا يكون مسلما بهذا لانهم جميعا يقولون
 هذا حتى لا يوجد نصراي ولا يهودي عندنا نساله الا قال من الكلمة واذا استنصر

وارد دخلت في الاسلام ولم يشبرا

ومن مذهبه انه يرى قتله بذلك القول وان اظهر الاسلام فقل لبعض الحنفية ان هذا
 صار مسلما بهذا القول فلا يجوز ان يلبس المسوح ولا يغلب بالحديد فقلت له هذا ما لا
 لا يصير به مسلما بل لا بد منه من النبي من الفخاينة والاقرار بالدخول في الاسلام فافكر
 هذا وقال لا بل يصير بهذا القول وصح مسلما ولا يشترط النبي فعنه ذلك ردت
 هذه النقول في هذه المسئلة خشية ان يقع غير في هذه المقالة من الحنفية وليلك
 اخبرنا ان اضم اليه خطوط المفتين الحنفية في زماننا حتى ينبغي المبلغ في انزاله الوهم
 الذي حصل لهذا الحنف فاضرب خط الشيخ الامام العلامة جمال الدين ابن الشيخ العلامة
 سراج الدين الحنفى وهو الذي اسمه في القنوي وكتب تحفة الشيخ الامام محمد الدين ابن
 النصح واسمه احمد بن علي الحنفى وكتب تحفة القاضي شرف الدين الكفري تاجي في
 الحكم واسمه احمد بن الحنفى وكتب في مثالبه خط الشيخ جمال الدين المثار اليه الشيخ
 الامام العالم القاضي ناصر الدين القنوي مدر من المقدمة يعرف بالربوب واسمه
 احمد بن محمد القنوي الحنفى وكتب تحفة الشيخ الامام العالم المحقق صدر الدين ابن الشيخ
 علا الدين ابن منصور الكندي واسمه محمد بن علي الحنفى وكتب في الورد في الصغرى الشيخ الامام
 العلامة اقلي الفقه عطاء الدين اسمعيل بن عمر الحنفى واجاد في كتابه فهو لا يميز
 الحنفية في وقتهم فهذا جميعه في حق اليهود والنصارى الذين من اظهروا اما في عين
 الاوثان والنيران والمشرق في الربوبية والتكبر للوحداية كما لتتوه اذا قل
 الواحد منهم لا اله الا الله محكم باسلامه وكذا لوقل اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله

حكاية خطوط الحنفية في المسئلة

حكم عباد الاوثان والنيران والمشرق
 اذا المنطق واحد في جميع هذه المسائل

حررت

او قال اسلمنا او امننا بالله واما المفر بالوحدانية والمنكر للرسالة اصلا كما
 من اليهود والنصارى اذا اتوا بالشهادتين يكون مسلما وذكر اصحابنا ان الاسلام من
 الكفار كما يصح بالقول يصح بالفعل سواء في البداية ايمانا بطريق الدلالة ولم ار حقيق
 الكلام في ذلك ومن مثل اليهود والنصارى الذين من اظهروا ولا اعني الاسلام بالفعل
 لكن في البداية ايمانا وما بيان ما يحكم به يكونه موثقا من طريق الدلالة فتجوز ان يصل الكتابي
 او واحد من اهل الشرك في جماعه محكم باسلامه وهذا فيه احتمال وموانع كمثل ان يكون الكتابي
 الذي يقرب بالوحدانية ومنكر الرسالة اصلا سوى الذين من اظهروا وكتموا الكفر فان اخرج
 الاحتمال الاول بانه اذا ثبت التفرقة بين اليهود والنصارى والمفر بالوحدانية وهم
 منكرين الرسالة اصلا وبين الذين من اظهروا في الصريح فلا يثبت في الدلالة الاولى
 فلنا هذا التزج لا يحسن ان يرجح فان اصحاب رجمهم الله انما فصلوا بين اليهود والنصارى
 الذين من اظهروا وبين المنكرين للرسالة اصلا لان الذين من اظهروا يعترفون بان
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ارسلناهم قولا انه ارسل الى العرب فخطا فافروا
 بالشهادتين من غير تبر ولا اقرار بالدخول في الاسلام لا يحكم باسلامهم لانه جاز ان يكون
 مرادهم بهذا القول الاخبار عما عليهم لا الاقرار برسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 الى بني اسرائيل وغيرهم فلا يصح اسلامهم الا بالنبي والاقرار بالدخول في الاسلام تنقطع
 ذلك الاحتمال اما في الاسلام بالفعل على الوجه الذي ذكره فهذا الاحتمال مفتود فلنا
 فلنا انه يصح منهم سوا كانوا امنوا بغير وابر رسالة محمد او منكر وها اصلا المعنى الذي ذكرنا

الاسلام كما يصح بالقول
 كصلاه الكتابي مع المنكر

اي للواقف ان يرجع عنه وان سبيع ما وقف واذا مات يورث عنه الا ان يقضي العي
 يلزم منه مجئ بصيرة زما و لا يلزم وان لم يشتر الفاضي يلزمه واصل الاختلاف
 في تفسير الوقف فعند الوقف شرعا جبر العي على ملك الوقف والمنفعة والمنفعة
 كالعارية ثم قيل المنفعة معدومة والنقد والمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف الا عند
 وهو المذكور في الاصل والاصح انه جائز عنده غير لازم كالعارية وعندهما جبر العي على
 ملك الله تعالى فزول ملك الوقف عنه الى استعالي على وجه يعود منفعته الى العباد
 فلزم العمل بقولهما هذه عبارة وقد في ابداء قاله خلاف بين العلماء في جواز الوقف
 في وجوب التصديق بالفرع ما دام الواقف حيا حتى انزوت في ان اوارضه يلزمه
 التصديق بخله الدار والارض ويكون ذلك بمنزلة النذر بالنقد وبالعلة ولا خلاف ايضا
 في حران في حران والملك للربة اذا اتصل به قضاء القاضي واضافه الى ما بعد الموت
 بان قال اذ امت فقد جعلت داري وارضي وقفا على كذا اوقاف هو وقف في حياته صفة
 بعد وفاته واحلفوا في جواز من لا ملك للربة اذا لم توجد الاضافة الى ما بعد الموت ولا
 اتصال به حكم حاكم قال ابو حنيفة لا يجوز حتى كان للواقف بيع الموت ورجته واذا مات يصير
 ميراثا لو رثته وقال ابو يوسف ومحمد وعامة العلماء يجوز حتى لا يباع ولا يورث ولا يورث
 ثم في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا فرق بين ما اذا اوقف في حال الصحة وبينما اذا اوقف في
 حالة المرض حتى لا يجوز عند نفي الحالين جميعا اذا لم توجد الاضافة ولا حكم الحاكم نذر
 الطحاري عنه اذا اوقف في حالة المرض جازعنده ويعتبر من الثلث ويكون بمنزلة الوصية

قاله الظاهر والاصح
 ان يباح في الوقف ما يشي
 لا يصح في ان لا يخلو به الذم
 الا ان يخلو به الذم
 فحسبكم اذا كان بعدا

بعد الموت واما عندهما فهو جائز في الصحة والمرض وذكر في الفتاوى الظهيره قال قال
 شمس الامية السرخسي وظن بعض اصحابنا ان الوقف جائز على قول ابي حنيفة واليه يشرع
 ظاهر الرواية فيقول فاما ابو حنيفة فكان لا يجيز ذلك ومراعاة انه لا يجعله لازما فاما
 اصل الجواز فتأبته عنده لانه يجعل الواقف حابس العين على ملكه صار فالمنفعة الي
 الجهة التي سماها فكون بمنزلة العارية والعارية جائز غير لازم ولهذا قال او اوصى بعد
 موته يكون لازما بمنزلة الوصية بالمنفعة بعد الموت فاما ابو يوسف ومحمد فقالا الواقف
 يزيل ملكه واما بجبر العي عن الدخول في ملك غيره فلنزال الملك في حقه يلزم حتى لا يورث عنه
 بعد وفاته وذكر في شرح القدروري للزاهد في قوله قال ابو حنيفة لا يزول ملك الواقف
 عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه موته وذكر مذهبهما واستدل لهما استدل
 للامام فقال ولا يبي حنيفة وهو قول زفران الواقف يبيع بالمنافع فلا يلزم كالايمان الا
 اذا حكم به حاكم فيلحقه بالقطع ولانه مجئ فيه فينفذ اجتهاده او تعليقه لموته فيصير
 وصية فتعتبر فيه ما يعتبر في الوصية حتى يغتفر خروجه من الثلث ثم قيل المنفعة معدومة
 والنقد والمعدوم لا يصح فلا يجوز الوقف عنده اصلا وهو الملقوف في الاصل والاصح انه
 جائز لكنه غير لازم كالعارية هذه عبارة وذكر في الهداية قال قال ابو حنيفة لا
 يزول ملك الواقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه موته فيقول اذ امت فقد
 وقف داري على كذا اوقاف ابو يوسف يزول الملك بمجرد القول وقال محمد لا يجوز حتى يحول
 للوقف وليا واصله اليه قال رحمه الله الوقف لغة هو الحبس بقوله وقف الدابة

المسئلة الثانية في جبر قولها

فكذلك قوله على نفسي ثم بعدى على الفقراء لا ينفذ عن أبي يوسف في هذه النقطة سيما
 وهو قوله قد جعلنا وقتنا على نفسي ومن بعدى على الفقراء ولكننا قلنا ذلك قياسا على ما أجاز
 من الاستثناء لأنه ان سق على نفسه غلة من الصدقة أهدا ما عاش وما يتقوى هذا
 القول لما روى عن الحسن أنه أجاز الوقت على أمهات أولاد الرافضين وعلى مدبرائهم
 في كتاب الوقت لهم في حياته وبعد ماله وهو لا مما يليك في أحكامهم لأنه يجوز أن يملكوا ما كان
 شيئا وقتا لبعض فقرها أهل البصرة أن الرجل إذا وقف رضاء على أمهات أولاده أو على مدبرائه
 ومن بعدى على الفقراء أن ذلك لا يجوز من قبل أن الأرض لم يخرج من ملكه لأن وقفه الأرض على هؤلاء
 منزلة وقفه على نفسه فلما رأينا أبا يوسف قد أجاز للرافضين أن يستثنى غلة وقفه
 فينفقها على نفسه ما عاش أهدا فان مات صار ذلك للمساكين ومرايهم المحسنين قد أجاز
 أن يوقف الرجل على أمهات أولاده ومدبرائه جوار هذا النقطة له وقتنا إذا قال
 على نفسي ومن بعدى على المساكين أن ذلك جائز على ما شرطه من عبارته وذكر في
 الأخير قال إذا قال أرضي من صدقة موقوفه على نفسي لسلال لا يجوز الوقف على قبائر
 قول أبي يوسف يجوز لأن الوقت لو شرط لنفسه أن يأكل من غلته على قول أبي يوسف
 يجوز وليس عزمه رواية ظاهرة في هذه الصورة واختلاف المشايخ على قوله بعضهم
 قالوا لا يجوز عندنا من الأخراج عن يد والتسليم إلى المولى شرط وإذا كان الوقت على
 نفسه كان المولى فإيضاح الوقت فكانه لم يخرج من يده وبعضهم قالوا على قولهم يجوز
 وكان أبو بكر الاستكشاف يجوز أن يشترط أن الوقت لنفسه الأكل فيقول على أني أكل منه
 الله

ولا يجوز الوقف على الفقراء

ولا يجوز الوقف على نفسه خرج مخرج الفساد فيبطل وسط الأكل لنفسه خرج
 مخرج الوقت على وجه الصحة فيصح وذلك في المبسوط لو جعل بعض الغلة لنفسه
 ما دام حيا فذلك جائز عند أبي يوسف اعتبارا بالاشد بابا لأنها لا تجوز الوقف
 على جهة شوقهم انزعاجا وإذا اندطعت عادات الغلة اليد في المشرق وكما
 يجوز في الانشاء يجوز في الإبقاء أن يقدم نفسه على غيره في الغلة وهذا لأن
 معنى القرب لا يقدم بهذا قال عليه السلام نفسه الرجل على نفسه صدقة
 وقال عليه السلام أهدا ما عاش وما يتقوى هذا ما عند مدبره إذا جعله وقتا على
 نفسه أو جعل شيئا من الغلة لنفسه ما دام حيا قالوا لا بأس بالكل وهو
 من مباح أهل البصرة وكذا شرط الغلة لأن منزلة انشاءها لنفسه لكن ذكر
 مهران أنه إذا شرط الغلة لأمهات أولاده فهو جائز وعلى هذا أصل أبو يوسف
 غير مشكوك وذكر في ساوي قاضي خان رجل قال أرضي من صدقة موقوفه على
 نفسي قال هذا لا يجوز بهذا الوقت وقال الفقيه أبو جعفر يسغي أن يجوز في
 قياس قول أبي يوسف وشايخنا أخذوا بقول أبي يوسف وقالوا يجوز
 الوقف والشرط جميعا وذكر الصدوق الشهيد أن الفتوى على قول أبي يوسف
 ثانيا للناس في الوقت وقال الفقيه أبو جعفر ليس في هذا رواية ظاهرة عن محمد
 إلا في أن الوقف على أمهات أولاده فإنه يجوز عنده أيضا قال الفقيه أبو جعفر
 الوقف على أمهات أولاده بمنزلة وقفه على نفسه لأن ما يكون لأمهات أولاده في



بر سر منتهی قضاوت می رسد هیچ کس را در این عالم
 بخند نیست چه کارالدین الملام و قدس سره
 مجتهد و متفلسف و متبحر و متواضع طایفه
 عارفان مغربی می شود که اندامهای کرم انسانی
 علامت محبت است الهی و نه غفلت است مدنی و انحراف
 لا ینجی وقال به الله وقضیة فی ارام الم کبر
 و قال انقضیة فی کبر و قضیة است مدنی
 الهی رضو مکن ذانی الو افعان الی الخیر
 و اما السکة و

واما مسألة وقف البناء والخراس بدون الارض

فاعلم ان هذه المسألة لم اراها من اصحاب ذكرها الا صاحب الذخيرة والاسيحاوي
وصون ما ذكر في الحديث قال وقت البناء من غير وقف الاصل لم يجز به الصلح انه مقول
وقعه غير متعارف واذا اكمل اصل البتعة موقوفاً على جهة فدية فسطحاً بنا وقف
بناها على جهة فدية اخرى خلف المشايخ قال بعضهم لا يجوز ان جهات القرية
وان اختلفت فاصل القرية كلها واختلفت الجهة لا يوجب اختلاف الخلق بعد
انفاق اصل القرية كما قلنا في سبعة نفر كروا بقرعة او بدنه ونوى بعضهم
الاضحية وبعضهم هدي المتعة والقران وبعضهم جزا الصيد وبعضهم النطوع طار
ومثله لو نوى بعضهم اللحم لا يجوز كذا هنا واما اذا غرس شجرة ووقفها ان غرسها
في ارض غير موقوفة فلا يخلو اما ان وقفها بموضعها من الارض فيبيع شعا للارض
كلم الاتصال واما ان وقفها دون اصلها لم ينع وان كانت في ارض موقوفة فوقها
على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة اخرى فعلى الاختلاف الذي مر في البناء
ومذا ان الشجر نظير البناء من حيث ان قيامها بالارض وهي تخرج كالم الاتصال
فالبناء وصون ما ذكره الاسيحاوي في شرح الطحاوي قال والوقف انما يجوز
غير المنقول من العقار والارضين في غيرهما ما المنقول فلا يجوز وقعه الا اذا
كان شعا لغيره من غير المنقول وهو ان تعف ارضاً فيما بقر وعبيد لمصالح فيسقط
ذلك في الوقف لم يكن وقفاً معها اذا جرت العادة به كما اذا وقف المرء والغنم

وقال بعضهم يجوز

غرس شجر و وقفها

وقد المنقول

كحرف الغير وراو وقف الجنان او ثياب الجنان ولو وقف المسجرات القاعة لا يجوز
 قياسا ويجوز استحسانا قلنا فمرد لنا من هذا ان وقف البناء والغراس
 يجوز ان كانت الارض موقوفة على الصحيح لانه جاز على وجه الاستحسان كما ذكره
 الاسيحا والاصل ان ما ثبت على وجه الاستحسان يكون العمل عليه الا في سبيل
 محصور وهذه المسئلة ليست منها فلا يقال ان صاحب الخير قد قال
 ان وقف البناء من غير وقف الاصل لم يجوز هو الصحيح ان هذا في كل الصور بل نقول
 انه محمول على ما اذا وقف بناء او سجد بدول الارض وهي ملكه يد عليه قوله بعد
 ذلك واذا كان اصل البتعة هو قوقا على جهة قربته فبني عليها بناو وقفه حظه
 على جهة قربته اخرى لانه لو كان قوله اولا وهو وقف البناء من غير وقف الاصل لم
 هو الصحيح شاملا لكل الصور لما جاز ان يعيد ما قلناه ولا كان حسن ان يقال
 اخلف المشايخ فيه فان المشايخ انما اخلفوا في الصور التي هي ان وقف
 بناء على جهة قربته واصل البتعة على جهة اخرى وهذا التقدير تمام وكذا
 يجب ان يحمل قول الاسيحا من قوله استحسانا على صورة وقف البناء في ارض
 موقوفة جمعها من ما هو الاصل من قوله استحسانا ومن قوله في الخير هو الصحيح
 والا كان يلزم ان يكون وجه الاستحسان غير الصحيح وهذا لا يجوز لان هذا ليس من
 السبيل الخارج عن الاصل في القياس والاستحسان فتعين ان كل ما ذكره الله
 اعلم واستفدنا من قول صاحب الخير واذا كان اصل البتعة موقوقا على

الاستبانة مقدم القياس

والا كان لا يحل ان يبنى على وجهه قربة اخرى الى قوله وقال بعضهم يجوز ان يشمل البناء والغراس الذي غرسه البنا الذي سمي بطريق الاجارة او بطريق الغصب او بطريق العارية لا جائز ان يكون بطريق الغصب لان الوقت مقصده الاجر والثواب والغصب ينافي فيه ولا جائز ان يكون بطريق العارية لان الوقت لا يعارض العارية بملكه المتافع بغير عوض وفي الوقت لا يجوز ذلك فتعين ان يكون بطريق الاجارة ومن المعلوم ان الاجارة لا تكون الا باجرة فان انقضت الدية اما ان يعوله بعد ذلك ان طرأ جارة او انه يلزم باجره المثل في ربح البناء والغراس وعلى كل تيمم من الغصب والعارية والاجارة وليس البناء والغراس بغيره لانه ان كان غصب وبني فلهذا طرأ ان يطالبه بالبيع وان كان جهل واعار فللقاضي ان يلزمه بالبيع وان كان بطريق الاجارة فلا يكره وقد نقل صا حبله خير عن بعض المشايخ انه يجوز الوقت فعلمنا ان نفع الاناء لا يضره على هذا القول فلنخصه لنا من مزاكله ان الشئ اذا استأجر بياض

ادابني او عركه لغير جارة او عصاره

ارض موقوفه على جهة وبني فيها او غرس ثم بدا له ان يوقف البناء او الغراس الذي له على جهة بر غير ملك الاجرة التي وقف عليها الغراس انه يجوز على قول بعض المشايخ فلهذا تخرج لنا لو ناصب مكان الاجارة مناصبه صحيحه ثم وقف بغيره من الاجارة ان يجوز على قول من يجوز وقف المشايخ وكذا تخرج لنا لو بني في الارض الموقوفة المشايخ من مسجد او وقفه الله تعالى انه يجوز واذا جاز فعلى من يكون حكرا نظامه وان يكون على المساجير ما دام المدة باقية فاذا انقضت سمي ان يكون

للمنصبه حكم وقف الحصن من الغراس فقط حكم وقف البناء في ارض الوقف اذا جعل مسجدا

من بيت مال الخراج واخوانه وصالح الملبس **واما قسمه الوقف من الملك او من وقف اخر** فاعلم ان منه المله ذكره بملال في وقته قال قلت ارايت رجلين وقفوا ارضا لهما وقفا صليما جازيا لهما ان يقسماه في الارض قال لهما ان يقسماهما ويكون في يد كل واحد منهما حصته من هذه الارض ثم جاز على مثل ما وقفه عليه قلت وسوا وقفه على وجه واحد او على وجهين فقلت قال بما سوا قلت اذا وقف ارضين ودرابنته ومن رجل فاراد ان يبايعه شريكه ذلك الى ان يجمع الوقف في ارض واحدة على حاله او لا يجمع فذلك في ارض واحدة قال اما على قياس قول ابي يوسف فانه يجمع فذلك اذا كان في ذلك حظ للوقف وقال ابو يوسف في ارضين من جليلين ان يسميهما فاجمع لكل منهما حصته في ارض او ارضين اذا كانت في ناحية واحدة وكذا الدور وقال ان كانت الدور بالبيعة وبالكوفة لغير الف بينهما وانما الف بينهما اذا كان في مصر واحدة فلو كان ذلك الوقف على هذا القول قلت ارايت ارضا من رجلين وقفها صا حصته منه على وجه سمي فاراد شريكه ان يقاسمه الارض قال فله ذلك ووضعنا سمة شريكه ذلك فان قاسم الا خردوا لقاضي قال القسم جائز لان الولاية الى الواقف واذا كانت الولاية للواقف كان له ان يقاسم ما وقف منها ويجوز ذلك وكذا لو كان الواقف قد هلك واوصى الى رجل فان لوصيه ان يقاسم الشريك في الارض قال نعم قلت وكذا لو كان الواقف وكل بالناسم وكذا لو كان له جازع قال نعم

قسمه الوقف الوقت

المغنية في الوقف المصلحة

مقاسمه الوقف من الملك

صحة الوكالة في المقاسمة

الحسين

الحسين

الحسين

قلت ارايت الواقت ان مات ولم يوص الى احد قال لا يجوز القسم في الوقت الا بالقاضي
قلت ارايت ان وقت نصف ارضه ثم اراد ان يقسم ويجوز له ان يقسم منه
الارض لانه يقاسم نفسه حتى يكون القاضى هو الذى يقسمه او وكله لغيره من يقسمه
قلت ارايت لو مات بغير وصيه فريعا صحابيا قال فله ان يقسم المشرق ويجوز الوقت
قلت ارايت لو اوصى بغير وصيه ان وقت نصف ارضه على وجه مساهة قال فالوصية جائز
ولو سوا اوصى به شايئا او مقسوما قال بما سوا وهو جائز قلت ارايت الوصي
له ان يقسم الورثة منه بالرضى قال نعم اذا كانوا اكبارا فاقاسمهم ذلك فان كان فيه الصغير
والكبير فالوصى ان يجعل الوقت وحصته الايتام حيزا او احدى يناسم الكبار
فبند في الهم حصته مقسومة قلت ارايت ان يقسم الوصى الارض فاخذ الكبار حصصهم
وجاز حصص الصغار والوقت ان يقسم بين الوقت والصغار قال لا يجوز شي من ذلك
وليس الوصى ان يقاسم بين الموقوف عليهم واليتيم قلت ولم قلت ذلك قال لا يري انه للوصى
ان يقسم بين الايتام وله ان يجعل سهمهم حيزا واحدا فله ان يوصى بذلك فلو كان
الوصى وادنا وقد اوصى الميت بوقت نصف ارضه قال فالوصية جائز وليس لهذا
الوصى الوارث ان يقاسم بكونه الورثة الا ان يجعل نصيبه ونصيب الواقت حيزا واحدا
فان فعل ذلك جازت القسمة فاما ان يقسم حصته من جهة الوقت فليس له ذلك الا بالقاضي
ولو اوصى الى جماعة احدهم وارث الميت قال لا يجوز قسمة الوقت الا بالقاضى قلت
اذا اوصى الواقت اذا قاسم شركه الارضين له ان يرضى بغيره او يرضى بغيره قال لا

اذا اوصى الواقت لم يوص
وقت نصف ارضه ثم اراد ان يقسم
او وصى لغيره بغير وصيه

اذا اوصى الواقت لشركه بغيره
فقد اوصى بغيره

لانه بيع بعض الوقت فلو كان الواقت اعطى الشريك دراهم قال فليس له جائز
قلت ويكون الواقت بما يقسمه قدر حصته التى جعلت له مطلقه او وقت قال لا يكون
مطلقه لانه من له الشرا فلهذا الواقت المناقلة قال ليس له ان يناقلا الى
شي من الارضين لم يصف بها شيئا فاما اذا كان وقتها شيئا فلهذا قال لا يجوز
واما على قول اني خيفة فليس له ذلك قلت فلهذا الواقت ان يقسم شريكه اختيارا
او بقرعة قال بما سوا وهو جائز كله ما لم يات عن فاحش من اكثر ما يتغابن
الناس به قلت ارايت رجلا وقت نصف ارضه على وجه مساهة معلومة ثم
وقت ما بقي منها بعد ذلك على وجه اخرى قللك فهذا جائز قلت فان اراد ان
يقسم بين الوقت فليس له ذلك قلت ولم قلت ذلك قال لان الواقت واحد
والواحد فليس له ذلك كله سوا وصيه وقدر من يرضى او وقتا واحدا
قال نعم هذا كله سوا وهو جائز وذكر الحماوى وقت نصف ارضه على وجه مساهة
او وقت نصف ارضه او نصف دارين مشاعا لاهل اهل ان يقسم ذلك ففقد
حصته الوقت قال لا ليس له ان يقاسم نفسه قلت فلهذا يجوز القسم فلهذا
وكيف يجوز قال ان يرفع اهل الوقت ذلك الى القاضى وسالى ان يؤد حصته
فان القاضى يجعل للوقت فيما قاسم الواقت ويجوز حصته الوقت قلت ارايت رجلا
وقت نصف ارضه ثم مات وادصى الى ابنه والى رجل اجنى وركب ورضى صغارا
ايضا لاهل الاجنى ان يقاسم الا من يرضى الوقت قال لا فلهذا ارايت الرجل يجعل

مناقلا

مراعاة المصلحة

وقت نصف ارضه على وجه مساهة
او وقت نصف ارضه على وجه مساهة

نصفه ملكا وورثا
يتم له شرا

بموجب

الدولاب والشرع في الارض

نصف دار بستانه وبقا للستانه ولاب قال الوقت جاز ويظهر نصف
الدولاب في الوقت ذلك فان مات القاضى ان يقاسم الورثة هذا
الستانه قال يقسم ذلك ويكون الدولاب والشرع شاعاين الوقت والورثة
قلت اراث الرجل ان اوقف نصف ارضه في وجه مساهم ثم ولد هذا النصف جلا
في حياته وبعد وفاته ثم وقف النصف له في وجه اخر سماه دولاب في ذلك جلا
اخر ثم توفي فاراد الوصيان ان يقسما ذلك قال لهما ان يقسما ما يباخذ كل واحد
منهما النصف الذي جعل الله ولا شيء يكون في ذلك وكذا لو كان وقف النصف
الاخر في ذلك الوجه الذي وقف فيه النصف الاول لم مات لهما ان يقسما ذلك
قال لهما ان يقسما ذلك اراثت اذا وقف نصف ارضين في وجه واحد والنصف
الثاني من ذلك لشريك له لم يل للوقوف ان يقاسم شريكه ذلك في وجه آخر من
الارض في ارض واحدة ومن الله وورثه دار واحدة اود ارض قال اما في قول ارضه
فانه تقسم كل ارض على حصصا واما في قول ابن يوسف فان كان الذي هو اصل
للوقوف في ذلك جميعه اذا كانت الارض من ارض قرية واحدة قلت اراث الرجل
اذا وقف حصه من ارضين او مرد وورثه النصف الثالث لهما ان شاقل شريكه
قال في قول ابن حنيفة ليس له ذلك فاما في قول ابن يوسف فله ذلك اذا كان اصل
واحد على امل الوقت وذكر في الفتاوى الظهيريه ولو ان قرية بعض وقف على قول من
يري وقف المساع وبعضها سلطانى معنى الملكه وبعضها ملك فادقته بعضه

وقف نصف ارضه على وجه واحد
وجه اثم جعل لغيره ما زاد عليها
المقامه

لغته المصلحة في مقامه
وذلك لا بد من

معتبر به اوصافه وادريه

قد تم بعض الوقف وبعضه ملك بعضه
سلطانى فاراد والمقامه

ليشعير الملك فبجعل يقبض قالوا ان ارادوا قسمه موضع من هذه القرية لا يجوز ان ارادوا
قسمه كل القرية على نفسه ارضه فبجعل كل من جاز ان هذه القسمه بعد القسمه من الوقت
وذكر في الدرر اذا كانت الارض من شركين وقف احدهما نصيبه مساهماتهما
فوقف نصيب الوقت في موضع لا يبي عليه ان يقفه ثانيا وان اراد الاجتناب عن
الاجتناب فوقف ثانيا وان كانت الارض كلها له فوقف بعضها ثم اراد القسمه فابوجه
في ذلك ان يبيع ما بقى ثم يقسمان وان لم يبيع ورفع الاموال القاضى فاما انسانا
بالقسمه جاز ان القسمه بوقت من سائر ما يملك بعضهم القسمه على الواقف او
الطرف الاخر قال ابو حنيفة لا يقسم وينها بوزن قال ابو يوسف يقسم وذكر قاضى
في الفتاوى قال دوو بين اثنين ارضا في وقف احدهما نصيبه على وجهه اليه ثم اراد
القسمه يقسم القاضى بينهما فيجوز الوقت في دار واحدة جاز في قول مالك وهو قول
ابن يوسف ويجوز لو كان بينهما داران فطلبوا القسمه كحل القاضى نصيبا في دار
ونصيبا في دار جاز ذلك كذلك لهما الا ان يحد بجزء من دار او كان في دار واحد
او في مصرين فمنا في المصلح الواحد يقسم القاضى وفي المصيرين يقسم لوان رجلين
بينهما ارض فوقف احدهما نصيبه جاز في قول ابن يوسف فلو ان الواقف مع شريكه
اقسما واد خلا في القسمه دارهم معا لهما ان كان الواقف هو الذي يباخذ الدارهم
مع ما يقفه من الارض لا يجوز ان الواقف نصيبا يباغ شيئا من الوقت بالدارهم وذلك
فاسد وان كان الواقف هو الذي اعطى الدارهم جاز ويصير كأنه اجر الوقت واست

حيث في دار المقامه ح

ملك كل واحدكم باختيار المصير

بيع الوقف فاشد

الحمد لله

بعض ما ليس بوقف من نصيب شركه بالدرهم فيجوز حصه الوقف وما اشترى بالدرهم
 فكون ما اشترى بالدرهم ملكا له ولا يكون وقفا فان احتاج الى بيعه الوقف غير الملك
 رفع الامر الى القاضي حيث نصب قايما فيقسمه رجل وقف جريبا شايعا من
 ارض لم يقسم فاحصا ب الوقف اقل من جريب حدود هذه الطائفة التي وقف في
 الوقف وزيد في درعان الطائفة الاخرى او على العكس جاز ان مثل الشبه بجريبات
 الملك فكذا التقطع الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لم يقسمه العادة
 له منه عيان الاصب ب ذلك فالكلام في هذه المسئلة
 منع في موضعين الاول في بيان ان قسمه الوقف لا يجوز بين مستغنيه الثاني في جوارقه
 الوقف من الملك او من وقف اخر اما الكلام في الاول فاعلم ان منه المسئلة وقع فيها
 بلغنى قاضي القضاة شمس الدين الحريري ونائبه القاضي شمس الدين العرو ولي
 القاضي علا الدين فالذي وقع فيه القاضي شمس الدين الكور وقف عليه وهو امر
 سادق فيه وله الكور وكذا وقف على ما وقع فيه القاضي علا الدين المسند اليه
 واما ما نقل عن ابن الحريري فلم اقف عليه ولكنه بلغني انه قسم وقفين مستغنيه لا غير
 وهو سهل من الذي فعله القاضي علا الدين المسند اليه وانا اذكر ما وقع فيه كل منهما
 وما نقل عن الاصب ب منه المسئلة لينتفع وجه الخرد يزل الاشبهه جريا وابتين ان
 ما فعله الكورون ليس هو من مبادئ حنفية ولا احد من اصحابه واشبع الكلام به
 فذكر ما نقل عن الاصب ب منه المسئلة وتخبر اقول انهم فعل وجه ظاهر ليس فيه شك

مراعاة المصالح
 لا يجوز قسمه الوقف بين مستغنيه

ولا احتيال ولا ايهام فاو — وبالله المستعان فالذي وقع فيه
 القاضي شمس الدين الكور وهو جد كرمه الله فصورته اياه وقسم وقف ابن
 السلجوس من مستغنيه وحكم بذلك والذي فعله ولد القاضي علا الدين
 انه قسم وقف علا الدين الكنف من مستغنيه وجمع فيه بين اكنيل المثلث مثل
 الكانوت مع الضيعة والارض مع الدار وقسمه وهدم قسمه جمع بين مستغنيه
 وحكم بصفحة القسمه ولزومها حالا ومالا وسالته قبل ان يحكم بها هل ينقل
 المسئلة قال لا وانما الذي فعله اذ قال انه كان ينقله ولكن لم يعرف مكانها
 ولا وقف على نقلها ومراده بالذي فعله والد وقف من السلجوس الكور وانا
 وصفت عليه بعد ذلك ولم يكن فيه انه حكم به ولا يلزم منها حالا ومالا ولا يدر
 على هذا اهدا ما وقع في هذه القسمه من القاضي شمس الدين وولد الكورن وما
 نقل عن ابن الحريري كما تقدم فاما من مبادئ حنفية واصحابه ان هذا لا يجوز بالاجماع
 فانه ذكر في الخبرين قال في قسمه الوقف من الملك انه يجوز عندنا وقال ابو حنيفة
 لا يقسم بينهما يوتون وقال واجمعوا على ان لكل لو كان وقفا على الارباب فكلوا
 القسمه لا يقسم ذكر المسئلة في النوازل وفي واقعات النافخ في صور ما ذكره
 في النوازل رجل وقف ضيعة له على بنيه واراد اهدم قسمه ليدفع نصيبه
 من ارضه قال قسمه الوقف لا يجوز من احد وليس له رباب الوقف ان يعهد واعلى
 الوقف عهد وراثة وانما ذلك للقيم منه عيانا لا خيرا وذكر في الكافي اذا قضى

وقف من السلجوس

لناظر ان يزار على الرض الوقف

الحسين

القاضي يجوز دفع المشاع ونقد فضاؤه وصار منفعا عليه كسائر المنفاعات فان
 طلب بعضهم القسمة قال ابو حنيفة لا يقسم وقال ابو يوسف ومحمد تقسم واجمعوا على الكل
 لو كان دفعا على الارباب فارادوا القسمة لا يقسم لانه في الميراث منه عيان الكافي
 وذكر في الميراث ما ذكر في الكافي بعبارة ودكر ما ذكر في الظاهرية قال في الوقف
 متى كان على الارباب فارادوا القسمة وذكر في الخلاصة في القناوي واجمعوا على الكل
 لو كان دفعا على الارباب فارادوا القسمة لا يجوز فمذهب النقول كلها ناطقة بانفسه
 الوقف بربابه لا يجوز تغييره انما فعله القاضي بحمل الرد له وانما كركي
 على خلاف المذهب واجماع الاصحاب ولا يجوز له صدق القضاة الحنفية ان يفعل
 مثل ما فعلوا او لا يتبعهم وقوا فيه وما حملني على ذكر ما فعلوا الاخشيبة من
 ان يتبع احد من الحكام على شيء منه فيظن انه المذهب فتبعه فيه فاردت ان ابين
 ذلك وانه خلاف المذهب كيلا يقع فيه احد ويستمر الحال جيلا بعد جيل وما كل
 احد عنده كتب يوجد فيه منه المسئلة ولا عند كل احد ثبت من الحكماء هذا
 هو الكامل في علي ذكر ما وقع له انه على وجه لهم وتزييف فعلهم والله تعالى هو العليم
 بالسر والنجوي ولكن تكرر في هذه المسئلة اذ كان ان شاء الله تعالى لا خيال ان يطف
 به احد قسمة العبد الى عدم الكلاع عليه وانه حجة لهم في فعلهم وبتق حاله
 على الوقوع فيه وهو ما ذكر في خزانه الاكل قال لو قسم ارباب الوقف ارضه الوقف
 وهم ينتفعون بنصيبهم جاز ومن ابي منهم بطلت القسمة منه عيان الخزانة وفي

لا يقسم

الخطيب

الفنية اذا اقسام الموقوف عليهم ارض الموقوفه عليهم فلا حد لهم ابطالها وفي
 قناوي قاضي خان لو اراد الوافد ان يقسم ارض الوقف ويعطي كل واحد من اهل
 الوقف عليهم يزرعون ويكون له دون سائر ما يد له ذلك لا ان يرضى
 اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك كان اهل الوقف ابطاله ذلك الواجد منهم
 ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز فلهذا ولمن اتى بعد ذلك ابطاله وفي موضع
 اخر ذكر ما صورته رجل وقف ارضه على اقوام معينين فارادوا المهاباة فباخذ
 كل واحد منهم بعضا من رعيه لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فرفع التولية
 اليهم من رعيه جاز وان كانت التولية الى غيرهم فباخذ واحد منهم بعضا من رعيه
 لنفسه لا يجوز لان حق الوقف مقدم على حقهم كما ابد اية بالعمارة والمونة فلا
 يجوز من التولية افادت جواز القسمة من الارباب على جهة التراضي على
 جهة المجار واللزوم عليهم في الحال كما ذكر في الفنية من قوله فلا حد لهم
 ابطالها ولا على جهة اللزوم مالا لانه قال في قناوي قاضي خان ولمن اتى بعد ذلك
 ابطاله فلا بد ان ينظر فيما نقلناه او لا وفي هذه النقول الاخير وهل بينهما في
 ام لا وهل يجوز العدول عن العمل الاول الى ما ذكر في الخزانة والفنية وقناوي
 قاضي خان مع احتمال ان يكونا اختيارات لا مذهبنا ام لا فاقول
 لا مخالفة فيما نقلناه او لا من اجماع الاصحاب ومن ما ذكر في الخزانة والفنية وفي
 قناوي قاضي خان لان الذي نقلناه او لا وهو قولهم لا يقسم معناه لا يحبسهم الناظر

لناظر ان يرفع ارض الوقف ارضه
 اذ لم يكن من مستحقها

الحكيمة

ولا القاصي الى قسمه ولا يقسم بينهم وهذا اجماع وما ذكرنا ما خيرا معناه
 على وجه النهاية في الغلة لا نفس العسمة التي هي ذرع ومساواة وقابلة
 فتقدر في اشياء لا يمكن عملها هنا من حلقها او لا ومن ثبوت لوقفها وقابلة
 العسمة وكل ما يقتضي سابعه الدعوى العجيبة وبعد ذلك الاذن من القاضي
 ومنه لا يمكن عمله في منه القسم لان الدعوى فيها لا تصح وكذا الطلب الاذن فيها
 وايضا فان ارباب الوقف حقه في الغلة لا في العرض حتى جازت اجارة الوقف منهم
 وليس لهم ان يعقدوا عليه عند مزارة ولا اجارة وهو اخف من القسم الشرعي
 فلان لا يمكن له ان يعقدوا على منه بالطرف الاول فلهذه الجاني حملنا قوله في الحرائر وما
 معها على النهاية في الغلة بمعنى ان كل واحد يادى ضد غلة مكان وتقطع حقه عن غيره
 وذو اصح وليس يقسم بل ينزل منزلة الاربابانه لا يستحق مع صاحب شيا لا يترك
 الا ترى انه قال في نفسه فلا يصح ابطالها ولو كانت قسمه لما كان ذلك اضرابطاها
 بعد الانقسام ويومد ما ذكرناه من الحمل على وجه النهاية في ما صرح به قاضي خان مما
 نقلناه عنه ثانيا من قوله فارادوا المداياة وفصل بين ما اذا كانت لتولية
 لهم واخرهم كما قدمناه نعلمنا انهم على وجه النهائي في قسمه في الكلمة اذا دار
 الامر بين ان يملك على ما ذكرناه وبين ان يملك على حصته القسم كان حمله على ما قررناه
 اولى جمعا وتوفيقا بين القولين كلاهما اذا اشتلنا وشلنا التساوي اما اذا
 نظرنا الى القول الاول وقول الاصحاب واجمعوا على ان الكل لو كان وقتنا على

احاطة الوقف من المستحقين
 اذا لم يكن الموقوف من أهل الورع
 مسير الوقف نصيبه الغني

كلامنا في بيان ما اذا كان
 الموقوف من أهل الورع
 لا يملك على ما ذكرناه
 بل ينزل منزلة الاربابانه
 لا يستحق مع صاحب شيا لا يترك
 الا ترى انه قال في نفسه فلا يصح ابطالها

الارباب فارادوا العسمة لا تقسم لملكها الى ما سواها لانها بقول قاضي
 الاول نقل الزمب واذا دار الامر بين ان يفتي بقول القناوي بل نقول القناوي
 انما يستأنس به اذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الاصول ونقل الزمب ما مع
 وجود غير الالملكها لخصوصا اذا لم يكن تصرفا على القنوي وهذا
 حصل الجواب عن السؤال الثاني: حسينا الى ما وقع فيه القضاة
 المذكورون اما ما نقل عن ابن حجرى فما اعلم حقيقته ما نقل فان كان اذن قسم
 ومسح وعمل وحكم بها او اثبتها فلا حكم فعل ذلك لا يجوز وان كان قد اثبت اقرار
 المستحقين بما يثبت عليه لا ينفذ فبما فيه الجواز على قول مرحوح وهو ان
 الشئ ليس حكمه واما ما وقع فيه القاضي من ان العرف لا يجوز ايضا
 لانه حكم ثابت وادرك كل ذلك لا يجوز واما ما وقع فيه ولد القاضي عليه
 فهو اصعب من الكفاية اذن ونوب الشهود للتعديل والسقوط وجمع بين
 الجف من الممثلين الى الحكم الى نوب الشهود للسقوط بالبراهين الى يوثق له
 الى الحكم بصحته والحكم لمزومه حالا الى الحكم لمزومه ما لا فائدة احكم لا يجوز اصلا
 على من اقام الامام الا عظم ابي حنيفة واصحابه ولا على مخرج ولا على قول صغير بل هو
 فعل مستوجب التضرع فقال انه العا فيه فهو على كل من ذلك القضا على زمب
 من الامام ان يحامي بهذه المسئلة والدخول فيها وسخط مزومه ولا يغتر بغيره ولا يغتر
 بل ينف عند ما اثبتت في هذه الادوار والله المودع ان يعصنا وايا من الخطا والخط

القناوي يستأنس به اذا لم يوجد ما يعارضها

مسير الوقف نصيبه الغني

حكم قاضي خان في زمب

كلامنا في بيان ما اذا كان
 الموقوف من أهل الورع
 لا يملك على ما ذكرناه
 بل ينزل منزلة الاربابانه
 لا يستحق مع صاحب شيا لا يترك
 الا ترى انه قال في نفسه فلا يصح ابطالها

قيمة المكون للوقت
او الوقت في وقت اخر

وحيثما من الزبح والذبح من افعالها في بيان عدم حواز قسمة الوقت من نفسه
فاما ما سألني بحواز قسمة المدة من الوقت والوقت من الوقت فتقول
اذا وقف الانسان نصف ارضه مثلا على جهة فلا يخلو اما ان كان النصف الاخر له
او لا فان كان له فلا يخلو اما ان يكون وقفه او لا فان كان وقفه فلا يخلو اما ان كان وقفه
على الجهة التي وقف للنصف الاول على وجهه وجعل لا يته الى ناظر الاول ام لا وقف للنصف
الثاني وجعل لا يته الى اخره او لم يفته اصلا ففي الوجه الاول وهو ان يكون وقف
النصف الاخر على جهة النصف الاول وجعل لا يته الى ناظر النصف الاول وهذه الصورة
غير منقولة لجمهورها ولكن ذكره لانه لما قلنا عنه ما يستأخر به في مخرج جوابا وصورة
ما قاله لانه قال لو وقف نصف ارضه ثم اراد ان ينقسم ويجوز ان يكون له ان ينقسم
منه الارض لانه ينقسم نفسه حتى يكون الناقص هو الذي ينقسمه او وكل ذلك ينقسم
فاضحت قسمة فيه لكونه ينقسم نفسه فاذا اوقف ارفع الامر الى الثاني حتى يجوز
لزال المانع فكذلك في هذه الصورة التي ذكرنا مثال لا يخلو ان ينقسم لانه ينقسم
نفسه من نفسه وهو لا يجوز فان كان لواقف حيا يستغل ينقسمه ويترك كل من ينقسم
الناظر يكون ناظرا اخر لان الواقف يمكن ان ينقسم ناظرا اخر بعد الناظر الاول ويشارك
بينما لا مثال ينقسم ان لا يجوز منه القسمة وان قام ناظرا اخر لانه جهة واحدة فنانا
اتحاد الجهة ليس مانع للقسمة مع تعدد الناظر الا ترى الى ما قاله الحنفية فاما مثلهما عنه
من قوله قلت ارأيت رجلا وقف نصف ارضه في وجهه سماه ثم ولي من ارجل في حياته

الواقف هكذا في غير ناظرا
اخر بعد الناظر الاول يكون
شركا للاول

وبعد وفاته ثم وقف النصف الاخر في وجهه اخر سماه وولي ذكر رجلا اخر ثم توفي
فاراد الوصيان ان ينقسمه ذلك قال لهما ان ينقسمهما وما خذ كل واحد منهما النصف
الذي جعل اليه ولا يته فيه قلت وكذا لو كان وقف النصف الاخر في مكان اخر
التي وقف فيها النصف الاول ثم مات قال لهما ان ينقسمه ذلك بعد ان صرح بان اتحاد
الجهة مع تعدد الناظر غير مانع للقسمة فكذلك اما نحن فيه واما الوجه الثاني وهو اذا وقف
النصف الثاني وجعل لا يته الى اخره في هذا الوجه يصح القسمة سواء كان الموقوف على الجهة
الاولى ام على جهة اخرى وقد تقدم ولا شك ان من ائمه له الوصير ان اراد اقسمة
المال فانه ينقسم بينهما مذهب الى كل وصي نصفه كقوله عنده واما الوجه الثالث
وهو اذا لم يوقف الراقت النصف الاخر وبناه على ذلك نفسه ثم اراد قسمة من النصف
الذي وقفه وهذه الصورة ذكرها اخصاف ايضا فاما مثلهما عنه وجعل الجواب انه ليس
له ان ينقسم لانه ينقسم نفسه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يقيم قسما فيقاسم الواقت ويجوز
حصة الوقت من اكله اذا كانت الارض لشخص واحد فلو كانت بين اثنين فوقف واحد منهما
نصيبه فتقول لا يخلو اما ان وقف لا يخلو وفي كلتي الصورة يجوز القسمة ويعود
كل نصف على جهة ولو كان مكان الارض الواحد التي ذكرنا اراضي او دور وهي بينهما
وصفان ووقف احد ما نصيبه او وقف كل منهما نصيبه ثم اراد اقسمة ذلك
على جهة الجمع بحيث يجمع سهام كل نصف في ارض او ارضين او دار او دارين هل
يجوز ذلك ام لا فاعلم ان في الصورة الاولى ولو اوقف احدهما ولم يوقف الاخرانه يجوز

الوصي اذا اراد
قسمة المال

قال في المحرم وهو ان لا يحسب الى المانع الذي في كونه يجمع ما كان في كل واحد من الوقوف
وقد تقدمت هذه المسئلة

القسمة على وجه الجمع ان كان في ذلك حظ للوقف وهذه الصورة ذكرها هلال في ثلثها
 عنها واما الصورة الثانية وهي اذا وقف كل منها نصيبه واراد ان يجمع نصيبه في ارض
 او ارضين او دار او دارين او طلب في ذلك قيم كل وقف من القاضى فالظاهر انه لا يجوز الجمع
 بل تقسم كل ارض ودار على حصه وما ذكره الا ان الحضاف وملا لا فالقصور لا يورث
 ان يقول الى حصة لا يجوز في قول الى يوسف يجوز ان كان اصل للوقف من الحضاف وفي
 هلال اذا كان ذلك حظ للوقف وفي هذه الصورة لا يمكن ان كان في ذلك حظ لآخر
 الوقف فليس للوقف الا حظ وقد شرط ان يكون في ذلك حظ للوقف وهو شرط
 منه الصورة فلهذا قلنا ينبغي ان لا يجوز وصار كما قال المصنف وغيره في انه لا يجوز ان يشترك
 مال بينهم ليتيم اخر وعلو المكان يانه ان كان فيه مصلحة لآخر فليس الاخر بمصلحة
 ومصلحة الوقف اخت سلة مال ليتيم بقى لنا انه لا يقال ان للوقف مع شركه في
 الصورة المنفعة او النافعة مع شركه او مع ناظر اخر من جهة وقف اخر ومع شركه
 ماكد ان تقسم الوقف بدون امر القاضى كالقسمة على جهة التراضي في الاملاك لا بد من
 قسمة القاضى من الوقف والوقف ودير الوقف والمكسب الظاهر انهم لا يكون في ذلك من غير
 دخول رايهم في القسمة من جهة شركه ماكد وهذه المسئلة ذكرها هلال في ثلثها عنه قوله
 فاراد شركه ان يقاسم الارض فله فله وبوخد بالقسمة شركه قلنا فان قاسم الارض دون
 القاضى في القسمة حايث لان الولاية للوقف فان كان لو كان الوقف قد ملكنا وهي
 الى جل طاق لوصيه ان تقاسم شركه في الارض فان نعم فقد صرح بان الوقف ملكه فله

لا يشترى مال يتيم ليتيم

قسمة الوقف والوقف
اد الوقف والمكسب

بغالقاضى وله ذلك وصيه ولا يقال ان المراد من القاضى الذي هو وصي في امور الوقف
 وامواله واولاده دون ناظر الوقف لانا نقول الوصي كذلك نظر الوقف ضمننا لوصاه
 وفي ذلك خلاف بين المشايخ وناظر الوقف ملك الولاية قصدا ولا خلاف فيه فاذا اراد
 كما قلتم قوله وصي الوقف وصي المال والاولاد وانه هو الذي ملك القسمة في الوقف
 ايضا كملك الوقف لها فبالطريق الاول ان ملكنا نظر الوقف القسمة لان ما بينت ضمننا
 هو اصف ما بينت قصدا على ان ملا والا الحضاف وغيره ما يذكر من لفظ الوصي في كتب
 الاوقاف ومرادهم به ناظر الوقف كما يذكر من لفظ القسيم ومرادهم به الناظر فمنه في
 الحقيقة بغايض لا لا يغير حكمه والله اعلم وهذا الذي ذكرته من قسمة الجمع في حق
 الوقف من المكسب انما يجوز ان يجمع سهم الوقف في مكان واحد اذا كانت القسمة بالنزاع اما
 اذا كانت على وجه الاجبار فلا وسببه ان ملا والا الحضاف فالأ اذا كان فيه حظ
 للوقف ومصلحة ومدة المنع التعديل في جهة قسمة الاجبار اعتبار جهة التعديل لكل
 واحد من الشركاء خوفا من التعديل وفي الوقف مع المكسب لا يمكن اعتبار التعديل فيه اذا
 كانت القسمة على وجه الجمع لانه شرط ان يكون للوقف اصل وان يكون فيه حظ ايضا
 بخلاف المكسب مع المكسب لانهم يشترطون ان يكون اصل الشرك من حظ في القسمة بل قالوا
 اذا كان فيه مصلحة لكل فغرض الادي في القاضى ولا شك في مكان كل من المصلحة
 لكل من الشرك كما ان يجمع سهامه على جهة التعديل في مكان واحد من غير ان يكون فيه حظه ولا
 صاحبه وفي الوقف لا يمكن ذلك لما قلناه فلهذا

الوصي ملك نظر الوقف

ذكر الوصي والقيم والوصي

لا يجوز له ان يفسد سهمه من الميراث والوقف على وجه ما جاز معنى انه اذا اطلق لكذا
 الوقف وامنع الشريك المالك عن نفسه ان يحجز القاضي ويقسم الميراث يكون على وجه الذي
 من الشراكه لهم **واما مسئلة الاقرب فالاقرب**
 كما يقع في كتب الاوقاف من شروط من قال لوقف وعلى انه من توفي منهم غدا ولد ولا
 ولد ولا نسل ولا عقب عام نصيبه من ذلك ان من معه في رحمة ودفن طيبة من اهل
 الوقف قدم الاقرب فالاقرب اليه منهم فالاقرب ويسال له من توفي منهم غدا ولد
 كما ذكرنا وفي رحمة اخر متفقون اخ لا ب وام واخ لا ب واخ لا ب فالي من يعرف
 القريب نصيب المتوفى له يخص به الشقيق ام يشاركه الذي لا ب او الذي لا ب ام
 يشتركون فيه فاعلم ان ملا الا ذكر في وقفه في باب الرجل ينفق ارضه على قرابته بعد الاقرب
 فالاقرب منهم الى الواقف فيعطى من الغلة ثم الذي يليه قلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة
 موقوفة على قرابته بعد اباة قرب فالاقرب الى نسبا ورحما فيعطى من غلة هذه الصدقة
 في كل سنة ما يكفي من طعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من يلية في القرب حتى ينتهي ذلك الى
 من بلغت منه الصدقة منهم قال فالوقف جائز وهو على ما شرط قلت ارايت لو كان له اخوان
 احد ما لا ب وام والاخر لا ب قال بعد ابا الذي لا ب والام قبل الذي لا ب قلت ارايت ان
 كان احد ما لا ب والاخر لا ب قال اما على قول ابي حنيفة فيسب ابا الذي لا ب قبل الذي لا ب
 واما على القول الاخر فجميعا سوا قلت ارايت ان كان له اخ لا ب وام واخ لا ب وام
 قال بعد ابا لا ب من لا ب قبل ابا لا ب والام قلت ارايت ان كان له ثلاثة اعمام متفرق

ابو حنيفة في القربى

قال بعد ابا العقب وام ثم ابا العقب على قول ابي حنيفة واما في القول الاخر فالعم قبل
 الاب والعم قبل الام سواء ذكر في موضع خرف في باب الرجل ينفق على قرابته الاقرب اقرب
 قال قلت ارايت رجلا قال ارضي من صدقة موقوفة لله ابا علي قرابتي الاقرب الاقرب
 كيف يفسد الغلة بينهم قال بعد ابا قرب قرابته اليه فيعطى جميع غلات هذه الصدقة
 دون من هو بعده منه قلت ارايت ان كان اقربهم الى الواقف واحد قال يعطى الغلة كلها
 وان كانوا اجماعه فكل واحد منهم قال تكون الغلة لمن يعطى منهم قلت فاذا انقضوا لم يكن
 الغلة قال لمن يملكهم من القربى بطنا بعد بطن حتى يصير الى بعد من قرابته على ما وصفت
 لك وقل ابو يوسف اذا قال الرجل ارضي صدقة موقوفة على قرابتي الاقرب فالاقرب
 فالغلة لهم جميعا بينهم بالسوية واقربهم الى الواقف وابعدهم فمساواة هذا القول
 ليس عندي بشي في القول الاول قولنا وهو قول محمد بن الحسن قلت وكذا القول على
 قرابتي على ان بعد ابا يعطى غلة الاقرب فالاقرب قال نعم هذا الباب هو الاول سواء
 قلت وكذا لو قال على قرابتي ان بعد ابا قرابهم الى ثم الاقرب ولم يقل يعطى غلاتها قال
 هذا الباب الاول سواء يعطى اقربهم جميع الغلة عندنا وذكر الخصاص في وقفه
 في باب الرجل ينفق ارضه على اقرب الناس منه او على اقرب رجل الى قال قلت ارايت
 ان قال قد جعلت ارضي من صدقة موقوفة لله تعالى ابا علي اقرب الناس مني وعلى
 اقرب الناس الى من بعده على المساكن قال الوقف جائز ويكون الغلة لا قرب الناس
 قلت وان كان له ملاة اخوة متفرقة قال الغلة لا خيه لا يبيد واما قل فان كان له اخ

ابو حنيفة في القربى
 رحمه الله تعالى

لآب واخ لام قال فالغلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابه منه بابيه والاخ من الام قرابه
 منه بامه وليس يكون الوقت على قدر حال الموارث وذكر في باب رجل ينفق الارض على قرابه على
 ان يحيطي الاقرب فالاقرب بيد اباقرهم قال رايته رجلا قال بيد اباقر الناس الى من قرابتي
 فيعطى من غلة هذه الصفة ما يكفيه لطعامه وكسوته ثم يعطى بعد ذلك من غلة ما كان له في القرب حتى
 ينهي ذلك الى اخر قرابتي قال هذا جائز وسعد على ما شرط من ذلك فقلت رايته ان كان له
 اخوان اصدا لآب وام والاخ لآب قال بيد اباقرهم من الام ثم من بعد على الاخ من
 الاب وكذلك الاخ من الام فانه يقدم الاخ من الام فانه يقدم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الام ثم
 الام في اصد الغلة لآب رايته ان كان له اخوان اصدا لآب والاخ لآب قال اما على قول
 ابن حنيفة فانه بيد اب الذي للآب ثم الذي للام واما على القول الاخر فالغلة لهما جميعا
 فقلت فان كان له ملائكة اخوة متفرقين قال بيد اباقرهم لآب ثم الاخ للام وعلى القول الاخر
 يكون ما بين من الغلة بعد الذي باخذ الاخ من الاب والام بين الاخ من الاب ومن الاخ من
 الام هو ذكر في الخبر قال اذا وقت على اقرب ابن سرته من بعد على المساكين وله ابن
 واب دخلت الوقت لابن له اقرب ابن سرته فان كان له ملائكة اخوة متفرقين
 فالغلة للاخ لآب وام فان كان له اخ لآب واخ لام فالغلة لهما جميعا وعند ابن حنيفة
 الاخ لآب وان كان للواقف ام واخ كانت الغلة للام ومن الاخ وكذا كان له
 ام وجد فالام اقرب من الجد من الاخ والاب اقرب فان كان له جد ابواب فالغلة للجد في
 قول ابن حنيفة لانه يرى الجد عنده الاب وفي قوله الاخوات من الجد وذكر في وقت

قال الاخ لآب وام

خزانة الكمال قال وقف ارضه على قرابته بيد اباقرهم الى الواقف فيعطى له العود
 من الغلة ثم الذي يملكه هو امر حيا من طعامه وكسوته ثم يملكه الى من يملكه هذه الصفة
 على ما شرطها وبها بيد اباقرهم لآب وام ثم بالذي من الاب والام اما لو كان اصدا لآب
 والاخ لآب فانه بيد اب الذي من الاب وعند ما سوا والاخ متقدم من
 اي جهة كان على ولد الاخ لآب وام وكذا في الامام وذكر بعد هذا قال ولو وقف على
 اقرب قرابته يعطى لمن هو اقرب الى الواقف دون من بعده وان كان الاقرب واصدا فاعطى
 الكل له ثم ان افترض الاقرب يعطى الذين يملونه وعند ابن يوسف يعطى لمن قرب ولمن بعد
 على حد سواء وان شرط على اقرب القرابة والاول احسن وهو قول محمد بن عبد الله الخزانة
 فقلت فبان لنا من هذه الاختلاف غريب وحكم عجيب من ازايا يوسف بن عبد الله
 لفظ اقرب في التقديم بل شرك بينه وبين البعد ولم اعرف عنه هذا من غير هذا
 الكتاب وما نقلت من وقف هلال في الوقت على قرابته الاقرب في اقرابه فانه في بعض ما ذكر
 في الخزانة عن ابن يوسف فيسبغ في المسئلة التي سبق الكلام بها جلاء وهي الواقعة في كتب
 الوقف ان من مات عن غرة وله يصر ف نصيبه الى من هو في وجته وذوي طبعته تقدم
 الاقرب اليه منهم فالاقرب خلاف وحيد لو كان له بنت عن غير ولد اخوة متفرقين انهم
 يشتركون فيه ولا يخص به الشقيق على ما نقله في الخزانة من قوله ابن يوسف انه
 يعطى لمن قرب ولمن بعد كما قدمناه لانه لا فرق بين ان يقول على اقرب قرابتي وعلى الاقرب
 فالاقرب لا لكل صيغة اذ في التفضيل فقد صرح في وقف هلال بما قدمناه ونسب

محمد بن حنيفة

محمد بن حنيفة

لنا في اقرب قرابتى وفي الاقرب فالاقرب ان عند ابي يوسف كما ذكره في الحزب انه ان قول ابي يوسف
 كما ذكره سلال لا يخرج من هو اقرب الى الواقت بل يشرك فيه الاقرب والابعد وكذا انما
 نحرفه وهذا يصان حكم فاضى القضاة حسام الدين الرازى عن ان شعير الى بنصر
 وهو الذي حكم به لاناس منهم ثم خسر بتال له صلاح الدين الرازى الكعلى وادفعني عليه وصور
 انه حكم في كتاب وقت شرط فيه ما ذكرنا وهو ان من توفي من غير ولد ولد له ولد ولا
 نسل لا يعق عاد نصيبه الى من يرثي درجه وذوي طرقة من اهل الوقت فكل اقرب
 فالاقرب فحكم بان تقال هذا النصيب الى الاخ الشقيق والاخ من الاب لكن لم يظهر من كلامه
 ما يدل على انه طفرة هذا النفل بل على انه اجماله ما في هذا من قرابة اقربيه كونه
 انه ينبغي ان ينظر له لما علم انه في قرابة خرج عن ان يكون قصد من يدعي ابي يوسف
 من التسوية من الاقرب والابعد لانا نقول نهايته ان يكون جاملا لا يميز بين يوسف
 فيها وهذا لا يخرج عن ان يكون حكمه في محل اجتهاد في المسئلة فكيف في ولا سطر حصرا
 موافق لقول ابي يوسف في هذا لا يخرج عن ان يكون حكمه في محل اجتهاد في المسئلة
 فيكتفي به والقوى في الوقت على قوله على ما هو عليه آله المشايخ وكان فاضى القضاة
 من الذين المشافعي السبكي رحمه الله تعالى قد تحدث معي بعد ذلك وقال هذا الحكم صحيح
 وطلب نقضه فوافقته عليه وقلت له لهذا موضع احتياط وهو وجه عندك في
 مذنب الشافعي واحمد وملازم لقول ابي يوسف على ما قلناه من وقف ملاك الحزب انه
 والحكم اذا لا في محل اجتهاد ولا سطر وما كنت اذكره هذا النفل عن ابي يوسف مع اني مررت عليه مرارا

وهذا الحكم

القوى في ما بالوقف على قول ابي يوسف

الحكم اذا لا في محل اجتهاد لا سطر

وفي محلة فوجهه ضعيف لا يلزم منه مبيحه افعول بالادليل والخاص بقصد الواقف
 من يقدم الاقرب وهو مشكل وانه اعلم **واما مسئلة وقف اهل الذمة**
 فنذكر الاختلاف في وقته في باب وقف اهل الذمة واذا وقف الرجل من اهل الذمة بغير ان
 كان ايهوديا او مجوسيا ارضاه اودار او غنار اعلو ولد وولد له ونسله
 وعقبه اياه اما شاسلوا وجعل اخر ذلك للمساكين فذلك جائز قلت فهو لا المساكين من
 هم قال من سماهم الواقف قلت فان لم يسمهم الواقف قال فاي المساكين فذلك فيهم فهو جائز
 قلت فان فرقوا في مساكين المسلمين فهو جائز وان فرقوا في مساكين اهل الذمة جاز قال
 قلت فان قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى اياه على مساكين اهل الذمة
 والواقف نصراي قال الوقف جائز نفرو غلته في مساكين اهل الذمة فان فرقوا في مساكين
 النصاري واليهود والمجوس جاز فذلك قلت ما نقول ان خصار الواقف النصاري فقرا
 النصاري فقال فاذا انقرض له دي ونسلي لم يبق منهم احد جعلت غلته هذه الصدقة
 في فقرا النصاري قال هو جائز نفرو غلته في فقرا النصاري على ما وقف قلت فلو
 فرقوا القيم في فقرا اليهود والمجوس قال فهو مخالف وبعض لما فرقوا في ذلك ولو شرط
 الواقف وهو نصراي ان تصرف غلته في فقرا اليهود والمجوس قال هو جائز قلت رايت
 الذي اذا وقف وقفا وجعل غلته لفقرا المسلمين هو جائز نفرو غلته في فقرا المسلمين
 كما قال قلت اذا جعل الذي ان بيعة او كنيسة او بيتا في حياته وصحة ثم هدر
 على ذلك وانه قد اخرج عن مكانه للوجه الذي ذكره قال هذا باطل وهو كسائر امواله

صينغة افعول بالوقف على الصحيح

عن توقفه على ما يوجب

الذي اذا جعل ان بيعة وكسرها لا يجوز له ان يشرع

وحدث عنه اذا مات قلت فما تقول في الذي الذي يجعله ان مسجد المسلمين وبنائه كما
 نبني المساجد واشهد عليه واخرجه عن مكة واخذ للناس بالصلوة فيه قال هذا عندنا
 قرية وليس عند قوم قرية وهو باطل لا يجوز من قبل ان هذا ليس من قرب به اهل الذمة
 استعالي كالواو صي ان يحج عنه فانه باطل قلت فلو وصي الذي ان يبنى في مسجد القوم
 باعيانهم او اهل اهل كمله باعيانهم لا يستحسن ان اجزعه من اهل ذمته لقوم باعيانهم
 كالواو صي ان يرفع يده في موضع ثلث ماله الى قوم باعيانهم يجوز به قالو صيته لهم جائز ودفع
 فذكر اليهم ان شاؤوا اجوا وان شاؤا لم يجوا قلت ارسل الذي اوقف ارضه او دارا
 على بيعة او كنيسة او بيتا قال ان كان فعل من افي صحته فالوقف باطل وهو بدعي عنه
 اذا مات وله سعة في حياته قلت وكذا الوقف على ان يصرف هذه الصدقة فيما
 يحتاج اليه هذه البيعة من البناء والمرمة قال هذا باطل لانه معصية وكذا الوقف على الاسراج
 فكذلك الوقف على بركة علة هذه الصدقة على الرهبان والقسيسين الذين فيهم كمله وكذا
 قال هذا باطل ولو قال على فقرا بيعة كذا او كذا اقل هو جائز ولو قال ارضه صدقة موقوفة
 تنفق على بيعة كذا اقل خربت هذه البيعة كانت علة هذه الصدقة بعد النفقة
 عليها في الفقراء المساكين قال يجوز الوقف ويكون الغلة في الفقراء والمساكين ولا تنفق على
 البيعة من ذلك شي قلت وما الذي يجوز له اهل البيعة من ذلك قال ما كان عند المسلمين قرية
 الى استعالي وما كان عند اهل الذمة قرية فاجتمع في ذلك الامر من المسلمين ومنهم
 انتمته وامضيته وما كان عند اهل الذمة قرية وليس هو قرية عند المسلمين لقبحه

الذي اذا بنى مسجد المسلمين لا يجوز
 قالو صيته

الذي اذا وصي ان يبنى
 لقوم باعيانهم او اهل كمله باعيانهم
 يجوز قالو صيته

وحدث ان علي سعه وكذا الامور

في الوقف على البيعة من البناء والمرمة
 في الوقف على بركة علة هذه الصدقة على الرهبان والقسيسين الذين فيهم كمله وكذا
 في الوقف على فقرا بيعة كذا او كذا اقل هو جائز ولو قال ارضه صدقة موقوفة

صدقة موقوفة على الفقراء المساكين

وكذلك ما كان عند المسلمين قرية ولو لم يكن عند اهل الذمة قرية لم يحج ذلك الا ما ذكرناه
 مما خص به قوم باعيانهم قلت فان قال الذي يحل غله صدقة في هذه في اهل الموتى او قال
 هذا القبر قال هذا جائز ويكون الغلة في اهلان موتاهم وحفر القبر لغفرانهم ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة على غلتي في فقرا جبراني وله جيران مسلمون ونصارى ومجوس وهو
 نصراني قال الوقف حارز وبقوة ففرا جيرانه من المسلمين وغيرهم قلت فان قال ارضي صدقة
 موقوفة ويكون غلتي في ثمن زيت للاسراج في بيت المقدس قال هذا جائز لانه قرية عندنا
 وعندهم فان قال يشترى بما استغل من هذه الصدقة بعد النفقة على عبيد فيعتقون
 عبي كل سنة او قال بعض ذلك قال هذا كله جائز في النساء من اهل الذمة في جميع ما ذكرت
 من امر صدقاتهن وقوفهن بمنزله الرجال قال نعم قلت فما تقول في الميراث من اهل الاسلام
 قال اما في قول ابي حنيفة فانه يجزئ الوقف ان وقف شيئا وعصية على ما سألته
 الا ان يكون جعلت ذلك لقوم بغراعيانهم مثل الجحوا والعمرة وما شبه ذلك فلا يجوز هذا
 قلت فما تقول ان وقف النصارى وقفا على ولد وولد ولد ونسليم ابد اما ثناسا او
 من بعدهم على المساكين وشرط ان كل من اسلم من واره وولد ولد ونسليم فيهم خارج من
 صدقة قال هذا جائز وهو على ما شرط من ذلك قلت كذا ان قال من انشأ من قري
 النصارى من ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبتي الى غير ذلك النصارى فهو خارج من
 صدقتي ولا حق له فيه فاستغل بعض ولد من الاسلام وبعضهم الى دين اليهود
 وبعضهم الى دين المجوس قال له شرطه وما استثنى من ذلك شغل على ما شرطه قال وعلى

فقرا اكرام

نساهل الذمة كمالهم

حكم وقف المشايخ

في الوقف على الفقراء المساكين
 في الوقف على الفقراء المساكين

بما لا يشترط به اليه تعالى فيكون الارض لبيت المال قلت لما يقول ان لم يفران مسلما

قلت فاما قولك ان وقت الذي وقفتم عليه بذكر شاهدان هو بيان او
نصران بيان او مجوس بيان قال الكفر كله ملة واحدة وشهادة بعضهم على بعض جائز اذا
كانوا عدولا في ديانهم فالشهادة جائزة قلت فان شهد عند القاضي مسلم على يهودي
فصرايهر على اقرار الوافد بالوقت قال فالشهادة جائزة قلت فان شهد في ميان على
شهادة رجلين مسلمين على اقرار الوافد بالوقت قال لا يقبل شهادة اهل الذمة على شهادة
المسلمين من قبل اهل الذمة لا يودون عن المسلمين ما عندهم من الشك ولا انجيل
اهل الذمة على المسلمين ما شهدون من الشهادة على شهادة اهل الذمة فاما شرطه في وقت
الزيادة والنقصان اذ خالف من ايراد خاله في الوقت واخراج من ايراد اخرجه من
الوقت وفي الاستئنا لنفسه ان ينفق من غلة هذا الوقت قال نعم هو بمنزلة المسلم في
ما جاز للمسلم ان يشترطه من هذه الشروط قلت والبيع والاستبدا قال نعم كذلك
جائزه قلت وكذلك النسيئة منهم من ذلك بمنزلة الرجال قال نعم قلت وان اقر الذي
ان الارض التي بيده وقفها مسلم على البيع والكنيسة اقر المسلم وقفها على من اراد
التي لا يشترط به المسلمون قال اقرار ما لو وقف على هذه الاشياء لا يجوز قلت وما حال
هذه الارض وما السبيل فيها قال اخرجها من يد من واجلها لبيت مال المسلمين فانه اقر
ان ملكك لرجل مسلم قلت فان كان الاقرار في المرض الذي مات فيه قال ان كانت خرة فملك
بماله فاقرا بما اقر من ذلك جائز على ورثته وان كانت لا تخرج من الثلث كان مقداره ثلث ماله
جائزا من هذه يجوز اقرار من ذلك ما يشترط به المسلمون اليه تعالى بسجل اقرار في ذلك

الكفر كله ملة واحدة
وشهادة بعضهم على بعض جائز
شرط العدالة عليهم

شهادة المسلم على يهودي
الذمة جائز ولا عكس

المسلم طاعة في الشرط

المسلم الذي في الاستبدال
والبيع سواء الرجال والنساء

اقرار الذي بالوقف الذي بيده
بجهة غير معتبة يكون لبيت المال

فما لا يشترط به اليه تعالى فيكون الارض لبيت المال قلت لما يقول ان لم يفران مسلما
وقفها ولكنه قال رجل من اهل الذمة كان ملكا وقفها على رجلين سماها قال يجوز اقرار
في هذه الارض ما كان يجوز وقفه فيها لو وقفها على ما فسرنا وسرنا في باب وقت الذي قل
وسجل اقرارها لا يجوز وقفه فيها لو وقفها هو قلت فاذا ابطال اقرارها فما حال الارض وما
السبيل فيها قال تخرج من يد من يكون لبيت مال المسلمين لانه لم يسلم ما ملكها **واما المسئلة**
الوقف في المرض الذي اتصل به الموت فنقول ذكرا لخصاف في

وقفه قال لو ان رجلا مرضا قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله ابا علي ولد وولد له
ونسله وعقبه ابراما ثانيا سلوا ثم من بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث
اخرجت وكانت موقوفة لثمن ثمن ثمن ثمن على جميع ورثته على قدر موارثهم عنه
فان كان له ولد لصلبه وله ولد لصلبه العلة على عدد ولد لصلبه وعلى عدد ولد
وله فما اصاب من ذلك ولد فسيم من ورثته جميعا على عدد موارثهم من قبل هذه وصية
والوصية للموارث لا يجوز ان اصاب من ذلك ورثته من ولد من غلة هذا الوقت قسم ذلك
بين جميع ورثته الواقف على قدر موارثهم عنه وما اصاب من ذلك ورثته من ولد من هذه
العلة كان في ذلك لهم فاذا ارضى ولد لصلبه قسمت هذه الصدقة بين ولد وولد ونسله
على ما قال ولا يكون لزوجته ولا ابويه من ذلك شي فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث مال الوقف
قال يكون ثلثها ميراثا بين جميع ورثته على قدر موارثهم عنه ويكون ثلثها موقوفة لثمن ثمن
اذا جات على ولد لصلبه وولد ولد لصلبه جميعا ان كان له ولد وولد وولد فما اصاب ولد

الوقف في المرض وصية

سدر

لصلبه قسم ذلك بين سائر ورثته على قدر موارثتهم فاذا انقضوا الغلة الغلة على ما
سبلها الوافقات ادا ان جعل ارضه صدقة موقوفة لله تعالى ابد اعلی وارث من
ورثته دون غيره وهي مخرج من ملك ماله قال ان اجاز ذلك بغيره ورثته فالوقف جائز
وكون الغلة للوارث الذي وقفه وان لم يجز ذلك ابا فون من الورثة كانت الارض وقفاً
الثالث يكون غلته بين من وقف عليه وبين سائر الورثة على قدر موارثتهم الوقف فاذا اما
الوارث الذي وقف عليه هذه الارض كانت غلته للفقر اقل مات بعض ورثته ووافد
والذي وقف عليه الارض الحياة قال يكون الغلة بين من وقف عليه وبين من بقي من الورثة
وبين من مات منهم فما اصاب الاحياء منهم اخذوا وما اصاب المات منهم كان ذلك لورثته
فلا زال ذلك كذلك مادام الموقوف عليه الارض حياً فاذا مات كانت الغلة للمساكين
ولو قال قد جعلت ارضي هذه صدقة لله ابر ان تجرى غلته على جميع ورثتي ثم بعد سم على
المساكين وهي مخرج من الثلث ان ذلك جائز على ما جعله ويكون غلته جارية على جميع ورثته
على قدر موارثتهم فاذا انقضوا كانت الغلة للمساكين قلت وكذا ان مات بعض الورثة
وبقي البعض قال من مات منهم سقط سهمه واجريت الغلة على مركز ان باقيا منهم حتى ينقضوا
جميعا فاذا انقضوا اجريت الغلة على المساكين قلت ارايت اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة لله ابر اعلی ولدي بينهم بالسوية وله اولاد ذكور واناث قال ان اجازوا ذلك
فهو جائز على ما سمع وان لم يجزوا كانت وقفا من الثلث للذكر منهم مثل خط الامشير
وان كانت له زوجة ادوا له دخلت معهم في غلة هذا الوقف وكان لها بعد ربها من

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا

وعدا اهل البيت النبوي

هذه الغلة مات ومن مان من ولد كان نصيبه من غله هذه الصدقة لو رثته قال نعم
وذلك صلا في وقفه قال قلت لو قال في مرضه ارضي صدقة موقوفه علي ولدي
بالسوية وله اولاد كور واثان قال ان اجازوا ذلك فهو جاز ولا كانت الغلة
لهم بينهم للذكر مثل حظ الانثى قلت ارايت ان كانت له زوجة قال فلها الثمن من
الغلة قلت وسوا ذلك في الوقف او لم يذكر قال نعم قلت ارايت ان مات بعض الورثة
بعد ذلك قال يكون لورثته من ملكهم مثل ما كان نصيب الورثة من غله منه لارض
لو كان حيا لتقسم ذلك على قدر مورثتهم عنه قلت وكذلك لو لم يبق من الورثة الا اول
واحد كانت الغلة على ما وصفت لك قال نعم قلت ارايت اذا انقضت ولد الصلب
كلهم فلم يبق منهم احد قال الغلة لن جوعا له بعدهم قلت فان كانت امراة الميث فيه
بعد ذلك قال فلا شيء لها قلت لم ذلك قال لاني كنت اعطيه وبعض ولد الصلب باق
لانه لا يجوز لي ان اعطيه وهو وارث ولا اعطى من ورثته الميت على حساب ما نصيبه
قلت اذا قال ارضي صدقة موقوفه علي ولدي في مرضه فابوا ان يحجزوا ذلك دهم يخرج
من الثلث لم يحجز الوقف ولم يطلوا وبجعل بين الورثة قال لا فرق وصية من بعد الوالد
لان رجوع ال النذر فاذا كان مرجوعا الى النذر لم يبطل الوقف وبطل ما جوعا
الغلة لبعض الورثة دون بعض فقلت ذلك بينهم ومن سائر الورثة على قدر مورثتهم
على الواف ولا شبهة هذه اللوصية للموارث فان الوصية للموارث بطل فتصير الورثة
والوقف اذا جعلت غانه للموارث بطل فتصير الورثة والوقف اذا جعلت غلته

فاسطوى آسار وفتح المرحوم

للوارث بطل مصر من الورثة والوقت اذا جعلت غلته للوارث جزا لوقف ابطلت
 الغلة فجعلها للورثة اذا كان ذلك في مرض الوقت قلت ارايت اذا جعل ارضه في مرضه
 صدقة موقوفه وهي لا يخرج من الثلث ثم براء بعد ذلك وصح قال نعم مات بعد ذلك
 قال هي جائزة على ما وقفنا عليه قلت وكذا لو وقف على وارث من الورثة ثم براء
 بعد ذلك وصح قال نعم قلت فاذا جعل صدقة موقوفه على الفقراء وهي لا يخرج من الثلث
 فاجاز ذلك بعض الورثة دون بعض قال يجوز من قدر الثلث جميع المال وحصه من اجاز
 منهم ما بقى منها وبطل منها بقية حصه من لم يجز ذلك منهم بعد اخراج قدر الثلث المال قلت
 هكذا لو اوصى بذلك وصيه بعد وفاته قال نعم قلت ارايت اذا جعل ارضه او اوصى
 في مرضه صدقة موقوفه على وجوه سماه معلومه واوصى بوصايا سوى ذلك فلم يخرج منه
 الا ارض الوصايا من الثلث وابي الورثة ان يجزوا ذلك قال نعم الثلث من الوصايا التي هي
 با وبق الوقت فيضرب اهل الوقت منه بقدر حصه الارض ويضرب اهل الوصايا بقدر وصاياهم
 فيكون ذلك بينهم على ذلك وما اصاب اهل الوصايا فلهم وما اصابهم الارض والوقت
 ذلك على ما شرط الميت قلت فالوقت وغا الوقت ذلك سواء قل نعم قلت ولا يجوز الوقت
 منزله العتق الذي به انه قال لا قلت ارايت ان كان الميت عتق غلامه مع هذه الوصايا التي
 وصفت لك قال لا يبدأ بالعتق في شيء من صور بعد ذلك كما وصفت لك قلت ارايت اذا جعل ارضه
 صدقة موقوفه بعد وفاته على قوم ومن بعدهم جعل الغلة للورثة قال يكون الغلة جائزة
 للقوم الذين جعل ذلك لهم فاذا انقضوا رجعت الغلة الى الورثة وكانت بينهم على قدر وراثتهم

اوصى بمرضه ثم براء مات

وقف على الفقراء وهو لا يخرج من الثلث
 فاجاز بعض الورثة

وقف على وصايا
 جميع في العتق لم يخرج من الورثة

العتق عند علم الوقت

اوصى بمرضه ثم براء مات

ما بقى منهم احد فاذا انقضوا كانت للفقراء ثلث ارايت رجلا قال ارضي موقوفه بعد
 وفاتي ولم يزد على ذلك قال الوقت باطل لا يجوز قلت ولم ابطل ذلك قال لان الوقت
 يكون للفقراء والفقراء لم يوصوا بهما فافاد الموصي من ذلك ابطل الوقت لا يرى انه لو قال
 ذلك في حصه ابطلت ذلك حتى يقول صدقة موقوفه او يقول وقف على الفقراء ثلث ارايت
 لو قال ارضي بعد وفاتي صدقة لم يزد على ذلك وهو يخرج من الثلث قال ينصه ان اوصى على
 الفقراء او بضاع فينصفه في ثمنه على الفقراء فاذا قال بعد وفاتي صدقة موقوفه جوزت
 ذلك وجعلها وقف على الفقراء المساكين فلو قال بمجوسه بعد وفاتي لا يجوز هذا ولا يكون
 وقفا ولا صدقة قلت فاذا قال ارضي ففاته صدقة موقوفه بعد وفاتي على عبد الله حياته
 قال فهي لعبد الله حياته فاذا املك عبد الله رجلا الى الورثة ولم يكن وقفا ولو كان ذلك
 في حصه قال لا يكون وقفا ولا يجوز ذلك قلت ولم ابطل ذلك قال لان هذا وقف ولم
 يجعل الا على المساكين ولم يقل صدقة موقوفه ثلث ارايت اذا قال ارضي بعد وفاتي
 صدقة موقوفه على الفقراء والمساكين وليس له مال غيرهما فابى الورثة ان يجزوا ذلك
 قال يجوز الثلث منها وبطل الثلثان منها فكون للورثة ثلث ارايت ان قال ارضي
 صدقة موقوفه بعد وفاتي على ورثتي فابى الورثة ان يجزوا ذلك ولا مال له غير قال
 يكون الثلث منها وقف على ورثته ومن بعدهم على المساكين ويكون الثلثان لباقيان
 منها بجميع الورثة مطلقين لا وقف فيها ثلث ارايت ان قال ارضي منه صدقة موقوفه بعد
 وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرهما وابي الورثة ان يجزوا ذلك قال يكون الثلث

وقف ارضه على عبد الله حياته

منها وقفا على ما وصفت لك وبطل الثلث الباقيان ذلك فاذا اطلق القاضى الثلثين
منها للورثة وجبر الثلث من الوقف خرج بعد ذلك مال كثير يخرج من طيه قال يرد
الثلثان الى الوقف فيكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة ذلك ارايت ان كان
الثلثان من الارض التي دفعت القاضى الى الورثة باع حصته من ذلك ولم يبع الاخرين
ثم ظهر للثلث مال كثير ينفى يكون القول عند كل من ذلك قال يوزع جميع ما بيني من الارض
لميت فيكون وقفا من الثلث ويوزع من مال الميت فيه ما يبيع من الارض ويشترى
ارض موقوف على مثل ما ارى الميت ونفس الورثة الباقي بعد ذلك على ما ارى منهم وب
على الذي باع حصته نعمة ما صار في يد من ثلث ولا يرد سجد قال لا ذلك فاذا
قال ارضي صدقة موقوفه بعد وفاتي على الفقراء او المساكين وله مال كثير غايه عنه فابي
الورثة ان يخرجوا ذلك لانه يكون لهم الثلثان ويكون الثلث الباقي وقفا على ما قد لميت
فاذا اقدم المال رد وت ما بيني من الارض الى الوقف ولو قدم بعضه رده في الارض
ثلث ذلك على ما فسرت لك ذلك ارايت رجلا وقف ارضه في بلد له مال كثير
ثم ان حاله ذهب قبل ان يموت ثم مات ولا مال له غير ذلك بجزء من ارضه وسلك المسلمين
الباقيين من ذلك ارايت لو دفعت ارضي موقفة وله مال كثير ثم مات على ذلك فلم يقبض
الورثة ما صار لهم من مال خفي ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث من ارضه وبطل الثلثان
الباقيان من ارضه ارايت ارضي وقف ارضه بعد وفاته على اوجه سماء معلومة
فحدثت ثمانية عشر قبل موت الموصي ثم مات الموصي قال الثلث ميراث ولا يكون له اهل الوقف

٢٧
٢٨

فان فلو حدثت الميراث بعد وفاته والارض والثلث من ارضه من الثلث قال الغلة
للموقوف عليه الارض وكل ثمة تحدث قبل موت الموصي في الورثة دون اهل الوقف
ارانت لو دفعت في مرضه الذي مات فيه وفي ثمة يوم وقفا من ارضه قال لا الوقف
لان ولا يكون له اهل الوقف قال لا وكذلك لو ارض رجلا وقف ارضه كانت الثلث لغيره
والوقف جائز وذكر في زمانه قال باب الوقف في المرض المريض اذا وقف ارضه لا
يخلو من اربعة اوجه اما ان يوقف ارضه على الفقراء او وقف ارضه على المحتاجين من
اولاده ونسبه ثم من بعدهم على الفقراء او يوصي بان يوقف ارضه بعد موته على فقراء المسلمين
وكل وجه على وجهين اما ان يخرج ارضه من الثلث ولم يخرج ففي الوجه الاول ان يخرج
من الثلث جاز ذلك في جميعه وان لم يخرج فهو اعلى وجهين ان جاز للورثة جاز
وان لم يجز ا جاز في بقية الثلث وابطل القاضى المذنب ثم ظهر له مال يخرج الكل
من الثلث فهذا اعلى وجهين اذا كان في ما في يد الورثة يصير ذلك كله وقفا وان لم يكن
بان باع الوارث لا ينقص سبعة لكن يوزع منه قيمة ما باع ويشترى با ارضه اخرى
فيوقف مكانها وكذا الوبايع القاضى الارض الذي لم يشر ثم ظهر له مال فيه وفاء الدين
يخرج الارض من ثلثه لا ينقص البيع لكن يدفع من مال الميت مقدار ارضه ويشترى
ارضه اخرى ويوقف على الفقراء وفي الوجه الثاني ان يخرج ارضه من الثلث جاز ذلك في
جميعه وان لم يخرج فهو اعلى وجهين ان لم يجز للورثة جاز في بقية الثلث يصير ذلك
القدر وقفا ثم بعد ذلك اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يعطى الفقراء شيئا من الغلة

نفسه احوال الوقف المرضي

الحال بل تقسم جميع غلة الارض ما جاز فيه الوقف وما لم يجز من الورثة كلهم من وقت عليه
 ومن لم تقف عليه على ان يرضاه تعالى ما دام الموقوف عليه في الاحياء اذ امانت صرفت
 حصه الوقف من الغلة الى الفقراء قال بعضهم الغلة في حصه الوقف للفقراء ولا يكون الورثة
 من ذلك شيء وفي الوجه الثالث اذا لم يجز الورثة جاز في الثلث وكان مقدار الثلث بينهم ثم
 من هذا الوجه لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يكون اولاد الصلب والنسل كلهم اغنيا او كان
 الفقيران فقرا او كان اولاد الصلب كلهم اغنيا ونسبه فقرا او على العكس فقرا او جلاول
 من هذا الوجه الغلة للفقراء من المسلمين الا ان منفقوا حصصهم بعد ذلك وفي الوجه الثاني
 وهو ان يكون اولاد الصلب ونسبهم كلهم فقرا او كان كل فريق من بعضهم فقرا فانه تقسم الغلة
 بين الفريقين بالسوية فما اصاب الفقراء من اولاد الصلب تقسم بينهم وبين اولاد الصلب
 تقسم بينهم وبين اولاد الصلب لا غنيا والفقراء جميعا على ان يرضاه تعالى وما اصاب
 الفقراء من النسل لا تقسم بينهم بالسوية ولا اغنيا منهم وفي الوجه الثالث من
 هذا الوجه صرف الغلة كلها الى النسل بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من هذا الوجه
 وهو ان يكون اولاد الصلب كلهم فقرا ومنهم اغنيا وفقرا فالغلة لكل من فقرا اولاد الصلب
 وبني الاغنيا على ان يرضاه تعالى وكذا هذا الجواب على اولاده ونسبه
 وكان له ولد كور فان الغلة تقسم بين الموجودين من نسله خلف الغلة على عدد رؤسهم بالسوية
 ثم ما اصاب اولاد الصلب تقسم بينهم ثانيا على ان يرضاه تعالى وما اصاب اولاد اولاد
 والنسل تقسم بينهم بالسوية وفي الوجه الرابع من اولاد الفقراء يخرج من الثلث الوقف

اولاد

كما امر وان لم يخرج فهذا على وجهه ان اجازت الورثة فكذا الجواب وان لم يجز فنقدار ما
 يخرج موقوف اعتبار البعض بالكلية وذلك في فتاوى البغالي قال الوقف الرض
 كالوصية في الجواز ذكره الطحاوي وقد روى عن محمد انه كالوصية وعن ابن يوسف مثله
 في رواية ابن سماعه وذكر في خزانة الامم للوقف الرضه في مرضه او بعد موته وتلميذ
 لا يستغرق بجوز فمقدار الثلث هو الذي لو وقف على ورثته ولا مال له غير ما لم
 يجزوا فقلنا وقف على ورثته الثلثان مبرأين وذكر في الرضه قال وفي الفتاوى
 الصغرى المرتبة الوقف اذا اضيف الى ما بعد الموت حتى يصح بالاجماع لبعضهم جميع
 المال وانه مشكل فالتاثير في الكتب هذه عبارة الدخيرة وقد ذكرت هذا في
 كتابي الملحق بالاختلافات الواقعة في المصنفات **واما مسألة الاستدانة**
على الوقف للحاجة ذكره لاله في وقفه فان تلك راي الصدقة اذا
 احتاجت الى العانة ولم يكن عند القاييم بامر ما يعرف الا ترى ان مستدين عليها قال لا
 ذلك لم قال انما جعل العانة في الغلة ولم يجعل فرض سوى ذلك ذلك اقوى لو سلمت
 ان مستدين عليه في نفقته قال نعم قلت فلم لا يكون القاييم بامر هذه الصدقة بمنزلة ولي
 ايتيم قال لا يشبهه ولي ايتيم القاييم بامر هذه الصدقة الا ترى ان وصي ايتيم انما يستد
 على انسان بعينه وفي الصدقة ليس يستد من على رجل بعينه وذكر في الرضه ما نقلناه عن
 ملائكة ثم قال وعن النفقة ابي جعفر ان القاييم هذا لكن ترك القاييم ما فيه ضمان نحو
 ان يكون في ارض الوقف زرع ما كاله الجراد ونحوه الفهم الى النفقة كحج الزرع او طلبة الدخا

ذكر الكلا في حكم الوقف الرضه

الاختلاف في المصنفات

يعرف الاستدانة من ناسا الوقف في ايتيم

الاستدانة بما ارادكم

اذا صدقنا على المصلحة في الوقف
مستدرة في الوقف في بعض

القيم اذا طلب منه جباية الخراج
حسابات

في جميع
بالخراج جازله الاستدانة لان القياس ترك بالضرورة قال فلا حوط في هذه الخيرة ان يكون
بما ارادكم لان لزامه الحاكم اعم في مصاح المسند من ولايته الا ان يكون بعيدا من الحاكم ولا يمكنه الحضور
فلا باس ان يستدين بنفسه وهذا اذا لم يكن في ملكه السنة غلة فاما اذا كانت وفرة الغنم
على المساكين لم يمسك الخراج شيئا فانه يضمن حصه الخراج وما ذكره ابو جعفر مشكلا لانه
جميع بين كل الجراد الزرع وبين الخراج ونسور الاستدانة في كل الحراد الزرع فانه مال
العرف وهذا الدين انما يستدان كما جرت فامكن ان يجاب له في مالهم فاما في الخراج فلا يصح
لانما كان في الارض غلة فليس هنا الارقية الوقف وبقية الوقت ليست للفقير فلا يستقيم
اجابة من يحتاج اليه الفقير في مال ليس له فانه مشكلا من هذا الوجه الا ان يكون تصويره
فما اذا كان في الارض غلة وكان يبيعها متعذرا في الحال وقد طوالت الخراج ثم قالوا ليس قيم
الوقف في الاستدانة على الوقف كالوصية الاستدانة على اليتم لانه اليتم له ذمة صهي وهو
معلوم فنسور محالته وفي فتاوى ابي الليث قيم طلب منه جبايات خراج وليس يريد
مراد الوقف شي اراد ان يستدين فمدا على وجهين ازايا الوقف بالاستدانة فله
ذلك وان لم يامر بالاستدانة فقد اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد والفتاوى
ما قاله الفقيه ابو الليث انه اذا لم يكن الاستدانة بغير رفع الاموال القاضى حتى يامين
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان القاضى هذه الولاية وفي واقعات الناطق المنول اذا
اراد ان يستدين على الوقف لم يجعل ذلك في ثمن البذر اذا اراد ذلك بما اراد القاضى فله ذلك
ملا خلاف لان القاضى في ملك الاستدانة على الوقف فله المنول ذلك ايضا باذن القاضى

والاخذ بالضرورة وان لم يجره الا بالضرورة
فلا حوط في هذه الخيرة ان يكون

والاخذ بالضرورة وان لم يجره الا بالضرورة

اراد ذلك فله ان القاضى فيه روايتان هذه عبارة الدخيه وفي المصط ولما استد
القيم على الوقف الخراج واجبايات ينظر ان امر الواقف بالاستدانة جاز ولان يامين
ففيه روايتان الاصح انه اذا لم يكن من الاستدانة رفع الاموال القاضى حتى يامين
بالاستدانة ثم يرجع في الغلة لان من مال الاستدانة للقاضى فله
منع الاستدانة مطلقا سواء كانت بما اراد القاضى او بغرامه لانه قال لا يشبه ولي
اليتيم القاييم بما اراد الصدقة اي الناطق با غرامه وان وصى السهم يستدين على انسان بعينه
وذمة صهي فنسور مطالبة وفي الصدقة ليس يستدين على رجل بعينه فلهذا
يعضيه ولو اذن له القاضى بالاستدانة ليس له ان يستدين لان الاستدانة
ليست على انسان بعينه ولا على ذمة صهي فمساكات بما اراد القاضى او بغرامه
للمعنى الذي ذكر وهو عدم الشخص المعينة الوقف وقد اذنت الصهي والبولي
جزر الاستدانة بشرط وهو اذا لم يكن منها بد بشرط اذن القاضى فيها وفي بعض
الفتاوى صرح بانه اذا استدان القيم بخرام القاضى يضمن وقول الناطق فله ذلك
بلا خلاف مشكلا لان هلا لا يخالف فيه وقد قدمناه فحصل هذا ان الاستدانة
اخلافا بين مبال ومن ابي الليث والناطق الذي يظهر ان ما قاله هلال قياس وما
ذم اليه ابو الليث والناطق استحسان حوط للاوقاف من الخراج وانفق الخوا
عن الواقف والراجح عندي ما قاله ابو الليث والناطق في عمل الناس عليه وعمل من
ادركناه من الغناء وهو حسن ثم ما يشترط لهذه الاستدانة وكيفيته الا في وقوف

الاشترى

الاعلام بضم الهمزة

اذا صر

الاذن فكله ببناء في كتابنا الاعلام مصطلح الشهود والخطام والله سبحانه وتعالى اعلم
واما **مسألة الاستبدال بالوقف** فاعلم وفقك الله واياي
ان هذه المسئلة تعزى الى من قبل الامام الاعظم ابو حنيفة وعلم به بعض الفضلاء بالديار المصرية
كن منهم علي بن ابي الوصي المسمى ومنهم من علمه في التحويل الدنيا الدنية والثرف الى الدولة لئلا
يحتجوا في ايدىهم ويتسبوا بما فعله من غير ما يقصد من اعادة اوقاف المسلمين بائس
الاثمان لما يكون ريعه اكثر مما يستبدل به وقران اجوده واغلا مما عوض عنه ولا حرم
ان الله تعالى به قصد ثم اكره ثم فحرم وشمث بهم لاعداء ما حصل لهم في الدنيا
ولعذاب الاخرة اخري وهم يصرور فانه المسؤول ان بعضنا من الاهواء والطمع
وبخلنا ممن الهام الامر واستمع ولا يجعل الا قدر من خلقه علينا كلامه ويبقى
وجوهنا يوم الظامة وسلمنا فما بنى يوفىنا الطامعة لله والوجه ابراهيم
فالذي نذكره عن اصحابنا رحمهم الله في مسألة الاستبدال بالوقف ما ساذكره
ان شاء الله تعالى عنهم في هذه الاوراق ان شاء الله تعالى محمدا واهل بيته مستوفيا بحسب
الوسع والامكان خوف من العز من المنان في علم ان ههنا مسئلة الاولى اذا
شرط الواقف كتابا بالوقف ان له الاستبدال او لمن في هذه البعثة الاستبدال
او ببيع او بشئ من مكانه ارضا اخري والمسئلة الثانية اذا لم يشترط الاستبدال
فكتابا بالوقف فهل للقيم او الحاكم الاستبدال باذا كان فيه مصلحة للوقف ام لا
اما المسئلة الاولى فقد ذكر المرحوم هلال في باب الرجل يوقف ارضا له على ان يبيع

شرط الواقف الاستبدال بالبيع
ما وجد هذه

قلت امرت رجلا قال ارضى صدقة موقوفة لله ابد اعلاني ان يبيعها واشترى بشئ
ارضاً وتكون موقوفة لله ابد اعلاني مثل ما وصفت هذه الارض قال الوقف جائز وله
ان يبيعها ويستبدل بها وقال ابو خالدة الوقف جائز والشرط جائز وله ان يبيعها
ويستبدل بها باطلا في البيع واما ابو يوسف فقال الشرط في البيع جائز والوقف
جائز والقول عندنا ما قال ابو يوسف ذلك لربيت ان شرط بيعه ولم يشترط الاستبدال
بها قال الوقف باطلا لا يجوز ذلك فلو قال علي ان يبيعها واستبدل بها فهو جائز
وهو على ما شرط ولو قال مكان استبدل اشترى بارضاً ولم يرد على ذلك قال اما
الناس في اوقافنا حتى يقول يكون لها او تقول ارضا افتر على شرطها او ينكلم
سلام يستبدل به على البدل واما في استحسان فهو جائز ويكون الارض لها فلت
فان قال علي ان يستبدل به دار الله ان يستبدل ارضا له ان يشترى بارضاً من
ارض الخراج قال نعم فلت فان قال علي ان اشترى بارضاً من ارض البصرة الله ان يشترى
بها من غير ارض البصرة قال لا فلت فان باع ثمن ثغابن الناس با مثله قال البيع جائز
وعما لا ثغابن الناس فيه بالحل فلت فان باعها بعرض من العروض قال البيع جائز على
في قياس قول ابى حنيفة فلت يبيع هذه الارض النائية ويستبدل بارضاً قال لا
يكون له ذلك الا ان شرط فلت فان قال ارضى صدقة موقوفة على ان يبيعها
واستبدل بها فباعها وقبض الثمن وضاع في يديه قال لا ضمان عليه والنول قوله مع
منه وقد بطل الوقف فلت فلو باع الوقف للاستبدال فوجب الثمن للشئ الذي قيل ان

قاله

قال في كتابنا في اوقافنا
اذا اشترى بالبدل ارض خراج
من ارض الله فانه

اذا باع الوقف وضاع
فلو وبيع الثمن فحل خلاف وفيه تفصيل

في كتابنا في اوقافنا
اذا اشترى بالبدل ارض خراج
من ارض الله فانه

الافاله في الاستبدال جائز
وليس له البيع ثانياً غير شرط

حكم المشتري اذا رد بعيب
مع الوفاء بشرط الخيار

اذا رد بعيب بعد ما اشترى به

اذا شرط لنفسه الاستبدال ليس
لوصيه ذلك بشرط منه وذلك
غير الوصي من اوليا الوفاء و اذا
شرط لغيره فله هو الاستبدال

في البيع
في البيع
في البيع

شخصه قال فالحجه جازية في قول أبي حنيفة وهو ضامن للمشتري به ارضاً فثبوتها وما
في قول أبي يوسف فالحجه باطله والثمن من على المشتري على حاله فلم يثبت له ان يقبل
فيه قال لان له ان يسري بثمنه ارضاً بها فالا فله منزله شرابه له بعد ما يبيع بعد
فاذا شرط ان يبيع ويستبدله بغيره ثم قال فله ان يبيع بعد ذلك قال لا قلت
ولم قلت ذلك قال لانها عادت على المالك الاول فاذا عادت على المالك الاول فباعت
الوقف واشترى بثمنه ارضاً فوقه فليس له ان يبيع البديل لانه لم يشترط بيع البديل
فقد وردت عليه بعيب بعد البيع بغيره فليس له ان يبيع ويستبدله بغيره لانه
منه لافاله ولم تعد على المالك الاول ذلك رأت لو باعها على ان المشتري بالخيار او بالبيع
بالخيار فابطل لذي له الخيار والبيع قال فقد عادت على المالك الاول وله ان يبيع
قلت وكذلك لو ردت عليه بخار رده بغيره او فخره قال نعم وله ان يبيع قلت فلو
باعها واشترى بثمنه ارضاً فوقه ثم ردت اليه الارض الاولى بعيب بغيره فباعت
الوقف واما الارض التي اشترى ودفعها فله ان يبيع بغيره ما بدله قلت رأت
اذا قال على ان يبيع ويستبدل بثمنه فلم يثبت له ان يبيع ويستبدل به ان يبيع
ويستبدل بثمنه قال لا يكون له وانما هذا شرط لنفسه خاصة ذلك رأت ان شرط ذلك
لوصيه من بعده قال فلو وصيه ان يبيع ويستبدل به ذلك رأت ان شرط ان لكل روي
هذا الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولم الاستبدال به قلت ارأيت ان جعل الاستبدال
لرجل اخر سواه قال فالشرط جائز وللوقف ان يبيع ويستبدل به قلت وللرجل الذي اشترطه

وصح هل يعود الى ما كان من القيام بامر هذا التمس الوقف قال نعم قلت ان كان الحاكم الذي
اخرجه من القيام بامر هذا الوقف وقطع عنه ما كان اجراه له الواقف مات ثم جاء حاكم اخر
فتقدم اليه هذا الرجل فقال ان الحاكم الذي كان قبلك انما اخرجني من القيام بامر هذا الوقف
ثم حمل فوم سعوا بي اليه ولم يصح علي عنده شيء استخفى به اخرجني من القيام بامر الوقف قال
امور الحاكم انما يجري عندنا على الصحة والاستقامة ولا ينبغي للحاكم ان يسل قول هذا
الرجل فاما ادعاءه على الحاكم المتقدم ولكنه يقول له صح عندي أنك موضع للقيام بامر هذا
الوقف حتى اردك الى القيام بامر فان صح انك موضع لذلك رده واجر ذلك المال اليه
وكذا لو كان الحاكم الذي اخرجه صح عنده بعد ذلك انه قد تاب ورجع عما كان وصار
موضعاً للقيام به وجب ان يرد له اليه ذلك وذكر في ثمة الفتاوى قال المتولي اذا اراد
ان يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز ان يشرط له الوصي عند الموت والموصي له ان يوصي
الى غيره واذا اراد ان يوصي عن مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز ذلك الا اذا كان المتولي
على سبيل العموم وذكر في فتاوى القاضي خن قال متولي الوقف اذا قرب موته وفوض التولية
الى غيره جاز ان يشرط الوصي للموصي ان يوصي الى غيره وذكر في الفقيه للثمن ان يفوض فوض
اليه ان يوصي للقاضي المفوض اليه والا فلا ولو مات القاضي او غل بغير ما نصبه على حاله نصب
القاضي فله ان يشرط الاول ان كان منصوباً من الواقف وان كان منصوباً من جهة ومعه
وقت نصب الثاني يشرط خلاف ما اذا نصب السلطان قاضياً فله ان يشرط الاول ان يوصي
احداً لغيره لوقف متولي الوقف من جهة الواقف عزلت نفسه لا يشرط الا ان يقول له ان يوصي

ناظر الوقف اذا فوض لغيره بالوصية صح
في حال المرض مطلقاً واما في حال الصحة
لا يجوز الا اذا كان المفوض عاملاً

نصب القاضي ناظر

اذا عزل الناظر من جهة الواقف نفسه لا يشرط

للوافق ان عزل الناطق من غير
اول من ولي القضاء مستقلا

فقد فخرنا ان لو افان عزل القيم ويولي غيره وهو بمنزلة الوكيل منه
المسئلة وقعت في من فاضى القضاء شمس الدين عبد الله ر عطا الخنفي والى في قضا النفا
بر مشرف الدولة الظاهرية السيرة في سنة اربع و شين و ثمان مائة في نظر العزيزية البرانية
بالشرط الاعلى السامي فالواقف لها عزله من ابيها المعظمي شرط في كتاب الوقف النظر للاشرف
فالاشرف من د رسته ثم بعد ذلك كتب كتاب تفويض بالنظر في العزيزية الى الشيخ شمس الدين الخوري
ورجع على الاول الذي في كتاب الوقف وثبت هذا الكتاب على قاضي القضاء شمس الدين المنازلة
وحكم بصحة التفويض مع العلم بالخلاف ويسمى هذا الكتاب كتاب الرجوع واتصل الى يومنا
هذا وخرج الوقف عن د رسته بمقتضى الكتاب المذكور وهو حكم جيد واعرض بعض الفقهاء وقال
ينبغي ان يفرق بين ما اذا حكم حاكم لا يرى صحة الرجوع من الوقت لوقف وبين ما اذا لم يحكم بالوقف
احدا من حكم الحاكم بالوقف بنظر النظر وغيره وهو في موضع الخلاف فيرتفع بها الخلاف فلا يصح
للخنفي ان يثبت الرجوع بعد ذلك وحكم به لما فيه من ابطال الاول وجوابه ان الذي ثبتت
كتاب الوقف ولا اذا كان من ايدان الواقف ما يملك الرجوع ولا عزل الناطق الذي شرطه
كتاب وقفه لم ينفذ هذا المعنى حكاه وانما اثبت اوراق الوقف بالوقف لا غير الا ترى ان الرجوع
لم يكن مذكورا وقت ثبوت الوقف ولا كان له وجود اصلا فحكم بطلانه لا يصح كانه معدوم لم
يوجد والحكم لا يكون الا على شيء معلوم لا معدوم والحكم بالمعدوم باطل فلو قلنا انه حكم به ايضا
وقت حكمه بالوقف كان باطلا فللناضى الذي يراه ان حكم به لانه لا يخلو اما ان يكون حكمه بطلا
وقت ثبوت الوقف او بعد فان كان وقت ثبوتة فهو باطل لما قلنا انه حكم بالمعدوم والحكم بالمعدوم

هذه المسئلة تخرج على قاعدة حكم
الحاكم بالموجبة بغير وجه جميع
المتنقيات الخفية بالآخر او لا

باطل والحكم الباطل لا يرفع الخلاف وللناضى المناظر ابطاله والقضا براه ويصير وجود
هذا الحكم وعدمه سوا في منع الحاكم المناظر ان يحكم براه ويصير وجود هذا الحكم وعدمه سوا
في منع الحاكم المناظر ان يحكم براه براهه وان كان بوجه فلا يمنع من القضاء براه الحاكم الخنفي
لان الحكم بثبوت الوقف او لا يشرع على ما وقع عليه وقت الحكم فلا يمنع من ثبوت الوقف الى غيره
فاذا شهد الواقف عليه بعد ذلك من الرجوع بالولاة لمن شرطها له في كتاب الوقف وقت
النقض الى حاكم خنفي يرى صحة ذلك والعمل به فهذا قضيه جديدة وسيله مبتداه
اجتهد به فيحوز الحكم فيه ولا يكون الحكم فيها براهه ابطال الحكم بالوقف ولا نقضه
لما بيناه فحاصل هذا ان الواقف يملك عزل ناطق الوقف والاستبداد به سوا حكم
حاكم بالوقف واثبته او لا على ما قررناه يبقى لنا مسئلة هي ان هذا
الحكم الذي قد تقرر ان الواقف ان يعزل جعل الولاية اليه ويولي غيره هل يثبت لناظر
الوقف الذي لم يعزل الواقف ويكون له اذا اسند النظر الى شخص ثم اراد ان يرجع عن ذلك
التفويض والاستناد وتفويضه الى غيره او يملكه بنفسه هل ذلك ام لا وهو في ذلك
ان شخصا وقف وقفا وجعل له ان يسند ذلك الى من شاء فاسنده هذه الشخص الزيد
مثلا وتفويض اليه النظر حسبما هو مفوض اليه وسنده ثم اراد المفوض ان يرجع عن ذلك
التفويض وتفويضه الى غيره او يملكه بنفسه هل ذلك ام لا وهو في ذلك
كالواقف اذا اراد الرجوع ام لا والذي يظهر لي ان الكلام في هذه المسئلة على التفصيل
وهو ان كان الواقف قد جعل له اي لناظر ان يسند النظر في هذا الوقف الى من شاء وعياله

للوافق عزل ناطق الوقف الاستبداد اليه

تفويض الناطق والاستناد
هل هو كالواقف ام لا

وجيد رنك فيه الحق

او المراد وبعينه اذا اختار فان في هذه الصورة تلك الناظر ان يرجع في المفروض
الذي فوضه ونفوض الى غيره او يباشر نفسه فان كان سكت عن الاخير وهو ان يعزله اذا
اراد في هذه الصورة لا تلك الرجوع والعزل ويقتضي كوكيل اذا اذله الوكيل ان يوكل
فوكيل حيث لم يملك العزل وكان القاضي اذا اذن له السلطان بالاستخلاف فاستخلف
شخصا فانه كملك ان يعزله الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يقال ان ناظر
الوقت ليس كوكيل فاني اقول ان النازل بهذا القول لم يعرف من باب صحتها فانه لو عرفه
لما قال هذه المقالة الا ترى الى ما قلناه عن ملال في اول هذه المسئلة وهو انه لا بد
ان يخرج الذي شرط له الولاية قال نعم له اخراجه وانما هو بمنزلة وكيل فله اخراجه كملك له
منه عيان ملال وايضا فان اصحابا قالوا اذا جعل الولاية الى شخص ولم يزل بعد وفاته
فانه يكون له الولاية في حياته والوقت اذا ما شاء الواف بطلان لانه فند جعلوا حكم ناظر الوقت
حكم الوكيل حتى يطلوا ولا يسه موت الوقت كما يطلوا ولا يسه الوكيل موت الموكل فان قلت
مذا شبه بالوصي من الوكيل لان لا يسه موت موته والوقت وكلاهما في ناظر شرط له الولاية
بعد موت الوقت والوقت في الوكيل والوصي ظاهر في صورتهما ان الوصي يملك ان يوصي الى غيره
وان لم يشرط له الوصي فذلك ومنه ان الوكيل يملك عزل نفسه والوصي بعد القبول لم يملك العزل
ومن ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة ومنه ان الوصي يملك الوصاية اية ما كان
عليه الوصي وان خص له الوصاية في نوع وكذا كذلك الوكالة ومنه ان الوصي يستحق اجر مثله على عمله
ويطلب منه كمن الحاكم ويجوز الحاكم الا اذله بذلك الوكيل ليس له من ذلك ومنه ان الوصاية تصح

العزل من ناظر الوقت الوكيل

الفرق بين الوكيل والوصي

سلك اذا قيل بان الناظر فاضل بالدين
الوقت والوقت فوضه الى غيره او يباشر نفسه فان كان سكت عن الاخير وهو ان يعزله اذا
اراد في هذه الصورة لا تلك الرجوع والعزل ويقتضي كوكيل اذا اذله الوكيل ان يوكل
فوكيل حيث لم يملك العزل وكان القاضي اذا اذن له السلطان بالاستخلاف فاستخلف
شخصا فانه كملك ان يعزله الا ان يكون السلطان قد شرط له ان يعزله ولا يقال ان ناظر
الوقت ليس كوكيل فاني اقول ان النازل بهذا القول لم يعرف من باب صحتها فانه لو عرفه
لما قال هذه المقالة الا ترى الى ما قلناه عن ملال في اول هذه المسئلة وهو انه لا بد
ان يخرج الذي شرط له الولاية قال نعم له اخراجه وانما هو بمنزلة وكيل فله اخراجه كملك له
منه عيان ملال وايضا فان اصحابا قالوا اذا جعل الولاية الى شخص ولم يزل بعد وفاته
فانه يكون له الولاية في حياته والوقت اذا ما شاء الواف بطلان لانه فند جعلوا حكم ناظر الوقت
حكم الوكيل حتى يطلوا ولا يسه موت الوقت كما يطلوا ولا يسه الوكيل موت الموكل فان قلت
مذا شبه بالوصي من الوكيل لان لا يسه موت موته والوقت وكلاهما في ناظر شرط له الولاية
بعد موت الوقت والوقت في الوكيل والوصي ظاهر في صورتهما ان الوصي يملك ان يوصي الى غيره
وان لم يشرط له الوصي فذلك ومنه ان الوكيل يملك عزل نفسه والوصي بعد القبول لم يملك العزل
ومن ان القبول شرط في الوصية وليس شرط في الوكالة ومنه ان الوصي يملك الوصاية اية ما كان
عليه الوصي وان خص له الوصاية في نوع وكذا كذلك الوكالة ومنه ان الوصي يستحق اجر مثله على عمله
ويطلب منه كمن الحاكم ويجوز الحاكم الا اذله بذلك الوكيل ليس له من ذلك ومنه ان الوصاية تصح

في حال الحياة وحالة المات والوكالة تنتهي بالموت وقولنا يصح في حال الحياة والموت
يعني ان القبول لها يصح في حال حياة الموصي وهو احد الركبتين ولا كذلك الوكالة واذا
كان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل كان الخافه بالوصي اولى من الخافه بالوكيل فقلت
هذا الحق ما كنته ثم ولا ينبغي شيئا تخافه ما قررناه وسان ذلك اننا وان سلمنا انه شبه
بالوصي من الوكيل ان الفرق بين الوصي والوكيل في صورتهما ذكرت فانه على ما كان
ان الوقت اذا جعل للناظر ان يفوض لم يذكر ان له ان يعزل انما لا يملك العزل قياسا على
الوكيل ان الوصي وما ذكرت من ان ناظر الوقت شبه بالوصي من الوكيل لا ينبغي ان يسه
اذا فوض الى غيره وقد شرط له الوقت ان له ان يفوض الى غيره انه يملك العزل لان الوصي
لم يفتل في حقه خلاف ما نقل في حق الوكيل القاضي به نقول اذا انصر الوصي الوصية
ان الوصي ان يوصي من غيره ذكر العزل يكون حكمه كوكيل وكما القاضي فلا فرق بين الوكيل
ناظر الوقت شبه الوكيل والوصي فهذا معنى قولنا انه يملك فلا ينبغي شيئا اللهم
الا ان ما نقل صحيح في الوصي انه يملك العزل وهذا نوع من المبالغة في هذا
كله ان الناظر اذا فوض النظر الى غيره وقد ذكر الوقت ان له ان يفوض ذلك من غير ذكر العزل
انه يملك الرجوع عن المفوض والعزل على ما قررناه فبقي لنا صورة ثالثة وهي ان الوقت اذا
جعل الولاية الى شخص ولم يذكر ان يفوض فذلك مملوك الناظر المفوض الظاهر انه يملك قياسا على الوصي
انه مملوك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشرط له الموصي فلو فوض هل يملك الرجوع والعزل
في هذه الصورة ام لا الظاهر انه لا يملك عزله ولا الرجوع فيه لان المفوض صحيح واذا خرج

في حال الحياة وحالة المات والوكالة تنتهي بالموت وقولنا يصح في حال الحياة والموت

الناظر ان يفوض النظر ولو لم يشرط له العزل
وليس له ان يرجع ولا يعزل بعد ذلك

فانما لا ينبغي شيئا اللهم الا ان ما نقل صحيح في الوصي انه يملك العزل وهذا نوع من المبالغة في هذا
كله ان الناظر اذا فوض النظر الى غيره وقد ذكر الوقت ان له ان يفوض ذلك من غير ذكر العزل
انه يملك الرجوع عن المفوض والعزل على ما قررناه فبقي لنا صورة ثالثة وهي ان الوقت اذا
جعل الولاية الى شخص ولم يذكر ان يفوض فذلك مملوك الناظر المفوض الظاهر انه يملك قياسا على الوصي
انه مملوك ان يفوض الوصية الى غيره وان لم يشرط له الموصي فلو فوض هل يملك الرجوع والعزل
في هذه الصورة ام لا الظاهر انه لا يملك عزله ولا الرجوع فيه لان المفوض صحيح واذا خرج

المفوض من ان سئل له ولاية النصرف فصار احبنا فلا مكر الرجوع ولا الغزل اما الرجوع
 فلانه انما مكر من له جوفام شرعا كالحصبة لغزو الرجم الميم والناظر لم يزل حتى بعد المفوض
 فلم يكر الرجوع واما الغزل فلان الولاية تكون فيه للقاضي او للواقف اما في المناظر فلا
 لان عدم الولاية الحقة في حقه واستغال الولاية الخاصة عنه فلهذا قلنا انه لا مكر الرجوع
 ولا الغزل **التنبيه الثاني** في وقع في كلام الحضاف فاعلمنا عنه انه لو وقف
 ارضين له كل ارض على قوم بايمانهم وجعل ولاية كل ارضين منها الى رجل سماه ثم اوصي
 بعد ذلك الى رجل آخر فلو صبه ان شئ كل وقف وقعه مع الرجل الذي جعل اليه ولاية
 هذا الوقت ووجه ذلك ان الوصاية طارفة وكان الواقف بذلك الكلام في الوقف مع كل
 ناظر لها فكذا خليفته وكذا الوصي هذا الوصي الذي اوصى اليه الواقف ان شخص كذا الذي
 اوصى اليه مثل ما كان له ووجهه كما مر ايضا لان الوصي الثاني بمنزلة وصي الواقف لانه
 خليفته فكان له ما كان لذي اوصى اليه الا ان كان وصي الواقف اذ اوصى الى رجل ما
 ماله وارلا ففقط فانه يكون وصيا في ذلك كله وفي تركه الموصي الذي اوصى الى هذا
 الوصي ايضا فكذا انظر الوقت المعنى الذي قلناه وهو حكم غريب ولم تقع الى ان التنبيه
 الثالث اذ شرط الولاية الى الافضل فالأفضل من ولد وكداه وكانوا كلهم في الفضل سوا
 يكون لولاية الكبريم شئ من السله واقعه في ارب الاواقف ولكن صورته خلاف هذا
 الوضع فان لم يورث كسب الاواقف جعل النظر في هذا الوقت والولاية به عليه بنفسه
 ايام حياته ثم من بعد الى الارشد فالارشد من ولد وادناه وادناه فبحسب شخص من الذرية

لو وصي شاركة الناظر وكذا
 لو وصي الوصي

اذ شرط النظر الى افضل من
 اولاده فاستدوا فهو كبريم

ونعيم بينه انه ارشد الموجود من من نزل الواقف وعقبه ويسال الحكم له بالنظر فيسمع
 القاضى بينه ويجذر الى بينه الموجود من حكم له بالنظر وفي بعض الاوقات في نعيم خفاف
 من بينه الاولاد بينه انه ارشد الموجود من فعل ما قال الحضاف انه يرجح الكبريم فان كان
 الاول الكبريم سنا استحق النظر بانفراد وان كان الثاني اجد بعد ووجه وهذا الرجوع
 حسن قياسا على التقدم في الصلاة فانهم ان تساوا في الفضل والقرابة رجع الكبريم سنا
 واسمى النظر بانفراد وتقدم على غيره **التنبيه الرابع** فما اذ شرط ولاية
 صدق في هذه الولاية في حياتي وبعد وفاتي الى ان يدرك ابني فلان فاذا ادرك ابني فلان
 كان شرهنا فلان بقوله في حياتي وبعد وفاتي اذ ادرك ابني فلان فاليه ولا يصح في
 هذه في حياتي وبعد وفاتي دون فلان هذا كله جائز على قولنا في يوسف ما على قولنا في خليفته
 فبارواه الحسن من زيادة عنه فانه لا يجوز مكر اذ كره الحفظة ولم يدر قول كره والذي يظهر
 ان قولنا في يوسف استحسان وقولنا في خليفته قياسا فلا لا ذكر مسلة ثوبه هذا وهي
 انقل لو اوصى في دفعه الى صبي قال القياس ان يكون وصية بالحلل وكفى استحسان ان
 ابطال ما دام صغيرا فاذا اكبر كانت الولاية اليه ومنع ان يكون الفتوى على قولنا في
 امالانه اخذ بالاستحسان والاصل ان الاستحسان يقدم على القياس الا في مسائل ليس
 هن منهن وهي مجموع في كتابنا رافع الكلف من الاخوان في كشف ما قدم فيه القياس على
 الاستحسان واما الان الفتوى في الوقف على قولنا في يوسف كما قدمناه وهذه المسئلة
 في نظرا شامية البرانية به مشي لشي السيرة في ان الدعا والارشد النظر في اولاده

اذ اعذر النظر لشي الى ان يدرك ابني

الاستحسان يقدم على القياس

عماد الدين وجعل انه اذا ادرك ابنه علا الدين وناهل كونه شريكاً في الجهاد في النظر المذكور
 ولكن بات عماد الدين حكيم انه يزعم ان علا الدين مات سقيماً فاستقام الذي يظهر ان ناظر الوقت
 لو فرض النظر الى غير ذلك اذا ادرك ابنه فلان كان شريكاً في الجهاد كونه كلاً له انه يصح
 ويكون مثله اشراط الوقت على قول ابن يوسف لان الحضاف ذكر مسله توبه هذه الفريضة
 وهي انه قال اذا وقف رعين كل واحدة منها على قوم باعيا منهم وجعل لا يده كل ارض منها
 الى رجل سماه ثم اوصى بعد ذلك الى رجل قال فلو حيه ان شوي حل وقف وقفه مع
 الرجل الذي جعل الولاء اليه قلت قال وحي الي هذا الموصى اليه الى رجل قال
 فلو حيه من ذلك مثل الذي كان الى الموصى اليه فقد جعل وحي اوصى مثله الوقت حتى
 لان اشار الى رجل الوقت للنظر له فكذا هنا اذا شرط الناظر هذه الشرط ينبغي ان يصح
 ويكون مثله اشراط الوقت لنفسه فان قلنا كيف جعلت ناظر الوقت منزلة
 الوقت لنفسه حتى جعل له ان شرط هذا الشرط في نفويضه وما جعلته كالواقف
 انه يملك عزل مرفوض اليه والرجوع عنه قلنا في هذه المسئلة هو يشبه الواقف
 فانه اذا فرض شرط هذا الشرط فاما ان يقول الشرط صحيح وهو الظاهر فصحيح واما ان يقول
 الشرط باطل فيسقط على حالها فاشابه الواقف لان ولايته لا تنقطع مادام حي ابناً للنظر الى
 هذا المعنى قلنا انه يكون منزلة الوقت وبالنظر الى ما اوردت من مسئلة ملك العزل والرجوع
 فليس يشبه الواقف لانه بالنفويض المنجز صار اجنبياً فلم يبق له شيء من الولاية فاحار
 بمنزلة الواقف قلنا هذا الواجب المعنى جعلناه في هذه المسئلة بمنزلة الواقف نفسه ولم نجعله في تلك

الوصية نظراً لوقف صحي وحيات
 من الواقف اولى الناظر

الناظر صريحاً في النفوذ

المسئلة بمنزلة الواقف والله اعلم بالنفس الخاتمة ذكر الحضاف ما نقلناه
 عنه من قوله قلنا بل في القيام الذي سمي به هذا الرجل ما جعل له الواقف من غلته
 الصدقة الى قوله قلنا فلو حيه فاستغنى عن هذا ما يجب على ناظر الوقت من العمل الذي
 سمي به المعلوم المفرد له على نظره واستنبطنا من اثنا كلامه جواب مسئلة واقفه
 وهي ان لا درس او النفية او المعية او الامام او من كان مباشراً شيئا من وظائف المدارس
 اذا رخص او حج او حصل له ما يسمونه عذراً شرعياً على اصطلاحهم المتعارفين من الفقهاء
 انه لا يحرم من سوية المعزل يعرف اليه ولا يكتب عليه غيبته وتنقض ما ذكر الحضاف
 انه لا يستحق شيئا من المعلوم مدة ذلك العذر فانه قال قلنا ارايت ان حلت هذه الفريضة
 اذ من الافات مثل الحر والعمى وذبح العقل والفالج واشباه ذلك هل يكون هذا
 الاجر له قايماً قال اذا حل به شيء لا يمكنه معه الكلام والامر والنهي والاخذ والعطاء يمكن
 له شيء فقد جعل الجواب فيه على التفصيل وهو انه ان امكنه الامر والنهي الى اخره فلا جره
 قائم وان كان لا يمكنه شيء من ذلك فلا اجر له فالمرس في ارضه والنفقة او احدى رباب
 الوحيات بالمرس فانه على ما قال الحضاف ان كان يمكنه ان يباشر ذلك استحق وان كان
 لا يمكنه فلا يكون له شيء من المعلوم وما جعل منه العوارض عذراً في عدم منعه عن معلومه للفقهاء
 له بل دار الحكم في المعلوم على نفس الباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم توجد فلا
 يكون له معلوم وهذا هو النفقة واستحق جناً ايضاً من هذا البعث والنفق وجواب مسئلة
 اخري وهي ان الاستثناء لا يتجزأ سوا كانه عذراً او لغيره فان الحضاف لم يجعل له ان
 جدير بشاكر

اذا حصل لبيت شرا لوليمة عذر من مرض
 ارجح او غير ذلك لا عذراً شرعياً لا يكتب
 عليه غيبته ولا يمنع معلومه خلاف ما

اذا حصل لبيت شرا لوليمة عذر من مرض
 العذر الفج

الناظر الذي هو الموقوف له ان يملك بعضه ويؤثر في الباقي
 الفاضل ولا يملك الباقي من الموقوف له ان يملك الباقي
 لا خلاف في ذلك ولا خلاف في ان يكون له الباقي من الموقوف له ان يملك الباقي
 الاستثناء لا يتجزأ سوا كانه عذراً او لغيره فان الحضاف لم يجعل له ان
 جدير بشاكر

المسئلة

و در بعضی از کتب که در تفسیر این شعر آمده است که اگر کسی را بخواهند عذرت را بپذیرند و در بعضی از کتب که در تفسیر این شعر آمده است که اگر کسی را بخواهند عذرت را بپذیرند

اذا اراد الحاكم ان يضم مع
الناظر فيما هو

لا يجوز للمسلم المجدد الطعن في عيانه
خيانة ظاهره

ادافن معلوم النسخ اقل
من جهة المثل او اكثر

امام المسعودي اذا كلف
الزمان في معلومه

يستنبح قيام الاعذار التي ذكرها ولو كانت استثنائية يجوز كان قال ويجوز له من يقوم
مقامه الى ان يزول عذر وهذا ايضا ظاهر الدليل وهو قوله حسن التبيين
السادس ما ذكره الحافظ ايضا من قوله فلو لم يحسن ما امانته فرأى الحاكم ان يضل معه آخر
ادراى اخراج الوقت من يده ومضيه الى غيره الى اخره افا دنا هذا حكما وهو ان لمجرد الطعن
يسوغ للحاكم ان يضل معه غيره اذا رآه من غير ثبوت ذلك عليه عنه ولا يجوز العزل
لمجرد من غير بيان خانه ظاهر ففى الادخال لكن مجرد الطعن بلا ثبوت وفى العزل والاحراج
لا بد من الثبوت لما وجب ذلك من ظهور الحثية ثم قوله فان كان الذى جعله للقيام اكثر من مثله
قال هذا جائز ولم يذكر اذا كان الذى جعله اقل من اخر مثله كيف يكون الحكم فيه بل يجوز للحاكم
ان يزيد الى مقدار اجر مثله اتم لا وذلك بشرط ان يطلب منه الناظر ذلك وطريقه المشقة
لم اقف عليها ولا وجدت احد من اصحاب كرامتنا يفتى عن الحصاص موقوف عند ذلك جعله
الوقت اكثر من جبر الوقت المثل بل يجوز له اخذه اتم ولكن الذى يظهر لى انه يجوز لى حكم
ان يكل له اجر مثله ويشتد فى ذلك من غير توسيع ولا كثر فى القدر الذى زينه بل يندرس
اجر المثل فادونه قليل يسامح فيه التعم غالبا نظر الوقت على انى رايته قد ذكر
الزاهد بن النسيه سله يحسن ان تمسك به ويحجج عليه جواب هذا وهو انه قال
لو قال الامام للقاضى من سوى العيز لا يفتى بفتى وبغته عيالى فماذا لى قضيتى
من اوقاف المسير بغير رضى اهل الملة والامام يستغن عن غيره يؤتم بالمسوم المهود وقال
رطب الزباني اذا كان عالما ثقباه عنه عيان النسيه فقد جوز الزباني للامام مع ان

عبدالمطلب

فمعلوم بالوظيفة المذكورة من غير زيادة فلا يجوز للناظر ان يحلومه في مقابلته على العكس
 وهو بمنزلة انما امره في فرض عليه فلا ادان يجوز ان يزاد له كلمة اجبر مثله وان من
 الجائز ان يكون ما قرأه الناظر من محلول المذكور ما كتاب الوقت كان زمانه اجبر مثل العامل
 في ذلك الوقت اما كونه الحال او اخصر لا سعار او لكن الغفل ان يكون له نصف العشر لا ولا
 يظن بالواقف ان يختار الاضرار بالقيم في تليل محلوله كخافه ان يشر في الغم او يبيع او يبيع
 المصلحة على ان الواقفين بشرطون وكتبه الواقف انه يبيد من ارشاعه بعمارة وما فيه
 سبب النماء والمزيد لا جرح ومغله واذا اراد الناظر ان يحلومه قليل منصرف في العمل فاذا اكل
 له اجبر مثله اجبره في العمل وحصلت له الكفاية فحصل النفا في الوقت والمزيد في مغله فكان
 هذا القدر الذي يزاد بشرط الواقف ايضا ولا ان الحاكم يمكن ان يرضى ان يشر في الوقت اجبر مثله
 اذا لم يكن له معلوم في كتاب الوقت فملك التكميل بالحق الاولي وقوله ان الواقف اذا حل
 المال لهذا الرجل في كل سنة ولم يشرط للقيم ان يحل هذا المال لغيره قال فليس لهذا التعميم
 يوصي به واذا مات انقطع عنه وعن غيره معنى هذا العلامة ان المال الذي هو اكثر من الجرح
 انما جرت اياه باسراط الواقف فلهذا الرجل لا غير فاذا لم يشرط لهذا الرجل ولم يوصى به من
 النظار فليس لهذا الرجل ان يوصى به الى غيره لان الواقف انما خص هذا به دون غيره فلا يجوز
 بعده واذا مات انقطع هذا المال عنه وعن غيره بالضرورة اذا مات اي الناظر وقوله انقطع
 عنه تأكيد لانه معلوم انه ينقطع موته ولا ينفك عنه يعود الى الواقف لعدم الفسخ فيه وعلى قوله
 وعن غيره دحل وهو ان يقال ان انقطاعه ينشئ سابقه الدور والحكم انه ما دور على الاصل

تفرغوا للعلم

الحاكم ان يفر من على الوقت للناس اجبر مثله
اذ لم يكن له معلوم في كتاب الوقت وكبري
ذلك على الامم بغيره

حكم النسخ اذا جاز

انما هو ان يثبت ان النسخ
هو من قبيل التوقيف لا من قبيل
الاجماع او من قبيل العرف
او من قبيل العقل

انما هو ان يثبت ان النسخ
هو من قبيل التوقيف لا من قبيل
الاجماع او من قبيل العرف
او من قبيل العقل

اذا علم القاضي وان كان
او عاد الى الاسلام عادت ولا يثبت

موقوف الناظر المظفر في مرض الموت
مقتضى الوصية في حال الصحة

ناظر الوقت في حال الصحة
ومقتضى الوصية في حال الصحة

اراد ان

اراد ان يفرغ من غرضه بالوصية حيث يجوز كذا ذكره في الشبهة ولو كان يشترط الوكيل
من كل الوجوه لما اختلف في الحال من ان يفرغ من حال الحياة والصحة ومن ان يفرغ من حال
المرض والوصية والذي يظهر لي انه انما كان كذلك الا لان الوقت سبق في حياة الواقف
وبعد موته على حاله فاذا اولا النظر في ما ينظر الى انه اشتراط الولاية من الواقف كالوكيل
عنه فيبطل موته عنه كمال ابداله وبالنظر الى بناء الذي وكله لا يملكه بعد موته وهو
الموقوف جعل كالوصي كان له ان يبيعه عنه موته فعملنا بالشبهات فقلنا انه ليس له
ان يفرغ من حياته كالوكيل وعنده موته قلنا له ذلك كالوصي لم يشأ به الوكيل من
وجه والوصي به من وجه فعملنا به فيكون الموقوف هو الا بالاشبهات في القدر الممكن ولما قوله
الا اذا كان التفويض اليه على سبيل العموم هذا الاستثناء محصور في الاخير والتفويض
في حالة الحياة بمعنى ان قوله على سبيل العموم انه ولا واقامة مقام نفسه وجعل له ان
يبيعه ويوصي به الى من يشاء في هذه الصور يجوز التفويض منه في حالة الحياة وفي
حالة المرض المنفصل بالموت **التنبيه** التاسع فما ذكر في الفقيه ان يفرغ من
ما فوض اليه ان يفرغ القاضي التفويض اليه والا فلا هذا الفرع اخبر من الفرع المذكور في
الشبهة يشتمل الناظر الذي من جهة الواقف والناظر الذي من القاضي الذي ذكر في
الشبهة مختص بالناظر الذي من جهة القاضي والحكم واحد وتفسير الشبهة هنا مثل ما فوضها
نقدم واما قوله اذا ما كان القاضي او عزل بقى ما نصبه على حاله قياسا على ما نصبه من القضاء
ولكن ينبغي ان يكون محمولا على ما اذا علم له الولاية وولا في حياته وبعد موته فان القاضي

اذا جعل الواقف الموقوف

القاضي يشترط اذا كان من قبل الواقف
اذا علم له الولاية

الواقف اذا جعل المثل لم يجر
ولم يصر ببقائه بعد موته منتظما
ولا يشر بالموت وكذا ان يوصي
بما لم يكن له من المال

منزلة الواقف والواقف اذا جعل التولية الى رجل ثم مات ولم يزل في حياته وبعد موته
يطلب ولا يشبه فكله القاضي فقول به متى ما نصبه على حاله بشرط تكميم التولية في الحياة وبعد الموت
العلم الا ان يقال ان القاضي لا يملك اعم من ولاية الواقف وفعله حكم يكون ولا يملك منزلة
حكمه وحكمه لا يسلط بونه ولا يعزله وكذا ما فعله من التولية وله وجه جيد فلا يقال ينبغي ان
يقول حاله من الموت والعزل هنا كما افترق في نايبه في الحكم ان القاضي اذا استخلف ثم
مات لا يعزل نايبه لموته ولو عزل يعزل نايبه بعزله لان القاضي ليس له ان يستخلف
على القضاء الا اذا اؤثر اليه ذلك فاذا اؤثر اليه الاستخلاف فاستخلف بتمني نايبه نايبا
عن اصله فاذا عزل انزل نايبه لان السلطان يعزل الاصل شين انه لا يرضى بما فعله
فينعزل نايبه اما في ولاية الوقت في القاضي سوا شرطها السلطان بتأنيده ونظره
ام لا ونسب منزلة احكامه واحكامه لا يسلط بالعزل فكله اتولية الوقت لا يسلط بالعزل
فلهذا قلنا انه لا يعزل بموته ولا بعزله وقوله اذا نصب القاضي قما لا يعزل الاول
ان كان منصوبا من الواقف وان كان مرجحة وبعملة وقت نصب الثاني يعزل فالاول لا يشكل
فيه ولا يقال ينبغي ان يعزل كذا ان القاضي ليس له ان يعزل الوصي العدل الكافي ولو عزله
يعزل فلم لا يجعل توليته لا خروجه الاول لا نأقول هذا ليس بشئ لان في مسألة الوصي حصل
العزل صرحا من القاضي وهما لم يحصل عزل وتبني منزله ما اذا ضم القاضي الوصي صلا
في الوصية فانه لا يعزل الوصي الذي من الميت وقوله وان كان مرجحة اي مرجحة القاضي
وبعملة وقت نصب الثاني في انه يعزل وقرين العلم بالاول وقت نصب الثاني وبين عدم العلم

ليس له عزل الوصي العدل الكافي
ولو عزله العزل

الزنى

والفقيه ان نصبه للثاني وهو يعلم بالاول الظاهر منه انما فصله نظر الوقت لا غير انه اطلع على خيا
من الاول بموجب العزل بخلاف وقت العلم لانه انما السبب في الظهور ما وجب عزله ولكن العزل افضل
فلهذا قلنا لا يعزل في الاول ويعزل في الثاني ويومدها ما قاله اصحاب في ان القاضي اذا قضى
تخلاف مذهب فانه ان كان ناسبا ينفقه عنده ابي حنيفة وان كان عاملا ينفقه انفا فاولوا
منه كالامام بان حكم القاضي في الاول وهو حالة النسيان بعذر فيه لتزاحم الحوادث وكثرة
الخصومات مع ذلك خلاف الثاني وما قوله من ان الوقت مرجحة الواقف اذا كان في نفسه
لا يعزل وبقيته الكلام فيه فنظر في نسخة اخري هذا يحل على ما اذا كان في نفسه الواقف
او القاضي ما لانه ليس به الوصي وبهذا لا يعزل نفسه الا محض الوصي او من مجلس
القاضي واما لانه يشبه الوكيل الوكيل ليس له ان يعزل نفسه من الوكالة لا يعلم الموكل وجعله
منزلة الوصي اذ لا تشتمل الواقف والقاضي خلاف الثاني ولا يقال ان قوله من ان
الوقت ان هذا مخصوص به دور المنصوب مرجحة القاضي فانا نقول انما نص على من يولي
الوقت مرجحة الواقف الا لانه ينظم الواقف والقاضي فانه قال الا اذا قل وجعل
في الجواب ولكن يتوقف الكلام مطهر ان الناظر يكون ثبوت الا ان يقول له الواقف امضيت
او القاضي فخرجه لانه مقيد بالمنصوب مرجحة الواقف الذي مرجحة القاضي حكمه ينبغي
ان يكون كذلك وانما العلم **واما مسألة اذا اقرانه وقف جميع حصته من الدار والمال**
وهي الثلث وشهدا الشهود عليه بذلك وكانت حصته اكثر من الثلث كيف يكون الحكم
اعلم ان الخصايف ذكر هذه المسألة في وقف قتل قتل فان شهد الشهود على اقرار الواقف انه اقر

الشخص من الموال افضل

الناظر مرجحة الواقف اذا قل عزله
نفسه لا يعزل وفيه نظر

الوصي هو الوصي لا المالك عزله لا يحضر الوصي

اد اقل وقف حصته من هذه الارض هي الثلث منها وكانت حصته النصف او اكثر من الثلث قال
الثلث لو اوصيت بثلث مالي وهو اقل
فوجد اكثر

انه وقف جميع حصته من هذه الارض هي الثلث منها وكانت حصته النصف او اكثر من الثلث قال
يكون حصته كلها ان كانت النصف او اكثر من ذلك وقفا الا ترى ان اصحابنا قالوا لو ان رجلا قال
قد اوصيت بثلث مالي وهو اقل من فوجد ثلثه الذي درسم فله جميع ذلك وكذلك الوقف هو
قياس على الوصية الا ترى ان رجلا لو قال اوصيت لفلان حصتي من هذه الارض هي الثلث فوجدنا
حصته النصف اما حكم الموصل له بالنصف كله والوقف منزلة الوصية فقلت فهذا الذي
ذكره المحقق في المسئلة من الجواب مخرج على مسئلة الوصية وهي منقولة عن الاصحاب في كره
الكرمانى ايضا ويغنى عنه لانه وجد في رواية محفوظة عنهم ولغايل ان يفرق بين الوصية
اوسع من الوقف ومن غرضه ولهذا جازت الوصية للمالك به وجازت في الموقوفات وبالدرهم
والوقف لا يجوز في ذلك كله ولا في حالة الوصية حالة اشتغال بالمرض والظاهر انه نسي
من دارا حصه اما حالة الوقف فحالة يفظه وتنبه ومائ ما يشغله عن من دارا فلا
يملك كلامه في الثلث على انه نسي من دارا لا اشتغال خاطره فصرفه الى جميعه بل جاز
ان يكون مراده ان يستثنى لنفسه من شيئا ينفع بثلثه والظاهر ليساعدنا على ذلك فان
الافسان غشي الغفر ونفسه تشي مخرج الكل عن سلكه فكان الظاهر مبداه اما في
الوصية فالظاهر من حاله ان قصد التفرغ بما يجربه الزيادة من الاجر والنوابي وعلم
انه صار الى حاله من الموت فالظنون انه في ذلك الوقت ان يختار ان يقدم بين يديه كل ما له
ولغة التايد ايضا ان يلزم الفرق في الوقف في حالة العسر وفي حالة المرض يجعل الوقف في
حالة المرض منزلة الوصية وفي حالة العسر يجعل الوقف الثلث الذي ذكره لا غير الغنى الذي ذكرناه

واما مسئلة وقف الحصه من هذه الارض ولم يسم مقدار اهل بيع امر لا

ذكر المحقق في وقفه قال وقفت جميع حصتي من هذه الارض قال من هذا الدار ولم يسم ذلك قال
استحسن ان جيزه ان كان الاوقف ثابنا على الاثر والوقف وان جيزه الاوقف فان
جاء بينه قسده عليه لوقف ومقدار حصته من الارض والدار وسما ذلك قبل القضي
ذلك وحكم بالوقف على ما صح عنده منه وان شهد الشهود على الاوقف قران بالوقف لم
يعرفوا امه ارماله من الارض من الدار اخذ القاضي بان يسمي باله من ذلك فما يسمى بالقول فيه
قوله وحكم عليه بوقفه له ذلك فان كان الاوقف قدمات فوارثه يقوم مقامه في ذلك الا اقر به
من ذلك لزمه **واما مسئلة الداهن اذا وقف المهر من اهل بيع ام ٢**

ذكر المحقق في وقفه قال الراي ان اذا وقف المهر من ثمن افنكه ولو بعد سنين فهو وقف وليس
له ان سطل الوقف قبل فكاك الرهن بل متى افنكه في وقف وذكر في موضع اخر منه قال قلت
فلو ان رجلا وقف دارا له وهي في يد رجل قال ان افنكه قال الوقف جائز وان لم يفنكه لم يجز
قال جردان سنة او اكثر ثم وقفه قال فالوقف جائز في الاجان فاذا انقضت مدة الاجه
كانت الدار وقفا وذكر في وقف خزانه الاكل قال لو وقف الرهن ان افنكه جائز ولا يبيع في
الدين وذكر مالا في وقفه في باب الرجل يشتري رصا يبيها فاسدها فيقفها قبل ان ينفق
قال لو رهن رجلا ارضا فوقها الرهن على الساكنين قال ان افنكه الراي ان جاز الوقف
وان لم يفنكه لم يجز الوقف ويصح في الرهن ابطال الوقف الا ترى انه لو باع الراي
بفضه البيع فكذا الوقف ولو كان الراي ان غنى الجبه جرت العتق والعشوق كان البيع

اذا اقر بالتمتع في وقف المهر من ثمن افنكه

وقف المهر من المهر في وقف المهر من ثمن افنكه

اد اقل الوقف الراي ان افنكه الراي من سطل الوقف كالباع
كله في الوقف

بالوقف شبه الامري ان قولنا في عيدين لرجل اسير بعد وفاشته ورجل منهم ان يولاه الحق بالثمن
 فان باعه الذي اشتراه من العبد وكان يولاه ان ياحض ولو كان اعنقه المشتري من العبد وكان
 العتق جازيا ولا يرد لان العتق استهلاك انتهى كلامه فلو لم ائت على تقديره النكاح
 وانما اذا مضت ولم يفتك الراي الوقت هل يبطل ولا ومتنفي ما ذكره المحصاف انه يفتي
 موقوف وان لم يفتك الى ان يفتك وما ذكره بلان من قوله وان لم يفتك لم يجر الظاهر ان يرد
 بعدم الجواز التنازع والردوم والا لا شك انه لا يجر جاز قبل النكاح ولهذا الوافتك عمل الاول
 عمله ولا يحتاج الى تجديد ثانيا ثم قوله وان لم يفتك لم يجر ومعناه على ما ذكرنا لم يلزم فلو مات
 الراي لم يفتك هل يبطل الوقف ام لا وراسا ام لا يلزم الورثة ما نفصوا الذين يفتي
 التركة وكذلك لم يمت واشنع من الايمان كان مستحقا على من يبطل ام لا وان لم يمت لم يمت
 هل يبطل الوقت مع معلق حق الوقف به ام لا يبطل ومن شرط قدرته ويستتبع ذلك الواسع
 وهو قادر هل يبطل الحاكم الوقت وبيعته في الامام بيع عليه عروضة وعقدان في الامام
 وسلم الوقت الاول هل اذا اطلب الميراث من الحاكم فبطل الوقت بعد مده اليه ما لو طاك ولم يفتك
 هل يبيعه بنفسه ام لا وهل اذا اراد الواقف ان يفسخ نفسه هل يفسخ نفسه ام لا وهل
 اذا مات عتق او ليس له شيء من الميراث الذي وقفه هل يبيعه الحاكم في الامام ام لا اعلم
 ويحك الله ان الكلام في هذه المسئلة يستدعي ذكر مده وهي حرر الكلام او لا على بيع الميراث
 ونقل للميراث عن الاصحاب فيه ثم بعد نشره ان شاء الله تعالى في الاجوبة عن هذه الاسئلة المفصلة
 ملخص من هذه المعونة في ذكر مده من اعيان الميراث في ذكر في الدين في البيوع قال

تفسير ما ذكره

اخلف

خطبة الكلام في بيع الميراث والصحي ان يوقف على
 ايجان الميراث وقضا الميراث او الميراث

اخلف عات الكت في بيع الميراث وقع في بعض ان بيع الميراث فاسد ووقع في بعض ان
 البيع موقوف فان فسخ الميراث المال او ابراء الميراث منه ورد الميراث عليه او رضى به ثم البيع
 وان لم يجر الميراث يجره وحل الميراث من القاضي المشايخ فالحق في بيع العتق بينه وبين
 لان البيع صدر من المالك والميراث من حق الميراث كما يجبر اعماء حق المالك بمعاملة حق
 الميراث انما يصير الحمان رعيه اذا قلنا ما التوقف ومعنى قوله في بعض الكتب فاسد انه لا حكم
 له وكان فاسدا في حق الحكم ثم قال وبعد ذلك فسل الميراث من حق فسخ هذا البيع اخلف المشايخ فيه
 منهم من قال ليس له ذلك لان حقه في اليد لا في الرقبة والبيع يصادف الرقبة ومنهم من قال له
 حق الميراث في البيع بطل ملك الرقبة وهو وسيلة الى استيفاء الدين منه عند الهلاك وفي شرح
 الجامع ان في ظاهر الرد ايد ليس للميراث من حق الفسخ فروي ان جماعة عروا عنه انه حق الفسخ وليس للميراث
 فسخ هذا البيع لان هذا البيع انعقد صحيحا في حقه وانما التوقف في حق الميراث ففسخ البيع
 وذكر في الفتاوى الصغرى الظاهر به ما صوره بيع الميراث معنى ما نه غناؤه في حق الميراث بل
 موقوف حتى لو انقضت مدة الاجان او قضى الراي الميراث فاسد فذلك البيع هو الصحيح وليس
 للميراث والميراث من حق الفسخ من بيع المستاجر وذكر في الهداية اذا باع الراي الميراث ففاز
 الميراث فالبيع موقوف لتعلقه بالخبر وهو الميراث فيوقف على اجارته وان كان الراي تصرف
 في ملكه كمن اوصى بجميع ماله وقف على ايجان الورثة فما زاد على الثلث لتعلق حقه به فان اجار الميراث
 جاز لان الوقت محقق وفقد رضى سقوطه وان قضاء الراي دينه جاز ايضا لانه زال المانع من الفسخ
 والمقتضى موجود وهو التعريف الصادق الميراث الميراث واذا فسخ البيع باجاء الميراث مشتمل

الى بدله وهو الصحيح لا رخصه يتعلق بالمالية والبذل له حكم المبدل فصار كالعبد المذموم اذا بيع
برضى الغواصة استل خصم الى بدل لانهم رضوا بالانشغال به ومن السقوط ما ساقا فكذا ان
لم يجر المهرن البيع وفسخه انفسه في رواية حتى لو افككه الراهن بسبيل المشتري عليه كان الحق
الثابت للمهرن بمثل المالك فصار كالمالك له ان يجره وله ان يفسخه وفي صحيح الروايتين لا
يفسخ نفسه لانه لو ثبت له حق الفسخ انما ثبت ضرره من خصايه حقه وحقه في الجبر لا يسلط انفسا
هذه العدة فبقي موقوف وان شاء المتهري صبر حتى يفكك الراهن المهرن اذا جبر على غير ذلك
وان شارب الامر الى القاضي والقاضي ان يفسخ العقد لغواش القهر على التسليم ورواية
الفسخ الى القاضي اليه وصار كاذن البني العبد المشتري قبل الفسخ فانه غير المشتري
لما ذكرنا كذا هذا عند بيان الهدية وذكر الاسيبي اني في شرح مختصر الطحاوي قال اعلم
بان الراهن اذا اقرض في الرهن قبل سقوط الدين فخرقه لا يحل له ان يصر في القرض
الفسخ كالعتق والتدبير والاستيلاء اما اذا اقرض قرضه فليخذه الفسخ كالباع والكتابة
والاجازة والجهة والصدقة والقرار ونحوه بغير رضى المهرن فلا يجوز ذلك التفرقة حتى
المهرن لا يسلط حقه في الجبر فاذا اقرض الراهن الدين ويحل حق المهرن في الجبر فقد تصرف
الراهن وان جاز المهرن تصرف الراهن فقد ويحل الراهن الدين على حاله الا في البيع خاصة
فانه يكون الثمن هناك المبيع وكذا لو كان تصرف في الاستيلاء واذا المهرن منه تصرفه فانه
اذا تصرف الراهن في الرهن تصرفه لا يفسخ الفسخ فانه منفذ ويحل الراهن في ذلك كما في النظم
فيه طول وليس هذا موضعه تم كلام الاسيبي في فتح رزق هذا كله ان بيع المهرن

ولا يفسخ القاضي

مسند وتصديق

الشركونه من مكان البيع

تبع المهرن

موقوف على امان المهرن لو قضا الدين والابرا وحسد رسلنا ان الراهن لا يملك في البيع كذا
لذلك المهرن فسخه على الصحيح من الروايع حتى قال في المحط في بيع ما هو متعلق به حتى الغير
قال فما اذا باع الراهن المهرن والموجو المتناجر قال فانه موقوف والمشتري ان يفسخه
علم ولم يعلم ان ما شاء رهن او مباح جرم قال وليس للمهرن ولا للاجر فسخه لان البيع نافذ
في حقه وكذلك المهرن والمتناجر له مكان الفسخ في ظاهر الرواية فصر عليه في الجملة
عبارة المحيط وانما الذي يملك الفسخ هو القاضي لكن لما فسخه المشتري الراهن بطلب التسليم
وقد نفذ ان الوقت اشبه بالبيع من العتق فقلنا من ماله وكذا الاسيبي في الوجوه
تلاسه عليه فانه ذكر الصدقة والجهة والوقت يشبههما فخلص لنا هذا
ان الوقت محل فيه كما جعل في البيع لمشايمته به فينا الى الجواب عن السؤال الاول ولونه
اذا مات الراهن بعد ما وقف المهرن من قبل بطل الوقت وبطل يلزم الورثة بقضاء الدين
من التركة فنقول الطاهر انه لا يسلط الوقت لان التصرف صحيح فانه صدر من امله في محله
ونوقف نفاد على امان المهرن واذا الدين والابرا فوت الوقت لا يسلط الوقت مع
امكان مراعاة حق المهرن وهو انه يستوفي الدين من التركة ولا حق للمهرن في العتق كما قلنا
في البيع اذا مات لا يسلط لانه متعلق به حق المشتري ونوقف نفاد ما جاز عن المهرن فموت
لا يؤثر في ابطاله واما قوله وبطل يلزم الورثة باء الدين من التركة نعم للمهرن ان يطلب
الورثة بالدين ويستوفيه من التركة ولا يمنع من ذلك ما عنده من الراهن لان الوارث
خليفة الميت وهو كان له ذلك في حياة المورث وكذا بعد وفاته واما الجواب عن السؤال

سؤال الراهن في البيع كذا

هذا الفسخ كذا

جواب السؤال الاول

الوقت يسلط يرد الراهن والمهرن المطالبين

جواب السؤال الثاني

مع الوقف الموقوف

أكثر الوقف كعدة المنفعة الرقبة

اشكال حسن

الثاني وهو انه اذا لم يمت الرهن واستغنى عن سبيل الوقف ام لا الظاهر ان سبيل
 ولكن الرهن ان يرفع الى القاضى ويحبسه بدينه حتى يوفيه الدين واما الجواب عن السؤال الثالث
 وهو انه اذا لم يمنع كنهه مع سبيل الوقف مع تعلق حق الفدية ام لا سبيل ومنه نظر
 ويسرته هذا سوال مشكل ولم اقف عليه في باب البيع ولكن لما قيل ان يقول يرفع الرهن
 الامر الى القاضى فاذا ثبت عنده انه معسر ليس له سوى الدين الذي وقفه ويثبت الدين
 ايضا عنده واح الرهن في الطلب ولم يهل عليه الى مدة ميسورة فان القاضى يحبس
 الى ذلك ويبطل الوقف ويبيع الرهن في الدين لانه ظهر عنقه حتى يوفيه المدين فثبت
 القاضى منابه في ابطال الحق الى مستحقه ولانه قد اجتمع معنا حق العبد وحق الله تعالى
 اما حق العبد فظاهر وهو الرهن واما حق الله تعالى فهو الوقف فالوقف موجود على العبد على
 ملك الله تعالى والنصف في المنفعة على الصحيح فيقدم حق العبد لصعفه وغنى الله سبحانه وتعالى
 ولا يقال انه اجتمع معنا حق الوقف ايضا لان الوقف لا حق لهم في الرقبة انما حقهم في المنفعة
 فكان حقهم ضعيفا بالنظر الى حق الرهن والضعف لا اثر له مع القوي ولا يقال ان يحبس
 ويقول ينبغي ان لا يبطل الوقف لان الرهن لا حر له في الرقبة والوقف انما صار في الرقبة
 لا المالية وانما وقف ففاد في الحال رعايه حق الرهن ولهذا لا يمكن فسخه على الصحيح حتى
 لا يبطل هذه العقدة فيسقط موقوفه فادار الامر من ان يوقف حق الرهن لا يبطل الوقف بين
 ان يبطل الوقف ولا يوقف حق الرهن ولا يبطل الوقف ومن ان يبطل الوقف ولا يوقف حق الرهن
 والتول بالناخير اولى من ابطال كيف وان المال فساد وراح وكمن ان يعود اليه سار قبل

الشيخ الزاهد

منه ان يكون له مال

المدون اذا وقف ماله قصه المالح

لا يحجر على اكر ولا ساع عليه عروضة
 ولا عقار عنده وعند ما ساع العروضة
 وفي العقار روايتان اظهرهما الجواز

جواب السؤال الرابع

من يشترى الوقف فنون التاخير الى مدل واذا قلنا بما لا يبطل فنون الوقف لا الى مدل وفيه نظر
 حق الوقف وقد قال صاحبنا فربما من هذا ان المدين اذا وقف ماله قصه منه الى المالحه قالوا
 يصح وان كان يفرق بينهما بان هذا ليس بواجب للمدين فيه حتى يملكه مسكن لكن يقال ايضا ان
 المدين ماله حتى العيز انما له اجناس العيز لحقه والاجناس طينا في الوقف فشا به مسئلتنا
 من هذا الوجه وايضا فلو قلنا بان سبيل فم للذي يملكه ابطاله لا حاي ازان يملكه لواقفانه
 لازم في حقه بدليل انه لا يجوز له بيعه بعد ما وقفه ولو باعه ثم قضى له من ثمنه الوقف
 وسبيل البيع ولا حاي ازان يملكه المدين بل ان يصح ان المدين لا يملك ان يبيع البيع وكذا لا
 يبيع الوقف ولا حاي ازان يملكه القاضى لان ماله لا يرى الحق على كماله اقل من الخ
 ولا يبيع عليه عروضة في دينه اذا امتنع عن انفايه ولا عقار وعندها ماله كماله انما
 بيع العروضة وفي العقار روايتان والاظهر عندها انه يبيع فاذا كان عند امتناعه
 من ان يبيع مع قدرته على الاداء او ظهور الظلم منه لم يملكه فربما اراد لا يخرج على قوله ما كان
 وضع المسئلة في البيع وهنا الوقف ليس ببيع ولا مندرج في موانع حريص على الاداء وانما
 منع منه مانع لا يقدر على ازالته وليس له ما يوفيه منه الدين فيعذر في التاخير والقاضى
 ينظر في مصلحة الوقف وله لا عليه والى ان لم يخرج عندي شي من القول بالبطالان ولا
 عكسه واما الجواب عن السؤال الرابع وهو اذا كان ثمنه عا وموافد سبيل الحاكم
 الوقف ويبيعه في الدين ببيع عروضة عليه او عقار في الدين وسلم الوقف ام لا ليس
 للحاكم ان يبيعه في الدين في هذه الحالة وانما الاولي ان يشارك قولها في هذه المسئلة ويبيع

عليه عروضة ان وقف بالدين وان لم تنف تكمل العتق انظر الوقف كل ذلك عند ثبوت مطالبته
 المرتهن بطريقه وامتناع الدين من الايقاع والبيع الوقف في هذه الحادثة على الاقوال كلها
 واما الجواب عن السؤال الخامس وهو اذا جلب المرتهن من الحاكم في الوقف بعد ثبوت اية
 بالتفكاك ولم يفتكك هل يجب ونسجه ام لا هذا الاملكه المرتهن لا زال المرتهن له حق المطالبة
 بريعه وليس له جلب ابطال عقد صحيح لا ينافي حقه في الرهن وهذه الدعوى ليست صحيحة
 الا ترى الى ما قاله صاحب الهداية في البيع وكيفية الفسخ مرجحة القاضي وجعله دعوى
 المشتري على الراهن التسليم ولو كان يصح هذا امر المرتهن ايضا لكان اسر ان يترك كذا فافهم
 على المشتري لان الدعوى من جهة صحيحة بتعويض الاصل عنها اليها اما من المرتهن فلا لانه ان
 حلت التسليم فهو منافق في دعواه لانه مسلم بالاتفاق ما خرج من يده وان جلبت بيعه فليس لذلك
 لان حقه في الذمة فلم يصح الدعوى من جهة فلا يسمع الحاكم منه وانما اذا ادعى على الراهن الذي
 يسمع دعواه وبجسه فيه بطريقه واما الجواب عن السؤال السادس وهو اذا اراد الواقف
 ان يبيع نفسه وقسمه هل يفسخ الوقف كذا لا الظاهر انه لا يفسخ بذلك قياسا على البيع
 فانه قرين به في الحكم وفي البيع لا يملك ذلك كما قد ساءه فكذا في الوقف واما الجواب عن السؤال
 السابع وهو اذا مات الراهن الواقف معسر او ليس له ما سوى ما دفعه من المرتهن هل يبيعه
 الحاكم في وقادين المرتهن ام لا الظاهر ان الحاكم ان يبيعه في وقادين المرتهن لانه تعذر انفكاك الرهن
 منه وحسن المرتهن لعائنه بعد الموت وصار كما اذا وقف ما ملكه في مرض موته وعليه ديون
 مستغقة فانه بسجل الوقف وبيع في الدين وعلى هذا الوجه ينبغي ان تمل كلام الخصاف

جواب السؤال الخامس

جواب السؤال السادس

جواب السؤال السابع

اذا مات الراهن معسرا
 سعى المرتهن في بيعه

امال رغبنا

وبلال ونحوه موقوفات ان فتكه جاز ولو بعد سنين وليس له ان يسجل الوقف قبل
 التفكاك وما يحق للاياسر من التفكاك الا في هذه الصور اما في الصور التي ذكرناها او لافاها
 التفكاك فيها موجود فلهذا لم تجوز ابطال الوقف وهنا جزئنا ثم رايت بعد ذلك ان يفسخ المحيط
 ما صورته قال ولو ان رجلا رهن ضيعه له من رجل ثم لانه وقفها وقفا صهي فان افكها
 الراهن ما لوقف جائز فافهم وان لم يفتكك حتى مضت سنة او سنتان لا يسجل الوقف
 لو افكها بعد ذلك كان وقفا فان مات صاحب الضيعه في فصل الرهن قبل التفكاك
 اركان له مال غر الضيعه ادى الدين من ماله وكانت الضيعه وقفا وان لم يكن له مال غر
 هذه الضيعه يبعث الضيعه في الدين يسجل الوقف انتهى كلامه فانظر وفكك
 الله الى صحت ما خرجنا في هذه المسئلة كيف وافق المنقول عن اصحاب فقه الله الجهد
 فتوله ان لم يفتكك حتى مضت سنة او سنتان لا يسجل الوقف وجعل في مسئلة الموت
 معسر اسجل الوقف ففعلنا ان ما دام الواقف حيا لا يسجل الوقف سواء كان معسرا او موسرا
 للمعنى الذي ذكرناه ولا فنلخص لنا حجة من الجواب في هذه المسئلة ان الواقف
 ما دام حيا لم يحوز ان يفسخ الوقف ولا يبيع في الدين اذا مات فلا يخلو اما ان مات موسرا او معسرا
 فان مات موسرا لا يسجل الوقف ايضا وفي الدين من ثمنه المالم وان مات معسرا وليس له
 سوى ما دفعه بعد ما دفعه فانه يبيع في وقادين من ماله وانه يسجل الوقف ويسلم
 واما مسئلة اذا وقف على غيبه وله بنون وبنات هل يدخل البنات في الوقف ام لا
 وكذا اذا قال علي اخوتي له اخوة واخوات هل يدخل الاخوات في الوقف وما الضابط في ذلك

جواب عن المسئلة تاليفه لما فيها ولم يجعل الاباء مستغلة
 اجماع ائمة اهل البيت

ذكر في وقت هلال قال قلت لرايت لو قال ارضي صدق موقوفه على اخوتي وله اخوات
قال لهم جميعا سواء في الوقت قلت وهذا من لغو له بنى فلان فالبنون والبنات فيه سواء قال
هذا كله سواء هم جميعا اسوة وذكر في وقت الخفاف قال قلت لرايت اذا قال ارضي صدقة
موقوفه على بنى وله بنون وبنات قال تكون الغلة للبنين والبنات جميعا الا نرى الى قوله
لو قال ارضي هذا صدق موقوفه على اخوتي وله اخوة واخوات ان الغلة لهم جميعا الا يرى الى
قوله تعالى فان كان له اخوة والاخوات في ذلك سواء وذكر في الذخير قال اذا قال ارضي
صدق موقوفه على بنى وله ابنا فصارا جميع الغلة ثم قال ولو قال على بنى وله بنون
وبنات قال هلال لهم جميعا في الوقت سواء لان البنين والبنات عند الجمع ويسمون بنين
مكذا ذكر الخفاف في وقته ورواه عن ابي حنيفة وعنه يوسف بن خالد السهمي فمن اوضح ذلك
ما له لبنى فلان وله بنون وبنات فالثلث لهم جميعا وهم فيه سواء كذا الوقت قال ورواه
يعقوب عن ابي حنيفة ان ذلك للبنين دون البنات وعلى فقال الا يرى انه لا يحسن ان يقال
لهذه المرأة من بنى فلان وبعض المشايخ قالوا ان هذا من هذا المسئلة وروايناه عن ابي حنيفة
وبعضهم وفتوى الراداني فقال ما روى فيه البنون والبنات محمول على ما اذا كان
فلان ابا قبيلة كبنى تميم وقد اشار في التحليل الى ما قلنا حيث قالوا لا يحسن ان يقال
لهذه المرأة من بنى فلان فمذا انما يستقيم اذا كانوا ابنا ابنا محصورا ما اذا كانوا ابنا اب
لا محصور صح ذلك فانه يستقيم ان يقال لهذه المرأة من بنى تميم ومحمود وروى عن ابي يوسف
في الوصية فانه قال الثلث للبنين دون البنات الا في كل اب يحسن ان يقال لهذه المرأة من بنى فلان

خاص في الفرق بين البني والنبا

مثل فخذ أو قبيله هذه عيان الدخيرة وذكر في الكشف شرح البردي قال نافعاً عن الميسوط
لو اوصى ثلثه لبني فلان ولفلان ذلك اولاً فالثالث المذكور من ولد من الاناث في قول
ابن حنيفة الاخر في قوله الاول وهو قولهما اذا اخلط الذكر والاناث فالثالث بينهما
انفردت الاناث فلا شيء لهن الاثنا وذكر في المناظر في الاصول الحافظ البرقي قال والجمع المذكور
بعلامه الذكر وثنائول الذكر والاناث عند الاخلط وثنائول الاناث المنفردات
قال مهران في السير الكبير اذا قل مني الحصن اسوي على بني وله بنون وبنات فان الان
ثنائول النريفين وذكر في شرح مجمع البحرين قل رجل اوصى لبني فلان ولفلان ذكر وانا
فالوصية للذكران منهم دون اناسهم كان في قوله بنو فلان ثنائول المذكورين اولاً فلان كان الابن
اسم للذكر والبنون جمعه وقال محمد الوصية لهم جميعاً بينهم بالسوية كان البنين جميع البنين كما
ان الاخوة جمع الاخ فيثنائول البنين والبنات المتخلطة بالبنين فيثنائول لفظ الاخوة
والاخوات المتخلطة بالاخوة في قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وعن ابن حنيفة
وجه الله في الذكر وايثان ومثله في الزور في شرح المنظومة وذكر القدر في شرحه
مختصر القدر ورجي الخ في باب الوصية لبني ان الناصر يعرف قال بشر بن ايوب
في رجل اوصى ثلثه لبني فلان ولفلان رجل من الناس يعرف قال ابن حنيفة قال في ذلك هو الولد جميعاً
الذكر والانثى سواء ثم مرجع عن ذلك وقال هو المذكور دون الاناث وقال ابو يوسف ومحمد والذكر
والاناث جميعاً وجه قول ابن حنيفة ان الابنة لا ثنائول اسم البنين على الحصة وانما يثبت
الاسم المذكور والاناث على طريق المجاز ومن حكم اللفظ ان يحمل على حقيقته ولا يحمل على مجاز

سلفه اوفیه

الايدى ليس كذلك اذا كان فلان او فخذ فلان النسبة اليه لا ينعبد الا الايمان وانما
 ينعبد الانساب وهذا موجود في الذكر والانثى ولهذا المعنى يتناول الاسم الاناث منهم
 وان لم يكن معهم ذكر ويتناول الاسم من ولد الرجل المعروف بالاناث لا ذكر مع وجوده قول البرزنجي
 ومحمدان المذكوران اذا اجتمعوا مع الاناث غلب عليهم اسم الذكور وشاغلهم الاسم جميعا وان كان لا
 يتناولهم طالة الافراد فوجبت لكل على جميعهم وذكر في اخر ابواب ايضا قال قلها ثم شالت
 ممر عن رجل قال قد اوصيت بثلث مالي لبني فلان اولاد فلان وفيهم ذكور واناث
 فاجزيت ابنا حنيفة قال هو الذكور دون الاناث قال هو بينهم بالسوا لا يرداد ذكر
 على انثى وهذا على ما قد من ان اسم الذكور انما يتناول الاناث اذا اجتمع مع الذكور على وجه
 المجاز ومن حكم الاسم ان كل على حنيفته وعلى قول محمد اسم الذكور غالب على الاناث ويتناولهم
 الاسم جميعا قل فمحرر من هذا ان المسئلة خلافا بين اي حنيفة وصاحبه فعلى
 اي حنيفة في قوله الاخر ان البنات لا يظهرون في لفظ البنين وفي قوله الاول وهو قوله ما يظهرون
 هذا اذا كان الايعاض في لفظ لبي من الناس رجل يوفى اما اذا كان باب قبيلة او فخذ
 كبنى ثم فانه لا خلاف في دخول البنات حتى لو لم يكن له بنون له بنات فلفظ فانه يدرى بغير
 كذا ذكر القدر في فمائلنا عنه وهذا بنير خطا من في بنير الذي يدرى ان ما روى في
 دخول البنات محمول على ما اذا كان فلان ابنا قبيلة كبنى ثم فلان فلا خلاف في انما
 الخلاف فما اذا كان رجلا مع وفاء من الناس ليس باب قبيلة والظاهر ان الصحيح قولها اما
 يكون القدر في اخر وجه الى بعد ذكر وجه قول الامام وهذا اما ان الرجوع على العرف الصالح

فاعلم يعرفنا وجه الشبهة
 بين الاقوال المختلفة

بر احمد

بين اصحاب واما لان اصل الاصول جعلوا اصلا وفعوا عليه كما نقلناه عن المنار وهو
 دليل الصحة ايضا هذا مرحت الكلام على اصطلاح الاصحاب في الصحيح واما مرحت دليل
 فهو ايضا القوي لان الاخر جمع اخ وهو اسم للذكر كما ان البنين جمع بن وهو اسم للذكر وفي الجمع
 جعلناه شتا ولا للبنين والبنات جميعا فكذلك الثاني وهذا قوي جدا وكنت جفت هذا وما
 مناسبة في بيت وهو بنى واولاد انا فربخوة واما دلل قد شارك للذكر الانثى
 فمسئلة البنين قدمت ومسئلة الاولاد فمما مع ايضا والاقرار كذلك والاخره فقدم ايضا
 واما مسئلة الابا فمما ان اصل الحصر اذا قالوا امنونا على ابنا بنا من ذوات الامهات وقولنا
 قد شارك للذكر الانثى في النظم معناه ان الذكر لا يختص به من بينه وبين البنات وبين البنين
 الام في مسئلة الابا ولم ارا هذا سبغني الى هذا ولا حرم وهو فايده حليله للعلم والاسم
واما مسئلة وقف الفضول الاجان له هل تصح ام لا فنقول في ذلك الحصر
 في وقفه قال فلان قال قد جعلت ارض فلان صدقة موقوفة به ابد على فقرا المسلمين فبلغ
 صاحبها مائة فمما قد اجزت ما فعله فلان في ارضي قال تكون ارضه وفتاوى وقف
 من قبل ما كماله واليه ولا يترى هذه عبارة الخصاف قلنا هذا بناء على ذلك الاصل
 المعروف وهو ان الاجان اللاحقة كالوكالة السابقة وهو ظاهر في نفسه وليس في شي
 يحتاج الى حل وسكيل **واما مسئلة الشبهة معارف الوقف حكم خياص كتابه**
كيف يعمل فيه ذكر في الخير قال سيل سيج الاسلام عن وقف مشهور واشبهت مصافه
 وقد وما يعبره الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فمما سبق من الزمان من ان قوله

وقف الفضول موقوف على الاجان

حد فیه ساقی بنیاد الله لیس له ان
یو اهر ۴

كيف يحملون فيه والى من يرضونه فيبني على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة
شرط الواقف وهو المظنون كمال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الدخيرة
وهذا ايضا ظاهر لا خفا فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمادة بشيخ الاسلام واسم اعلم
خواهر زاده **واما مسألة الانسان اذا وقف وقفاً وعليه ديون قصداً منه**
للمأطلة هل يصح ام لا ذكر في الدخيرة رجل عليه ديون وله صنعة تساوي
عشرة الف درهم فوقه وشرط علاناً الى نفسه قصداً الى المأطلة وشهوا الشهود على
افلاسه جاز الوقت وجازت الشهادة اما جاز الوقت فلصداً فانه ملكه وجاز الوقت
مع هذا الشرط قول ابي يوسف على ما قبل هذا اما جاز الشهادة فلانها صده وكان
الرببة خرجت عن ملكه فان فضل شيء من ثمنه من هذه الغلات فللغرماء ان يأخذوا منه لان
الغلات تبث على ملكه فلو **ولو جاز هذا مع هذا الشرط قول ابي يوسف معناه**
شرط الغلة لنفسه لا قوله قصداً منه للمأطلة لا يخص ما يبي يوسف بل الوقت على
اخرى غير نفسه قصداً منه للمأطلة صح عنه الكل **واما مسألة المسجد اذا احتاج**
الى نفقة هل يجوز ان يوجر منه بقدر ما تنفق عليه ام لا
وكذا اذا اراد قيم المسجد ان يبنى في حده واقفاً به حوائن المسجد هل يجوز ان يوجر في الدخيرة
قال وفي واقعات النافخ جرحه في سبيل الله فليس له ان يوجر
لانه اعداهم اخر فان احتاج الى النفقة يوجر بقدر نفقته قال النافخ في المسئلة
دليل على ان المسجد اذا احتاج الى النفقة يوجر بقدر ما تنفق عليه فيه

المسجد اذا خرج الى الغنم وورثه قطه
منه انا في؟

١٦٦١

واما المسئلة الثانية فذكر في الخبر ايضا قال فيم المسجد اذا اراد ان يبنى حوائط في حد
 المسجد او فناءه لا يجوز ذلك والناظر في رحمه الله فكرس له المسجد على وجه الشئ
 على مسله الفرس لا انه طرف بالردايه فيه ويظهر في فرق بين المسجد وبين الفرس الجبريل
 الله وهو ان الفرس اذا لم يراجعه اجل النفقة تموت فيفوت النجيس منه اصلا وراسا
 بخلاف المسجد اذا احتاج الى العمارة لانه لا يخلو اما ان احتاج البعض والمجموع فان احتاج
 البعض وليس له ما يعمره بجبان عمر من المال ولا يملك ان يقيم الكفاية في السامي ولا
 الفرس الجبريل سبيل الله لانه اذا لم يكن له ما تنفق عليه يهلك فودى الى فوات المقصود
 بالكله والمسجد ليس كذلك لانه يحصل قايمة المقصود في تعييته وان كان المجموع محتاجا
 الى العمارة وليس له ما تنفق عليه فهو ايضا ليس كالفرس لانه يمكن اقامته الزمة في امره
 فلا يودى الى فوات المقصود ولا كذلك الفرس لما ذكرنا فعل كمال النفقة من ليس هو شئ
 الفرس فلا يغار عليه وايضا فان المسجد اذا قل لانه يوجر منه قطعة للعنان يودى الى تغيير
 عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى اقيم من الاول فانه كان مسجد انشأ فيه الصلاة فاذا اوجر
 ببقى عرضيه ان يصير سبطا للدواب او المصروف في الموضع سكنى الناس فكان التغيير الى حاله
 اذ يرى من حاله المروي والتصرف في الموقوفات بما يجوز باعتبار انه نظر لها لا باعتبار الادنى
 لا يحال ان الفرس لان الانشاع به لا يتغير الى اقيم من الاول لانه مودع للمركوب خلقه وعادة
 وفوات وقت الاجارة عن الحباس سبيل الله لاجل النفقة لا شناعة فيه ولا نقص
 حقه ولا كذلك المسجد والفرو الاول اوضح وازجج والله اعلم **واما مسئلة ثالثة**

احتاج المسكين الى العون
في دفع نفقاته كذا

الاول فاذا شرع في المصالح

[illegible]

الوقف اذا قبض مال الوقف ومات ولم يبين ماذا صنع به مجهول الذم له

يفضى امره اعلم ان هذا المسئلة دواء في الكتب مع مسليز وجعلوا الحكم فيها وفيهما
 حكما واحدا وهو عدم التضمين لكن ذكر قاضي خان في الفتاوى ما صورته مثري المسجد اخذ
 من غلات المسجد وما من غير بيان لا يكون ضامنا قال وذكر لنا طه في الامات سقلب مضمونة
 بالموت عن تحميل الا في ثلاث ساييل احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج للغزو
 وغنمو او ادفع لاضمان عليه والثالثة القاضي اذا اذم مال اليتيم وادفع غيره ثم مات
 ولم يبر حال من ادفع لاضمان عليه هذه عبارة قاضي خان وذكر في التخييس والمزيد لصاحب
 الهواة قال الامات سقلب مضمونة بالموت عن تحميل الا في ثلاث ساييل احدها مسئلة
 الوقف والثانية مسئلة السلطان والثالثة احد المتناوضين اذا مات ولم يبر حال المال
 الذي كان فيه لم يضمن نصيبه شركة هذه عبارة التخييس ولم يذكر مسئلة القاضي اذا ادفع
 مال اليتيم وعلى من قضى ما ذكر من الحصر انه يضمن وقاضي خان لم يذكر مسئلة احد المتناوضين
 اذا مات احد على ما ذكر من الحصر من الزنى والاثبات شفى انه يضمن فحصل اختلاف في
 تضمين احد المتناوضين وفي تضمين نودع القاضي وهو مشكل والجمع بينهما صعب فقد ذكرناه
 في كتابنا الاختلافات الواقعة في المصنفات فمسئلة الوقف نوافقوا فيها في عدم التضمين لكن
 الذي قوله انه ينبغي التفصيل فانه ان حصل منه طلب التضمين المال واخر ثم ما يحمل
 انه يضمن وان لم يحصل طلب منهم وما من يحمل اصبغى ان يقال ايضا ان كان محمود ابا بن الناس حرا
 بالديانة والامانة انه لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك ومضى من مال ما يدين ولم يفقه ولم ينفقه

الا ما شغلنا من هذه المذنبين
الان من انما المذنبين انما
ومات والالحاقه ما الغزو والاض
فرا لا يتبين واحد المشي وضين

ولا خلاف ان المواضع والمصنفات

مجلس في تضمين النسخة و غيره

زخم‌های

من ذلك مانع شرعي انه ضمن والله اعلم **واما مسألة المحجور عليه لسفه او ذن هل يصح ادلا** ذكر الخصاص في وقته قال قلت فانقول في رجل جبر عليه القاضي لسفه او ذن عليه فوفق رضاه هل يجوز وقفه قال لا يجوز من قبل ان يسفيه انما جبر عليه القاضي لئلا يبدد ماله ولا يخرج شيئا من ملكه والذي عليه الدرس انما القاضي جبر ماله لئلا يخرج شيئا من ماله عن مالكه فلو جاز وقفه لم يكن المحجور معنى وفي فتاوى البرقي سئل ابو بكر عن رجل محجور عليه وقف ضيعة له قال وقفه بالحل الا ان اخذ له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز واذا اذن له القاضي قلنا هذا الذي ذكره الخصاص حسن على قولهما وهو ظاهر لا خفا فيه وكذا ما قاله ابو القاسم فاما ما قاله ابو بكر فيمنع اعني انه يجوز اذا اذن له القاضي ثم اني وقفت في ربيع الآخر سنة ثلاث وخمسين وسبع مائة على كتاب وقف ابن الجحني فمثل على خمسة من حمار المرح من جديد وثق وغيرها وثار بخة في سنة احدى وثلاثين وثمانية وثمانين على قاضي القضاة حسام الدين الرازي الحنفى وثبت فيه الملك والحيان وصلى عليه بعض الوقفا لذكور ولو كان الوقف محجورا عليه للسفه مع العلم بالخلالة وقفه قاضي القضاة على الدين سليمان الحنبلي ووقفه شفيعة النقي سليمان ابن الحافظ شرف الدين ووقفه شفيعة ابن الحافظ شرف الدين قاضي القضاة شمس الدين ابن سلم الحنبلي وهو اخر سنة وثلثين شفيعة ابن مسلم في سنة ثمان عشرة وسبع مائة وهذا الحكم غريب لم اقف على مثله لمصدر وضاع الزبيب هو مخالف لما نقلناه من الخصاص وابي الليث وجهه اذكر اننا استاذنا الله تعالى فانزل وبالله

وفداز المنجی المکرم فی الصی وارکان
الواقف محورا علیه المنه مع

الحج من القاضي حكم رفع
الخلافا امر لا

الحكم الذي من مذهبين

ادب القضاة

المستعان الكلام على هذا الحكم فنسأل الى تحرير مسئلة الحج للسفنة ولول الحج من القاضي حكم رفع
الخلافا ثم اذا انقضت هذه المسئلة فالقلام حينئذ في حكم قاضي القضاة حسام الدين
المذكور في موضع الاول في بيان جواز ما فعله قاضي القضاة حسام الدين المذكور وانه اخذ
بقول الامام الاعظم اما من ابي حنيفة رضي الله عنه فاما حكم به وان ما فعلناه من الحضاف
وابي الليث ليس مذهب الامام بل هو مذهب الصاحب وانه في التحسين حكم مركب من مذهبين
والثاني في بيان عدم جواز الترخي ليه بنظر او غير على ما ياتي ان شاء الله فالقلام على تعذر
مسئلة الحج للسفنة وانه ليس بحكم رافع للخللاف قال في الهداية واذا اجرا لقاضي عليه ثم رفع
القاضي اخر فابطل حجهم واخلاق عنه جاز لان الحج منه فتوى وليس بقضا الا يري انه لم يوجد
المقتضى له والمقتضى عليه ولو كان قضا ففسر القضا مختلف فيه فلا بد من القضا حتى لو رفع حجة
بعد الحج الى القاضي الحاجر او الى غيره فقتضى بطلان تفرقه ثم رفع الى قاضي اخر فبطلان ابطاله
لا اتصال الا بطلان به فلا تغفل التنص بعد ذلك وقال في ابد ابع ولو حج القاضي على
السفينة لم ينفذ حج عنده ابي حنيفة حتى لو تصرف بعد الحج فبطلت تفرقه عنده وان كان
الحج مهننا على الاجزاء لان الحج من القاضي قضا منه وفسخا القاضي في المجهدة انما
ينفذ ويصير كالمنفق عليه اذا لم يكن نفس القضا مجتهدا فيه فاما اذا كان فلا تخلاف
سائر المجهدة ان لانه لا يرجع الاجزاء الى نفس القضا وقد ذكرنا الفرق في كتاب
ادب القضاة وفي الدخيرة مثله فاستفدنا من هذا ان الحج من القاضي للسفنة لا يكون حقا
والقائل في بيان جواز الحج على السفينة وتحريره وهو الشافعي وابو يوسف ومحمد

وقال يانه لا حج على السفينة وتفرقه نافذ ولو حج عليه لا ينجح وان كان سفنا وهو الامام
الا اعظم ابو حنيفة رحمه الله مفتي المصنف قبل الحج وبعد سوا وليس الحجى كمن عند بل هو فتوى
والعنوى لا يرفع الخلاف في جميع المسائل الاجتهادية على ما عرفنا واما الكلام على حكم قاضي القضاة
حسام الدين المذكور وبيان ما فعله واستناده فوجهه انه اخذ بقول الامام في هذه القضية
فانه تفرقنا ان الحج من القاضي ليس بحكم يرفع خلافا لامام فبقي وجود الحج وعدمه
فصح حكمه وان كان الوقت محجورا عليه للسفنة وما ذكره الحضاف وابو الليث فهو مذهب
لان مذهب ابي حنيفة لان مذهبهم في الحج قد تفرق ونقله فان لم يكن يجوز الحكم بصحة
الوقت وابو حنيفة لا يراه فصارت القضية حينئذ مركبة من مذهبين مذهب ابي حنيفة
وابي يوسف فان الحكم صحى عند ابي يوسف والحكم يتبادر تصرف المحجور صحى وعند ابي حنيفة
عكسه فلهذا هذا الشكل في القضية ولكن رأت في مذهب المفتي في مثل هذه الواقعة
المركبة من مذهبين وقد تفرق فيها على الجواز وصحة ما ذكره قال لو قضي القاضي بشهادة
الفساق على غلب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غلب فانه منفذ وان
كان من يجوز القضا على الغالب يقول ليس للناس شهادة ولا للنساء في النكاح
شهادة وهذه عبارة المسنية فتد جعل الحكم وان كان مركبا من مذهبين جاز في القول
في هذه المسئلة لانه حكم بصحة الوقت وان كان محجورا عليه للسفنة ومن قال بان تصرف
المحجور عليه نافذ كما يقول صحة الوقت ومن يقول ان الوقت صحى يقول ان تصرفه بعد الحج
يترافد فصارت هذه المسئلة كمسئلة المسنية فلذلك لا شك في انما بيان انه لا

الحكم الذي من مذهبين

[illegible]

بجواز التعرض اليه بنظر واخر فلا نه حكم في موضع الاجزاء وفي محال الكتاب او السند واجماع
الامة ولا نفي لغيره في هذا المقام فلا يجوز نفيه ولا غير والله اعلم وبسبب
هذه والخوض في الاحكام ما جاهد ايه فايده طلبة غير من الكتب فلم توجد في
فيه الفضل واختلفوا في ان القاضي اذا اذن ببيع عتار اليتيم بوفاء الدر او عند الحاجة
او في الشراعية وصية فباع المادون له بهذه الاذن او اشترى ثم رفع الاشياء الى هذا
القاضي الاذن من يجوز له ان يبيعه وحكمه وان كان انما يحصل باذنه وفعل القاضي على
هذا والي يومنا هذا لا يجوز لكم ميثنا لفعله فزيت في كلام ما جاهد ايه ما يدعي على
الجواز وهو انه قال اذا اجمروا على السفينة ثم تعرف بعد الحجر ثم رفع تعرفه الى هذا القاضي الحاضر
فانه حكم بطلان تعرفه وان كان انما يحجر عليه باذن هذا القاضي خصوصاً على قول البربر
على ما عرف فصار حكمه بطلان تعرفه كانه حكم بثنفيه حجب وتغيب لنا انه يجوز
ولا يمتحج السابق منه فكذلك هذه المسئلة البيم انما حصل باذنه فلا يمتحج الحكمه والله اعلم

مسألة عدم دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد والنسل والعقب والذرية
والاول والجنس والاهل وتحرير كلام الاصحاب فيها

فتقول في الميثاق باب الرضا تنقل على ولد أو ولد ولد أو نسله ويجعل آخر الميثاق قال وفيه فصل
فصل في الولد وفصل في ولد ولد وفصل في نسله فصل في سبيله على تسمية واحدة ما إذا ذكر
الولد مطلقا والثاني إذا ذكر موصوفا فالأول لو وقف على امرأة به دخل فيه أولاده لأصله
وأولاد إناؤه فاما أولاد البنات فيه روايتان ذكر ملال والحضاف عن محمد أنهم يرون

بجور للقاضي ان يحكم فيما كان
سببه ناشيا عنه

وعلا ثم قال ذكر محمد في السير الكبيرا اذا استامن الحيمي على اولاد فاولاد بناته يمد خلون
الامانة منهم ليسوا باولاد. ومسك اذا ذكر على الرازي في مسائل جمع في الحسابات ان اسم
الولد لا اولاد ابنا ثم مجاز لان الولد حقيقة من ولد حكما وعرفا مكنون منسوب اليه الاولاد.
وذكر اولاد الابن دون اولاد الابنة قال الشعبي: بنونا بنوا ابنا بنا وبناتنا.

١١ بنوه من أبناء الرجال الإباحة **فقد** والنبي صلى الله عليه وسلم إنما الحسن
والحسين ولدان مجازان دليل قوله تعالى مكان محمد أباهما منزجا لكم وكان ولدا وفاهما على
الخصوص والاطهر أن ذلك بطريق المجاز ثم بحث ثم قال فصل إذا وقف أرضه على ولد وولد له
فمرو على ثلاثة أوجه الأول لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد له ولدي يدخل فيه
ولد له لصلبه وولد له ولد الموجود يوم الوقف ومنع ذلك بعد ولشرك البطانة الغلة
ولا يدخل فيه مركزان أسفل من هذين البطينين لأنه خص هذين البطينين بالولد فلا يدخل فيه
غيرهما ويدخلون فيه أولاد البنات في رواه الخصاص وملا لأن اسم الولد لمن ولده له
حينئذ فاولدته ابنته تكون له ولد حقيقة ولا يدخلون في ظاهر الرولية وعليه الفتوى
لأن أولاد البنات ليسوا بأولاد أولادهم مطلقا لأنهم منسوبون إلى الأب ط إلى الأم ثم
ثم قال فصل مسأله على أوجه الأول لو قال أرضي هذه صدقة موقوفة على نسلي يدخل فيه
مركز من ولده ونسله سواء دخل يوم الوقف أو دخل بعده لأن النسل اسم عام يقع على
البطن كله وإن كان في نسله أولاد البنات ذكرهم لال أنهم لا يدخلون في الوقت وغيرهم
روايات فمن وصي بثلاث ماله لزيدية فلان أو استأمن من الحرمي على ذراره فامتنع من

رواية لا يدخل ولد البنات في الوصية والامان لان ولد البنات من ذرية ابايهم كل من ذرية
 قوم الام الاربي الى اولاد الخلفاء من ذرية ابايهم كما قال لما عوف وانما امهات الناس اوعية
 مستودعات والانسان ابا وفي رواية يدخل فيه لان الذرية اسم للفرع المثلوه من اصل
 الاربي لان الناس كلهم ذرية ادم ونوح والاب والام اصلان للولد ثم الام من ذرية امها
 فما يولد منها يكون من ذرية امها ومعنى الاصليه والتولد في جات الام راجع لان الفحل
 يكون مستهدكا في رحمها فانما يكون الولد مثوله امه بواسطة امساك ماء الفحل في رحمها
 فاذا جعل النافله من ذرية اب ابيه فذلك يجعل من ذرية اب امه ولما ثبت ذلك في
 الذرية ثبت في النسل لا محاسوا انتهى كلامه وذكر في الخبر قال نوع اخر اذا وقف
 على اولاد يدخل في الوقت بنوا البنين وهل يدخل فيهم ولد البنات ففيه روايتان كذلك
 اذا وقف على ذرية يدخل فيهم بنوا البنين وهل يدخل فيهم بنوا البنات ففيه روايتان
 واصل هذا ما نقل في السيرة الكبرى باب من ابواب الامان اذا قال اهل الحريم المملكين
 امنونا على ذرارينا فامنونا على ذكركم امنونا وذرايتهم ذرايتهم ذرايتهم ذرايتهم
 من الرجال كاولاد البنين وان سئلوا من اولاد البنات وكذلك اذا قال امنونا على اولادنا
 فهم امنونا على انفسهم وعلى اولادهم صلاهم وعلى اولاد ذكركم من قبل الرجال في البنين دون
 بنى البنات وكذلك اذا قال امنونا على بنينا فهم امنونا على بنينا صلاهم وبنينا بنينا
 دون بنينا تم وذكر في باب اخر من ابواب الامان ان بنى البنات يدخلون في الامان فيصير
 المسئلة روايتان وكان الشيخ الجليل الامام ابو بكر محمد بن الفضل عجل الى ان ولد البنات لا يدخل

اذا وقف على اولادهم وذريته كل
 من ذرية ابيهم والبنات

في الامان وذكر في السيرة ايضا اذا قال واحد من اهل الحصن امنونا على بناتي وبناتي
 ابن وبنات بنت دخل في الامان بنات الابن ولا يدخل فيه بنات البنت قيل هذا
 على الرواية التي قال ان ابن البنت لا يدخل في الامان وقوله امنونا على بناتي على الرواية
 التي قال ثمة ان ابن البنت يدخل في بنت البنت تدخل ايضا ههنا وقيل بنت البنت لا تدخل
 تحت الامان رواية واحدة بخلاف ابن البنت على احدى الروايتين والفروان فضية الناس
 ان ابن البنت وبنت البنت لا يدخلان في الامان لانهما ابن ابنت المستامن وبنت ابن
 المستامن لا ابن المستامن وابنته لكن ركنا القياس في ابن البنت باستعمال الشرع
 وهو قوله تعالى ووهبنا له اسمى ويعقوب كلاهما بنينا ونوحا ههنا بنينا من
 ذرية داود وسليمان الى قوله وزر لربا ويحيى وعيسى حول عيسى من ذرية ابراهيم
 وعيسى لبراهيم كان ولدا لبنت وفدح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمي الحسن
 والحسين ابنيه ومثل هذا الاستعمال لا يوجد في بنت البنت فلو ابن البنت الى ما
 يقتضيه القياس والجواب في الوقت يجب ان يكون كذلك قال في السيرة عقوبت المسئلة
 الا اذا سمي شيئا يعرف انه اراد به بنات البنات قال في المستامن بنات وفدح
 امها ثم في امنونا بناتي وقال علي بناتي فحده دخل فيه بنات البنات لان ذرية
 الحارث على ارادة بنات البنات ولله لاله الحال من السلطان ما لا يصح فيها ركنا
 قال امنونا على بناتي وبناتي ومنناك يدخل في الامان بنات البنات كذلك ايضا ويجب
 ان يكون الجواب في الوقت كذلك وذكر في السيرة ايضا اذا قال امنونا على اولادنا واولاد

الفرق بين بنات البنت

دخول بنات البنات

دخلنا الامان بنوا البنات قال القاضي ركن الاسلام على السعدي الشيخ الامام في الامام
 هذه المسئلة على الروايتين ايضا وذكر الشيخ الامام في المسئلة في هذه الصور اولاد
 البنات يدخلون مائة واحدة وانما الروايتان فيما اذا قال اموي على اولاد في هذه الان
 المذكور ههنا ولد الولد ولد الولد حقه اسم من ولده ولد وابنته ولد من ولده
 ههنا بنته يكون ولد ولد حقه فاما اذا ذكر اولاد فاولاده حقه من ولد من
 حيث الحكم يكون منسوب اليه بالولادة ذلك اولاد البنات والجواب في الوقت على قول
 شمس لا يكون هكذا اذا وقت على اولاد اولاد فلان دخل تحت الوقت اولاد البنات
 روايته واحدة انتهى كلامه وذكر الخفاف في وقته قال باب الرجل يجعل ارضه موقوفة
 على ولد وولد ولد ونسله قلت اريت رجلا جعل ارضه موقوفة له ابدا
 في صحة على ولد وولد ولد واولاد اولادهم ونسلكهم ابد اما انما سلوا اثم من بعد علم المتأخر
 فان الوقت جائز ويشترك ولد وولد ولد اما انما سلوا ابد في غلة هذه الصدقة كل
 ولد كان له يوم الوقت وكل ولد طرأ له بعد الوقت وولد الولد ابد امكنون فيه
 ثم بحث ثم قال فهل يدخل في ذلك ولد البنات قال قد روي عن اصحابنا في رجل ادعى لولد
 فلان رجل بعينه ثلث ماله قالوا ان كان له ولد لصلبه ذكر وانثى فان الثلث بينهما
 على عدد من وان لم يكن الا ولد واحد ذكر او انثى فان الثلث كله له فان لم يكن له ولد لصلبه كان
 له ولد ولد من اولاده المذكور واولاد الاناث كان الثلث لولد المذكور واولاد الاناث
 فقال من اجاز منهم الوقت ان سبيل الوقت في هذا مثل سبيل الوصية قال لا يدخل ولد

نفسه
 وقت على اولاده وولد اولاده واولادهم ونسلكهم
 ابد اما انما سلوا اثم من بعد علم المتأخر

البنات في الوقت وقال محمد بن خل ولد البنات في الوقت واحص في ذلك في كتاب حجة علي
 ملك وهذا عندنا احسن ثم قال بعد ذلك باورق باب الرجل يجعل ارضه صدقة
 على نسل رجل او ذرية او على عقبه قلت اريت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة
 له ابدا على نسل فلان بن فلان ابدا اما انما سلوا اثم من بعد علم المتأخر على المسالكين قال الوقت جائز
 قلت ومن نسل فلان قال ولد ولد ولد ابدا اما انما سلوا اثم واولاد البنات والبنات
 في ذلك سواء قال نعم ثم بحث ثم قال قلت فان كان الوقت قد قل جعلت ارضي هذه صدقة
 موقوفة له ابدا على ذرية زيد ابدا اما انما سلوا اثم من بعد علم المتأخر على المسالكين قال هذا جائز
 ويكون لذرية زيد ما بقي منهم اذ انقضوا كانت الغلة للمساكين فكذلك ومن ذرية
 زيد قال الذرية والنسل سواء والحكم فيها واحد ثم بحث ثم قال قلت فان قل على ولدي ولد
 ولدي المذكور كانت الغلة للمساكين المذكور منهم ومن الاناث قلت فالدكتور من ولد البنات والبنات
 في ذلك سواء قال نعم الا ترى انه لو قل على ولدي وولد ولدي الاناث كانت الغلة للاناث
 ومن المذكور من ولد البنات والبنات ثم بحث ثم قال باب الوقت على الحب قلت اريت رجلا اذا
 قال ارضي هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم بعد علم المتأخر على المسالكين قال الوقت جائز
 والغلة لعقب زيد ابدا اما انما سلوا اثم من عقب زيد قال ولد ولد ولد ابدا
 ما نواله وامر الاولاد المذكور ومن الاناث الا ان يكون لزوج الاناث من ولد ولد زيد
 فكل من يرجع بنسبه بابا به الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان ابوا من غير ولد زيد
 فليس من عقب زيد الا ترى ان رجلا من ولد ولد عمر ولو تزوج امرأة من ولد زيد لم يسقط

الوقت على الحب

البنات في الوقت

كل من يرجع بنسبه بابايه الى ابيه من عقبه

ان يكون له هذه المرأة من عقب زيد ومن عقب عمرو وانما هو من عقب عمرو ولا من عقب زيد
العقب من ولد الذكر واولاد الاناث وكل من يرجع بنسبه بابايه الى زيد فليس من عقبه
ثم بحث ثم قال فلما اريته رجلا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ما تشاء او من
بعدهم على المساكين بل يجوز هذا الوقت قال نعم الوقت جائز قلت فان كان لزيد ولد صلب
ذكور واناث وله ولد من اولاد الذكور واولاد الاناث لمن يكون هذا الوقت قال لولد
زيد من الذكور والاناث واولاد الذكور من ولد ذكورهم واناثهم فذلك سواء لا يكون لولد البنات
من علة هذا الوقت شي قلت فلم قلت ان ولد له صلب من الذكور والاناث هم عقبه ولا يكون
ولد البنات من عقبه قال من قبل ان العقب انما هم من كان يرجع بنسبه الى ولد زيد فانه زيد
من صلبه هي من ترجع بنسبه الى زيد في عقب زيد واما ولد ولد الابنة فانه انما
يرجعون فانسابهم الى من ينسبون بابايتهم اليه الا ان ابنة ابن زيد من عقب زيد فذلك
ابنة زيد لا يكون اسود حال من ينسب الى ابنة زيد لصلبه وقال ايضا باب الرجل شئت
الشي على اهل بيته او على جنسه او على قرابته او على ارحامه او انسابه فاني اريته رجلا
جعل ارضه موقوفة لله ابد على اهل بيته فاذا انقرضوا فهي وقف على المساكين قال فالوقت
جائز ويكون ذلك وقفا على الغني والفقير من اهل بيته قلت ومن اهل بيته قال كل من ينسبه
بابايه الى اقصى اب له في الاسلام ومعنى اقصى اب له في الاسلام ابوه الذي ادركه الاسلام وان
لم يسلم لكل من ينسبه الى هذا الاب من الرجال والنساء والعبيان فهو من اهل بيته ويدخل
في الوقت قلت فهل يدخل هذا الاب الذي ادرك الاسلام في الوقت قال لا يدخل ذلك فيل يدخل

وقف على اهل بيته او على جنسه او على قرابته او على ارحامه او على انسابه

معرفته اهل بيته

ابو الوقت وولد الوقت لصلبه وولد ولد وان سفلوا في ذلك قال نعم يدخل ولد الذكور
في هذا الوقت واما اولاد الاناث من ولده فانه لا يدخلون في الوقت اذا كان اباؤهم من قوم
وان كان اباؤهم من قوم سفلوا الى وجه الذي ادرك الاسلام فهو من اهل بيته قلت فالتقول
في الوقت نفسه هل يدخل في هذا الوقت كل لاهل ولا يدخل ولا وعنه واولاد
اخوانه في هذا الوقت اذا كان اباؤهم من قوم اخرين قال لا قلت فالتقول ان كل من جئت
ارضى هذه صدقة موقوفة على جنسي ومن يورثهم على المساكين قال نعم على اهل بيته قال الجنس والاهل
متمثلة اهل البيت والحكم فيهم واحد ثم قلت اريته رجلا قال ارضى هذه صدقة
موقوفة لله ابد على اهل العجاير بن عبد المطلب رضي الله عنه وذكره لاهل في وقته في باب
الرجل ينفق على ولده ونسله كيف ينفسم الغلة قلت اريته اذا قال على ولدي ونسلي فله
البنين والبنات سواء قال نعم ثم ذكر باب الرجل ينفق ارضاه على ولده وليس له ولد قل
قلت اريته ان قال على ولدي وولد ولدي الذكور قال في امر كان ذكر امزول ولده وولد ولده
قلت والولد الذكور من ولد البنين والبنات سواء قال نعم الا اني لو قال صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي الغفراني اعطى مكان فخر امزول ولد البنين والبنات كذلك قوله الذكور
وقوله الذكور والغفراني واحد ثم قال لو قال ارضى صدقة موقوفة على ذكوري وولدي ذكوري
ولد ولدي قل هو الذكور من ولد له صلبه ولذكوري من ولد له ويكون الذكور من ولد البنين والبنات
في ذلك سواء ثم قلت اريته لو قال صدقة موقوفة على الذكور من ولدي وعلى ولد الذكور
منسلي قال في الذكور من ولد له صلبه وعلى اولادهم من البنين والبنات وعلى ولد كل ذكر من

المسكلم لا يدخل في علقه

معرفته اكنس والاهل

وقف على ولده وولد ولده الذكور يدخل فيه كل ذكر من ولد له كقولك ولد الغفراني

وقف على ذكوري ولده وذكوري ولد ولده

مسند احمد بن حنبل

وقد علمت على ما كان في نصوص الاولين

فسله كان من ولد المذكور او ولد الاناث ثم قلت اني لو قال صدقة موقوفة على نسلي
فانقرضوا جميعا الاولين بنتا تعطي الغلة قال نعم فقلت كذا على نسلي فلان قال نعم ثم قلت
ثم قال يا ابا الرجل انك انك انك او جنس فلان من ال فلان وبنسبه فقلت اني لو
قال ارضي صدقة موقوفة لله اباي العباس بن علي المطلب قال الوقت جازي ويكون الوقت
لال العباس بن علي المطلب قلت ومن ال العباس بن علي المطلب قال كل من كان نسب بابا به المذكور المذكور
والاناث الى العباس بن علي المطلب قلت اني لو كان جيا كان يدخل في الوقت قال فقلت
اريت من كان ابو من سائر بني هاشم واما من ال العباس بن علي المطلب قال هذا الوقت قال لا يدخل
الا من نسب بابا به المذكور الى العباس بن علي المطلب قلت ومن ال العباس بن علي المطلب
ولا دونه سوا قال نعم بعد ان يكون نسب بابا به المذكور الى العباس بن علي المطلب
مثل ال علي بن عبد المطلب قال هذا وقوله لال العباس بن علي المطلب راجع الى
ارضى صدقة موقوفة على جنس من الجنس من ال العباس بن علي المطلب قال كل من كان نسب بابا به
المذكور الى الرجل الواقف الى ثلاثة ابا على ما وصفته كذا في المذكور والاناث فهو من الجنس
اريت الاحوال يكون من الجنس قال لا قلت اريت ان اخيه يكون من الجنس قال لا يكون
جنسه اذا كان ابن من قوم اخرين قلت وكذا كذا ابن بنته قال نعم فقلت اريت اذا قال ارضي
صدقة موقوفة على آل بيتي آل بيتي قال لا من نسب بابا به المذكور الى العباس بن علي
قلت اريت الواقف ايدخل في الوقت قال نعم قلت وكذا كذا ولد لصلبه قال نعم فقلت اريت
امراة قال ارضي صدقة موقوفة على اهل بيتي ايدخل ولد في الوقت قال لا يدخلون اذا كان

معرفة الكسب

وقد علمت على ما كان في نصوص الاولين

ابوهم من قوم اخرين فقلت وكذلك لو قال لجنس قال نعم قلت اريت اذا قال ارضي صدقة
موقوفة على اهل بيتي ايدخل في الوقت قال لا من نسب بابا به المذكور الى العباس بن علي
قلت اريت الواقف ايدخل في الوقت قال نعم قلت وكذا كذا ولد لصلبه قال نعم فقلت اريت
امراة قال ارضي صدقة موقوفة على اهل بيتي ايدخل ولد في الوقت قال لا يدخلون اذا كان
ابوهم من قوم اخرين فقلت وكذلك لو قال لجنس قال نعم قلت اريت اذا قال ارضي صدقة
موقوفة على اهل بيتي ايدخل في الوقت قال لا من نسب بابا به المذكور الى العباس بن علي
قلت اريت الواقف ايدخل في الوقت قال نعم قلت وكذا كذا ولد لصلبه قال نعم فقلت اريت
امراة قال ارضي صدقة موقوفة على اهل بيتي ايدخل ولد في الوقت قال لا يدخلون اذا كان

وقد علمت على ما كان في نصوص الاولين

الا خلافا لما في نصوص الاولين

معرفة النسب

الذي هو النسب

هذا هو النسب

على ولدي وولد ولدي ونسبهم فولد البنات يدخلون في هذا الوقت سنة الذكر وفي مساب
 المازي اذا وقف وقتا على ولد وولد ولد فهو ولد الوقت المذكور والامات قال انفسوا
 فلن كان من ولد ابن الوقت وولد الابنة للوقت ما ان قال لولدي واولادهم كان ذلك
 ذلك لولد الابن وولد الابنة كلهم فيه سواء عن محرم شجاع في قوله وولد ولد مائنا سواهم
 الى ولد ولد الذكر وولد الاناث فالنسل من المذكور وولد الاناث ولو قال وقت على نسلي
 ولم ينس الاولاد الابن يعطيه الوقت ولو قال ارضى صدقة له ابدى الى العباس بن محمد
 فالاول كل من ينسب باباه من المذكور والامات الى العباس ولا يدخل فيه العباس وابنه
 لو كان حيا الا حيا قال ومن بعدت ولادته او قربت سواء كان على اهل بيت العباس
 من ينسب باباه المذكور الى الجد الثالث ولو قال على اهل بيتي يدخل فيه ابو الوقت
 وولد ابن الصلب وفي كتاب الوصايا من الوصي ثلث ماله لجنسه او له ماله منه فالوصية
 لمن انسل منه من قبل ابائه الى اب له في الاسلام من اولاده المذكور منهم كذا مثل اهل البيت
 على اهل بيت العباس بنسب اليهم او ولد البنات واولاد الاخوات يدخل فيه ولد
 الموصي ووالده والوصية لفلان كالوصية لاهل بيته ولو وصي لغيره لا يدخل في
 ولد الابنة والعقب وولد الذكر وولد الاناث وعند بعض الناس ولد البنات من العقب
 وذكر في فتاوى قاضي خان قال فصل في الوقت على الاولاد والزياد الجران رجل قال
 ارضى هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى
 لان اسم الولد ما حوز من الاولاد والولادة موجودة في الذكر والانثى الا ان يقول على الذكر

وقد عرفت ان ولد البنات يدخل في وقت والده

ولد البنات من العقب على من لا البعض

من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقت فادام يوجد واحد من ولد الصلب
 كانت الغلة له غير فان لم يوجد واحد من الصلب الا ول تصرف الغلة الى الفقراء ولا يصرف الى
 ولدا لولد شي ان لم يكن له وقت الوقت ولد لصلبه وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن
 لادشا دكه مرد وانه من البطون ويكون ولد لغيره ولد الصلب لنتله ولد الصلب
 ولا يدخل فيه ولد البنات في ظاهر الرواية وبه اخذ ملاك وذكر الحنفية عن محمد بن زيد
 فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر الرواية كان اولاد البنات ينسبون الى ابايهم
 ما الى امهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية ولو قال ارضى
 هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي لم يرد على هذا يدخل فيه ولد لصلبه
 واولاد بنيه بشرط كون الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن لانه سوى بينهما
 في الذكر وهل يدخل في ذلك ولد البنات قال ملاك يدخل وكذا الوقت ارضى من
 صدقة موقوفة على ولد ولد ولدي قال ملاك يدخل فيه الذكر ومن ولد البنات
 وقال على الرازي اذا دخل وقف على دار وولد ولد يدخل فيه الذكر ومن ولد البنات
 انفسوا فهو لزمان من ولد ابن الوقت وولد الابنة الوقت ولو قال على اولادي واولادهم
 كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنات في الصحيح ما قال ملاك لان اسم ولد الولد
 ينسب لاولاد البنات ينسب لاولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنوا على
 اولادنا يدخل فيه اولاد البنات واولاد البنات قال الحسن بن احمد بن الحسن بن ولده
 اسم من ولدته ولد وابنه ولد من ولدته ابنته يكون ولد له حصة بخلاف ما اذا قال

وقف على اولادي واولادهم يدخل فيه ولد البنات على الصحيح

هذا هو الصحيح في وقت ولد البنات

ولدي فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقت في ظاهر الرواية لان اسم الولد متناول ليدخل فيه
وانما يتناول ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعمران ولد الولد متناول ولد البنت عند اصحابنا
ذكر ملال في الوقت اذا قل وقت علي ولدي وولد ولدي المذكور فالذكر مذكور ولد البنت والبنات
سواء يدخلون في الوقت ثم بحث ثم قال رجل وقت ضيعة له على ابنه واولاده واولاد اولاده
ابدا ما نشاءوا وله اولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب
لهم على السوا واولاد البنات مثل يدخلون ذكرهم منا انهم يدخلون وهي راية الخصاص اما في
ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية
لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد لانهم منسوبون الى الاب كالي الامم وذكر فنوا
الحسام الشهيد الصغري قال ولو قال علي ولدي وليس له ولد لصلبه وانما له ولد الولد
دخل فيه ولد الابن لا خلاف ومثل يدخل فيه ولد البنت ذكر ملال انه لا يدخل وهذا
ذكر محمد في السيد الكبير في شروط الخصاص ولد البنت يدخل في الوقت فصار في المسئلة
روايات وفي كتاب الحج على اهل الرينة كمرجهه انه في قوله ولد الولد انه يدخل فيه ولد
الابنة عنه اصحابنا وفي مسائل على الرازي اذا وقف على اولاده واولادهم دخل فيهم ولد الابن
ولد الابنة وفي السيد الكبير اذا قل اولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد الولد
حقيقة اسم ولد ولد وابنته ولد من ولد ابنته يكون ولد حقيقة فلا خلاف ما لو استثنوا
على اولادهم لان اولاد الرجل في الحقيقة من ولدهم هو من حيث الحكم يكون منسوباً اليه بالولادة
وذلك اولاد الابن واولاد البنات واذا وقف على نفسه دخل فيه ولد الابن مثل يدخل فيه

ولد الابنة ذكر ملال ان فيه روايت عن اصحابنا وذكرنا انفا الحسام الشهيد رجل
وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ابدا ما نشاءوا وله اولاد قسم بينهم بالسوية
لا يفضل الذكر على الاناث لانه اوجب لهم على السوا واولاد البنات مثل يدخلون ذكر
ههنا انهم يدخلون رواية الخصاص اما في ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان
الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد
لانهم منسوبون الى الاب كالي الامم وذكر في منية المفتي قال وقت على اولاده واولاد
اولاده واولاد اولاده واولاد لا يفضل الذكر على الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه
وبه يفتي وذكرنا في اللؤلؤ الكي رجل وقف ضيعة على اولاده واولاد اولاده ليد
ما نشاءوا وله اولاد اولاد اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الاناث لانه
اوجب لهم على السوا واولاد البنات مثل يدخلون ذكرهم منا انهم يدخلون وهي راية الخصاص اما في
ظاهر الرواية لا يدخلون وكذا لو كان مكان الوقت وصية والفنوي على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد
لانهم منسوبون الى الاب كالي الامم وذكر فنوا الحسام الشهيد الصغري قال ولو قال علي ولدي وليس له ولد لصلبه وانما له ولد الولد
دخل فيه ولد الابن لا خلاف ومثل يدخل فيه ولد البنت ذكر ملال انه لا يدخل وهذا
ذكر محمد في السيد الكبير في شروط الخصاص ولد البنت يدخل في الوقت فصار في المسئلة
روايات وفي كتاب الحج على اهل الرينة كمرجهه انه في قوله ولد الولد انه يدخل فيه ولد
الابنة عنه اصحابنا وفي مسائل على الرازي اذا وقف على اولاده واولادهم دخل فيهم ولد الابن
ولد الابنة وفي السيد الكبير اذا قل اولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنة وهذا لان ولد الولد
حقيقة اسم ولد ولد وابنته ولد من ولد ابنته يكون ولد حقيقة فلا خلاف ما لو استثنوا
على اولادهم لان اولاد الرجل في الحقيقة من ولدهم هو من حيث الحكم يكون منسوباً اليه بالولادة
وذلك اولاد الابن واولاد البنات واذا وقف على نفسه دخل فيه ولد الابن مثل يدخل فيه

الفنوي على ظاهر الرواية لان اولاد البنات ليسوا باولاد اولاد



اولاد لانهم منسوبون الى الاب لا الى الام وذلك في الردية للناطقي قال فان جعلها دفعا على
ولده وولد ولد في ولد ولد الذكر والاناث داخون فيه ولا يدخل فيه ولد المصطفى
الولد مع ولد الصلب ويكون لولد من الرافد دون ولد اناثه الواقف ولو قل لولدي
واولادهم كان ذلك لولد الابن لولد الابنه كلهم داخون في ذلك لانه مضاعف في المولد
ففي الاصل مضاعف الى نفسه ذكرا على الرازي قال ورايت في حجج محمد بن الحسن ان ولد الابنه دخل
في قوله ولد الولد ولا بعد ذلك بوزن فان مضاعف في موقوفه موقوفه على ولدي وولد
ولدي ابراما ثلثا سلوا بعد موتها مرض موتها فالغله لولد الصلب ولولد ولد على عدد
ر وسهم فما اصاب ولد الصلب فهو بينهم وبين ساير الورثة الواقف وزوجه على الرازي
على ما اصاب ولد الولد والنسل هو لهم بالسوية والنسل يكون لان ولد الابن وولد
الابنه وذكر في كتاب الوصايا من شرح الزيارات لقاضي خان قال الفصل الثاني اذا وصي
لاهل بيته او لجنسه او لاله فالوصيه لبي ابيه الذي ينسبون اليه الى اقصى اب له في
الاسلام يدخل فيه المحرم وغيره والولد والوالد اقام يرثه ولا يدخل فيه الاب الاكبر الذي
ينسب اليه البيت ويستوي فيه الكافر والمسلم والانثى الذكر اما اهل البيت فانه لا
يراد بيت السكنى وانما يراد به بيت النسبه فكل من جمعه واياهم من اهل بيت النبي يدخل فيه
ولا يدخل فيه اقصى اب في الاسلام لما قلنا في الفصل الاول ولا يدخل الاب الاكبر الذي
ينسب اليه البيت لانه اوصى اهل بيته لا لصاحب البيت والجنس والال والاهل
البيت سواء يقال له عباس واهل عباس ولا يدخل فيه قوم الام لان الانسان بعد من جنس

قال في رد المحتار وفقط على ولدي وولد ولدي
فالغله لولد الصلب ولولد ولد ولدي ما اصاب ولد
الصلب هو بينهم وبين ساير الورثة

اهل البيت يراد به بيت النسبه

قوم الاب لا من جنس قوم الام الا يري ان ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في شيا
ولم يكن في طيها والال اسم لما يرجع هو اليه بالنسب والنسبه تكون بالابا لامهات
ولا يدخل في هذه الوصايا اولاد البنات لانهم منسوبون الى ابايهم كالي امهاتهم وكذا الوأ
امراه هل ينسب او لها او لجنسها فالوصيه تكون لمن ينسب الى ابيه اقصى اب في الاسلام
ولا يدخل ولد في امهاتهما الولد فلانه ينسب الى ابيه حتى لو كان زوجا ابن عمها
يدخل ولادها واما الام فلان ينسب الى قوم ابيها لا الى قوم الموصيه وذكرنا تنه
الفتاوى الا ترى ان من جعل رضى صدقه موقوفه على ولد وليس له ولد صرف الغلة
الى الورثة فان حدث له بعد ذلك ولد صرف الغلة المستقبليه لانه اهلها وكان
الوقف باسم الولد دخل فيه البنون والبنات لان الولد اسم مستقر من الاولاد وهذا
المعنى موجود فيها ولو قل على ولد وليس له ولد لصلبه وانما له ولد الولد دخل فيه ولد
الابن وكذا الابن لا خلاف وهل يدخل فيه ولد البيت ذكره مال انه لا يدخل وكذا
ذكر محمد في السير الكبير وفي شروط الخصاص ان ولد البنت يدخل في الوقف فصار في الغلة
روايتان وفي كتاب الحج على اهل الدنه لمحمد في قوله ولد الولد يدخل فيه ولد الابنه عند
اصحابنا وفي سائل الرازي التي جمعها في الحسابات اذا وقف على اولاد واولادهم
واولاد اولادهم دخل فيه ولد الابنه وهذا لان ولد الولد حقيقه اسم لولد ولده
وابنته ولد فمن ولدته ابنته يكون ولد ولد حقيقه كلاف ما لو استأمنوا على
اولادهم لان اولادهم جل في الحقيقة من ولدهم هو من حيث الحكم من يكون منسوب الى الولد

او من ابراهيم على اهل بيته اولادها او لجنسها
فمنه خلاصه ولا اولادها اذا كان زوجها
ابن عمها

وقف على ولده وليس له ولد

وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات واذا وقف على نسله دخل فيه ولد الابن وهل
يدخل فيه ولد الابنة ذكره لال ان فيه روايتين عن اصحابنا واذا وقف على ولد نسله
وله اولاد الصلب واولاد الاداد دخل فيه اولاد الصلب واولاد الاداد وان بعدوا
فالاولاد الصلب يدخلون تحت اسم الولد وتحت اسم النسل واولاد الاداد يدخلون تحت اسم
النسل وذكر في الخبر المذكور اني في كتاب الوصايا منه عن محمد بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي
الموصي والموصي لعقبه في الوصية لعقبه باطل ولو مات قبل موت الموصي فالوصية
جائز وعقب الرجل من الذكور والاناث وان لم يكن له ولد فولد له الذكور دون
الاناث وذكر في البدائع للكاظمي في كتاب الوصايا ولو اوصى اهل بيته يدخل فيه
من جمعه وايضا في اقصى في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا دخل في هذه الوصية
كل من ينسب اليه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيه كل من ينسب اليه من
من قبل الاب سواء كان نفعه ذكرا وانثى بعد ان كانت نسبته اليه من قبل الاباء ولا
يدخل مركات نسبته من قبل الام لان المراد من اهل البيت اهل بيت النسب والنسب
الي الاباء واولاد النساء اباءهم قوم اخرين فلا يكون من اهل بيته ويدخل تحت الوصية
اهل بيته ابوه وجد اذ كان من قبله وكذلك لو اوصى لنسبه او جنسه فهو على قرابته
الذين ينسبون اليه في اقصى في الاسلام حتى لو كان ابا على غريته دخل في الوصية
وكذا الجنس فان الهاشمي اذا تزوج امه فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى امه ونسبه
اهل بيته لا امه فثبت ان النسب والجنس يختص بالاب دون الام وكذلك الوصية قال

وقف على ولد له من ابنته

اوصى لعقبه الموصي قبل ان يمتنع

اوصى لعقبه الموصي قبل ان يمتنع
اوصى لعقبه الموصي قبل ان يمتنع
اوصى لعقبه الموصي قبل ان يمتنع

فلان

فلان هو منزله الوصية اهل بيت فلان فلا يدخل احد من قرابة الام في هذه الوصية
وذكر في شرح مختصر الكرخي للنفذوري في كتاب الوصايا منه قال ابن جماعة عن محمد بن جلال الوصى
لفلان ولعقب فلان رجل اخر مات الموصي والموصي لعقبه في الوصية لعقبه باطل ولو مات قبل موت الموصي فالوصية
جائز وعقب فلان الذي اوصى له لان لعقب في قول محمد انما يكون بعد الموت وان مات
الموصي لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائز وممكن الثلث فلان ولعقب فلان على
عدد الروس وعقب فلان ولد له الذكور والاناث فان لم يكن له ولد فولد له الذكور
دون الاناث وغير ولد الاناث لان ولد ابنة من الذكور والاناث عقب له فاما ولد
بناته فليسوا من عقبه ثم قال وانما لم يدخل ولد البنات في ذلك لانه لا يبايع
فسوى بين الذكور والاناث وذكر في الخبر بشرح الجامع الكبير للحصيري في كتاب الوصايا
منه قال وان اوصى لشخصه لولد فلان وله بنون وبنات كان الثلث بينهم بالسوية كان
لفظ الولد اسم جنس للولد ذكر اذكر او انثى واحد اكان واكثر ولو كانت له امرأة
صاحبه دخل في بطنها في الوصية لانه دخل تحت اسم الولد في الميراث فكذلك في
الوصية فان كانت له بنات وبنوا اير فالوصية لبناته دون بنى ابنة لان لفظ الولد
يشاير الابنة حقيقة واولاد الابن مجازان فاما امكن صفة الى الحقيقة لا صرف الى
المجاز وان لم يكن له ولد لصلبه فالوصية لولد الام من نسبه في ذكرهم وانما هم
لانه تعذر الصفة الى الحقيقة فصرف الى المجاز تصحى للكلام ولا يدخل اولاد البنات
لانهم قوم اخرين وليسوا من اولاد لان النسب الى الاباء عليه قوله تعالى ما كان

للفرد كروى في الوصية
للفرد كروى في الوصية
للفرد كروى في الوصية

مهرا با احد من رجالكم فلو كان اولاد البنات ينسبون الي جدهم لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابا الحق والحسين وذكر الخصاص عمر بن الخطاب ولد البنات مدخلون فيه كولد البنين وذكر في السير
 الكبير اذا اخذ الامان لنفسه ولو لم يخل فيه ولد البنات وفي بعض النسخ انه لا
 مدخل وهذا لان الولد ينسب الي ابويه فهو ابن لأمه وابن لأمه حقيقة وابن لأمه مجاز فاذا
 نسب الي ابويه بآبائه فكذلك الي اب امه ولان عيسى عليه السلام من بني ادم وان كان
 لا ينسب اليه الا من الام الا ان الاصح ان ولد البنت لا مدخل في الوصية والوقف واما
 مسألة السيد فثبيل هو قول محمد والفرق ان بني الامان على النوسعه ولهذا ثبت لاشارة
 والشرع والدلالة فانه لا ضرر على البنين مدخل ولد البنت في الامان بخلاف الوصية
 والوقف لا يرى ان في الوصية للاقارب تعتبر ابو حنیفة الاقرب فالاقرب دفعا للفرق
 عن الاقرب بمشاركه الابعد كما هنا وذكر في التحرير ايضا في باب من الوصايا التي يكون
 رجوعها والتي تكون رجوعها التي لا تكون رجوعها قال ابن سماعه عن محمد بن رجل وصي
 لفلان ولعقب فلان يعني رجلا اخر قال فان مات الموصي والموصي لعقبه حي فالوصية بحله
 والثالث لفلان الذي ادعى له لان الحديث في قول محمد انما يكون بعد الموت وان مات الموصي
 لعقبه قبل موت الموصي فالوصية جائز ويكون الثالث لفلان ولعقب فلان على عدد الزوج
 وعقب فلان من الذكور والاناث وان لم يكن له ولد فولد ولد من الذكور والاناث غير ولد فلان
 لان ولد ابنه من الذكور والاناث فكذلك فاما ولد بنته فليسوا من عقبه ثم ثبت ثم قال لعقب
 ولد الولد فان الاسم بينا ولهم كل واحد وصي لو ولد فلان له ولد له ولده ولد له ولده ولد له

بعد الفرق بين الوصية والوقف

بعد الفرق بين افعال التفضيل للاقارب

ولد البنات لانهم عتقوا بابيهم وذكر في الغنية في كتاب الوصايا من قال ومعتق فلان وله
 الذكور والاناث ثم اولاد الابن ولكن بعد موت فلان وذكر في عمدة القناوي للعبد المصير
 قال اذا وقف صنيعه على اولاده واولاد اولاده ابراما ثنا سفيان بن عيينة عن سالم بن
 لايفضل الذكر على الانثى واولاد البنات لا يدخلون فيه وكذلك لو كان مكان الوقف وصية
 فقلت ففهمنا من هذه اكله ان اولاد البنات تهل به مدخلون
 في لفظ الاولاد واولاد الاولاد ام لا ففي رواية الخصاص ومدا لا يدخلون في ظاهر
 الرواية لا يدخلون عليه الفري وكذا مل يدخلون في الوقف على الذرية ام لا ففي رواية
 مدخلون في رواية لا يدخلون وكذا في لفظ النسل والعقب مل يدخلون فيه ام لا فذكر
 في المحيط ان اولاد الذكور انهم لا يدخلون وفي وقف الخصاص انهم يدخلون وفي وقف ابن مازن
 ملال انهم لا يدخلون وفي قناوي قاضي خان ان اولاد البنات روايتين وفي الروضة
 لناظمي قال والنسل لا يكون الا من ولد الابن ومن ولد الابنة وفي ثمة القناوي ان فيه روا
 روايتين عن صحابنا وكذا في لفظ العقب مل يدخلون فيه ام لا فقال الخصاص والعقب
 اولاد الذكور ومن اولاد الاناث وفي التوجيه للكرمان في لفظ الاال والجنس اهل البيت
 الحكم فيهم واحد ولا مدخل اولاد البنات في ذلك ونظمت ذلك في بيتين واثبتهما في كتاب الملل بالقرية
 " اهل واهل واولاد كذا عقب نسل وجنس كذا ذرية حضروا "
 " فلا مدخل في اولاد البنات قتل فما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا "
 ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادي واولاد اولادي ان اولاد البنات

لا بد من ان يكون المثل في السنة الاولى قبل مضي سنة الاجارة لئلا يجر غير وان
 كانت الاجارة الاولى بما لا يتغلب الناس في مثله فهي فاسدة فله ان يجر اجارة صحيحة
 اما من الاول او من الثاني باجره المثل وبالزيادة على قدر ما رضى به المستاجر وذكر في
 واقعات المحام الشهيدي رجل استأجر أرض وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي
 اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وانزاد اجرة الأرض ليس للمثلي
 ان تنقص هذه الاجارة لتقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد وذلك العقد
 المسمى اجرة المثل وفيه انقصان الاجارة حمام وقت اجرة المثل من رجل فاجاز اخر فاد
 في الاجرة ليس للمثلي ان تنقص الاجارة الاولى اذا اوجر باجر المثل ونقص قد رما
 يتغلب الناس في مثله فالاجارة فاسدة وله ان تنقصه وذكر في الفتاوى البدعية
 رجل استأجر أرضا موفوفة ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت
 السنة الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجرة المثل الأرض قالوا ليس للمثلي ان
 ان تنقص الاجارة لتقصان اجرة المثل لان المسمى اجرة المثل واجر المثل انما يعتبر وقت
 العقد وذلك العقد كان المسمى اجرة المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وذكر في الخبر اذا
 استأجر أرضا وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل حتى جازت الاجارة
 فخصنا جرتها لا تنقص الاجارة واذا انزاد اجرة المثل بعد مضي مدة على فتاوى
 سمرقند لا ينقص العقد وعلى رواية الطحاوي بنفسه العقد ان وقت الفسخ على المسمى
 ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها كان فيه زرع لم يستحصه بعد فالت

لا بد من ان يكون المثل في السنة الاولى قبل مضي سنة الاجارة لئلا يجر غير وان
 كانت الاجارة الاولى بما لا يتغلب الناس في مثله فهي فاسدة فله ان يجر اجارة صحيحة
 اما من الاول او من الثاني باجره المثل وبالزيادة على قدر ما رضى به المستاجر وذكر في
 واقعات المحام الشهيدي رجل استأجر أرض وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي
 اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وانزاد اجرة الأرض ليس للمثلي
 ان تنقص هذه الاجارة لتقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد وذلك العقد
 المسمى اجرة المثل وفيه انقصان الاجارة حمام وقت اجرة المثل من رجل فاجاز اخر فاد
 في الاجرة ليس للمثلي ان تنقص الاجارة الاولى اذا اوجر باجر المثل ونقص قد رما
 يتغلب الناس في مثله فالاجارة فاسدة وله ان تنقصه وذكر في الفتاوى البدعية
 رجل استأجر أرضا موفوفة ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت
 السنة الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجرة المثل الأرض قالوا ليس للمثلي ان
 ان تنقص الاجارة لتقصان اجرة المثل لان المسمى اجرة المثل واجر المثل انما يعتبر وقت
 العقد وذلك العقد كان المسمى اجرة المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وذكر في الخبر اذا
 استأجر أرضا وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل حتى جازت الاجارة
 فخصنا جرتها لا تنقص الاجارة واذا انزاد اجرة المثل بعد مضي مدة على فتاوى
 سمرقند لا ينقص العقد وعلى رواية الطحاوي بنفسه العقد ان وقت الفسخ على المسمى
 ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها كان فيه زرع لم يستحصه بعد فالت

يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسألة روايتان وليس المراد ان تعليل الاعصاير
 ذلك ولو ذكر عشر بطون على ظاهر الرواية فان تعليل ظاهر الرواية فمقتلنا عن الميثاق
 جعل المانع من ظهورهم خوفا منهم ليسوا منسوين الى اباهم دون امهاتهم فعمل هذا
 ذكر خمس بطون واكثر لا يدخلون على ظاهر الرواية للمعنى الذي ذكرنا وقد صرح صاحب الهدية
 في النجاشي كما ذكرنا ان الفتوى على ظاهر الرواية انه لا يدخلون وانه اعلم
واما مسألة الزيادة في اجرة المأجور اذا كان وقفا وهل تنفع الاجارة بها
 وتحرر ذلك فنقول ذكر في فتاوى قاضي خان المثلوي اذا آجر حمام الوقت من رجل ثم جاز
 ونزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان جيرا اجرة المثل الاول آجره باجره مثله او ينقصان بغير تغلب
 الناس في مثله فليس للمثلي ان يخرج الاول قبل انقصان الاجارة وان كانت الاجارة
 الاولى بما لا يتغلب فيه تكون فاسدة وله ان يجرها اجارة صحيحة اما من الاول او من غيره
 باجره المثل وبالزيادة على قدر ما رضى المستاجر به وان كانت الاجارة الاولى باجر
 المثل ثم انزاد اجرة المثل كان للمثلي ان يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على المستاجر
 التسمية كذا ذكر الطحاوي وذكر في فتاوى الخاوي رجل استأجر أرضا وقت ثلاث
 سنين باجره معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس
 وانزاد اجرة الأرض ليس للمثلي ان تنقص الاجارة لتقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر
 وقت العقد وذلك العقد المسمى اجرة المثل وفيه انقصان الاجارة حمام وقت اجرة المثل من رجل فاجاز اخر فاد
 في الاجرة ليس للمثلي ان تنقص الاجارة الاولى اذا اوجر باجر المثل ونقص قد رما
 يتغلب الناس في مثله فالاجارة فاسدة وله ان تنقصه وذكر في الفتاوى البدعية
 رجل استأجر أرضا موفوفة ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت
 السنة الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجرة المثل الأرض قالوا ليس للمثلي ان
 ان تنقص الاجارة لتقصان اجرة المثل لان المسمى اجرة المثل واجر المثل انما يعتبر وقت
 العقد وذلك العقد كان المسمى اجرة المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وذكر في الخبر اذا
 استأجر أرضا وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل حتى جازت الاجارة
 فخصنا جرتها لا تنقص الاجارة واذا انزاد اجرة المثل بعد مضي مدة على فتاوى
 سمرقند لا ينقص العقد وعلى رواية الطحاوي بنفسه العقد ان وقت الفسخ على المسمى
 ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها كان فيه زرع لم يستحصه بعد فالت

اذا انزاد اجرة المثل فلا تنفع الاجارة
 او لا تنفع الاجارة

الناس في مثله فليس للمثلي ان يخرج الاول قبل مضي سنة الاجارة لئلا يجر غير وان
 كانت الاجارة الاولى بما لا يتغلب الناس في مثله فهي فاسدة فله ان يجر اجارة صحيحة
 اما من الاول او من الثاني باجره المثل وبالزيادة على قدر ما رضى به المستاجر وذكر في
 واقعات المحام الشهيدي رجل استأجر أرض وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي
 اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت الرغبات وانزاد اجرة الأرض ليس للمثلي
 ان تنقص هذه الاجارة لتقصان اجرة المثل لان اجرة المثل تعتبر وقت العقد وذلك العقد
 المسمى اجرة المثل وفيه انقصان الاجارة حمام وقت اجرة المثل من رجل فاجاز اخر فاد
 في الاجرة ليس للمثلي ان تنقص الاجارة الاولى اذا اوجر باجر المثل ونقص قد رما
 يتغلب الناس في مثله فالاجارة فاسدة وله ان تنقصه وذكر في الفتاوى البدعية
 رجل استأجر أرضا موفوفة ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل فلما دخلت
 السنة الثانية كثرت رغبات الناس فازداد اجرة المثل الأرض قالوا ليس للمثلي ان
 ان تنقص الاجارة لتقصان اجرة المثل لان المسمى اجرة المثل واجر المثل انما يعتبر وقت
 العقد وذلك العقد كان المسمى اجرة المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك وذكر في الخبر اذا
 استأجر أرضا وقت ثلاث سنين باجره معلومة هي اجرة المثل حتى جازت الاجارة
 فخصنا جرتها لا تنقص الاجارة واذا انزاد اجرة المثل بعد مضي مدة على فتاوى
 سمرقند لا ينقص العقد وعلى رواية الطحاوي بنفسه العقد ان وقت الفسخ على المسمى
 ولو كانت الأرض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها كان فيه زرع لم يستحصه بعد فالت

الرمان في جوبكث الغبابة

اجرة المثل تعتبر وقت العقد

هل تنفع الاجارة بالزيادة في المثل

اجرة المثل تعتبر وقت العقد

الزيادة بحسب المسمى بغيره وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب المثل وزيادة الاجر
 بعد اذ ازادت عند الكل هذه الجملة من مائة الطحاوي وذكر في النسيب لو كانت الارض
 المستاجر وقفا وقد استاجر هامة طوبله ان كان السعر يحال لم يزد ولم ينقص جاز
 وان غلا اجر مثله بنفسه بحسب المسمى في مضي وجهه ثانيا فمات في ولو كانت الارض على الاكل
 الفسخ بان كان فيها زرع لم يستحقه لانفسه لكنه بحسب المسمى الى وقت زيادة وجهه الزمان
 الى تمام السنة بحسب المثل ولا يعتبر الزيادة في السعر الا اذا زادت عند الكل مما لو
 زاد بعض الناس اجرا لم يمتنع اليه لعله منعت فيه وذكر في فداوى برهان المزايا
 المعالي محمود من عهده العز في الوقت المستاجر اذا زاد اجر مثله كان للمثول ان يفسخ العهدة
 ويحتاج الى تجديد العهدة فيقضي بان له ان يفسخ ويحال بنفسه بحسب المسمى من مائة الطحاوي
 وذكر في نية المتي اذ زاد اجر المثل في الوقت بوجه العهدة ليس للمثول ان يفسخ لان اجر
 المثل العشرة وقت العهدة فتحت رتبا من هذا اما حاصلة ان الاجرة في الوقت
 لانفسه ولا ينسب بمزيد زيادة من جارية الاجرة ما لم يميز ازيد او انزل الما جارية
 العهدة وسواء كان ما زاد منه اقل او اكثر من الاجرة او ربح او اقل او اكثر من الما جارية
 من غير اجر المثل وقت العهدة الا جاز ولم يجر على ازيد او اقل اجر المثل بعد العهدة
 وسواء حصلت زيادة مستندة الى ان اجر المثل زاد ام لا ويكون بالنفس بوجه ذلك ومنهم
 من قال اذ ازداد اجر المثل بعد العهدة كان للمثول ان يفسخ العهدة ويحتاج الى تجديد العهدة
 ثانيا وخرج الامام برهان المزايا المعالي فمات ثلثا انه مضي بان له ان يفسخ العهدة ما لم

في الزيادة بحسب المسمى بغيره وبعد الزيادة الى تمام السنة بحسب المثل وزيادة الاجر
 بعد اذ ازادت عند الكل هذه الجملة من مائة الطحاوي وذكر في النسيب لو كانت الارض
 المستاجر وقفا وقد استاجر هامة طوبله ان كان السعر يحال لم يزد ولم ينقص جاز
 وان غلا اجر مثله بنفسه بحسب المسمى في مضي وجهه ثانيا فمات في ولو كانت الارض على الاكل
 الفسخ بان كان فيها زرع لم يستحقه لانفسه لكنه بحسب المسمى الى وقت زيادة وجهه الزمان
 الى تمام السنة بحسب المثل ولا يعتبر الزيادة في السعر الا اذا زادت عند الكل مما لو
 زاد بعض الناس اجرا لم يمتنع اليه لعله منعت فيه وذكر في فداوى برهان المزايا
 المعالي محمود من عهده العز في الوقت المستاجر اذا زاد اجر مثله كان للمثول ان يفسخ العهدة
 ويحتاج الى تجديد العهدة فيقضي بان له ان يفسخ ويحال بنفسه بحسب المسمى من مائة الطحاوي
 وذكر في نية المتي اذ زاد اجر المثل في الوقت بوجه العهدة ليس للمثول ان يفسخ لان اجر
 المثل العشرة وقت العهدة فتحت رتبا من هذا اما حاصلة ان الاجرة في الوقت
 لانفسه ولا ينسب بمزيد زيادة من جارية الاجرة ما لم يميز ازيد او انزل الما جارية
 العهدة وسواء كان ما زاد منه اقل او اكثر من الاجرة او ربح او اقل او اكثر من الما جارية
 من غير اجر المثل وقت العهدة الا جاز ولم يجر على ازيد او اقل اجر المثل بعد العهدة
 وسواء حصلت زيادة مستندة الى ان اجر المثل زاد ام لا ويكون بالنفس بوجه ذلك ومنهم
 من قال اذ ازداد اجر المثل بعد العهدة كان للمثول ان يفسخ العهدة ويحتاج الى تجديد العهدة
 ثانيا وخرج الامام برهان المزايا المعالي فمات ثلثا انه مضي بان له ان يفسخ العهدة ما لم

الا حان من عامل الوقت جابيه
 ادناهي

الاصل في العقود الصحيحة ولو لم يذكر الموعود

فاذا تبين ذلك انفسى الاجارة الاولى يكونها حصلت بدون اجر المثل بالزيادة التي
 زادها فاما اعتبار ما زاد فمحتاج الى شرط اخر وهو ان يكون اجر المثل قد زاد
 بعد العقد مطلقا من غير ان يستطاع عليه ان يمازاده هو اجر المثل فان يبر ذلك الا
 ان تسع الزيادة ثم الزيادة هذه لا تخلو اما ان يكون اجر المثل او اقل واكثر فان
 كانت مقدار اجر المثل يساغ اجارة الوقت منه هذه الزيادة وان كانت اقل لا يواجر
 الوقف منه بها ففقط بل تمام اجر المثل ان اخار وان كانت اكثر من اجر المثل فيجوز ايضا
 بقى ان الذي يفسر هذا العقد من هو فطامير كلامهم ان المتولى للوقف هو الذي
 يفسر لا غير فيكون العمل فيه حينئذ الى المتولي يرفع الامر الى القاضي وياتي بالرجل الذي
 جاود في الزيادة وبين عند القاضي ان هذا القدر الذي زاده هو اجر المثل في المكان
 في هذا الوقت عند كل الناس دون الذي دفعه وحينئذ اذا اتمت ذلك يقول المتولي
 نسي هذا العقد كل ذلك حضور المستاجر الاول فاذا افسحه يسأل من القاضي ايضا ذلك
 الفسخ ويحكم به مع العلم بخلاف حتى رفع اختلاف العلماء في المسئلة كما قلنا في امضا الفسخ
 موت اصل المتعاقد في الاجارة اذا كان عقد لنفسه لا ان القاضي هو الذي يبردي
 بالفسخ من غير ان يفسخ المتولي للمهم الا اذا امتنع ناظر الوقف عن ذلك حينئذ يجوز للقاضي
 ان يبردي بالفسخ ويحكم به فهذا خلاصة ما ظهر لي من كلام اصحاب قدس الله ارواحهم
 ما نقلته في هذه المسئلة **واما مسئلة غلة الوقف** وانه هل يكون على حكم البسطام على
 اعتبار الادراك اعني الذي ادركت في زمانه فخص بجاودون من كان قبله من المستوفين ام لا

صورة في الاجارة
 في قوله المستوفين من قبله
 الزيادة في الاجارة
 في قوله المستوفين من قبله

وتشتمل هذه المسئلة ايضا مسئلة على اوقاف المدارس وهل يكون حكم غلة الوقف على
 الاولاد والا قارب ام يقتصر في الحكم فيها وتحرير الكلام في ذلك فنقول وبالله التوفيق والمستق
 ذكره لال رحمه الله في دفعه ارايت رجلا قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وعلى
 من يحدث لي من الولد فاذا انقضوا فعلى الغرة والمساكين قال هذا جائز قلت فان لم يحدث
 له ولد وجات الغلة اعطى بولا الولد ان قيام الغلة قال نعم اعطيتهم الغلة ولا اجس
 لمن يحدث له من الولد شيئا وانما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة الا ترى ان رجلا قال
 بدو فنفذ ارضي هذه على قرأتي فاذا انقضوا جميعا فعلى الغرة والمساكين اني انما انظر
 الى عدد يوم تاتي الغلة ولا اعطى من يحدث من القرابة من الغلات الماضية شيئا واعطيتهم
 من الغلات الكادنة وانما انظر الى عدد يوم تاتي الغلة ولذلك لما سألوا هل يكون لمن
 يحدث له من الولد وانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم موجودا يوم تاتي الغلة فنذرت
 له الغلة ولا النصف الى من مات منهم قبل ذلك ارايت لو كان له ولد يوم وقف الوقف
 عشرة قال كل من مات منهم بطلت حصته وكان الوقف على من بقى منهم ما بقي منهم صدقلت
 ارايت من مات منهم بعد محي الغلة قال حصته من مات منهم بعد محي الغلة ميراث لورثته على
 كتاب الله تعالى اقضي من ذلك دينه وانفد منه وصاياه واورث زوجته منه لانه
 مال ملكه قبل ان يموت واما ما يحدث من الغلة بعد وفاة من هو كذا منهم فيمن بقى منهم
 دوز من حكمهم فقلت ارايت رجلا قال ارضي صدقة موقوفة على قرأتي فمات بعضهم
 قال جعلها لمن بقى منهم احد ولا النصف الى من لم يكن منهم قبل محي الغلة او ذلك

المعنى في الخبر من يكون موجودا يوم تاتي الغلة
 دوز من مات ومن ولد

اذا مات من الوقف بعد محي الغلة
 يكون حصته ميراثا لورثته

فبين من كثر منهم قبل محي الغلة ومن مات منهم بعد محي الغلة فقد وجب حصته لهم وهي ميراث على ما وصفت لك وحوله فيما يحد من الغلات وكذلك الولد ذكرنا في صدر الباب قال قلت ارايت رجلا جعل ارضه صدقة موقوفة على ولد من جده على المساكين قال هذا جائز قلت ارايت ان حدث له بعد ذلك ولد اكون له من غلات الوقف شي قل نعم هو اسبق من كان من ولد يوم وقف الوقف قلت ولم قلت ذلك قال لانهم كلهم من ولد والاسم مجتمع جميعا وانما انظر الى الغلة يوم يكون غلته فمن كان له من الولد يومئذ فهم جميعا سواء الا ان الغلة انما يجب لمن كان منهم مملوكا يوم يكون غلته فمن كان للوقت يومئذ من الولد فهم جميعا سواء وانما هذا عند من يقره رجل قال قد اصبحت بثلاث مائيل لولد عبد الله وانما انظر الى ولد عبد الله الذي يكون يوم موت الموصي فكون ذلك لهم ولا انظر الى من مات منهم قبل ذلك وادخل في الميراث من كان مملوكا يوم موت الموصي ومن كان مملوكا يوم ارضي وكذلك الوقف انما انظر الى الغلة يوم تجزى فمن كان مملوكا من الولد فهم جميعا في ذلك سواء كما التفت الى من مات منهم قبل ذلك وادخل من كان منهم قبل محي الغلة كما ادخل في الباب الاول من حدث قبل موت الموصي ولم التفت الى من كان مات منهم قبل موت الموصي قلت ولم تجز الوقف على من كان حيا يوم وقف الارض ولا يحول من كثر شيئا والوقف يومئذ لهم خاصة فكون على الذكر كانوا مملوكين ومن من كثر كما نقول في الوصية انما يكون لمن كان يوم موت الموصي ولا يحول من كثر بعد ذلك شيئا لان الوصية رجعت بالموت والوقف وجب لاشبهاءه في ما قبله

اما الوصية فقد ملكها الموصي لهم يوم مات الموصي ولا يتحول ملكهم عنها ولا بد من ذلك من كثر بعد ذلك من وجبت لاولاد ولين واما الوقف فلم يملك الموقوف عليه من الارض شيئا بالاشبهاء وبالوقف وانما يكون الغلة يوم تجزى وليس يكون يوم قبل ان تجزى وانما انظر الى الغلة يوم تجزى والوصية يوم تجزى لاشبهاء الوصية بالاشبهاء بالاشبهاء ولهم بالوصية دون الموت وكذلك الوقف لم يملك الموقوف عليه بالاشبهاء والوقف منه شيئا ودون ان تجزى الغلة وانما يكون الوصية يوم موت الموصي والغلة في الوقف يوم تجزى الغلة فاس الوصية يوم يجب موت الموصي قياس الغلة يوم تجزى الغلة قال ابو خالد يوسف رضي الله عنهما ان الوقف والوصية في هذا سواء فان قال فيل فما جحدك على من قال يكون الوقف لمن كان مملوكا من الولد يوم وقف دون من كثر من الولد قيل له فما نقول في رجل قال ارضي صدقة موقوفة على الفقراء من ولد عبد الله وكان من ولد عبد الله يوم وقف الوقف فقرا واغنيا فان قال اعطى فقراهم يوم وقف ولا يعطى لاغنيا شي قيل له ان الوقف وجب لهم باعيانهم خاصة دون الادل من قال نعم هو لهم فان الوقف وجب للولد المملوكين يوم وقف الوقف دون من كثر قيل له فما نقول ان استغني الذين كانوا فقرا واغنيا الذين كانوا اغنيا ينبغي ان يقياس قولك ان يعطى الذين هم اليوم اغنيا لانهم كانوا يوم الوقف وقد وجب لهم ومنع الذين هم فقرا لانهم كانوا اغنيا يوم وقف الوقف وهذا قبح وليس هذا بشي وليس هذا على بيان كلام الناس ومذاهبهم ووقوفهم وانما مذمت الناس ما قوفهم على من يكون فقرا منهم يوم تاتي

لو قال ارضي مد صدقة موقوفة
على من يشاء من اولادك وله

الغلة وعلى ان يحرموا من استغنى منهم ويدخلوا من اذنتهم وكذا لو وقف على الولد ايضا
ينظر الى من كان يوم ثبات الغلة وذكر في الرضى لو قال ارضي مد صدقة موقوفة على من يشاء
من اولادك وليس له ولد فانه يجوز ان ادرك الغلة فتمت على الذر فان صدق له ولد
بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة كان وان استثنى من صدقة موقوفة هذا الولد
وذكر الخصاص في رقة قلت فما تقول ان قال قد جعلت ارضي مد صدقة موقوفة لله
ابدا على ولدي وولدي واولادهم ونسلهم ابد اما نسا سلوا وعلى ان يبدوا بالبطن
الا على ثم البطن الذي يولونهم ثم الذين يولونهم بطنا بعد بطن حتى ينتهي الى اخر البطن منهم
ثم من بعدهم على المساكن قال هذا جائز على ما شرطه ويكون الغلة للبطن الا على ثم بطنا بعده
بطن ابد اما بقى منهم صدقة قلت فما تقول فممنوع من البطن ان قال يستقط سهمه
ويكون الغلة لمن يولون موجودا فيهم حين يطعم الغلة قلت فان مات البطن الا على الا واد
قال فالغلة لهذا الواحد من البطن الذي يليه ثلث فما تقول في ولد من مات من البطن الا على
هل يكون لهم من الغلة قل لا يكون لهم من الغلة شي الا ان مات احد من الا على بعد لظهور
الغلة فكون الميت منهم قد استغنى سهمه من سهمه فكون سهمه هذا الورثة جميعا قلت فمات
منهم قبل ان يطعم الغلة سهمه في هذه الغلة ومن الخصاص ايضا قال قلت اريت رجلا
قال ارضي مد صدقة موقوفة لله ابد على ولدي وولدي وولدي وولدي وولدي وولدي وولدي وولدي
جائز والغلة لولد زيد من كان منهم يوم وقف هذا الوقف وكل ولد يولد له ولد
فينظر الى الغلة يوم يحيى فيشتر كل ذكرا وولد زيد جميعا ومن مات منهم سقط سهمه كان

الغلة كل من بقي منهم ولو بقي واحد كانت الغلة كلها له ذكر في رابا لو وقف على ورثة
فلان منه وذكر في التخييس والمزيد لو وقف على فراقبته فافتر بعضهم واستغنى
الباقيون بنظر الى من كان في وقت حدوث الغلة فيعطى له وقال ايضا لو وقف
ارضاه على اولاد فلان وجعل اخر للفقراء وليس لفلان اولاد فالوقت جائز يكون
الغلة للفقراء فان صدق لفلان اولاد يصرف ما يحد من الغلة في الموقوف الى اولاده
وان كان لفلان اولاد وصدق له اولاد اخرين بنظر الى ولد وقف حدوث الغلة
فما كان له وقف حدوث الغلة مصرف الغلة اليه كان هذا الجواب عند حدوث
الغلة فينظر الى ولد وقف الجواب وقال ايضا صاحب التخييس فيه وجب وقف
دار وضيعته على الموال واولادهم وولدهم فغلة الدار لهذا الولد
نصيب مما مضى قبل الولاية لانه قبل من سنة اشهر وان كان اكثر من ذلك كان نصيب
له مما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب مما حدث من الغلة قبل الولاية
لان من سنة اشهر كان العبد للوجود وقف حدوث الغلة ومن التخييس ايضا امانة
اضرت نصيبها من الوقف على وجه الحاجة ثم استغنت فهذا على وجهها ما ان
استغنت قبل الخروج او بعد خروجها قبل الادراك في الوجه الاول عليها ان
ترد وفي الوجه الثاني لا لان الخزانة ثابت عند حدوث الغلة وذكر في فتاوى الخاوي
وقف على فراقبته فافتر بعضهم واستغنى الباقيون بنظر الى من كان منهم فقرا
يوم حدوث الغلة فيعطى له ومن وقف ضيعته ودان على الموال واولادهم

وقف على اولاد فلان وجعل لفلان
وليس لفلان اولاد فالوقت جائز

اذا اضر الفقير حصته من
الوقف ثم استغنى

قوله ولد في غلة الدار فيما مضى قبل الولاد، فاذل من سنة اشهر لهذا الولد نصيب لا
نصيب له في غلة ما قبل ذلك ما مضى من ذلك الوقت وفي غلة الضيعة له نصيب فما صدر
من الغلة قبل الولاد، فاذل من سنة اشهر كان الجبر للوجوب وقت حدوث الغلة وذكر في
ثمة الفناوي اذا وقف ارضه على ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد من صفة الغلة
الى ولد الابن فان صدر له ولد لصلبه بعد ذلك صرف الغلة المستقبلة الى الولد
لان كل غلة تدر كفا ما ينظر الى مستحق وقت الادراك ولا ينظر الى ما مضى الامر
فاذا وجد وقت الادراك من سماء الواقف صرفت الغلة اليه سواء كان موجودا
يوم الوقف او صدرت بعد ذلك وقاضى فان فئا وبه رسل وقت ضيعة على
ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد ابني فان الغلة فان الغلة صرف الى ولد الابن
فان صدرت للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الغني ابو جعفر تصرف الغلة الى الولد
الحادث ونظر في كل غلة تصرف الى مستحق يوم الادراك ولا يعتبر ما مضى سوى ما
صدر بعد الوقف او كان موجودا وقت الوقف ومنها رجل جعل ارضه صدقة موقوفة
على ولد ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف واختلوا في الولد الذي يستحق
هذا الوقف قال ملال المبحي هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء كان موجودا
وقت الوقف او صدرت بعده اخذ مشايخ بله وقال ابو يوسف من خالده السمتي
المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن صدرت بعد الوقف لا يدخل في الوقف وكذلك
الولد لا يدخل في الوقف ان كان له ولد وقت الوقف او صدرت قبل وجود الغلة لانه

خصر ولد بالذمة فلا يدخل فيه ومنه ولو قال على ولدي وولد ولدي دخل للفرثان
جميعا وبعبر ولده وولد ولده يوم وجود الغلة سحر واحد منهم كل الغلة وقت
وجود الغلة الوقت الذي يتعد الزرع جبا وقال بعضهم يوم بصر الزرع متقوما
ومنها لو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنتي وله ابنان او اكثر كانت الغلة لهم
وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف لغيره
ومنه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فراق ابني او قال على فراق ولدي يوم الوقف
ويستحق الغلة من كان فراقا وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الغنوي ومنه
ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فراق ابني وكان في فراق ابنته يوم مجي الغلة فغيره
فاستغنى قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقت كان له حصته لان الملك ثبت له
وقت مجي الغلة فانه لو مات بعد مجي الغلة قبل ان ياخذ حصته تصير حصته ميراثا له
ومنه ولو قال على ايتام قراي فان اكلت الغلام بعد مجي الغلة فله حصته من هذه الغلة
لانه كان يوما مجي الغلة فلا يزول استحقاقه بزوال ايتيم كالا يزول بزوال الفقير
فان وقعت بينه وبين غيره من المستحقين خصومه في هذه الغلة فالاخير من المستحقين
انما اخذت قبل مجي الغلة فلا حصة له وقل هو انما اخذت بعد مجي الغلة كان الولد
قوله مع ايتيم وكذلك في حيز الجارية لان الاستحقاق لغير ايتيم وانه ايتيم كانت
ثابته فلان القول قوله في ايمان بزوال الاستحقاق ومنه رجل وقف على جيرانه في ايتيم
وهو قول الامام يكون الوقف لغفران المصقر وفي الاستحسان وهو قولهما يكون

قال ارضي هذه صدقة موقوفة على بنتي
وليس له الابن واحد فله نصف الغلة

حكم الفقهاء الموقوف عليه اذا استغنى

حكم ايتيم الموقوف عليه اذا احتلم

كل نفر محمده مسجد المحلة والسكان المالكه فيه سوا يدخل الكتاب العبد واهبات
 الامداد ويدخل الصبيان والنسوان ولو كان للواقف جيران وقت الوقف فانشغل بعضهم
 الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل قوم اخر بعد اراكال الغلة قبل الحصاد الى
 جوان فالغلبة فيه كل مكان جاز وقت قسمة الغلة وذكر في خزانة الاكل والحوال فيه
 وقفا على ولده واخر للفقراء حدث له من الولد بعد مدخل فيغيب وقت محلة الغلة
 قيام الاداد لا وقت الوقف خلاف الوصية حيث لعبد وجود الولد وقت الوصية
 حتى لا يدخل من بعده ولو قال هذه صدقة موقوفة على من سلك بالبصرة من ولدك
 لسكانه ثم لو اسفل بعضهم من البصرة الى الكوفة سقط حق من خرج منها وبقي للآخر
 بالقدوم على البصرة فغلب على من سلك بالبصرة وقت الغلة ولو قال على فقرا
 قرايتي بعينهم وقت ادراك الغلة ومن استغنى منهم بعد سقط حقه ومن اقرضت
 حقه ولو قال على ولدي فاذا انقضوا فقلسا كن تقسم غلاتي على اولاد من غير انتظار
 من كذا بعد وانما هي لمكان فلو قال وقت الغلة فاكمل الذي ولد لاول من سنة
 من يوم جات الغلة يدخل في القسمة وكذا في الوصية لولد فلان ثم ولد ثمانية لاول من
 سنة اشهر بعد موت الموصي فيموت ويولد لستة اشهر فضاء الاستحقاق ومنها
 قال ابو جعفر لو وقف على ولده ولا ولد له فهو للفقراء فان حدث له ولد بعد بصرى الى
 ولد ولو وقف على فقرا قرايتي بعينهم يوم حدثت الغلة فمكان منهم فقرا يوم
 يعطى والا فلا ومنها لو وقف على فقرا الجيران صرح بهم الذين يلزمون ان غدا في حينه

لو وقف على ولده ولا ولد له

وعند اخر من هم الذين يجمعون في مسجدهم فمكان مسجد وقيل الذين يستعملون المدا
 على صوت وسط ويستحق امل لزمه والكتاب عليهم بشرط الوقف ومن استغنى من
 جيرانه فالغلة لمكان فقرا يوم قسمة خلاف قوله على فقرا قرايتي فهو لمن يكون فقرا يوم
 يدرك الغلة لا يوم القسمة وقال بعضهم هاسبان يوم تدرك الغلة وستوى في
 القسمة من قرب جوان ومن بعد والاناث والذكور والصغار والكبار والسكان والاربا
 لا ينصل البعض على البعض اما من غاب عن جوان ومن حال في سفره فالغلة لمن لا جوان
 في بلد ومنها ولو وقف على الجيران ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا بعد فلو باع بعض
 الجيران دورهم وانتقلوا الى محلة اخرى بعد ادراك الغلة قبل حصاد الاثني له ولو
 انتقل الى جوان قبل يوم القسمة فله حصه من الغلة وذكر في الميطة ولو قال ارضي منه حصة
 موقوفة على ولدي على يد فلان فعند هلال تركي يدخل كل من كان موجودا وقت حدوث
 الغلة وعند يوسف بن خالد السمتي يدخل من كان موجودا يوم الوقف لا من حدث بعد
 لان الحق يجب لهم عند الوقف بدليل ان الواقف لو اراد ان يرجع عن الوقف في حال حياته
 لا يصير رجوعه وملا لبقول الحق انما يجب الغلة لا في العين لان التصديق جري
 الغلة لا في العين لما بينا فينظر الى وقت الغلة فصار يوم حدوث الغلة في وقت جري
 الحق كيوم موت الموصي حتى وجوب المالك للموصي له في الوصية فلهذا لو وقف على
 فقرا قرايتي فانفق بعضهم واستغنى الباقون منظر الى مكان فقرا يوم حدوث الغلة
 فيعطى له ثم في كل موضع ثبت الحق للولد في الغلة انما ثبت لولده نسب معروف في الوقف

ط موضع ميثاق الولد في الغلة انما ثبت
 لولده نسب معروف في الوقف لا في الغلة
 نسبه الا نقول الواقف

لا يعرف نسبه الا بقول الواقف حتى لو جات جاريته بولادة فل من سنة اشهر
من وقت الغلة فادعاء الواقف بنسب ولا حصة له من الغلة ولو جات امراته
او ام ولد بولادة فل من سنة اشهر من وقت الغلة فله ان يشتريهم كما يعلم انه كان
موجودا وقت وجوب الحصة الغلة والواقف غير منهم في هذا لانه ثبت النسب للفرس
لا بقوله وفي ولد الجارية بنسب النسب بقوله ودعوتهم فيكون متما فيه فلا يصدر
حق نفسه غير وكل عن الفقيه ابي جعفر انه قال يجوز ان يقال على قول علمائنا الثلاثة
انه يدخل في الوقت ولد جاريته الذي ادعى نسبه قياسا على ما اذا باع دارا بجارية
فاخذها الشفيع بالشفعة ثم ولدته الجارية ولدا فل من سنة اشهر من وقت البيع
فادعاء البائع بنسب نسبه منه وبطل البيع والشفعة وقد صدق في الحال
الشفعة فكذلك يصدر في استحقاق الغلة وكل عن الفقيه ابي الليث انه قال يجوز
ان يقال لا يصدر في حق الوقت بالاتفاق بخلاف الشفعة والفرق ان هناك يصدر
في بطلان البيع لا غير لانه لما صدق فيه بطل الشفعة حكما وضرورا وهما ما قصد
بهذا الاقرار الا انما بالشركة لهذا الولد في الوقت وفي ذلك الحال حتى الباقية تصدق
فلا يصدر في فيه ومنك بطلان الشفعة حكما لا قهرا ويجوز ان ثبت الشيء كما وان كان
لا ثبت قهرا كقول الوكيل "م كلوا في بعد فة اليوم الذي على الحصة الغلة ذكره مال
هو اليوم الذي صارت للعلقة قيمة ولم بشرط الفضل عن المون وقيل هو اليوم الذي صار
لها قيمة بحيث يفضل عن المون وقيل بلا دناء هو اليوم الذي صارت لها فيه قيمة بحيث

معرفة اليوم الذي على الحق
في الغلة فيه

يفضل عن المون والخراج قصير من مريضات وعليه دين له مال فان كان
الدين ممسكا بما له بصرف الى الدين وان لم يكن ممسكا بما له يكون ملكا للورثة مشغولا بالدين
فكذلك حال الغلة اذا كان المون والخراج ممسكا فانها بصرف اليه وان كان فيه فضل عن
المون يكون ملكا للموقوف عليهم مشغولا بالخراج والمون فان مات احد من الموقوف
عليهم قبل ان يصير للغلة فيه لا يصير ميراثا وان مات بعدما صارت للغلة فيه صار
نصيبه ميراثا وهذا قول هلال وعلى هذا القياس قول الاخرين فانهم ذكروا في
الفتاوى الظهيرية رجل قف ضيعة على ولده وليس له ولد وله ابن قال الغلة
تصرف الى ولدا لابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال ابو جعفر تصرف
الغلة للولد اذا حدث ونظر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا تعتبر ما مضى سوا
حدث بعد الوقت اذ كان موجودا وقت الوقت وان مات الواقف ساعة جال الغلة
فجاء امراته بولده ما بينا وبين سنين من الساعة التي ادركت فيها الغلة فان هذا
الولد يشترك الولد الاول في الغلة قلت فبجارات
الاصحاب قد اختلفت في هذه المسئلة فمنها من جازى بها لمجي الغلة ويوم نازل الغلة
وصاحب له خيرة جعل اذا استحقاق الغلة ادراكها والخصاف قال حسن نطلع
الغلة ويوم بجى الغلة وصاحب له خيرة ذكر وقت حدوث الغلة وقبل الخروج وبعد
الخروج قبل الادراك وفي كلامه شيء يحتاج الى ايضاح ما في ان شاء الله تعالى والحق في
اورد يوم حدوث الغلة ووقت حدوث الغلة وصاحب الغلة قال وقت الادراك

قاعا
ادامان عليه ودين له مال
فان كان الدين ممسكا بما له
الدين وان لم يكن ممسكا
لورثة مشغولا بالدين
وقد على ولده ولدين له ولد له ولد
صرف الغلة اليه

وفاضني خان صرح بيوم الادراك في موضع وفي موضع عند وجود الغلة ويوم وجود الغلة
ثم قال والوقت الذي هو وقت وجود الغلة الوقت الذي نتخذ الزرع فيه جوار
موضع قال يستحق الغلة من كان في وقت وجود الغلة في قول هلال وعليه الفتوى
وفي موضع آخر قال وقال بعضهم يوم يصير الزرع منقوما وفي موضع قال في الوقت على
فرا جيرانه وقال فلوا شغل بعض الكيران الى محلة اخرى وبها هوادورهم وان شغل يوم
بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى حوان فامتنع فيه كل من كان حوان وقت قسمة الغلة
وفي خزانه الكمل ذكر وقت محي الغلة ووقت ادراك الغلة ويوم تترك الغلة وفي موضع
قال في الوقت على فرا جيرانه انه من استغنى من جيرانه فالغلة لمن كان في يوم قسمة
مخلاف قوله على فرا جيرانه فهو لمن كان في يوم تترك الغلة له يوم القسمة وقال بعضهم
ستيان وفي موضع اخر قال في الوقت على الكيران انه ينظر يوم قسمة الغلة لا قبله ولا بعد
فلو باع بعض الكيران دورهم وان شغلوا الى محلة اخرى بعد ادراك الغلة قبل حصاد
لمشي له ولو ان شغل الى حوان قبل يوم القسمة فله حصته من الغلة وفي المييط قال وقت
حدوث الغلة وقال بعد ذلك ثم تكلم في معرفة اليوم الذي يجب كس الغلة ذكر هلال
هو اليوم الذي صارت للغلة قسمة ولم يشترط الفصل عن المون وقيل هو اليوم الذي صارت
لها قسمة بحيث يفضل عن المون وقيل بلا دناءة هو اليوم الذي صارت لها قسمة بحيث يفضل عن
المون واخراج فان مات احد من الموقوف عليهم قبل ان يصير للغلة قسمة لا تصير ميراثا وان مات
بعد ما صارت للغلة قسمة صار نصيبه ميراثا وهذا قول هلال وعلى هذا الفيت من قول

الاخرين فافهم وفي الفسار في الظهيرية قال سطر في كل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا
يعتبر ما مضى سوا حدث بود الوقت وكان موجودا وقت الوقت هذا بمرتبهم وقد
نقلنا ما عنهم فما تقدم وفيه من المخلقات ما لا يخفى فلا بد ان سطر في ذلك ويظهر في
النوفق ان كل من كان في الوقت لا يمكن سطر الى ما يرجع بعضه على بعض ما هو موافق لقوله
والغرض من الشواهد فيكون هو القول الصحيح الذي يعمل به وما عدا مرجوح مستند
من الله سبحانه المعونة والنوفق هو خير معين فنقول
وبالله المستعان عسان يهلال رحمه الله اورد فيها اذا وقت فقال ارضى منه صدقة
موقوفة على ولدي وعلى من يكرث لي من الولد فان انقضوا فعل الفقراء والمساكين
قال هو جاز ذلك فان لم يكرث له ولد وجات الغلة اعطى بهذا الولد الف الف الغلة
قال نعم اعطيه الغلة ولا يصير لمن يكرث له من الولد شيئا وانما انظر الى عدد يوم
يوم ناتي الغلة واستشهد لما ذكره لمسئلة الوقت على فرا جيرانه فاذا انقضوا فعل
المساكين وقال في انما انظر الى عدد يوم ناتي الغلة ولا اعطى من يكرث له من
الفراة من الغلات الماضية شيئا واعطيه من الغلات الحادثة وكذا لكونه لا يكون
لمن يكرث من الولد فانما انظر الى محي الغلة فمن كان منهم ثلثا يوم ما في الغلة فوجد
له الغلة وكما انفق الى من مات منهم قبل ذلك فقوله يوم ناتي الغلة ومحى الغلة واحد
ليس بينهما اختلاف فيقول المراد من قوله يوم ناتي الغلة ومحى الغلة
ومن ادرك الغلة وهو صيرة النعم والشجر والحبوب قوتنا متكاملا لا شفاع به ام

زمن ظهور ذلك من الارض وهو اول ما يخرج الزرع من الارض والثمار من الغصون من عرقان
 يظهر فيه جبا صلاام زمن الوسط فما بين ذلك وهو صير من الزرع ملبنا والثمار
 عاقبة قبل ادراكها فادري وقت عليه من كلام هلال في وقته هو ما نقلناه لا غير لكن
 صاحب المير طنفل عن هلال في معرفة اليوم الذي يجب فيه الحزب الغلة وقال اليوم الذي
 صار للغلة فيه فغلي هذا كل كلام هلال من يوم يحيى ويوم ماتى على ان المراد منه ظهور
 الزرع من الارض والثمار من الغصون لان له فيه في الجملة كما قالوا في حواشي مع ما لم يرد
 واعتبروا بطول الانشاع وكذا منا واما ما ذكره في الخبر فانه اورد ذلك فيما اذا قل
 ارض منه صدقة موقوفه على من كثر من الولد وليس له ولد فانه يجوز ان ادركت
 الغلة قسمت على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك فلا حظ له من هذه الغلة لان وان
 استحقاق منه سبب حدوث هذا الولد فهذا غير مخالف لما ذكره هلال وان كان
 يباعد النذر اليه اول وجلة انه مخالف وبما انه قد نفى لنا ان يلاها غير
 يوم بصير للغلة فيه فنرا ذلك الوقت استحق من مات قبله لم يستحق شيئا وكذا
 من حدث بعد والذي ذكر صاحب الخبر صورته انه حدث للواتق ولد بعد
 ادراك الغلة واجاب بانه لا يستحق شيئا وهو موافق لقول هلال لان ذلك المستحق
 يوم بصير له فيه لا قبله ولا بعد وهذا الولد ولد بعد ادراك الغلة فلا يستحق شيئا
 فكان جواب الخبر موافقا لقول هلال ولا يتقيد ان صاحب الخبر قال
 لان ان استحقاق هذه الغلة سبب حدوث هذا الولد فيقتضي ان ذلك المستحق

وقت ادراك الغلة لانا نقول قولنا ان الاستحقاق سبب حدوث هذا الولد
 بصدقه على يوم بصير للغلة فيه فان من ولد بعد ادراك الغلة هو مولود بوطهور
 من الارض قطعاً وليس في كلام الذين ما يدل على ان المراد باوان الاستحقاق من الارض ادراك
 فان قيل فعلى ما قررت واظلت فما الفائدة في قوله في الخبر فان ادركت الغلة قسمت
 على الفقراء فان حدث له ولد بعد ذلك وهو شير الى زوال ادراك فلو لم يكن مراد باوان
 الاستحقاق من الارض ادراك والامكان في قوله فان ادركت فائدة قلت نظرت حسنا
 واقدت امر استحقاقا وحركت ما كان ساكنا فاعلم ان قوله فان ادركت الغلة
 قسمت على الفقراء فيه فائدة ثان الواحد تعليمنا انظر الى وقف متى نفى الغلة على الفقراء فانه
 لو قل فاذا ظهرت الغلة ادانت الغلة يكون للفقراء لكان منهم منه انه يجوز للمناظر ان
 يعطى الغلة للفقراء قبل ادراكها ولم يحصل له النفع التام للفقراء والناظر ممنوع
 عن تصرف يكون فيه نصير الاثرى انه لا يجوز له ان يوجر الوقت الا باجر المثل ولو اجر
 بدونه سطل الاجار فولا يشترط فيه فاما كان انظر الى وقف فعلة وما كان فيه ضرر
 على الوقف فلا ينفذ تصرفه فيه الفائدة الاخرى انه في معنى جواب عن سوال مفرد
 ونفد من ان الواقت على من يرث له من الولد وليس له ولد وقد قلنا بانه يجوز فغلات
 هذا الوقف اذا جات لمن يكون فقال فان ادركت الغلة قسمت على الفقراء ليحصل به جوا
 هذا السؤال المفرد ويحذر من الدخول الاول لفظ ادركت وعلى ان كلام الخبر
 ما يدارض كلام هلال فانه شغل من الفناوي وغيرها وهو متأخر جدا وهلال في حاصر

الامة كالشافي واحد والبخاري ومسلم وفي نسخة فاذكرنا هذا التوفيق الا لتحسين
الظن بالمصنفين واما ما ذكره الخفاف من قوله حين يطعم الغلة فظاهر موافق لما قال
ملا لانه بعدد وعلى الزرع اذا ظهر من الارض انه طلع الغلة وكذا ما في الشجر من
الزهر على اعتبار الحقيقة او اعتبار المجاز وذلك لان حقيقة الطلوع بدو الزرع
وخروجه من الارض وذلك الطالع هو غلة لانه وان كبر وادرك ما تغير عينه بل نحو
ويتزايد في نفسه فكان حقيقة ما يطعم من الارض ولا يخرج من الغصون وان
فلما المراد من قوله حين يطعم الغلة القسمة عينه او الجيوب ونفس الثمار المتكاملة وانه
على وجه المجاز فانظرنا وذلك لان تسمية الشيء بما يؤول اليه يجوز قال الله تعالى اني
اراني اعصر خمر او قال تعالى انك ميت وانهم ميتون وهنا تسمية الزرع قحلا وجوبا
باعتبار ما يؤول اليه يجوز على وجه المجاز واذ اجاز فصار قوله يوم يطعم الغلة
نفس ظهوره من الارض والافق لا دراك ما يقال له طلوع فيعبر عن الظهور حقيقه
اما على اعتبار الحقيقة فان نفس الزرع غلة واما على اعتبار المجاز فانه غلة ما يؤول
اليه وايا ما كان يجب به اعتبار زمن الظهور من الارض وقت لا دراك الارض ان
اصحابنا قالوا فيما اذا قال افنديت بهذا السبع فاذا هو شباب يصح ولو قال بهذا الشا
فاذا هو شيخ لا يجوز وعلو الهناك بان الشيخ لم يكن ان يعود شبابا واما الشباب فيصير
شيخا واما ما ذكره صاحب الهداية في التخييس والمزيد ما قلنا انه يحتاج الى ايضاح فنذكر
صوره ما قاله ثم نكمل عليه فصور ما ذكره قال اما اذت نصير من الوقت على وجه

الحاجه ثم استغنت فهذا على وجهين اما اذا استغنت قبل الخروج او بعد خروجها
قبل الادراك ففي الوجه الاول عليها ان ترد وفي الوجه الثاني لا لان الحاشي انما ثبت عند
صدوث الغلة فقوله ثم استغنت معنا ثم تميز غنا الفجول الجواب على التفصيل اما
ان استغنت قبل الخروج اي خروج الغلة او بعد قبل الادراك وهذا ظاهر فقوله
ففي الوجه الاول عليها ان ترد معنا انما صارت غنية وقت استحقاق الغلة وهو
موافق لما قاله ملا لانه لما قررناه حيث قال عليها ان ترد لا في قبضت ما لا تستحقه
وفي الوجه الثاني لا لانه لا يستحق ان لا يستحقا في جأ وهي فقير وما يضر غنا ما بعد ذلك
كما في الزكاة لو قبض وهو معسر ثم ايسر لم يجز عليه الرد وسقط عن الزكي وفي كلام التخييس
فائدة جلييلة وهي ان وقت الادراك لا عبث به لانه صرح فقال او بعد خروجها قبل
الادراك ثم قال لان الحاشي انما ثبت عنه صدوث الغلة فاذا دنا هذا الكلام ان قوله وقت
صدوث الغلة المراد منه خروجها من الارض والخصون وانما يسمى بذلك الوقت
غلة لان صدوث المراد منه قرب الادراك او وقت الادراك وهذا مجاز في الكلام
الخفاف وغيره من قولهم صدوث الغلة او مجي الغلة او يوم ما تاتي الغلة او يوم تطلع الغلة
له ليس المراد الادراك وان الزرع اذا خرج من الارض يسمى غلة وكذا الثمار ولهذا من
اهم ما يجب على الغيبة الاعتناء به فلهذا كبر على الغم وعلم واما ما قاله الخاف من يوم صدوث
الغلة ووقت صدوث الغلة فيحمل على ما فسر صاحب الهداية واما ما قاله في التمهيد
من قوله فانما سنظر الى مستحق يوم الادراك الى اخره فيحمل على حاله الظهور من الارض

اعلي ان الادراك منه يوم الحصاد فوفيقا بين الاقوال واما ما ذكره قاضي خان من قوله وقد
وجود الغلة الوقت الذي ساعد الزرع جبا وقال بعضهم يوم بصير الزرع متوما فهذا
يشير الى ان المسئلة اختلاف المشايخ فمنهم من قال بان تفسير وجود الغلة الوقت
الذي ساعد الزرع جبا ومنهم من قال يوم بصير الزرع متوما وهذا قول ملال فصار
لنا في المسئلة اختلاف المشايخ في تفسير وقت وجود الغلة وقال في موضع اخر اعني قاضي
سبحي الغلة من كان في وقت وجود الغلة في قول ملال وعليه الفتوى فلا يؤمن منهم
ان قوله وعليه الفتوى اي في تفسير وقت وجود الغلة انما قوله وعليه الفتوى في انه يستحق
الغلة من كان في وقت وجودها فالحاصل ان في ذلك اختلاف المشايخ
والاولى ان يكون العمل على ما قاله ملال وصاحب الهداية من اعتبار وقت الخروج لا
الادراك لانه اقرب الى قول صاحبها وهو الفواعل المبييه وهو اعدل في كل كلام
صاحبها لانه على انه مال الى قول بعض المشايخ وقال قاضي خان في موضع اخر لو
على فخر جيرانه فان المعز فيه من كان جارا وقت قسمة الغلة لا وقت الادراك وهو
ظاهر في الفرق بينه وبين ما تقدم من الوقت على الاولاد وذلك لان الوقت على فخر الجيران
يصدر عن اتمام بصفه فاذا زالت الصفه قبل الفسخ لا يستحقون خلاف ما تقدم
لانه غير مقيده بوصف ولا بصفه الفقر فلم يكن مجرا مجري الصدقة ولهذا يا خدمتي
والغلة واما ما ذكره في الميراث من قوله ويحكم في معرفة اليوم الذي يجب الحقة في الغلة وقد
قوله ملال الى اخره في بحث حسن غير انه من فحوى كلامه ظهر انه يميل الى اعتبار المون

والخراج وليس يحسنه كميل لان الكلام في معرفة الوقت الذي ثبت فيه الحقة في الغلة لا
في المون والخراج بعد ما علم المستحقين ولا شك ان الحق ثبت لهم بنفس الظهور
وان كان الزرع في ذلك الوقت لم ينف الا ترى انهم لو دفعوا المون والخراج من اموالهم
وحصدهم الزرع كان لهم ذلك في الذي قاله ملال او في المحصر لنا من
هذا كله ان الحق ما قاله ملال وهو اعشار فيه الغلة لا قبل ولا بعد هذا في
يتعلق بها الوقت على الاولاد والافارب اما في الوقوف التي على جهات كالمساجد
والنرب والمساجد وما شاكل ذلك فاعلم انه ذكر في الفقيه للزاهري ما صورته
اذ لم يدرس المدرس ولا يؤتم الامام في اكثر السنة فللمنولي ان يعطي كل واحد ما شا
اذ كان الوقت على كل من يدرس ويؤتم ولا يعبر وقت خروج الغلة وذكر
بعد ما فلا عن من اتم في المسجد سنة فلما ادركت غلة الوقف فيه مات في ورثته
مخلاف رزق القاضي ثم ذكر بعد هذا ان لا عن اخذ الامام الغلة وقت الادراك
ثم انتقل لا يريد منه حصه ما بقى من السنة كالقاضي مات واخذ رزق السنة
وهكذا الحكم في حلبة العلم في المدرس يعني اذا كان الحطام مشايخه فاخذوا العلم وقت
القسمه ثم ترك المدرسة وذكر قبله ما فلا عن الوقوف على الفقر يجوز للاغنيا اذا
فرغوا انفسهم للعلم فانه كالفقر وان يفرغ نفسه فان كان معينا جازوا الافلام
وذكر عن الوقوف على كنف من التخليف في هذه المدرسة لا بأس لغني منهم
ان يخدمه سنوي فيه الغني والفرد في الامام الغني ان يخدم غلة

احكام المدرس والامام المودع فيهم
اذ لم يباشروا وظاهريهم في اكثر السنة

الامام فلهذا الذرع التي ذكره صاحب الفقيه فيها ما هو صريح وذلك في ان المرر
 والامام والمؤذن لا يعتبر في حتم وقت خروج الغلة وما ذاك الا لان من هذا الوقت ينفق
 شوب الاجار وذلك لان المرر شره الى مكان معين ويغزو فيه الطلبة ويهدي
 ثواب قرانه الى لواقف وكذلك الفقيه والامام وهذا كله على السير بواجب عليه
 فكان القدر الذي شتا ولم من الوقت الذي هو في متابله هذا العمل في معنى الاجر لا ترى
 الى قوله في الوقت على الفقه ان حتمه انه يجوز للفقيه منهم ان يخذ ولولم يكن في معنى الاجرة
 والامام جاز للفقيه ان يخذ منه شيئا حيث جوزوا علمنا انه انما جاز لكونه في متابله
 عمل في جواز خذ قيا ساعا على الاستيجار على افعال الطاعات على اختيار المتأخرين
 وعليه الفتوى واذا كان كذلك فالمرر اذا مات في اثناء السنة قبل مجي الغلة قبل
 ظهوره من الاضر قد باشر من ثم مات او عمل ينبغي ان ينظر وقت قسمه الغلة الى
 مدة مباشرته والى مباشرة من جاعده وبسط العلوم على المرر وينظر كم يكون منه للمرر
 المنفصل والمنفصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من اعتبار زمن
 مجي الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد وفي الوقت عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين
 المرر والفقيه وصاحب وظيفة ما في جهات السيد للمعنى الذي قدمناه وهذا هو
 المشبه بالفقه والاعدل وفي ما هو في الظاهر مخالفا لما قررناه ولكن اذا امكن
 الفقيه فيه التامل ثبت له انه لا مخالفة فيه وهو الذرع الذي نقله في الفقيه عن
 وقوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة

اذا مات المرر في اثناء السنة
 قبل مجي الغلة وقد باشر من

وقوله هذا الحكم في طلبه العلم في المدارس ووجه المخالفة انه لما نظر الى وقت الادراك
 علمنا انه لم ينظر الى المباشرة وانما الحق بالاقارب والاولاد والواجب عن هذا انما نقل
 لا شك في ان الجامعة فيها شوب الاجر وشوب الصل وشوب الصدقة ولو
 رجحنا شايبة الاجر على البقية لوجب الاسترداد وهو قول بعض المشايخ
 يسترد منه ولو رجحنا شايبة الصلة في كل الاحوال لما كنا نختار حال الفقيه
 فقط لاننا نكاد الصلات ولو رجحنا شايبة الصدقة فقط لما كنا نقول انه يجوز
 للفقيه ان يخذ من معلوم المدارس اصلا وقد نصوا على انه يجوز له الاخذ فلا بد
 ان ينظر في ذلك كله ويعمل في كل شايبة بحسبها من غير اخلال بالآخرى فاعلمنا
 شايبة الاجر في اعتبار زمن المباشرة وما يقابلها من المعلوم واعلمنا شايبة
 الصلة بالنظر الى ان المدرس اذا قبض معلومه ومات او عزل انه لا يسترد
 منه حصة ما بقى من السنة واعلمنا شايبة الصدقة في تصح اصل الوقف فان
 الوقف لا يصح على الاغنيا البتة لانه لا بد منه من شغاقه ولكون الاملا حقه جانب
 الصدقة وهذا في كل الاوقاف من الاوقاف على المدارس والاولاد والاقارب وغير ذلك وهذا
 مما ينبغي ان يهيد الكلام في انه لا مخالفة بين ما ذكره في وبين ما قررناه او لا
 وذلك لان قوله اخذ الامام الغلة وقت الادراك ثم انتقل لا يسترد منه حصة ما بقى
 من السنة فذكر الادراك لاجل تحقق القبض وهل يسترد بعض حصة القبض ام لا
 انه سيقول بيان ان وقت الادراك الوقف الذي ثبت فيه الحق للامام والمطلبة

حاكمه العظمى شايبة الاجر والصل والصدقة

حاكمه معتبر بالاجر

المدرس ونحوه اذا قبض معلومه ومات
 او عزل لا يسترد منه حصة ما بقى من السنة

الوقف على الاغنيا البتة

سنة من المدة من اجل ان كان الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت
 من سنة من المدة من اجل ان كان الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت

لانه قد ندر لنا في الوقت على الاولاد ان المعبر على الصحيح وقت محي الغلة او حذو
 الغلة وبيان هذه الالفاظ هو مع انه ليس فيه شيا به اجرة اصل من غير اعتبار من
 الادراك هنا لا شك ان فيه شيا به اجرة فبالطريق الاولى ان لا يعتبر من الادراك
 هنا ايضا نعم هل يعتبر من الظاهر كما في حق الاولاد ام لا الظاهر انه لا يعتبر
 بل يكون على حكم المباشرة بالبسط لانه اعد له كما قد ساء والله سبحانه وتعالى اعلم
 واما مسئلة ما اذا اجرتا في الوقف الموقوف مدة تزيد على المدة المقدرة في
 كتابه اصحاب ولم يكن بشرط الوقف فتدبر مدة الاجان

ولانه لا يستأنف عند حى منقضى العقد الاول بان اجرا الوقف مثلا اربع سنين وست سنين
 والوقوف ضيعها واجر سنين او ثلاثة مثلا والوقوف دار او حانوتا فصل في حال ان
 السنة الزائدة في اجان الحانوت او السنين على الاحلاف وفعلة الاجان فمما غير صحيحة
 مستحي الفسخ وتصح السنة الاولى محضتها من الاجرة او يقال ان الاجان لمجموع فاسفة
 وتصح العقد في الدة كلها ولذا في اجان الضياع اذا دعت الاجان على اربع سنين
 او ست سنين بل يقال ان السنة الزام على الثلاثة او الثلاثة الزايدات على الثلاثة
 اذ لا تصح الاجان في السنة الزائدة والثلاث الزايدات وصدق في نص في النعيه
 ام لا تصح في كل المدة المعينه في الاجان لمجموعها ومن غفر في الحكم فما اذا كانت الاجان عقدا
 واحدا او عقود او كل عقد مثلا فانه ان مقدار المدة التي يجوز الاجان فيها شرعا ام لا
 يفرض في الحال وتحرر الكلام في ذلك كسر في شرح مجمع البحرين من الساعات في قل فصل

عدم والريان في اجرة الاجان
 ما يقع في عقد الاجان

المستوفى

الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت
 من سنة من المدة من اجل ان كان الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت
 من سنة من المدة من اجل ان كان الوقت من ثلثه على نحو ان يكون الوقت

المستوفى

[illegible]

اسماء الى حيا والى حيا
معها كالحيا ادا خذت على الحيا

لا يرغبون في استيجاره سنة وكان جارا أكثر من سنة أو على الوقت وانفع لا يجوز
اجارته أكثر من سنة فإن كان قد شرط أن لا يوجر أكثر من سنة إلا إذا كان ينفع للفقراء
محمد بن جوزا جاره أكثر من سنة إذا رأى في ذلك خيرا للفقراء وإن لم يشترط في الوقت لا يجوز
أكثر من سنة روى عن الفقيه أبي جعفر أنه كان يقول في الدور ما توجر أكثر من سنة لها
في الأرض فإن كانت الأرض تزرع في كل سنة فذلك وإن كانت في كل سبعين مرة أو في كل
مئات سبعين مرة أو يزرع في كل سنة طائفة منها فينبغي أن يشترط في ذلك القدر
الذي تمكن به المستاجر من زراعة الكل على العادة وكان الشيخ الامام أبو جعفر البخاري
يحكي في الضياع ثلاث سنين كان لا يجز في غير الضياع أكثر من سنة وأما وكان الفقيه
أبو الليث يحكي ذلك في ثلاث سنين في الضياع والدار وغيرهما وقال الصدر الشهيد في
واقعائه النخار أن معنى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في الجواز
الجواز وفي غير الضياع يعني عدم الجواز فما زاد على السنة إلا إذا كانت المصلحة في الجواز
وهذا امر مختلف باختلاف الموضع واختلاف الزمان وكان القاضي أبو علي النسفي يقول
لا ينبغي للمولى أن يوجر أكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت له الجعنة وصحت وعلم هذا القول
لا يحتاج إلى الحيلة التي ذكرناها في الإيجار الطويلة وفي وقت الحصاد الوافد إذا آجر الوفاء
إيجاره طويلا فإن كان يخاف على قوته الشك بسبب زوال الجعنة فللحاكم أن يبطلها وكذلك
أن اجبرها من رجل يخاف على قوته من المستاجر فينبغي للحاكم أن يبطل الإيجار وشك في الأخير
وذكر في فتاوى قاضي خان مثل ما ذكرناه وزاد فقال ولو أن اليوم آجر دار الوقت خمس سنين

قال الشيخ ابو القاسم البلخي لا يجعل اطار الوقف اكثر من سنة الا لامر عارض يحتاج الي
تجديد الاجر كالحرق او قال لفقته ابو بكر البلخي انا لا اقول بفساد هذه الاجارة
اذا اجرد من طويله لكن الحاكم سخر فيه ان كان ضررا بالوقف بطلان وكذا قال الامام
ابو الحسن السعدي فان احاج القيم ان يواجر الوقف اطار طويله فالواقف وجه فيه
ان يعقد عقودا متراصة كل عقد على سنة ومكتب في الصك استا جردان من بلان
ارض لدا اودار كذا املا من سنة ثلثين عقد اكل عقد على سنة بكذا من غير ان يكون بعض
شرطا في بعض فكون العقد الاول لازما لانه ناجر والثاني غير لازم لانه مضاف قال
مولانا رحمه الله وكان فاقا لو انظر فانهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف وذكر
شمس الدين السرخسي ان الاجارة المضافة تكون لازمة في حدى الروايات وهو الصحيح وذكر
في المحيط قال اذا اراد المثلون ان يعقد على المنفعة او العير فان عقد على المنفعة بطلان
سنتين معلومه باجر مثلا ينظر ان كل اوقات اشترط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز
لان شرط الواقف مراعى وان لم يشترط ذلك قال المتقدمون من مشايخنا انه يجوز ذلك
لأن اوقات فوض الامر الى المثلون في فترت عتلة اجارة الواقف وللواقف ان يواجر سنين
كثيرين فكذا من يقوم مقامه وقال المتأخرون من مشايخنا لا يجوز اكثر من سنة واحدة لانه
لو جاز ذلك تخاف على الوقف ان تشرد ملكا وكان الشيخ ابو حفص الكبير يحجز الاجارة في الضياع
بملك سنين لان مصلحة الوقف في ذلك ولا يجوز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة الا اذا
كانت المصلحة في الضياع في عدم جواز اجارته بملك سنين او في غير الضياع المصلحة في

اجازة الوقف من طولة

الاجان المضافه

شرح الواصف في الجان يراعي

الفوق من الضياع واما ان امر الوفاء
داير على الصلة فنستفري له المختار

جواز اجارته اكثر من سنة واحدة وهذا امر مختلف باختلاف الموضع والزمان وهو المختار
للقنوي وكذلك المزارعة والعامله وذكر في الخلاصة في الفتاوي قال المولى اذا اجر دار
الوقف اكثر من سنة واحدة وهذا امر مختلف ان كان الوقف شرط في صدق الوقف لا يواجر
اكثر من سنة لا يجوز وان لم يشترط شيئا جاز مقدار سنة الى ثلاث سنين كذا اختار
الفتية ابو الليث وقال الشيخ ابو حفص الكبير في الضياع يجوز قدر ثلاث سنين وفي غير
الضياع لا يجوز اكثر من سنة وقال القاضي الامام علي السعدي لا ينبغي له ان يفعل ولو
فعل من الاجارة وذكر في الفتاوي الكبرى الخاص من الوقف اذا اجر دارا موقوفة
اكثر من سنة واحدة فان كان الوقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة لا يجوز ان شرط الوقف
مراعي وان لم يكن شرط ذلك كملوا فيه كان الشيخ ابو حفص البخاري يحجز في الضياع ثلاث سنين
ولا يحجز في غير الضياع اكثر من سنة واحدة وكان الفتية ابو الليث يحجز في ثلاث سنين
او نحو ذلك مما جرى بين الناس مطلقا من غير تفصيل فاذا المختار في الضياع ان يفتى
الجواز في ثلاث سنين الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز ومذا امر مختلف باختلاف
الموضع والزمان وذكر في موضع اخر ان الاختيار ان الوقف اذا شرطه في دفعه ان لا
يواجر اكثر من سنة واحدة لم يجز الاجارة وان كان الوقف لم يشترط ذلك جازت الاجارة
ما لم يكن الاجارة له عليه فاحشه وذكره لال في دفعه قال ان اجرة الوقف سنة او سنتين
قال نعم الاجارة حايث اذا اجره الى وقت معلوم وثلاث اوقات اذا اجره سنين
معلومه ثم مات هل ينقض الاجارة قال القياس ان ينقض الاجارة لكنني استحسن ان

المختار في اجارة الضياع

الوقف اذا اجر وقفه
من معلومه ثم مات هل ينقض

اجعلها الى الوقف الذي سمي وذكر الحضاف في وقفه قال لعل رأت ان اجار الوقف
الارض سنين معلومه ثم مات قبل ان ينقضي مدة الاجارة قال لا ينقض الاجارة
قل فتمررنا من هذا ان المتقدمين من اصحابنا لم يقدروا الاجارة الوقف
منه بل جوزوا اجارته مطلقا اي من كانت سوا كان الموقوف ضيعه او غيرها
وظاهر ما ذكرناه من وقف ملال والحضاف مدله علمه والمناخرون تعرضوا للتدبر
لكنهم اختلفوا فمنهم من قال لا يجوز اكثر من سنة واحدة ومنهم من قال لا يحل اجارة الوقف
اكثر من سنة الا امر عارض القابل بهذا القول هو الشيخ ابو القاسم المكي والشيخ
ابو حفص الكبير البخاري كان يحجز في الضياع ثلاث سنين ولا يحجز في غير اكثر من سنة
واحدة وقال الفتية ابو الليث يجوز من سنة الى ثلاث سنين وقال الشيخ ابو بكر البجلي
والامام شيخ الاسلام ابو الحسن علي السعدي انه لا يقال بنسابة من الاجارة اي اذا اجر
الوقف خمس سنين ولو اجره مدة طويلة لكن الحاكم ينظر ان كان في ضرر بالوقف ابطالها
وقال القاضي ابو علي النسفي لا ينبغي للمولى ان يواجر اكثر من ثلاث سنين ولو فعل جازت
الاجارة وصحت وحكي في الخلاصة في الفتاوي عن الامام علي السعدي انه لا ينبغي له ان يفعل
ولو فعل صح الاجارة فاجتمع لنا من قول المناخرين على عدم اشترطه التقدير في مدة
الاجارة قوله ركن الاسلام ابي الحسن علي السعدي وقوله ابي بكر البجلي وقول القاضي ابي علي
النسفي فصار قول المتقدمين من اصحابنا وقول هؤلاء المشايخ جهة واحدة وهو لا
قال في المختار ان القنوي عليه ولذا في مجمع البحرين واما قول ابي الليث فهو يفتقر وما قاله

ابو حفص الكبير في انه سوي من الضياع والدور ولم ينصوا على ان الفتوى عليه اما
ما قاله الصدر الشهيد في واقعاته ما ذكرنا عنه فهو انصاف ووافي ابا حفص في
الاطلاق فانه جعل الامر مختلفا باختلاف المواضع والزمان وقد نص على ان الفتوى
عليه فوجب ان يحمل الاطلاق على حفص الكبير على ما ذكره الصدر الشهيد من اختلاف
الزمان والموضع فانما ان اجريناه على ظاهره لم نفصل بين موضع وموضع وزمان
وزمان بل يكون الجواب انه لا يجوز ارجاء الوقف في الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا
في غير اكثر من سنة في كل المواضع والازمنة وفيه مخالفة بينه وبين ما قاله الصدر
الشهيد وان حملناه على ما قاله الصدر الشهيد ولم يتوخا لغيره وهو ان في فصار ما ذكره
في المجمع وشرح المنار ومن صرح بان الفتوى على انه في الضياع ثلاث سنين في غير
سنة معينة باختلاف الموضع والزمان انه في كل الاماكن والازمنة فاذا كان الموقوف
ضيعة وهي في موضع لا يرغب في استيجارها ثلاث سنين وفي زمان كان من امله
على الوقف فانه على ما قل الصدر الشهيد وحمل الكلام ابر حفص عليه انه لا يجوز اكثر
منها وان كان ضد ذلك فيجوز ان يجوز اكثر من ثلاث سنين في الضياع وفي غير فاطلاق
شرح المنار والمجمع محمل على الذي ذكرناه وقررناه لا انه يجعل ظاهره فـ اذا
نقلنا هذا الكلام بضمه فيكون في موضعين الموضع الاول اذا
دار الامر بين ان يجعل يقول المسند من ويقول من ذكرنا من المناخر من يجوز ان يعدل
عن قول المسند من اجمع وقول من ذكرنا قوله من المناخر من يجعل يقول الصدر الشهيد

ذكر وجه اختلاف المشايخ
في ترجيح مدد الاجارة
والاعذار عنهم والتوفيق بين كلامهم

اذا حلف المسند من المناخر على قول
مسند المسند من عدم

واي حفص الكبير على المحمل الذي قررناه ايم لا المسوضع الثاني انه اذا اوجب الحال
المصير الى قول اي حفص والصدر الشهيد وكان الزمان مما تخاف فيه على الوقف اذا اوج
اكثر من ثلاث سنين او جوارح سنين او خمس سنين بل يقال ان الجان في حكمه في كل
المدة ام في الزيادة على الثلاث سنين ويكون الجواب فيما سوي الضياع كذلك هو في الموضع
الثاني مقدم ذكره في السوال في صدر المسئلة فنقول وبالله التوفيق اسـ
الكلام في الموضع الاول فانه يجب العمل بقول المسند من من اصحاب رحمهم الله لو جـ
الاول لو فو عليهم واجتمعتهم الثاني لغرضهم من عصر الامام والائمة الاعلام الثالث لحسن
نظرهم وقولهم في المسائل التي لم يوجد فيها رواية منصوصه الرابع لان ما قالوه ووافي
للاصل المعروف من ان المقادير لا تعرف الاسماء الا بمد ظم للقياس فيها الخامس ان قولهم
لا تخلوا اما ان يكون عن رواية وهو الظاهر او لا عن رواية لكنه موافق للقواعد والفروع
الشواهر واما البحث عن بيان الرواية فلا فائدة لنا عليه لانه نقل ولم نقف في
ذلك على رواية منقولة عن الامام ولا عن ابن يوسف ومحمد واما البيت عن انه موافق للقواعد
والفروع الشواهر فهو ان بيع المنافع يتبع بيع الاعيان وهو اصلها وفي بيع الاعيان
لم يحفظ للسند فيها مدة عن احد من اصحاب ولا من اهل العلم فكذلك في بيع المنافع لانها
فروع فلا يرد السليم لانه خرج بالنظر فلا نفاس عليه السـ وثاننا ان شربنا وقلنا ان
قول المسند من عن مخرج ما عن رواية فقد نأيد موافقه من قال من المناخر من وهم المشايخ
الاعلام ركن الاسلام ابو الحسن السغدري وكوفي مويدي وابوبكر البلخي الذي غالب فتاوي

في الترجيح الاقول المسند من

إذا اجر الوقت دون اجر
المثل والمثل فغلبه على الجوز

على الموجد وهو ينظر بذلك فلا يجوز وهذا الذي نحن فيه مشابه هذا من حيث انه فعذر المضي
في بنية المدة لان تصرف الناظر على الوقت ولايته كل منهما امر نظري فما كان انظر للوقت
وما كان فيه ضرر على الوقت لا يعمل تصرفه في حق الوقت كما قالوا اذا اجر بدون اجر المثل
لا يجوز واذا اعقد عليه من مخاف تخلفه على الوقت لا يجوز ومننا لما كانت المدة الزائدة
منظنة الخوف على الوقت وانه شغل له كذا في ولايته عن التصرف فيه فتعذر ان يفدر
فيما انه عاقد عند صرود كل منفعة لان ما تعذر من حيث الحقيقة وهو متعذر حيث
الحكم وبلوت تعذر العقد منه حقيقة وكذا حكم فاعذر المضي فاستحققت الفسخ كافي
الا عذر او ثمة لا يظهر على الفسخ في كل المدة بل في ما فاقه فكذا امنا لا يقال ان كان كذلك
ينبغي ان يفسخ اجارة ناظر الوقت بموته لانه تعذر العقد من جهة عند صرود كل منفعة
فتعذر المضي فاستحققت الفسخ لانا نقول ناظر الوقت نايب عن الفقهاء فالحكم المنع فيه
والمصلحة ما كان من نفعه انفع لهم امضي وما كان فيه ضرر بهم ففسخ وعونه لم يحصل
الضرر لهم فثبت به الوكيل مع الموكل الوصي مع العصبي واما هنا الضرر نخشى منه والمدة
منظنة فرد عليه تصرفه فيه خاصة لا فيما لا ضرر له فيه وهو التلا من المسئلة الضياع
والسنة في غير هذا وهذا البت ما سمعته من احد قبلي وجاءت فيه اعيان الفقهاء ارباب
فلم يحصل منهم تعرض للمية في كلامهم ولا في ايضا في ذلك الوقت وانما في الله سبحانه وله المنه
على به وقت سمعته من المسئلة تفضلا منه وتكرما فلهذا ولا واخر كما يحب ربنا ويرحم
ومذا اكله ثمن سواي له سبحانه وتعالى فكشف عن هذه المسئلة لما علمه من نبي وقصدي

وهو نعم المولى ونعم النصير فاذا انقضت رتقتا جينا الى ذكر تقسيم ما
شع في هذه الاجان من الصور فنقول لا تخلوا اما ان عقد على هذه الاجان من هذه المدة الكثيرة
عقدا واحدا او عقودا فان كانا عقدا على عقدا واحدا مشتملا مثلا على سني
جملة فنقول بفسخ الاجان الثلاثة الثانية ولحق في الملائمة الاول لكون المناقش
عقيب العقد وان كانا عقدا عقودا مشتملة فلا تخلوا اما ان كان كل عقد سنة او
سنتين وثلاثا فان كان سنة فيصير من مدياته عقودا ونفس في الباقي ولا يقال ان
العقد حصل على سنيين فان انصفنا نفقت الصفة فنفسر المشاورة لانا نقول
المنطوري اية صرود المنفعة لا العقد على ما نفرد فلم يبق فيه نفع من الصفة على
احد وان كان العقد ثلاث سنين كان منه في عقد واحد ونفس في الباقي للحاكم
ذكرناه، بقى بيان معرفة حكم هذا الفسخ في العدة الزائدة من الفسخ هل
يقال انه سلب ناظر الوقت او المستأجر او انفسر الى طلب احدهما اذا دخلت
العدة الزائدة فسبح الاجان فرع بنفس الدخول كالعقد اناظر الذي لا يحتاج فيه
الى فسخ الحاكم فذكر منقول الى اى الناضى معنى انه نصب شخص فبعدم الفسخ حسبة
الطاهر ان ذلك لناظر الوقت ولا يمنع منه كونه هو الذي باشر العقد ولا يكون هذا اتفاقا
منه كما قال اصحابنا في الوصي اذا باع مال الصغير ثم ادعى انه باع بعبر فاحترق جميع
دعواه فاقداه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا من بلى الوقت اذا باع غلة الوقت
ثم ادعى انه باع بعبر فاحترق جميع دعواه وثنا قصه هذا الامنع دعواه ذكر الفقهاء

الفرد من صد الاجان الطويل
في عقد واحد او عقودا مشتملة

حلب الفسخ والاجان لناظر وان كان آجر

ناظر الوقت وصلى الفسخ اذا باع
بعبر فاحترق جميع دعواه

هذا اذا كان له وجهان في الحكم لا يشترط ان يكونا من جنس واحد
 على اشتراط الحكم في وجهين من جنس واحد في وجهين من جنس واحد
 وذكرنا ان الحكم لا يشترط ان يكونا من جنس واحد في وجهين من جنس واحد
 وذكرنا ان الحكم لا يشترط ان يكونا من جنس واحد في وجهين من جنس واحد
 وذكرنا ان الحكم لا يشترط ان يكونا من جنس واحد في وجهين من جنس واحد

اذا كانت حدود الدار مشهورة
 بل يستغنى عن ذكرها في خلاف
 خلاف الرضا اذا كان مشهورا فانه
 تستغنى عن ذكر اسمه ونسبه لانها

ذكر الحد فقط

اذا حكم سلب حدود كيد الحكم الرابع

يشهدان ان حدودهما هكذا وكذا اخلف جواب هذه المسئلة في الفسخ ذكر في بعضها لا يقبل
 ولا حكم للمدعي ان الشئ في هذه المسئلة ليست بحجة اصلا ومن الشهادة الثانية فكان
 وجود عدمها سواء كذلك الذي والمحامين جميع الغفارات على هذا وهذا كله اذا لم يكن
 الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل نحو دار عمرو ودار خريف بالكونه ودار
 الزبير بالبصر فشهد به الشاهدان لا نسيان ولم يذكر الحد ولا يقبل شهادتهما في قول
 ابي حنيفة وقبلنا قول صاحبيه واجمعوا ان الرجل اذا كان مشهورا كثره ابي حنيفة
 وابن ابي ليلى لا يحتاج فيه الى ذكر الاسم والنسب وذكر في مثل البحر المحيط نوع منه في المسائل
 التي تعود الى الشارة على الوثق اذا شهد شاهدان على رجل انه وقف ارضه ولم يذكر ان
 قال شهادته بالخله وكذلك كان صدقهما دون الاخر كان شهادته بالخله وكذلك لو شهد انه
 وقف ارضه التي في موضع كذا وقال لم يحد لنا فالشاهدان بالخله وقال الخلف ان يكون
 ارضا مشهورة نفي سهرتها عن تميزها فان كان كذلك قصصنا في وقت وان صدق المدعي
 فالمدعي على صحابته من قال اذا ذكر احد من مثقالين يقبل وان صدق ابي بلال حدود قبلت
 الشهادة عند علمائنا الثلاثة سبل الخلف فقبل اذا قبلنا هذه الشارة وكما يلاشه
 حدود كيف حكم بالحد الرابع قال اجعل الحد الرابع بارا الحد الثالث حتى تنفي الى
 مبدا الحد الاول اي بارا الحد الاول وان شهد انه وقف ارضه التي في موضع كذا اصدقا
 لنا الا اننا نسينا لا يقبل شهادتهما وان قال لم يحد لنا ونحن نعرف حدوده ذكره لال
 ان القاضي لا يقبل شهادتهما قال القاضي ابو زيدنا وهذا انما لم يبيننا القاضي اما

اذا بيناه وعرفنا يقبل ذكر الخلف في هذه الصورة اني اجيز الشهادة واقضي بالدار والحد
 حدودها وقفا واقول للشهود سمو افاضتي بما سمعتم حدوده ونال بهلال وكذا لو قال
 لم يحد لي في المصرا لا كذا الارض لم يقبل فاما اذا قال لا شهدنا انه وقف من الارض فهو
 ولم يحد لنا فالشهادة جائز ان كانا يعرفان وان شهدا انه صدق لنا وكما لم يحد
 التي صدق لنا فالشهادة باطله وان كانا يعرفان الحدود ولكنها لا يعرفان الارض فان كانا
 غائبين عنهما قبل شهادتهما وكلف القاضي مدعي الوقف ان يقيم البينة ان هذه الارض
 يحدودها هي كذا الارض التي شهدا بالشهود بوقفيته وان شهدا انه اداننا على حدود
 ووقفنا عليه ولكن لم يسم لنا حدوده لم يقبل شهادتهما وذكر في شرح مجمع البحرين في
 الدعوى قال وان كان عتارا فمقدمين في الدعوى والشهادة شرط واكتفاء بالشهر في
 المشهور ذكر الحد وباسم اصحابه وانسابهم الى الحد شرط عند ابي حنيفة لانها تمام
 التعريف بذكر الحدود وهذا هو الصحيح الا ان يكون الرجل الذي ينسب اليه الحد مشهورا
 فيكون في ذكره لمحصل المصود وهذا بخلاف ما اذا كان العقار مشهورا في نفسه فلا
 يستغنى لشهرته عن تميزه عند ابي حنيفة خلافا لما فيها من غير اشهر العقار
 بشهرته الرجل الحد وابو حنيفة راعى فائدة التميز وهو دفع وقوع المنازعة
 في الحد زيادة او نقصان كلا في الرجل بشرط التميز في الشهادة كما يشترط في الدعوى
 لخطابوا الشهادة الدعوى وتكون الشهادة بغير المدعي وليس كذلك الا بالتقدير
 في فناء وقاضي خان ايضا في الدعوى قال اذا ادعى محمد وداود ذكر الحد والدار بعد وقاله

ذكر اسم اصحاب الحدود وانسابهم

وقال نحن نعلم حدودها اذا دعي اليها ونقف ثمه ولكن لا نعرف جيرانها ولا اسمي الجيران
 قال الشيخ الامام محمد بن الحسن الخوافي هذا ما سألنا عنه احدنا ان يقول المشهود لهذا
 المدعي دار في محلة كذا في سكة كذا املا صق دار فلان في رصفه كذا غصبت منه هذا المدعي
 عليه وانها في يد غيره ولم يذكر واحد او قالوا لا نعلم حدودها وبما المدعي يشهد
 اخر من شهد واحد ودعي القاضي لا يقضي للمدعي لان الذين شهدوا بالملك للمدعي يشهدوا
 والذين شهدوا بالحدود لم يشهدوا له بالملك للدار والمسألة الثانية لو قال المشهود نحن
 نعلم حدودها احد حدودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا لكن لا ندري توافق الحدود الي
 سميناد عوى المدعي ومنه الحدود حدود تلك الدار فانما نعلمنا الشهادة هذه الحدود وهي
 لنا هذه الحدود واقترابا بغير هذه الحدود ولكن ما بيناها ولا مرنا عليها بشكك المحلة ولا
 نسكنها واكثر ما يكون تحمل الشهادة على الدار والارض على هذا الوجه يسمى لبايع حدودها
 والشهود يتحملون الشهادة بشعربا لبايع وفي هذه المسئلة القاضي يفتي بيمينين الى الدار
 لينظر الى الدار والى هذه الحدود هل هي حدود تلك الدار فان وافق قضى بها للمدعي اذ اجماع
 اليه وشهدا عند ان حدود هذه الحدود وان خالف لا يقضي واما المسئلة الثالثة
 اذا قال الشهود ان هذا المدعي دار في محلة كذا نعرف حدودها اذا اقتضا عنه جيرانها
 ويشيران احد حدودها الى ههنا والثالث الى ههنا ولكن لا نعلم جيرانها قال اذا اراد
 القاضي ان يقضي للمدعي بامر الشهود بان يذهبوا الى الدار ويثبت معهم مهر من امينين
 من امانه ويدينوا الحدود ولا يمينين ثم يعرف الامينان جيرانها وسلوا الاساميم فاذا

رجعوا الى القاضي وشهدا مينا ان الشهود يدينوا حدود الدار واثارها اليها
 وانا نعرفنا عن جيرانها فوجدنا دار فلان وفلان سكة كذا فان القاضي يقضي بشهادة
 الشهود والذين شهدوا ان تلك الدار للمدعي وان قال الشهود نشهد بان لدار التي بلا صق
 دار فلان من فلان هذه الدار المدعي او قالوا الدار الذي من دار فلان ومن دار فلان لهذا المدعي
 لا يثبت اليه شاهدتهم فذكر واحد من ذلك ان كان في يده كان الدار مسهون باسم حيا
 ولم يذكر الشهود حدودها لا يقبل شهادتهم في قول ان حينه وكذا القربة والارض وكذا
 وكوز في قول ابن يوسف ومحمد واجمعوا على ان الرجل اذا كان مشهورا لا يشترط في تعيينه
 ذكر الاسم واللقب انتهى كلامه قلت ههنا مسائل يخرج
 عن صور سنة فصور حدودها لهم وهم ذاك من الحدود عالمون لمحلها وصور حدودها
 ونسوا الحدود وصور لم يمددوا اصلا وهم لا يعرفونها وصور لم يمددوا ولم يعرفوا حدودها
 وصور لم يمددوا لكنهم وقفوا وهو والشهود فيها وصور حدودها ولم يعرفوا الحدود
 لكنهم يعرفون مكانها والصور السابعة استغنوا عن ذكر الحدود لشهورها السهول التي
 تغني عن التميز وهذه الصور كلها انما يحتاج اليها عند اقرار الواقف او ورثته اما
 اذا كان الواقف جامعها فلا يحتاج اليها لان الواقف قادر على التميز وكذا ورثته
 اما الصور الاولى فالواقف صحيح والشهادة جائز ومحب العمل في وقته واما الصور الثانية
 انفق مالها واخصان وبقيته من ثقلنا عنه ان الشهود قد فرأوا طوله ومعناه لا يجوز العمل بها
 لان شهادته بالمجهول والشهود انما يجهولون لا تصح لان الوقت ليس بصحيح في نفسه بل هو صحيح لكنه

الدار والعرض والارض
 والكانت اذا كان احد اهلها
 ولم يذكر حدوده فلا فكلوا
 الرجل المهور

الاولى
 الثانية

الافتقار الى
 شرط

119

لم يكن ثبوته بالبينه لما قلنا وسياتي الكلام فيها ان شاء الله تعالى بسطر من هذا في الصور
 الثالثة واما الصور الثالثة فقال الخصاص في الوقت ما قلنا الا ان يكون شهرين تغنيهما
 عن تحريمه فان كانت كذا قضيت ما في وقت وقال فيهما هلالا في دة ما قلنا وقال في شهر
 البدر المحيط بالشدة ما قلنا وقال قاضي خازنا لا يفل وزاد والشهود يعرفوننا وقال في
 الدخول الشدة ما قلنا وذكر ما قلنا الخصاص في عبارته ولا شك ان الذي قاله الخصاص
 يحتاج الى تأويل ولا يجوز العمل بما هو وذكرا ان الوقت لا يشترط لصحة التهمة في نفس
 الامر بل يصح بقول الوقت وقت اري على كذا وتصير وقتا وان لم يذكر الحد واصل او اذا
 انكر الوقفية وباعا ثم لا يجوز الحكم بابطال الوقت بمجرد قول الشهود ولم يذكر لنا ولا نعرفنا
 ولا في شهرين فاذا كان كذلك وجب تأويل قول الخصاص الوقت باطل معنى الشدة ما قلنا
 كاقال هلال وغيره وهذا مما يجب الاعتناء به والشيخ في لفظة من وقت في كلام الخصاص قلنا
 ممن يكون من اهل الفتوى ومن قضاء الاسلام فلا يجوز له ان يقتضي هذه العباد ولا يحكم
 ببطال الوقت بمجرد ذلك فانه خطأ والعبارة واجبة التاويل فاذا وقع منه الحاشية
 عند الحكم امكنني التمس في جوابه ان يقول للشهود اذ هو افان شهدتمكم لا يفيد شيئا ولا
 هي صيغة ومقول للواو فان كان حيا ولو ارثه ان كان امرا فذكر الشهود فلا عمل لذلك
 ولا يجوز كدسعه ولا اخر اجه عن الوقفية ولا عند على قول للشهود ان شهدتم بغيره
 شيئا والى صيغة ولا يدرى كل كذا ان يقع منه حكم بطلان الوقفية مستندا الى عبارة
 الخصاص التي قد منا لما قدمنا من القول بوجوب تأويل القول بالناويل وجوه

الداري صر وقفا بالقول
 وان لم يذكر الحد ووجه
 الحكم بابطال الوقت بما ذكر

الاول لانه كمل صدق الشهود فيما قالوه وهو معروف عند الوقت وعدم ذكر الحد ولا
 يمنع من صحة الوقت عنده السامي لا حتم ان يقوم بينه وبينه اخرى بالتمديد والوقفه الثالث
 لا حتم رجوع الوقت عن اطاره الى الاعراف فيسير خطا الحكم ومطلان الحكم بعد ذلك
 فلهذا اقلنا لا يجوز الحكم ببطالان الوقت ولا ان التمهيد ليس من شرائط صحة الاتفاق بل
 من شرائط صحته طهون في الخارج عند الحكم فاذا انقضى طهون لا يقال بطلانه كما اذا انقضى
 ثبوت التزكية للشهود والذين مع انكار الحكم لا يجوز الحكم ببطالان الذين كذا ايضا ونطابق
 كثير من قد وقع بعض النصاة فيما بينهما عليه ونهينا عنه ففسال الله السلامة
 والعصمة هذا مما يجب على القاضي ان يعلم به فاما فيما يتعلق بحواب المعنى في هذه الحاشية
 اذا سئل عما ان كذا يصح من الشارة والحالة منه ولا يلزم من عدم صحة بطلان الجوابه فيها
 الوقت ان يمكن حصول والله اعلم وكذا ما نهيت على جواب المعنى ايضا الا ان يدعى وهي
 ان القاضي اذا اراد خطه مانه لا يصح الشارة قد يقع في قلبه ان الوقت باطل فيبطله فلهذا
 زدت عليه ولا يلزم الى اخره واما ما قلنا هلال وغيره فهو ظاهر لا كلام فيه وزيادة
 قاضي خازن ما في الكلام على ان شاء الله تعالى في الصور الرابعة واما قول الخصاص
 الا ان يكون شهرين شهرين يعني غير التمهيد فهو على الكلام من الامام وصاحبه على ما
 مات بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى واما الصور الرابعة وهي التي لم يذكر الوقت
 للشهود وحدودا ولكنهم يعرفون الحد وقد قلنا هلال في ان الشارة ما قلنا لا يجوز
 وكذا اقلنا لو لم يكن له ما يبرهن الا ملك الارض وجعله والباب الاول الى المسئلة التي

الرابعة

تقدمت سواها حتى خاضني بلفظ تعرف ارضه مكن تعرف الحدود وهو شبه لانه يلزم
 من معرفة الحد معرفة الحدود وواجب فيها فاضى عن بيان الشك في لا يقبل صاحب الوجه
 قال عن ملال ان الفاضل لا يقبل شهادته وتقبل عرفانها حتى ان زيد الشاذلي اولى قوله
 ملال انه محمول على انهما لم يبينوا للقاتل ما اذا بيناه له وعرفاه يقبل ولذا انقله صاحب
 البحر المحيط عن القاضي ان زيد الكوروكي كلام الخفاف كما قدمناه وكان هو الذي اوجب
 للقاضي ان زيدنا وادى كلام ملال وهو سهو منه ولا يحتاج كلام ملال الى تأويل فان المسئلة
 التي صورها ملال واصاب فيها في المسئلة التي ذكرها الخفاف وما ذاك الا ان الصور التي قال
 ملال هي اذا قال لا يحد في ان وتعرف الحدود والصور التي ذكرها الخفاف فان قلت
 فان شهد انه اقر عند ما انه وقف ارضه ووثق عليها اودان هذه ونحو جرائه ونحو
 تعرف حدوده ولم يحد لنا ولا شك ان هذه الصور غير التي قال ملال بل الاشياء بها
 اصلا بل قال ملال ان الصور التي ذكرها ملال محتاجة الى تأويل وما ذاك الا ان الواقت
 لم يحد الدار وقت الاشياء وذكر مثلا مكنز ووقع عند الشهود انما هي الدار التي يعرفونها او
 يعرفون حدودها من غير ان يحدوها من الجارات تكون له دار اخرى في تلك الحال سواء كان
 معرفته الشهود سنا على ظنهم وحدسهم لا على تقدير من الواقت فلهذا لا يقبل شهادته
 واما الصور التي ذكرها الخفاف فليس في شيء من ذلك فانه قال ووثق عليها اودان فلهذا
 وانى بالاشارة وكان الواقت لما شهد لهم على الوقفية كانوا جميعا عند الدار عيانا فامان
 حينئذ هذا الالبس فلهذا قال الخفاف في اخر الشك في ان يحد في الدار والارض وقتا وملال

بعد هذا عتزل ما اجاب الخفاف
 في تلك تشابه هذه وكنت
 الصورة التي ذكرها ملال

يوافقه ايضا في هذه الصورة فانه قال فيما نقلناه عنه ولو قل لا اشهدنا في الارض وهو انه
 قد وثقها ولم يحد لنا قال فالشهادة جارية اذا كانا عرفانا فالذي اولى ان يحد
 ليس هو موضعنا وبل وكف بحسن قوله هذا اذا لم يبينوا للقاتل ما اذا بيناه وعرفاه
 يقبل وملال ذكر صورته لما لم يذكر الصور الاخرى كان بحسن ذلك اما بعد ذكر الصور
 الاخرى كما يكون مراده بصور اصدار حاشي ملال ان ينسب اليه هذه العقلة التي لا
 من اصدار الفقهاء فكيف من ملال فنخلص لنا من هذا كله ان الحق في المسئلة ان جواب ملال
 كما مر لا يحتاج الى تأويل وان جواب الخفاف لم يكن انصافا ولا مخالفة بيننا ذكر الخفاف
 وملال وما يورد قولها كما قيل ملال وكذا القول لم يكن له بالبحر سوى تلك الدار
 ومع هذا اخل ان الشك في بالحلقة فعملنا من هذا ان مراده بقوله لم يحد في الدار
 حدوده في ان يعرف حدوده من خارج لا اننا وقفنا نحن وهو فرك ووقفنا في ان
 تلك الصور فالحال هو هذه وقال ان الشك في جارية فزال ما نوهج ان في ان يحد
 التي دليله انه اقر واما الصور التي لم يحد في الشهود ولكنه وقف هو وهم
 وهذه الصور كما مر والاحوجه فيها منسقة ووجهها بين الاشياء في ارض يعرفها
 وعدم معرفتهم للحدود لا يؤثر خلافا في شهادتهم وقول الخفاف فيها واقول للشهود كما
 الحدود فاقضى بما يسمون ويحدون وفايدته لاجل الحكم الخبيث عن الدار والكتيبة
 بالحق حتى لو كان الحاكم والشهود عند الدار فانه لا يحتاج الى التحديد ومكوز له ان يقضي بوقفها
 من غير ذكر الحدود ولا من صفة الخصة لا يحتاج فيها الى التحديد في الغيب كالان الذي لا يعمل امر

اي

الغالب الابعده ذكر اسمه واسم ابيه وجده ولو كان حاضرا الزمه بالخروج وان لم يعرف اسمه
فهذا معنى قول الخصاص وقول الشهود صرحوا لان شهادتهم الاولى غير معتبرة مطلقا وانما
صار حجة محسنة كالحجود واما الصور السادسة وهي ما اذا كان قد حذر في كل وقت
لا يعرفون مكانا ولم يذكروا اسماء الحجود وهذه الصور ايضا الشرائع فيها جائز وكذلك
الرعي بينه على التخيير ما دام في الارض وهي ظاهرة والاجرة في شفعه واما الصور
السابعة فهي مسئلة معروفة مشهورة ان المكان اذا كان مشهورا شهرة تغني عن التخيير
فوقه ما لكه او باعه او شهدوا فيه بغير ادبوع من انواع المشتقات قالوا واشتر
تغني عن كيد من ولم يرد في المسئلة خلاف من الامام الاعظم ابراهيم حنيفة رحمه الله وبغير حجية
فقد لاكتفى به كدليل لا بد من التخيير وعنده ما كلفني وقال في شرح الجمع وفي الهداية
الصحيح ان قول الامام فالحج بالذي قاله الخصاص خرج على قولها اما لانه اخذ اول اجل
الوقف لكونه قرية وهذا اخر ما قصدته وحررت في المسئلة ولله الحمد والآخر كما يري بناوحي

مسئلة اذا وقف ضيعة وقال فلا ما فيها من ساجد ومقابر ولم يذكر المساجد
والمقابر والاراضي الموقوفة على المساجد فهل يصح هذا الوقف ام لا

وهل يكون عدم كونه المستفي منفعة للوقف لانه مجهول استثنائا المجهول لا يصح وهل يكون
الشرافي ذلك منزلة الوقف اعني اذا اشترى ضيعة صرحة ثم قال فلا ما في ذلك من مسجد لله
ودفع اليه وبغية برسم دفن الموتى المشايخ كما يفعل المورقون ولم يذكر المستفي في تحرير
الكلام في ذلك كله وهذه المسئلة هي التي وقعت سنة اربع وخمسين وسبع مائة وحصل

الوقف

١٨٤

فيه انكار من قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة الشافعي بالدار المصرية على قاضي القضاة
نفي الدين السبكي الشافعي برش وسبب ذلك انه اشترى في امر سيف الدين طاهر ببلاد
السوا د وكتب لها كتاب على العادة وثبت على قاضي القضاة نفي الدين المشار اليه وحكم به
ثم جهن الالامير سيف الدين الكندي فادرسه الى قاضي القضاة عز الدين ابن جماعة لينفذه
فقال قاضي القضاة عز الدين هذا البيع ما هو صحيح لان المستفي غير محدد وكتب ارسال
ومشروحي كدروا المستفي وثبت صرون عند القاضي الذي ثبت الكتاب ثم انما اعود
انفذه مسك المغي بمنزلة الخلاء على القاضي فادرس الالامير المشار اليه الى نائب الشام
يسال منه ان يعمل ذلك فادرس نائب الى قاضي القضاة نفي الدين السبكي وعنده ما
جري فقال الصواب ما فعلته او معني هذا الكلام ولا يحتاج الى تجديد المستفي
والبيع صحيح وحصل منها كلام في ذلك الذي رايته منقول عن اصحاب في هذه المسئلة
وهو ما ياتي ذكره ان شاء الله تعالى في قول وبالله المستعان فذكر في الفتاوى والظهور
الكبرى في كتاب العوي والميخرو السبكي انه قال وان كان المبيع قرية فان لم يكن شيئا
مستثنى كتب جميع القرية الخالص المدعى كذا قال وان كان ثمن مستثنى كتب بعد الفراغ
من ذلك قبل ذكر الثمن الا ما فيها من المساجد والمقابر والطرق النافذة والارواق
والحياض العامة ولا بد من تجديد المستفي حتى يقع به الامتياز وما يكتب زمانا في تجديد
المستثنى صرون الادوية لثمن اراضي وخلع هذه الدعوى لانه لا يقع به الامتياز
وقد وقع هذا في زمن والدي رحمه الله واجب فقال لا يصح التخيير على هذا الوجه لانه لا يقع به

المسمى قال رحمه الله ذكر الكاتب التمهيد فيكون يعرف هذا المستثنى او سيجر حيث يقع
 التمهيد وما يكتب زمانا وقد عرف هذا ان جميع ذلك واحاطا به علما ووجه
 فقد استرد له بعض الناس وهو المتعارف ان البيع لا يصير به معا وما للقاضي عند الشك
 فلا بد من الجواز اسهل كلام صاحب الفتاوى في الظاهر وذكر في الفقيه في باب ما يتعلق
 بالمقابر والمساجد والطرق الاضطرار في الوقف مع رعيته وقفت واستثبتت من
 مساجده ومقابرنا لئلا تمرد فاشترى رجل منها ارضا فادعاه الموقوف عليه فساد
 الشرا وبطلان الوقف بسبب عدم تجديد المستثنيات وادعاه المشرى عنه وبطلان
 الوقف وحكم الحاكم بغيره البيع وفساد الوقف فساد الحكم **مسرح** فساد البيع وانما
 يبطل الوقف ان لم يكن مكملا به **مسرح** وقت رعيته مكرهه هذه المستثنيات في المقابر
 والطرق والمساجد والحيات العامة **مسرح** لا بد من ذكره ودفع جواب المسألة **مسرح**
 لا بد من ذكر الحدود وان كان شرط لا يصح الوقف من الحدود **مسرح** **كتاب**
 وبقية امة خوارزم قلنا فخر لنا من كلام صاحب الفتاوى
 النظمية والفقيه انه لا بد من تجديد المستثنى على هذا التقفلا جوبه المشتع ووجه
 ما نقله في الفقيه من انه لا بد ان يقيد بشي وفي **مسرح** ان امكن ان كان الذي الي
 جانب المسجد والمقابر واما كنه التمهيد به فان يكون مثلا ان كان حجر ليه ثابتا وجلا او
 شجر عظيم بحيث يقع به التمهيد اما اذا لم يكن هناك شئ ما يمكن ان يحصل به فلا يغتفر التمهيد
 فهذا هو الملامد من قوله ان امكن ان لا يكون ان كان البيع او المشرى او من اهل القرية لا يعرف

حدود المساجد والمقابر فيجعل الشهود هذا عذرا في عدم التمهيد ويتركوا التمهيد
 المستثنى ونظنه من وقف عليه من الفقهاء الصوفاء ان هذا هو خدش قوله ان امكن ويجب
 ان يعني هذا الذي بينته فانه موضع يقع فيه من لم يكن له قول المظن والاستنباط
 ولا شك ان اشراط التمهيد اعني تجديد المستثنى مما هو موافق للشواهد فان اشقت
 المجهول لا يصح ولا يخص هذا البيع والوقف له بها وبالا جاز وكل ما يلحق بهذا الحكم
 كالزمن مثلا والجهة وما يشابهه فان العلة شاملة وهي الجحالة والعجز عن الفقه **مسرح** ذلك
 المستثنى في ديارنا وانهم ما اعتبروا هذا القدر ولا فعلوا في كتب الوقف في زمن
 نور الدين الشهيد ولا في النبايعات والاحسان كل حالهم على انهم ما لوال ما فعلوا
 الفقيه في **مسرح** ان امكن مكانهم لم يجدوا ما يحصل به التمهيد الا مارات التي ذكرناها وله وجه
 لان فيه ضرورة وفي الفقه يتساوى في ما لا يشاء بل في غير فان التبعات لا يمكن
 بآيا وكذا لا وقف فلهذا نقول انهم لم يجدوا المستثنى لانه كان مكرههم وتركوا
 ضرورة فالذي يجب على القاضي ان اذا قدم اليه كتاب بيع قرية او وقف او ما شاكل
 ذلك ولم يذكر فيه تجديد المستثنى فانه لا يقبله حتى يتبين له ان ذلك مما لا يمكن تجديد
 ولا يسمع شئ من على هذا فانه شئ من على النفي وليس من الاحكام التي قبل فيها
 بل هو ان يكون يعلم ذلك بنفسه هذا كله على قول من قال ان امكن واما على قول البقية
 فلا يشبهه اصلا ولو قل انه ينبغي ان يحمل كلام من اطلق هذا التمهيد لكان له وجه يعني
 الذي قدمناه ثم رايت قد ذكرنا الكلام في الفتاوى ما صورته قال الامام السرخسي

قال في روضة القضاة - القضاة على ما كان في المظاہر التي كانت في قديم الزمان
اشتهرت بالدين والحق والعدل والبر والعدل في الآفاق لا في الدنيا فقط

كتاب في فقه العصر ونبيه

مستطاف في استئثار المساجد والمقابر والخياض وطون العامة ونحوها في شرائع الفرية
الحالصة ان يذكر صدق هذه الاشياء وتعاذيرها طولاً وعرضاً وكان يرد المحاضر والسماعات
والصكوك التي فيها استئثار هذه الاشياء مطلقاً من غير بيان الحد ووقال السيد الامام
ابو سجع لا يشترط ذكر الموطر وهذه الاشياء قال رحمه الله بمعنى هذا تسهلاً على الناس
تم كلامه وفي رواية ركن الاسلام على السجدة في مكة واسلم علمه ادا وقف على اولاد
واولاد اولاده وشله وعقبه بطنا بعد بطن هذا الوقف مرتباً
يعني ان اولاده مضمون فيه وصريهم ما داموا احياء ولا يشترط ان يكون اولادهم من اسفل منهم بل يكون
وكذا ايضا في اولادهم الى اخر النسل والعقب كذلك يكون غرضه قوله ثم بعد ذلك على اولادهم ان يبيع
من القشرك وتحرر الكلام في ذلك وهذه المسئلة وقت سنة ملك وخمس مائة في
كتاب وقف المزرعة العصر دنيه ثم اني اخبرت برشق وعقد لها بمسرد ذكرتها في درسي بالمرسة
الريانية داخله مشق المرسة وصنف في صنفه على صفة سميت به ايضا في الاسرار
الغنية مرتبة في كتابك رعه العصر دنيه ثم اني اخبرت ان ابنته في كتابي هذا وهو ليس
الحرر الذي هذا شاهد بالشهود الثابتة خطوطهم واسما وهم اخر هذه المسطوره وهم
اهل العلم والدين بما يسهر دونه شهادة علماء اصحاء وكفقهاء معروفين لا يشكون فيها
ولا يرتابون بانهم يعرفون القاضي ابا جلال القاضي الفاضل فخر الدين ابا حامد محمد بن قاضي الفضاة
شرف الدين ابراهيم بن محمد بن هبة الدين ابي عصر ومن معرفة جامعته وانه وقف
على ابنيه محي الدين عمر وعام الدين محمد ابا جلال قاضي الفضاة فخر الدين ابي حامد المسمى

١٢

بينهما بالسوا نصفين جميع الاراضي المزراع اللواتي من ارضي قريه بلدان وصد من
وقفا موبدا وصبا لوجه الله الكريم محرمات ايام حياتها ابدانها عاشا وداما ما بقيا
ثم على اولادها من بعد ما واولاد اولادها ونسلها وعقبها من بعد ما ابدانها تاسلوا
بطنا بعد بطن على ما عينه الواقف المسمى اعلاه فاذا انقضوا باسهم وظلوا في رضى
منهم عاد ذلك وقفا على الفقراء والمساكين يعرفون بالشهود صدق ذلك وتجروونه ويشهدون ان
الواقف المذكور لم يزل اياها كاترا مستحقا لجميع هذه الاراضي المزراع الموريات والمياه
المختصة بهن ملكا صريحا وحيان تمامه متصرفا فيهن تصرفا لما لكهن الكايز بن المستجير
ونارخه العشاء وسط من في القعود سنة ست وعشرين وستمائة وثبت هذا المحضر
على قاضي الفضاة صدر الدين الشافعي في يوم الاحد خمس مائة من في القعود سنة صدي
وخمس مائة وستمائة في شهر ربيع الاول سنة ثمان وثمانين وستمائة على شهادة بدر الدين يوسف
الفارقي وحكم بما ثبت عنده مع بقا كل ذي حجة على حجته ونفذ بعد قاضي الفضاة
شمس الدين عبد الله بن عطاء الكوفي وبعد قاضي الفضاة حسام الدين السيرازي وبعد
تفويض حسام الدين قاضي الفضاة قاضي الدين سليمان الحنكلي وفيه انه ثبت عنده ايضا
مضمون المحضر وهو متضمن معرفة شهود المحي الدين بن محمد بن قاضي الفضاة فخر الدين ابا جلال
اصلا خول الموقوف عليها وشهادتهم في الوقف ولله شرف الدين محمد واهله الكرم
لم يترك عقبها سواها ويشهدون ايضا ان اخاه خن الشافعي فخر الدين ابي حامد بن قاضي الفضاة
بن عمه والدين محمد الموقوف عليه المسمى بذكره في كتاب محضر الوقف وان ترتيب الموقوف

ما في محضر وقف العصر ونبيه

لم يشرك عتقا ولا اسواهما وان الاخير شرفا لغيره واما الرجم والاختيار ملكه وفاطمة من نسل
 الاخير يحيى الدين عماد الدين حسبما تضمنه وهو مروي بالمشايخ خير من شهر رجب سنة اثنين
 وسبع مائة فلما حمله في ذلك سالة الخصم الحكم لمضمون كتاب المخبر المذكور وباشغال نصيب
 كل واحد من الاخير يحيى الدين وعماد الدين بعد اسد المذكور من الزوجة وهو النصف
 منه الى ذلك ثم الى اولادهم وباشغال الاخير است ملكه وفاطمة النصف الموقوف
 وهو النصف الموقوف على صديهما عماد الدين وعبد اسد واخضع بينهما بالسوية نصيبان
 دون الاخير شرفا لغيره واما الرجم المذكور وكذا اعمها زينب المسماة بحكم حصص
 عماد الدين وعبد اسد في ابنته زينب ووفاتهما ولا ولد لهما سوى ابنتها ملكه وفاطمة
 فتأمل ذلك وراى مشاركة الاخ مع الاخير محمد واما الرجم المذكور في الموقوف العيز
 واخصا من الاختيار بالنصف الموقوف على صديهما عماد الدين وعبد اسد وراى ان ذلك ملكه
 ويدخلها في اولادهم على ما خلاص العلماء في ذلك وحكم لمضمون كتاب المخبر المذكور
 وباشغال النصف الموقوف على عماد الدين وعبد اسد الى ابنتي ابنته الاختيار المذكورين
 ولكونه يري ان بنات البنات من اولاد الاولاد وقضى بذلك والزم بمقتضاه وتاريخه
 سنة اثنين وسبع مائة وبقيت شقيقتي الدين سلمان وما حكم به ولده عزال من زمين ولاينه
 نيايه وتاريخه في رمضان سنة اثنين وسبع مائة وبعد شقيقتي عزال من صدر الدين الداراني
 في صفر سنة سبع وبيع مائة وعمل بغيره بعد مضمونها انه حكم بتشريكت محمد واخوانه عروس
 ونسب ومحمودة وزينب ولاد فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين وعبد اسد الموقوف

لشوق حصص عقبه في ابنته زينب
 ووفاتها وحصص ولدها في ابنتيها
 الاختيار المذكورتين في

عليهما مع والديهم فاطمة المذكورة وعمل بعدة اخرى مضمونها انه ثبت عند وفاته شرفا لغيره
 محمد يحيى الدين عماد الدين الواقف وانه خلف بنيه سيد واما الرجم لم يترك عقبها سواهما
 وان شرفا لغيره هو ابن عم والد فاطمة بنت زينب بنت عماد الدين وعبد اسد وان فاطمة المسماة
 لها من الولد محمد واخوته المذكورين ملكه الخمسة وحكم بتشريكت الاخ الخمسة المذكورين الموقوف
 المعين مع الاختيار المذكورين سنة واما الرجم ابنتي شرفا لغيره محمد يحيى الدين عم
 الموقوف عليه ومع خالتهم ملكه بنت زينب المذكورة ونفد ما عمله الداراني بخم الدين
 الدمشقي وعمل الدمشقي بغيره مضمونها انه ثبت عند ان محمد من فاطمة بنت زينب ولدا
 يسمى عليا ولا خن نسب بنت ندوما ومحمودة بنت ندوما من اسن ولزنب بنت
 ولدي علي بابكر وانه حكم بتشريكت من سبي من مولد مع اصولهم ومع من عين من المستحقين
 ونفد ما عمله الدمشقي شرف الدين الحنبلي الحافظ وحكم بتشريكتهم ووفاتهم ابنتي محمود
 وعلي بن زينب وحله بنت صلاح الدين يوسف وملكه بنت مع امهاتهم ومع
 صلاح الدين يوسف المذكورين والد صلاح ومع من عين من بنيه المستحقين الموقوف المذكور
 وباشغال المذكورين ذلك مع بنيه المسح من المسار اليهم باعالي هذا الكتاب وتاريخه
 ذلك على حكم التشريع ونفد بركات الدين الزرعي شقيقتي ابن الحافظ وحكم ونفد شقيقتي
 الزرعي شهاب الدين الزرعي الشافعي وحكم الزرعي مثل ما حكم الدمشقي ونفد شرفا لغيره
 الشافعي البعلبكي وبعد البعلبكي القاضي علا الدين ابن العز الحنفى فتكمل المحكم لهم
 الاحكام اربعة وعشرون نفسا بعد من مات من المحكم لهم على شرفا لغيره البعلبكي

منفي دار العدل ثم من مات منهم عشرة انفس لم يحكم بانتقال نصيبهم الى واحد وهو الربع
والسدر من الوقت وبقي من المكمول ثم ان اربعة عشر نفسا منهم سدد بنت شرف الدين
محمد محي الدين عم ابن الوقت اصر الموقوف عليها وهي التي شمل حكم التفتي سليمان
وبنتا ملكه وفاطمة، وسنخل بنت امه الرحم اخت سيد الزكوة، واحمد
رحله ولد ابيوسف بن ملكه بنت زينب بنت عماد الدين عمه ابن الوقت وعلى محمد
ابن فاطمة الزكوة لحله ونسب اسن بنسب بنت فاطمة الزكوة وبنتا ماما وزينب بنت
فاطمة الزكوة وابنه علي وعمه وسن بنسب فاطمة الزكوة اصر الاخوة الخمسة الزكوة من اهل اعلال
واسن بنت محمود بنت فاطمة الزكوة، فسيدين بنت شرف الدين محمد محي الدين محمد
ابن الوقت اعلالهم وبعده في الطبقة الثانية منها بنتا ملكه وفاطمة وبنت اخها
سنخل بنت امه الرحم وزينب وعمه وسن بنسب بنت فاطمة ام الخمسة والطبقة
الثالثة ستة انفس احمد رحله المذكورن وماما المذكورة وعلى بن زينب وعلى محمد
واسن بنت محمود والطبقة الرابعة اسن بنت علي بن محمد بن فاطمة لا غير، قال من
انتقل نصيب من توفي وهو ربع الوقت وسدسه والذي توفي العشرة المذكورون
وهم فاطمة بنت سيد بن شرف الدين الزكوة واخت سيد واسمها امه الرحم المذكورة
وابن امه الرحم عمر وصالح الدين يوسف بن ملكه وابنه محمد ومحمود بنت فاطمة بنت زينب
ولدها احمد وفاطمة واخوه ويبرم ولدها علي بن محمد بن فاطمة لا غير، الكلام
في هذه المسئلة منتقلا نغلا الحكم في قول الوقت وقفت على اولادي واولة اولادي

الاصحاب في مسألة بطن بعد بطن وهل يعنى ان زببام لا يمنع من النشيد الى اخره فاقول
 وبالله التوفيق ذكرنا في الفناوي رجل قال وقت رضى هذه على ولدي وولد ولدي
 واخيه للمساكين قال تصرف الغلة الى ولدك وولد ولدك فاذا ماتوا ولم يبق احد منهم وولد
 البطن الثالث تصرف الغلة الى الفقير ولا يصرف الى البطن الثالث وان قال على ولدي
 وولد ولدي وولد ولدي فانه تصرف الغلة الى اولاده ابدا ما ناسلوا ولا يقرب
 الى الفقير ما بقي احد من اولاده وان سفلوا قال الفقيه ابو جعفر وكذا ذكره لان وقته
 اذا ذكر ثلاث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل منهم اقرب والابعد في سوا الا ان
 يذكر الواقف وقته الا قرب فالاقرب او يقول على ولدي ثم بعد ذلك على ولد ولدي ويقول
 بطن بعد بطن فيخند بعد ابدا به الواقف هذه عبارة ذكرها الخلاصة في الفتاوى
 مثل ما ذكرنا قاضي خان بعينه وذكر مثله ايضا في الفتاوى والظاهر به وذكرنا في الخيرة
 اذا قال رضى صدقة موقوفة على ولدي يصرف الى البطن الاول ردد ولده عليه ولا يشترط
 البطن الثاني الاول يريد بالبطن الثاني ولد الابن فما دام احد من البطن الاول باقيا فغلة
 له وان لم يبق احد من ذلك فغلة تصرف الى الفقير ولا تصرف الى البطن الثاني وان لم يبق البطن
 الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فغلة للبطن الثاني ولا تستر كمن دونه من
 البطن ولو قال رضى صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي اخبر به البطن الاول والثاني
 الا ترى انه لو ذكر البطن الاول ولم يذكر غيره اخبر به البطن الاول والثاني الا ترى انه لو ذكر
 البطن الاول ولم يذكر غيره اخبر به البطن الاول فاذا ذكرهما اخبر به وذكرنا في الخلاصة

هذه

وشبه الفتاوى والفتاوى الصغرى الخاصة مثل ما ذكرنا في الخيرة وذكرنا في المحيط
 لو قال رضى هذه صدقة موقوفة على اولادي يدرى في البطن كل الباطن اسما ولا يكون
 يكون الكل لبطن الاول ولم يبقا فاذا انقرض يكون للثاني فاذا انقرض يكون للثالث
 والرابع والخامس فبشرك من الباطن في القسم والاقرب الا بعد سوا لان المراد بهذا
 الوقف صلة اولاده وبرهم والامتنان في العادة بقصد صلة ولد وطلقة اما الخيرة
 اياه او لقربه منه فالبطن الاول اكثر حرمه واقرب منه واجب لنفسه البتة فثبت غلة
 استحقاقهم ارجح فكان يصرف اليهم حتى تم البطلان في لان البتة فله في عدم الجبر ويكون
 اقرب اليه ممن هو اسفل منه وكان البطن الثاني اولي بعد انقراض البطن الاول واماما
 عدى هذا من الباطن فله ما يدرى ركن الرجل خدتمه فكان قصده بالوقف عليهم برهم وطلقتهم
 لاجل انفسهم اليه لا لاجل الخدمة وهم في انفسهم اليه على السوا فاستودا في غلة
 الاستحقاق وذكرنا وقت الخصم ما صورته قلت ارايت البطن الثاني من هم قال لم
 اولاده هو لا السبعة وذكرنا ما كثر استعرا بالباطن يكون اعلى واسفل وكذا دفع في
 وقف لال ووقف خزانة الاكل وقضاير مان وذكرنا في الفقيه **فقط**
 وقف ضيعة على ابويه واولادهم بطن بعد بطن وعلى اولاد رجل واولاد اولادهم
 بطن بعد بطن وعلى اولاد رجل فلو مات واحد من الموالى ومن الفرض الاخر وبقي منه
 اولاد فالاولى ان يصرف نصيب الميت الى اولاده ومن بقى من البطن الاول **مخ**
 وقف ارضا على اولادهم فلان وفلان وفلان ثم بعد ذلك على اولادهم واولاد اولادهم

بطن بعد بطن

ما توالدوا بطنا بعد بطن فلو مات واحد منهم عن اولاد فلا شيء لهم مادام في البطن الاول حي
 انفق نقل كلام الاصحاب ومحمد بن ابي ان الجعالات كلها متفعلة على الاصل من البطن
 الاول اولاد الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب البطن الثالث اولاد اولاد
 اولاد الصلب لا شك في ان هذا غير الترتيب وغير التشريك وما يعرضه من تعيين قاض
 وصاحب الخلاصة والنسب الطهره على ان قول الوقت بطنا بعد بطن مثل قوله
 على اولاده مثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم ترتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب
 وهذا المحتوا بطنا بعد بطن بما دل على انه للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب كونه مجموع ترتيب
 اهل البطن الثاني على انفراد مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بامه خاصه
 بل بامه وعمه وعمته لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب ورتب
 ثم والاقرب ترتيبا للمجموع على المجموع بوضعه اذا كانوا اولاد الصلب فلا خلاف ان مات منهم
 شخص عن ولد لا يستقل نصيبه الى ولد بل يسد الى اخوته الباقين فادامانا استقل
 هذا استقل صرحا في ثم فانه قال في الحذف وغيره رجل وقف على ولديه
 فلان وفلان ثم على اولاد فلان من بعده مما مات واحد عن ولد لا تصرف اليه شيء
 مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال النصيب اليه بوفاته ابيه وعمه حيث
 احتوا بطنا بعد بطن ثم في الترتيب غير محله على الترتيب الثابت لنا في ثم
 وكذا ما ذكره في الغنيه اخرا وكونه صرح بانه لا شيء لاولاد الاولاد مادام
 في البطن الاول حي وهو غير الفتوى المسؤل عنه في قول صاحب الغنيه

حكم بطنا بعد بطن والاقرب فالاقرب
 لترتيبهم في الترتيب المجموع على المجموع

فيما نقله عن محمد بن ابي ان الجعالات كلها متفعلة على الاصل من البطن
 الاول اولاد الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب البطن الثالث اولاد اولاد
 اولاد الصلب لا شك في ان هذا غير الترتيب وغير التشريك وما يعرضه من تعيين قاض
 وصاحب الخلاصة والنسب الطهره على ان قول الوقت بطنا بعد بطن مثل قوله
 على اولاده مثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم ترتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب
 وهذا المحتوا بطنا بعد بطن بما دل على انه للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب كونه مجموع ترتيب
 اهل البطن الثاني على انفراد مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بامه خاصه
 بل بامه وعمه وعمته لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب ورتب
 ثم والاقرب ترتيبا للمجموع على المجموع بوضعه اذا كانوا اولاد الصلب فلا خلاف ان مات منهم
 شخص عن ولد لا يستقل نصيبه الى ولد بل يسد الى اخوته الباقين فادامانا استقل
 هذا استقل صرحا في ثم فانه قال في الحذف وغيره رجل وقف على ولديه
 فلان وفلان ثم على اولاد فلان من بعده مما مات واحد عن ولد لا تصرف اليه شيء
 مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال النصيب اليه بوفاته ابيه وعمه حيث
 احتوا بطنا بعد بطن ثم في الترتيب غير محله على الترتيب الثابت لنا في ثم
 وكذا ما ذكره في الغنيه اخرا وكونه صرح بانه لا شيء لاولاد الاولاد مادام
 في البطن الاول حي وهو غير الفتوى المسؤل عنه في قول صاحب الغنيه

فما نقله عن محمد بن ابي ان الجعالات كلها متفعلة على الاصل من البطن
 الاول اولاد الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب البطن الثالث اولاد اولاد
 اولاد الصلب لا شك في ان هذا غير الترتيب وغير التشريك وما يعرضه من تعيين قاض
 وصاحب الخلاصة والنسب الطهره على ان قول الوقت بطنا بعد بطن مثل قوله
 على اولاده مثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم ترتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب
 وهذا المحتوا بطنا بعد بطن بما دل على انه للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب كونه مجموع ترتيب
 اهل البطن الثاني على انفراد مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بامه خاصه
 بل بامه وعمه وعمته لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب ورتب
 ثم والاقرب ترتيبا للمجموع على المجموع بوضعه اذا كانوا اولاد الصلب فلا خلاف ان مات منهم
 شخص عن ولد لا يستقل نصيبه الى ولد بل يسد الى اخوته الباقين فادامانا استقل
 هذا استقل صرحا في ثم فانه قال في الحذف وغيره رجل وقف على ولديه
 فلان وفلان ثم على اولاد فلان من بعده مما مات واحد عن ولد لا تصرف اليه شيء
 مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال النصيب اليه بوفاته ابيه وعمه حيث
 احتوا بطنا بعد بطن ثم في الترتيب غير محله على الترتيب الثابت لنا في ثم
 وكذا ما ذكره في الغنيه اخرا وكونه صرح بانه لا شيء لاولاد الاولاد مادام
 في البطن الاول حي وهو غير الفتوى المسؤل عنه في قول صاحب الغنيه

فيما نقله عن محمد بن ابي ان الجعالات كلها متفعلة على الاصل من البطن
 الاول اولاد الصلب والبطن الثاني اولاد اولاد الصلب البطن الثالث اولاد اولاد
 اولاد الصلب لا شك في ان هذا غير الترتيب وغير التشريك وما يعرضه من تعيين قاض
 وصاحب الخلاصة والنسب الطهره على ان قول الوقت بطنا بعد بطن مثل قوله
 على اولاده مثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف ان ثم ترتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب
 وهذا المحتوا بطنا بعد بطن بما دل على انه للترتيب لا للتشريك وهذا الترتيب كونه مجموع ترتيب
 اهل البطن الثاني على انفراد مجموع البطن الاول لانه ترتيب كل شخص بامه خاصه
 بل بامه وعمه وعمته لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب ورتب
 ثم والاقرب ترتيبا للمجموع على المجموع بوضعه اذا كانوا اولاد الصلب فلا خلاف ان مات منهم
 شخص عن ولد لا يستقل نصيبه الى ولد بل يسد الى اخوته الباقين فادامانا استقل
 هذا استقل صرحا في ثم فانه قال في الحذف وغيره رجل وقف على ولديه
 فلان وفلان ثم على اولاد فلان من بعده مما مات واحد عن ولد لا تصرف اليه شيء
 مادام الاول باقيا لانه شرط انتقال النصيب اليه بوفاته ابيه وعمه حيث
 احتوا بطنا بعد بطن ثم في الترتيب غير محله على الترتيب الثابت لنا في ثم
 وكذا ما ذكره في الغنيه اخرا وكونه صرح بانه لا شيء لاولاد الاولاد مادام
 في البطن الاول حي وهو غير الفتوى المسؤل عنه في قول صاحب الغنيه

الذي يمشي عليه شئ لا يرضى فاقسم في قوله في تصحيح القول
 ونسبه ايضا على انه اخيا شئ في كل الدار والدار ثم خرج شئ
 شئ في الوقت بالوقت فاصحها في نصيبها وجب في نصيبها في قوله

ولد الولد موتاً به وعمه ولو كان مراداً ان يكون وتغير لقال ثم من بعد كل واحد
 يعود نصيبه الى ولد وان كان كتمل انه بمنزله وتغير ويلزم هذا الموضع قائل
 ويقول ان ولد الولد لا يتوقف على موت عمه لكن اصحابنا لم يعتبروا هذا الاحتمال
 فانهم قالوا اني رجل وقد صنيعة على ولديه فاذا انقضا فعلى اولادهما
 احد الولد من غير ولد منتقل نصيبه الى ولد بل الى اخيه مع انه كتمل ما لمحه
 هذا القائل لو ان جعل انقراض كل شخص حالاً لا انتقال لوقف الى ولد لا
 انقراضاً لاسر حيث لم يعتبروا هذا الاحتمال هناك خاصة لم تعتبر محرمات
 المسألة واما الكلام في الموضع الرابع وهو قوله على ما عينه الوائف
 المسي اعلاه وانه هل يعود الى ثم وصداق ام اليها والى الواد الظاهر انه يعود الى
 ثم وصدق ذلك انه لو قل ثم من بعد ما على اولادها واولاد اولادها على ما
 عينه يصرف الى ثم ويكون لو وقف كله لاولادها فاذا انقضوا منتقل الى
 اولاد اولادها وما قلنا اذا زاد ونسلها وعقبها فان قيل لو كان المراد ما
 قلت فانما وقف قوله بطنا بعد بطن فانما اذا اعدناه الى الرتيب ثم يترتب
 قيل له انما ذكرهنا على ما عينه الوائف بعد قوله بطنا بعد بطن ما لو اخرج
 بطنا بعد بطن لكان يريد ما قلنا فان قيل اذا كان الرتيب خاصاً لا بقوله
 بطنا بعد بطن فما الفائدة في قوله على ما عينه الوائف بعد قوله بطنا بعد بطن
 وقد حملت على الرتيب ثم قيل له لا يحج على المكمل في كلامه والعلامان فيه

وقد قيل له فاذ انقضت
 اولادها فماذا بعد الولد من غيره

حكم قوله على شرط الوائف

ولد الولد موتاً به وعمه ولو كان مراداً ان يكون وتغير لقال ثم من بعد كل واحد
 يعود نصيبه الى ولد وان كان كتمل انه بمنزله وتغير ويلزم هذا الموضع قائل
 ويقول ان ولد الولد لا يتوقف على موت عمه لكن اصحابنا لم يعتبروا هذا الاحتمال
 فانهم قالوا اني رجل وقد صنيعة على ولديه فاذا انقضا فعلى اولادهما
 احد الولد من غير ولد منتقل نصيبه الى ولد بل الى اخيه مع انه كتمل ما لمحه
 هذا القائل لو ان جعل انقراض كل شخص حالاً لا انتقال لوقف الى ولد لا
 انقراضاً لاسر حيث لم يعتبروا هذا الاحتمال هناك خاصة لم تعتبر محرمات
 المسألة واما الكلام في الموضع الرابع وهو قوله على ما عينه الوائف
 المسي اعلاه وانه هل يعود الى ثم وصداق ام اليها والى الواد الظاهر انه يعود الى
 ثم وصدق ذلك انه لو قل ثم من بعد ما على اولادها واولاد اولادها على ما
 عينه يصرف الى ثم ويكون لو وقف كله لاولادها فاذا انقضوا منتقل الى
 اولاد اولادها وما قلنا اذا زاد ونسلها وعقبها فان قيل لو كان المراد ما
 قلت فانما وقف قوله بطنا بعد بطن فانما اذا اعدناه الى الرتيب ثم يترتب
 قيل له انما ذكرهنا على ما عينه الوائف بعد قوله بطنا بعد بطن ما لو اخرج
 بطنا بعد بطن لكان يريد ما قلنا فان قيل اذا كان الرتيب خاصاً لا بقوله
 بطنا بعد بطن فما الفائدة في قوله على ما عينه الوائف بعد قوله بطنا بعد بطن
 وقد حملت على الرتيب ثم قيل له لا يحج على المكمل في كلامه والعلامان فيه

معنى نفسه وثان يوكده غير على هذا استعمال الناس ولان لفظ بطنا بعد بطنا
 كان الرتيب فيه جامر جهة استعمال بعض الفقهاء ولو كونه لم يستند منه الرتيب
 صريحاً كما استفيد من ثم قصده الواقف ما كره اكمال ينفذ في القول بان لا يمنع الترتيب
 وما به البتة على الرد على الرتيب بقصد الواقف فان الواقف لم يضمن لهم انهم
 بقصده من يقلل النصيب على الولد القرب بمشاكله من هو بعد منه ولما لو
 حملناه على ثم والواولزم منه الغالب من الكلام وهو بطنا بعد بطن واذا حملناه
 على ثم لم يبلغ شي فحمل على ما ليس فيه الغالب من الكلام والى لانك اذا جعلته يعود
 الى ثم في حق اولاد عمه وعبد الله حسب واصل الواد في حق من هو انزل لاشد
 ان بطنا بعد بطن قبل قوله على ما عينه الوائف ومنه يقتضي الرتيب على ما
 قد رنا يلزم قطعاً بغير ما اقتضته من الرتيب واذا اعدناه الى ثم لا
 يتغير شي لقلنا ان حمل اولاد لا يقال الا لخال لا بد منه لانك اذا حمل قول
 الوائف على ما عينه على انه يعود الى ثم فقد الغنى الترتيب لانا نقول لخال الترتيب
 ما جامر هذا من قوله بطنا بعد بطن وهو متفق عليه عندنا انما تصح ان يكون
 معين للتشديد كما قلنا من كلام اصحاب فيما تقدم فلم يحصل الا لخال قوله على ما
 عينه الوائف فان قيل لا يغير بالخير جاز بقوله على ما عينه الوائف ما اخرج
 عن قوله بطنا بعد بطن قيل له ليس هذا الحكم في التغير كما يقولون قول الوائف
 وقف على اولادى واولاد اولادى والنسب لهم الاقرب لا اقرب بل هو كتمل

العقب في الواد في مقتضى الواد



كلاهما في مال المسجد شي فليس للقيم ان يشترى به دار للوقف ولو فعل وقف
شترى به دار للوقف واذا فعل لا يصير

عل اجتمع من مال المسجد شي فليس للقيم ان يشترى به دار للوقف ولو فعل وقف
يكون وقفا ويضمن **ث** قال محمد بن سلمة اني بانه يجوز **ث** وهذا استحسان والقياس
ان يجوز وينبغي ان يشترى ببيع ما لم يحكم **خ** ويجوز شرائه بامان ارض او دار للمسجد
اذا كانت له رقبه وقفا **ط** اذا اشترى بمال المسجد دارا او حائونا ثم باعها جاز
اذا كان له ولاية الشراء في الحاجة بالحواليت الموقوفة بخلاف المشايخ وذكر في الوقف
في القضاوي لخصام الشهيد المنولي اذا جعل بمال المسجد دارا للمسجد ثم باعها جاز
لانه اختلف المشايخ ان هذه الدار يملكونها الموقوفة على المسجد والمختار ان لا يملكون
لان صحة الوقف بعد الشرايط فبميزان المسئلة اخلافا وذكر في قضاوي قاضي خان
المنولي اذا اشترى من غلة المسجد حائونا او دارا او مستغلا اخر جاز لان هذا من
مصلح المسجد فان اراد المنولي ان يبيع ما اشترى باع اخلافا فيه قال بعضهم يجوز
هذا البيع لان هذا صار من اوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لان
المشترى لم يترك شيئا من شرايط الوقف فلا يكون ما اشترى من جملة اوقاف المسجد
وذكر في الدرر من متولي المسجد اذا اشترى بمال المسجد حائونا او دارا ثم باعها جاز
اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة اخرى ان متولي المسجد اذا اشترى من
غلة دار او حائونا فهدى وهذه الحوائيت يملكونها الموقوفة على المسجد ومعناه انه
يمل بصير وقفا اختلف المشايخ فيه قال الصدر الشهيد المختار انه لا يملكونها ولكن يصير
المسجد وهذا لان الشرايط التي يحلها لزوم الوقف وصحة حيا يجوز فسخه ولا يبعده لم يوجد

شي من ذلك لانه لم يصير وقفا فيجوز بيعه وذكر في الخلاصة في القضاوي انما ضل من
وقف المسجد لشترى مستغلا او حائونا او دارا والمسجد بمال الوقف لا يملكونها بالدار
الموقوفة هذا هو المختار وذكر في متن البحر المحيط مثل ما ذكره في الدخيل **واما مسئلة ١٦**
اذا اوصى ان يشترى من بيع دار او حمامه في كل شهر كذا من الخبز
ونفق على الفقراء المساكين فهل يكون هذا اللفظ مجرده ونفقا للدار والحكام ام لا فتم الكلام
في ذلك ذكر في الدرر في كتاب الوقف ما صورته قال اشترى من غلة داري هذه كل
شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوا على المساكين صارت لدار وقفا لان هذا اللفظ يودي
الى معنى الوقف فصار كما لو قال وقف دارى هذه بعد موتى على المساكين وذكر في قضاوي
قاضي خان في الوقف رجل قال في مرضه اشترى من غلة داري هذه بعد موتى كل شهر
بعشرة دراهم خبزا وفرقوا ذلك على المساكين قل رحمه الله ويصير الدار وقفا كما لو قال
وقف دارى بعد موتى على المساكين وذكر في القضاوي الكبرى لخاصة في كتاب الوقف
قال في مرضه اشترى من غلة داري هذه كل شهر بعشرة دراهم خبزا وفرقوا على المساكين
صارت لدار وقفا لان هذا اللفظ يودي معنى الوقف فصار كما لو قال وقف دارى
هذه بعد موتى على المساكين قل **فتم** ر لنا من هذا ان الدار والحكام يصير وقفا
مجرده هذا اللفظ من غل ان شلفه وقف دارى على الفقراء وجعلوا ان هذا اللفظ يودي
الى معنى الوقف بمنزلة قوله وقف دارى بعد موتى على الفقراء وهو حكم غريب وانفق انه يقع
الى كتاب وصيه وهو مذكور فيه بهذا اللفظ الذي ذكره وادعى الموصى المذكور الى الوقف

ايصير وقف بلفظ الوقف

المذكور ان يقبض من ربع المحصة المثلثة عنه وبلغت ستمائة من اربعة وعشرين سهما
وهي الربع من جميع الخايم الذي خارج باب الجابية بقصر حجاج وتعرف تمام الغنم وصدور
ولشتر من ذلك عشر من رطلان في كل ليلة جمعة من كل اسبوع ويفر ذلك عند صبح
الوافق بالترتيب بسبع جبل قاسيون صدقة على الفقراء والمساكين على ما يراه وقد حكم البدر
رحمه الله تعالى فيه بان الربع المذكور من الخايم المردود وقف مبرك على الفقراء والمساكين
على ما يراه حسما اوصي به الموصي وان صرح لفظ الموصي بقبض ذلك هذه عبارة بعد
ثبوت الملك والحيان عند الموصي الى حين الوصية ونفذ قاضي القضاة علا الدين ابن
المنجا الحنبلي واسم الموصي المذكور الامير فاروق الدين علي بن جمال الدين خضر بن الامير
الدين محمود بن قارون ابن الدناغ والموصي اليه الامير شهاب الدين احمد بن النجاشي
المعروف باستاد دان وتاريخ الوصية في خامس جمادى الاولى سنة ثمان وثمانين
وسمائه وجمال النظر في القاضى شمس الدين الملقب وثبت في ذلك على قاضي القضاة حسام الدين
الرازي وثبت عنده ايضا ان المحصة تخرج من الثلث بعد وفاة الدين وحكم بوجبه وتاريخ
اسجال حسام الدين في تاسع عشر جمادى الاخرة سنة ثمان وثمانين وسمايه واتصل
بالجهد ونفذ وحكم بما نقلناه عنه وتاريخ اسجاله في الثالث من المحرم سنة سبع وسبعماية
ونفذ الحنبلي كما نقلناه ونفذت ذلك وثبت بخطي على كتاب الوصية ما صورته
ليسجل بثبوته وتنفيذ ذلك بعد ان تأملت ما حكم به الجدير بالله عز وجل
الجنة ما واه من جعل المحصة من الخايم المكون في كتاب الوصية المسطورة اعلاما وقفا لمجرد

قول الموصي ان اوصي يقبض من ربعه ولشتر من ذلك عشر من رطلان من الخبز في كل ليلة جمعة
من كل اسبوع ونفرد ذلك على الفقراء والمساكين وهو حكم صحيح والمسله المذكورة في
الذخير وفي فتاوى قاضي خان وفتاوى الخاصي ونصوا في ان هذا اللفظ يرد الى
معنى الوقف وصار كما لو قال وقفنا في هذه بعد موتي على المساكين ولا أعلم خلافها
بين اصحاب وبالله المستعان **واما مسألة بيع النعاطي وهل يجري في** ١٧
الكفيس والتفيس ام لا وهل يشترط في بيع النعاطي قبض الثمن والمثل في المجلس
ام لا وكبرر الكلام في ذلك كله فذكر في فتاوى قاضي خان قال وقد يكون البيع بالخذل والوطا
من غلظت وسبى هذا البيع بالبيع بالنعاطي واختلف المشايخ فيه قال بعضهم يحسن بالاشياء
الخشيسة كالبقول والحم والخز والمطوب وقال بعضهم ينه عنه في الكل واليه اشار في
الجامع الصغرى الوكالة وقال الامام ابو الحسن على السخري هذا البيع لا يكون الا
بقبض البدرين جميعا وقال بعضهم يخر احداهما كذا وكذا الهدياه قال وقوله رخصت
اد اعطيتك كذا او اخذت كذا في معنى قوله بعت واشترت بانه مودى معناه والمعنى
هو المعنى في هذه العقود ولهذا منعنا بالنعاطي والتفيس والكفيس هو الصحيح وذكر
في المحيط قال واما الثاني ذكرنا ان البيع ينه عنه بالنعاطي بدون الاحجاب والقبول
في خساير الاشياء فما جرت العادة بين الناس به كماله ووضع عند صاحب الرمان
فلسا وحمل رمانه برضى صاحبه ولم يظلم انفعه البيع وكذا لو قال لثياب كم تعطى
من هذا اللحم درهم فقال منون فقال زن فزن القصاب ودفعه اليه واخذ الدرهم بنصفه

هذا الكلام على الوقف

هذا البيع هو

البيع وفيما لم يجر العادة لا نعتقد البيع بالتعاطي ونصرنا الجامع انه يعتقد بالتعاطي في نقل
الاشياء وان لم يجر العادة بالتعاطي وهو الصحيح ودل في الأخير قال وسعد البيع بالتعاطي
به من لفظ الابواب والقبول على هذا التفسير الروايات والاصل فيه عرف الناس وعاداتهم
ثم اختلف المشايخ فيما بينهم قال بعضهم انما يعتقد بالتعاطي في الاشياء الخسيسة نحو البقل
والرمان واشياءه ذلك هكذا ذكرنا في كتابه وعما نعلم على انه يعتقد في جميع الاشياء
الخسيسة والتفسيه في ذلك سواء وهو الصحيح واختلف المشايخ ان الشرط في بيع
التعاطي الاعطاض من الجانبين والاعطاض من احد الجانبين كفي واشار محمد في الجامع الى ان تسليم
المبيع كفي وفي مسائل التوكيل مسلتان احداهما ان على انه لشرط الاعطاض من الجانبين
والاخرى ان على الاعطاض من احد الجانبين كفي وكان الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني يشرط
الاعطاض من الجانبين وكذا الامام السعدي وكان يقول اذا وجد قبض البديلين في المجلس نعتقد
البيع بالتعاطي وما لا فلا وبعض المشايخ الكفر بما لا اعطاض من احد الجانبين في هذا القابل
مشرطه بيان التميز لان عقاد هذا البيع وتسلم المبيع وهكذا امكن في اي الفضل الكرماني
وفي المتن في رجل ساءم رجلا برا اراد شراءه فلم يكن معه وعاما ما خذ فيه ثم فارقه ثم
جاءا لوعا بعد ذلك واعطاه الدراهم فهذا جائز فقد حكم بجواز البيع باعطاء الدراهم فهذا
يدل على انعقاد البيع بالتعاطي من احد الجانبين وعزاي يوسف رجل قال لغيره كرتي بيع
هذه الخنطة فقال كل قفدرهم فقال كل لي خمسة اقض فقال وذهب قال هذا بيع وعليه
خمسة دراهم وهذه المسئلة دليل على انعقاد البيع بالا اعطاض من احد الجانبين وذكرنا

الكافي شرح الوافي والتعاطي ادل على الرضا منهما والشرط في بيع التعاطي الاعطاض من
احد الجانبين عند شمس الائمة الحلواني وقيل الاعطاض من احد الجانبين كفي وذكرنا البدهاع
واما المبادلة بالفعل فهو التعاطي ويسمى هذا البيع المر او ضه وهذا عندنا وذكرنا
القدوري ان التعاطي يجوز في الاشياء الخسيسة ولا يجوز في الاشياء النفيسة وروى
الجواز في الاصل مطلق عن هذا التفصيل وهي الاخذ والاعطاض لفظ وليس هو هذا بيع
التعاطي واختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا البيع مختص بالاشياء الخسيسة كالبقول
والخبر والخطب واللحم وقال بعضهم نعتقد في الكل قال القاضي السعدي وهذا البيع
لا يكون الا بقبض البديلين جميعا وقال بعضهم نعتقد البيع بقبض احد البديلين وذكرنا الزاهد
رحمه الله في شرح القدوري كتم نبيع قفدر خنطة قال بدرهم قال اعزله فعزله فبيع وكذا لو
قال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت ثم اشنع من دفع الثمن فاخذ اللحم او دفع الدراهم
وامنع القصاب من وزن اللحم اجبرهما القاضي عليه قل ثبت بهذا
ان بيع التعاطي كما ثبتت بقبض البديلين ثبتت بقبض احدهما كان على وجه الشرط نص
عليه صدر القضاة وعرف ان بيع التعاطي بيع وان لم يوجد تسليم الثمن هذه عبارة الزاهد
قل فظهر لنا من هذا ان البيع كما يعتقد بالابواب والقبول نعتقد
بالتعاطي وان لم يحصل الابواب والقبول حقيقة التعاطي وضع الثمن واخذ الثمن عن راض
منهما من غير لفظ بعت واشتريت وان الصحيح من الذهب انه يجوز في الخسيسة والنفيسة
والبيع بالتعاطي يعمل عمل البيع باللفظين الماضين بمعنى انه اذا حصل التعاطي عن راض

كيفية بيع التاجر

اعطاء احد الجانبين

منها لزم البيع ولا خيار لو احدى من الامرين عيب كما في البيع بالايجاب والقبول فلو اراد
احدهما ان يمتنع عنه سرفعه الى القاضي ويسال منه الحكم عليه صحة هذا ولزومه وعدم
الرد الامرين عيب قديم يثبت بطريقه وحكم له الحاكم بذلك مع العلم بالخلاف لاجل اننا
في المسئلة وان هذا ليس ببيع عنده فاذا احكم القاضي الحنفية كذا رتب خلافه
لنا تحريم الاعطاء من احد الجانبين كفي ولا بد من الاعطاء من الجانبين وهو الذي يظهر
شكنا في ذلكنا اختلاف المشايخ وفتاويهم فيه فمنهم من يقول يمكن الاعطاء من احد الجانبين
وعاشهم على انه لا يمكن في بيع بل يدرى الاعطاء من الجانبين وهو الذي يظهر من حيث البحث ان
الاعطاء من الجانبين اقدم مقام الايجاب والقبول فلو حصل الايجاب في المجلس والقبول
وراه لما صح البيع كذا في النعاطي بل ولي لان النعاطي اصله من المعاطاة وهي مفاعله
فيقتضي حصولها من الجانبين كالمضاربة والمقاسمة والخاصة وذلك لا يتصور من واحد
فكذا النعاطي وقد ذكرنا من الخير انه استشهد على صحة الاعطاء من الجانبين مسالين
وجعل ان كلامه ما يدل على انعقاد البيع بالنعاطي من احد الجانبين وفي الاولى نظر فانه
قال في المشتري رجل ساد رجلا على بر و اراد شراء منه ولم يكن معه وعاما خذ فيه ثم
فارقته ثم جاء بالوعا بعد ذلك واعطاه الدرهم فهذا جائز فقد جزم بجواز البيع باعطاء
الدرهم فهذا يدل على انعقاد البيع بالنعاطي من احد الجانبين هذه عبارة وفيها نظر
لان قوله ثم جاء بالوعا بعد ذلك واعطاه الدرهم اي واذا البر وهذا يكون من الجانبين وما
قال في المشتري انه بيع قبل مجيئه في المرة الثانية بالدرهم والوعا بل قال ثم جاء بالوعا بعد

ذلك واعطاه الدرهم ومعناه واذا البر فعلا لا يدل على المدعي اما المسئلة الثانية
فلا شك انها شاهدة للمدعي ولم اقف على تصحيح احد الطرفين على الاخر بل كلهم قالوا
ما خلا المشايخ ولا شك ان اكثرهم اشتروا الاعطاء من الجانبين كالمضاربة والسفدي
ومن حيث الدليل فهو قوي فلا ينبغي ان يعدل عنه الا ان يوقف على صحة الطرف الاخر
من عند على قوله وفي كلام حافظ الدين الكافى اشارة الى ان الظاهر اشتراط الاعطاء
من الجانبين فانه مدر به كلامه ثم قال وقيل وهذا مشير الى الصوف ثم يخفى قولهم
الجانبين من احد الجانبين اما قول من شرط من الجانبين فظاهر انه يساوم ثم يضع الثمن
ويأخذ المتاع عن رضاه واما قولهم من احد الجانبين معناه ان الايمان يحل
البيع فيساومه على شيء مما يبيع فاذا حصل الرضى منه بذلك الفد الذي دفع فيه
اخذ المتاع برضاه وذهب فكذا تصوير الاعطاء من جانب البائع فاذا اجاب الذي
اخذ بوعده ذلك و اراد رده ليس له ذلك على قول من قال بالاكتفاء من احد الجانبين
ولا يرد عليه الامرين عيب قديم يثبت بطريقه كما اذا حصل الايجاب والقبول واما
تصوره من جانب المشتري فهو انه يساوم البائع على شيء يريد شراء منه فاذا اترافى
على ذلك الفد ووضع الثمن عنده وذهب فاذا اجاب بعد ذلك وطلب من البائع المتاع
فانه يجز على دفعه اليه ويكون ما شراه من ذلك الوقت المقدم وليس للبائع ان يبيعه
ولا يتصرف فيه بعد ذلك بل يبقى في بيع المشتري من المجلس الاول بمنزلة الشراء بالايجاب
والقبول فكذا معنى قولهم من احد الجانبين اي من جانب البائع وجانب المشتري وصورة

كل واحد منهما قد بيناه وما ذكرنا الزاهري يدل على ان الغرض من اصدار الجانيه في النكاح
لانه قال قلت فثبت هذا ان بيع النكاح كما ثبتت ثغابن بن عبد الله بن ثعلبة بن غنم
امانة الرجوع والنصح وما رايت احدا قلنا هذا اكثر منه **مسألة من المصنف في النكاح**
والبناء القائم في أرض غير اذلة في البيع وشرحه من ثمة في أرض
وشرحه من ثمة وشرحه انما ما اخرج انما ما اورد ونحوه في الكلام في ذلك
ذكر في المحيط باب بيع نصيبه من المشترك زرع بين رجلين لغيره في أرض بينهما او حايطة
بين رجلين او كل منهما وعليه ثمن فباع احدهما نصيبه من الزرع والحايطة والتم فلا يخاف
اما ان باعه مع ارضه ومع التخل او بدو ارضه وتخله ولا يخلو اما ان باع من اجنبي او
من شركه فان باع نصيبه من الزرع او الحايطة مع ارضه او من الشروع في الشجر جاز ومطابق
لانه ليس لاصدما ان يطالب شركه بالقلع والهدم لان ما يحتمل ملكه فلا يشترط اصدارها
اذا باع نصيبه بخلافه وتخله ان باع من اجنبي لم يجوز وكذا الوبايع نصيبه من تركه كرم
بينهما وهو حصص ارض المسطح لا يجوز لانه لو جاز كان له ان يطالب شركه بالقلع فينظر
شركه بذلك وكذا الوبايع نصيبه يرضى شركه لا يجوز لان قلعه وهدمه ضررا والانس
لا يجوز على تحمل الضرر وان رضى به وكذا لو كان كله فباع نصفه من رجل لم يجوز لانه يطالبه
المشتري بالقلع والهدم فينظر البايع فيما لم يبعه وهو النصف الاخر فعصار كبيع الجوز
في السوف بخلاف ما لو باع عرصة الدار ون البناء جاز وان نضر البايع حيث يوم
رفع البناء لان هذا الضرر انما ملحقه فما هو يبيع بمسليم ما هو اصل لان البناء يبيع للحرمة

١٨

فلا يعتبر كالمو غرس اشجار في ارض الغير با من يوم فتلحها وهذا كل واحد منهما اصل
فيعتبر واما اذا باع نصيبه من الزرع والحايطة والتم من شركه في رواية يجوز ان يقدم
الضرر في رواية لا يجوز وهو المختار للنفية اي الدلت لان البايع يطالب المشتري بقلع
ما اشترى منه للنفية نصيبه من الارض لا يمكنه ذلك الا بقلع الكل لان الزرع في الطرف
الارض متفاوت وكذلك التمر متى قلع الكل ينضر به المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب
نفسه وكذا لو كان الزرع لرب الارض وكان فباع ربا لارض نصيبه من اركان لا
يجوز لما قلنا ولو باع الاكثر نصيبه من ربا لارض جاز لانه يمكنه التسليم دون
القسمه فلا ينضر ربا لارض باع نصيبه من الشجرة ون الارض بخلاف شركه فان كانت
الاشجار ملوثة او ان قطعها جاز لان المشتري لا ينضر ربا القسمه وان لم يبلغ لا يجوز
لانه ينضر ربا القسمه وذكر في الدخيل مبطحة بين شركتين باع نصيبه احداهما من
انسان من غير ارض لا يجوز لان ما قلعه ضرر الباطن غير البايع فينبغي ان يشترى كل
المبطحة من الشركتين بنفسه البايع في النصف واحد الشركتين اذا تصرف في العمل المشترك
تصرفا ينضر به صاحبه فانه يفضل الرد ولا يجوز تصرفه الا برضى صاحبه ومسله
المبطحة التي ذكرنا لا تنحل على ان يبيع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز وان رضى به
صاحبه واذا لم يجوز يبيع نصف الزرع بدون الارض لم يفسخ العقد حتى ادرك الزرع
انقلب العقد جاز لان المانع من الجواز قد زال وعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل
واذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من رجل بدون الارض ان كان الزرع مدركا يجوز

وان لم يكن مدركا لا يجوز ان هذا البيع مضمون الحاق الضرر بالبايع من غير ما تناول البيع
 فيكون فاسدا كبيع الجوز في السقف واذ كان الزرع والارض مشتركا من غير بيع احد
 نصيبه من الزرع من شريكه بدو الارض لا يجوز اذ لم يكن الزرع مدركا وعلى هذا القدر
 وسائر انواع الزرع اذ كان مشتركا من اثنين باع احدهما نصيبه من صاحبه بدون
 الارض واما اذ باع النصف مع نصف الارض من شريكه اذ ان اجني بخرى مشتركة
 جاز وقام المشتري مقام الباع وفي الجنس اذ باع النصف من الزرع المشترك من
 شريكه يجوز في ظاهر الردية وروي هشام عن محمد انه لا يجوز وان كان الزرع يزرع بالارض
 ويترك الارض فباع الارض نصيبه من بزر الارض جاز ولو كان مدركا جاز مع كل واحد
 نصيبه من صاحبه اذ باع بدون الارض من اجني اذ باع المزارع نصيبه من اجني
 والزرع لم يبرك لم يجرى البيع له دفع الضرر عن صاحبه لم يباع صاحبه نصيبه بعد ذلك
 من ذلك المشتري انقلب البيع الاول جاز لان المانع من الجواز قد ارتفع اذ كان للارض
 يزرع جازين فزرعها احدهما ونبت الزرع فتراضيا على ان يولى ربه الارض مثل نصف
 البذر ويكون الزرع بينهما لا يجوز ولا يجوز قبل ان يثبت ولو طلب الاجر الفلح قسم الارض
 ويوم المزارع بقلع ما في نصيب الشريك ان كانت المزارعة قد انقضت ثم بيع نصيب
 الزرع بدون الارض انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الزرع حتى لو اراد ان يزرع في ملكه
 اما اذ لم يكن له حتى المزارع كان متعده ما في المزارعة كالفاسد جاز مع نصف الارض
 لانه اذا لم يكن لصاحب الزرع حتى المزارع كان الفلح مستحقا وسحق الفلح كالمقتل ولو كان

رب الارض نصيبه من الارض
 لا يجوز وان باع

مقاولا حقيقة جاز مع نصيبها كذاها وعلى هذا اذ باع نصف البنا بدو الارض ان كان
 مستحقا في البنا لا يجوز وان كان متعديا جاز وذكر في ما وى قاضي خان رجل باع نصيبه
 من المبطنة المشتركة قال ان كان الفلح يضره لم يجرى البيع ونصيب الباع يكون للمشتري ما لم
 ينقض البيع قبل له لو ان الشريك الذي لم يبيع اجاز مع الشريك هل له ان لا يرضى بعد
 الا جاز قال له ذلك ان قلعه ضرر والانسان لا يجبر على ان يحمل الضرر ولو كان منها الارض
 وتخل فباع احدهما نصف الشجر من رجل لا يجوز وكذا لو كانت له ارض رجل فباع احدهما
 نصيبه من اجني لا يجوز وان باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه
 من احد شريكه لا يجوز وان باع منها جاز وذكر في البدائع في البيع قال والاصل
 المحفوظ ان ما لا يمكن تسليمه الا بضر يرجع الى قطع اتصال ثابت باصل الكلفة فيجوز
 بالاطلاق ما لا يمكن تسليمه الا بضر يرجع الى قطع اتصال عارض فيجوز فاسدا الا ان
 تقطع ما خيل ويسلم فيجوز والقياس على هذا الاصل ان يجوز بيع الصوف على ظهر
 الغنم لانه يمكن تسليمه من غير ضرر بلزم الجواز الا انهم استحسنوا عدم الجواز بالنص
 ولان الجوز من اصله لا يخلو من الضرر بالحيوان ولو باع عليه سيف فان كان يخلص
 من غير ضرر يجوز وان كان لا يخلص الا بضر فالباع فاسد الا اذا فصل وسلم على
 هذا بناء بين جليل والارض لغيرها فباع احدها نصيبه من البناء لغيره شريكه لم يجر
 لانه لا يمكن تسليمه الا بضر وهو نقض البناء وكذا زرع بين جليلين او ثمار بينهما
 ارض لهما فباع احدها نصيبه قبل الادراك لم يجر لانه لا يمكن تسليمها الا بضر صاحبها

نصفه بنا بيا من غير ارض لا يجوز
 واذ كانت الشجرة بين اثنين
 فباع نحو
 عند فاسد البيع المتصل بغير

لانه يجزى على الفلح للحال وفيه ضرر له ولو باع بعد الادراك جاز لا نعدم الضرر وكذلك
 اذا كان في الزرع طه لرجل ولم يدرك فباع الزرع لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بقطع الكل فيه
 ضرر ولو كان بعد الادراك جاز لا نعدم الضرر وذكر في شمه الفناوي قال اذا كانت شركة
 فباع احد ما نصيبه من اجزى لا يجوز ولو كانت بين لانه فباع احد ما نصيبه من اجزى
 لا يجوز ولو باع منهما جاز وكذلك في الزرع المشترك وفي نوادر هشام في الزرع المشترك
 اذا باع احد ما نصيبه من اجزى لا يجوز وكذا ذكر العمد الشهيدي انه لا يجوز بيع
 الزرع المشترك من الاجزى في الشركة اذا باع العامل من ربح الشجار حصته من الثمار
 جاز ولو باع ربح الشجار حصته من العامل لا يجوز وفي المشتري رجلان بينهما ارض
 زرع فباع احدهما حصته من الزرع من صاحبه لا يجوز الا ان يقطع المشتري الزرع كله
 فيجوز له البيع بتأبين رجلين باع احدهما نصيبه من اجزى فخره لا يجوز وكذا
 الزرع والشجر ولو باع من شركة يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز وكذا في الخلاصة في الفكاك
 باع نصف الزرع بدو الارض ان باع العامل من ربح الارض جاز وعلى العكس لا يجوز وفي
 التجريد قال محمد بن تايين رجلين والارض لغيرهما فباع احدهما نصيبه من الشجر لا يجوز
 وذكر في شرح مختصر الكرخي للفردوسي قال واما بيع الرصاف فكيف بيع البية المشاة الحية واما
 بيع نتائج الفرس فكيف اللبن في الضرع فاما الاول فلا يجوز بيعه لان استباحة ذلك
 من الحيوان محرم قبل الذبح ولانه لا يمكن تسليمه الا بضرر واما الثاني فلما روي من
 النبي عن بيع اللبن في الضرع قال ولذا ما لا يتبع بعض من غير الحيوان الا بضرر وهذه البيع

ذراع من ثوب ونوى في قمر لان البايع لا يمكنه تسليم المعقود عليه الا بضرر لم يستثنى
 بالعقد واما اذا كان مما لا ضرر في بيعه فيجوز مثل ان يقول ابيعك عشت دراهم
 من هذه النخلة فيجوز البيع لانه لا ضرر في بيعه فهو كبيع غير من صبق ثم ذكر في نوادر
 في باب البيع يقع على شي فيصاف على خلافه وما يفند وما لا يفند قال في اواخره
 وقد منا ان بيع ما يلحق بتسليمه ضرر لا يصح وقد ذكر محمد في كتاب الشفعة في تأبين
 شركتين والارض لغيرهما باع احدهما نصيبه من البنا الغرسه لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا
 بنقص البنا وفي ذلك ضرر وذكر في الكافي شرح الوا في لو باع كل الثمار وقد طهر البعض
 دون البعض فطهر المذهب انه لا يصح عندنا خلافا للملك وكان شمس الائمة الحلواني
 والفضل بن عثمان الجوزاني في الثمار والبا دجان والبطيخ وغير ذلك ويجوز ان الموجود
 اصلا في العقد وما كثر بعده شحا استحسننا لتعامل الناس وقد روي عن
 محمد بن بيع الورد على الاشجار انه يجوز ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة ولكن يتلاحق
 البعض ببعض والا صه انه لا يجوز وذكر في الاجناس للسناطيني قال وذكر في كتاب الشفعة
 من الاصل لو اشترى نصيبا من الشجر من البنا من غير ان يرضى لم يجز البيع وكذا التخل
 والشجر في هذا فقد صرح في شجر مشترك اذا باع احدهما نصيبه من رجل لم يجز ذلك كذا النقل
 والشجر ولو باع من شركة جاز وفي نوادر هشام لا يجوز ايضا من شركة ولو كان الزرع غير
 ثلاثة فباع احدهما نصيبه من اجزى لم يجز وان باع منها جاز هذا النقل كتاب الصلح
 ولو اشترى اذرع من خضبه او ثوب من جانب معلوم لا يجوز وان قطعه وسلمه الى المشتري

لا يجوز الشفعة من البنا بدو الارض

مع البنا دكان البطيخ

لا يصح عدم جواز بيع الورد ونحوه

ليس لشري ان لا يقبله وله ان يفسد البيع قبل تسليم البايع اليه فعلى هذا اذا باع عينا
 من شجرة من موضع معلوم وله ان يفسد البيع لم يجز هذه عبارة الاجاس وذكر في منية مفتي
 باع نصيبه من مال مشترك من شجرة او من الارض ما دون شركة جاز وان كان يوافق شركه
 فان كانت الشركة بالخلط او بالاختلاط بنفسه لا يجوز ان كانت بالارث والهبه والعهدة
 او الشراذم باع نصيبه من شجرة مشتركة من الارض لا يجوز ولا من ارض مشتركة اذا كانوا ثلاثة
 ومن شركه جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك من الارض الجني ولا من الشركة الا ان يوقع ولو
 لم يفسد حتى ادرك جاز باع العامل من ربح الاشجار حصة من الثمار جاز وعكس الا لا يفسد
 للعامل تركه علمه ولكن لم يتنازعا حتى ادركت جاز لئلا يفسد وعلى هذا راي الرض
 مع الاكثار في الزرع كمن باع الجذع في السقف واخرج وسلكه باع نصيبه من بيتا من اجني
 فواذن شركة لا يجوز اشترى نصف حايطة بارض جاز ولا ارض الا من الشركة وبيع نصف
 جاز في الارض مع الزرع وذكر في الفقيه مبطله منها باع ارضه نصيبه من انسان فواذن شركة
شبه يجوز برضي صاحبه **فح** ولو اجماع الشركة له ان لا يرضى بعد ذلك **فح**
شبه بيع نصف الزرع مشاعا من غير قبل ان يدرك لا يجوز الا برضي صاحبه وقال
 الامام ابو محمد محمد بن الفضل لا يجوز ان يرضى صاحبه **فح** الشجرة كالزرع في ذلك وكذا
 شرا نصف حايطة بارضه جاز و غير ارضه لا يجوز من غير شركه والظاهر في الحايطة وان
مع باع ارضه شركه نصف مشاعا وسلم ثم باع شركة نصفه منه ايضا **فح**
 وان قبل ان يجرى **فح** باع نصف ارضه مشاعا والرقبة لولي قال رحمه الله

وعند الشراذم يجوز بيع نصف العمان مشاعا وله ان يفسد **فح** من غير شبه تفصيل
 خلاف بيع نصف الزرع لان العمان للبتا فاشبهت بيع الرقبة ولا كذلك الزرع قال
 فالظاهر ان جاز بيع نصف العمان بخلاف الروايتين والمشاع والمجاز اصح وارتقى
 زرع بين ثلاثة باع ارضهم نصيبه من ارضهم لم يجز ولو باع منها جاز **فح** شبه
 بغير ارض غير ارضه باع ارضه نصيبه جاز ان القلع مستحق عليها
 قلنا فتمرر لنا من هذه النقول ان بيع الحصة من الزرع المشترك المبطل
 المشتركة والثمر غير الارض لا يجوز من الاجني فالورضي شركة هل يجوز في الارض
 مما قد مضى ما صورته ومثله المبطله ندل على ان بيع نصف الزرع بدون الارض
 لا يجوز وان رضى به صاحبه اي شركة وذكر في الفقيه لا يجوز الا برضي صاحبه وذكر
 محمد بن الفضل لا يجوز ان يرضى به صاحبه وروايه هشام عن محمد بن ابي بصير
 الزرع المشترك من شركة ولا من غيره يدل على انه وان رضى به صاحبه انه لا يجوز
 هذه الصود بالظهر في الاولى وما ذكره قاضي خا من قوله قيل له لو ان الشركة لكان
 لم يبيع اجاز بيع الشركة هل له ان لا يرضى بعد الا حان قال له ذلك يقتضي انه اذا رضى
 جاز وفي المحيط وكذا اذا باع نصيبه برضي شركة لا يجوز وفي البه ابيع فباع ارضها
 نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا برضي صاحبه لانه يجز على القلع
 للحال فيه ضرر به فصار معنى نقله خير وقول اي كرم محمد بن الفضل البخاري ودلالة
 روايته هشام وقيل المحيط انه لا يجوز ابيع وان رضى به شركة وخالفه هو لا ما ذكره

فان كان البيع قبل التسليم البايع اليه فعلى هذا اذا باع عينا من شجرة من موضع معلوم وله ان يفسد البيع لم يجز هذه عبارة الاجاس وذكر في منية مفتي باع نصيبه من مال مشترك من شجرة او من الارض ما دون شركة جاز وان كان يوافق شركه فان كانت الشركة بالخلط او بالاختلاط بنفسه لا يجوز ان كانت بالارث والهبه والعهدة او الشراذم باع نصيبه من شجرة مشتركة من الارض لا يجوز ولا من ارض مشتركة اذا كانوا ثلاثة ومن شركه جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك من الارض الجني ولا من الشركة الا ان يوقع ولو لم يفسد حتى ادرك جاز باع العامل من ربح الاشجار حصة من الثمار جاز وعكس الا لا يفسد للعامل تركه علمه ولكن لم يتنازعا حتى ادركت جاز لئلا يفسد وعلى هذا راي الرض مع الاكثار في الزرع كمن باع الجذع في السقف واخرج وسلكه باع نصيبه من بيتا من اجني فواذن شركة لا يجوز اشترى نصف حايطة بارض جاز ولا ارض الا من الشركة وبيع نصف جاز في الارض مع الزرع وذكر في الفقيه مبطله منها باع ارضه نصيبه من انسان فواذن شركة

الثنية وفتاوى قاضي خان انه يجوز برضى شريكه وما ذكر في البديع فهو صريح في انه لما
لم يجزى رجل الضر الذي يلحق بالشريك فطاهر انه اذا رضى به يصح لان الرضى جائز قل من
له الحق والانسان قد يرضى باسقاط حقه وتكامل الضر كما اذا اراد الجار ان يخرج جدوا
على جاره فانه ليس له ذلك فلو رضى به جاره جاز وان كان فيه ضرر عليه كذا هنا
فحصلت مخالفة بين هذين القولين التي تقتضيها ذكرنا وكذا بد لنا من ان تكمل الى الجمع بينهما
والذي يظهر من التوفيق الجمع ان كل ما ذكر في المخير والمحيط وفعل عن اي بكر
ابن الفضل على ان المراد من قول هو لا انه لا يجوز وان رضى به اذا كان مقصده المشركي
اجبار الشريك على الفلح لانه وان رضى به لا يجبر على تكمل ذلك الضر ولا شك انه ضرر بين
كما قالوا انما اذا بايع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لانه يطالبه
المشركي بالفلح فينظر البائع فماله بوجه وهو النصف الا في فصار كبيع الجميع في السعة
اما اذا لم يقصد المشركي ضرر الشريك فقد رضى به الشريك فيجوز ويبقى على حاله الى
الاذا رآك هذا ليس فيه ضرر على احد وما علة في المحيط منهم هذه الذي ذكرنا من
التوفيق فانه قال لان فعله ضرر والانسان لا يجبر على تكمل الضر وان رضى به فحصل
العلم لعدم الجواز نفس الفلح والضرر المترتب عليه فاذا امن الضر جاز وعلى ما ذكرنا
فدانس الضر فيجوز فانتزاعا من القول وحصل الجمع بين المنقول قال قبل القصد
الذي ذكرتم لا يمكن الوقوف على حقيقته ولا لنا طريقا الى الالتزام به فيبقى بعضه ان يتغير
ويطلب القلع في اتنا الحال وله ذلك وكان الضر ما امكن فاق حصل الجمع حمدا قيل له السلام

فما اذا دام الرضى بالبقا الوقت الا در كل اما اذا تغير فلا قال قاضي خان انه يصح
البيع برضا الشريك ولو انه بعد الرضى له ان لا يرضى قال له ذلك وكذا هنا نقول ان دام
الحال لم يطلب المشركي القلع فالبائع حايضا الى ذلك لا در كل فينفذ ويلزم وان لم يستمر
الحال وطلب القلع لم يجز في ذلك نظر الشريك فان طلب هو والبائع النقص فصح البيع
لانه فاسد مستحق الفسخ وان سكت الى ذلك لا در كل ان ذلك حايضا لان المانع من الجواز قد
زال هذا الذي ينبغي ان يحمل عليه كلام صاحب المحيط والخير لاجل الجمع والنوع على ان
كلامه لا يغيره نظرا وهو انه ذكر اوله ان واحد الشريكين اذا تصرف في المحل المشترك تصرفا
يشتر به صاحبه وان كان يقبل الرد لا يجوز تصرفه الا برضى شريكه فقال وسئل المبطي
بدل على ان يبيع نصف الزرع بدون الارض لا يجوز وان رضى به صاحبه فيما نقل الرواية
وان رضى به صاحبه لانه لا يجوز ان يتجاوز الى وجه النفقة وان سئل المبطي بدله عليه
وليس كذلك لان سئل المبطي ليس في روايته وان رضى به شريكه لا يجوز بل الجواب فما خرج
على وجه الاطلاق فيحمل على التقييد في غير هذا الموضع وهو اولى فيقول المحيط وحق هو
الذي ذكر فيه انه لا يجوز وان رضى به شريكه لا يجوز بل الجواب فيها خرج على وجه الاطلاق
فيحمل على التقييد في غير هذا الموضع وهو اولى فيقول المحيط وحق هو الذي ذكر فيه انه
لا يجوز وان رضى به شريكه وينبغي حمل على ما ذكرنا لانه اولى من الاختلاف ومن خالفه
فقله اقرب الى الفقه لان الحق للشريك فاذا رضى به لم يصح له وامر ما يتعاق
بيع نصف الزرع والثمر وسائر انواع الزراعة من الشريك بدون الارض كارض بين

رجلين وفيها زرع لها فباع احدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض فان هذا يجوز
ايضا كما نقلناه من المحيط والذخير كمن في المحيط ذك فيه روايت والمختار للفتية اي الليث
عدم الجواز وفي الذخير الطلق الجواب على عدم الجواز هذا كله فيما اذا لم يكن الزرع مديركا
ولوباع نصيبه من الزرع مع نصيبه من الارض من شركة او من اجنبي فانه يجوز رضي به او لم
يرض شركته بائني. اشكل علينا ما ذكره في الذخير نافيلا عن الاجناس وهو قول اذا
باع النصف من الزرع المشترك من شركة يجوز في ظاهر الرواية وروي هشام عن محمد انه لا
يجوز هذه عبارة الذخير ثم فنشتت الاجناس على هذا فلم يجد مسئلة الزرع التي ذكرها
في الذخير فتلا عنه بالكليته ولا انه ظاهر الرواية بل الذي ذكر في الاجناس ما قد مناه
وهو قد نص على الجواز فيه فانه قال زرع بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه لواحد لم يجوز ولو
باعه منهما جاز ونص في المنيه ان يبيع الزرع المشترك لا يجوز من اجنبي ولا من الشريك
الا ان سقط فصار لنا في هذه المسئلة وهي بيع الحصص من الزرع والثمر من الشركة روايتا
في رواية يجوز وفي رواية لا يجوز وهذه الرواية اختارها ابو الليث وعليه جواب عامة
الاصحاب ولكنه لا يجري على الإطلاق بل يحمل على ما اذا كان في صورة حصول فراض
بالقسط كما اذا باع رب الارض من الاكثار حصصه من الزرع فانه لا يجوز لانه كلف الاكثار القسط
فيشترى بقلع نصيبه الذي كان له قبل الشراء اذا كان في صورة ليس فيه ضرر على احد
فلا يمنع من الجواز بالاتفاق كما اذا باع الاكثار حصصه من الزرع او من الثمر لشريكه ما كان الارض
فانه يجوز اتفاقا لانه يمكنه تسليمه من غير ضرر ولا يجبر احد على قلعه وتفرغ الارض والرواية

التي اختارها ابو الليث وعليه عامة الاجوبة محمولة على هذا الجوز ان يجري على خلافها
والدليل عليه ما ذكره في المحيط في التحليل لها حيث قل ان البائع يطالب المشتري بقلع
ما اشترى منه ليفرج نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقلع الكل ونفي قلع الكل يضر
به المشتري فمال المشتري وهو نصيب نفسه وعمل في مسله ببيع الاكثار نصيبه من الارض
فقال لانه يمكنه التسليم بدون القسمة فلا يضر احد مما علمنا ان ما قاله ابو الليث
واختار من عدم الجواز اذا كان في صورة يضر المشتري بالقلع اما اذا لم يضر
وكذا يجبان يحمل جواب من الجواز من الاجناس كما لو باع صاحب حصصه من الزرع على هذا التفصيل
فتلخص الجواب حينئذ انه ان باع من شركة الذي لا حوله في الارض لا يجوز على المختار
وهذا اخرا ما اتفق من تحريم الكلام على مسئلة بيع الحصص من الزرع والمبطحة والثمر من الشركة
ومن الاجنبي بقي لنا مسئلة الخراس والبنا المشترك اذا بيع منه حصصه لاجنبي
او لشريكه هل يجوز ام لا وهل يكون حكمه حكم الزرع والثمر ام لا وهل يضر والحكم بين
الخراس والبنا ام لا وتحريم الكلام في ذلك كله فنقول — وبالله المستعان ما
نقلناه من المحيط في هذه الامور ان مقتضى التسوية من الزرع والثمر والتخييل والمحيط
والجواب في الكل واحد وقد قد مناه في مسئلة الزرع وما ذكره غيره من نافي خازقانه
قال لو كان بينهما ارض تخل فباع احدهما نصف الشجر من ارض لا يجوز وقال ايضا ولو كانت
الشجر من اثنين فباع احدهما نصيبه من اجنبي لا يجوز وان باع من الشركة جاز ولو كانت
بين ثلاثة فباع احدهم نصيبه من شركته لا يجوز ولو باع منها جاز فقوله في الاجنبي

البنا والخراس اذا بيع منه حصصه لاجنبي

ظاهره لا يجوز داما قوله في الصورة الثانية فما اذا كانت الشجرة من اشجار فباع احدها
 نصيبه من الشريك جاز ايضا مما لا يجوز ان يجري على ظاهره بل يجب ان يقال لا يخلو اما ان كانت
 الارض لها ايضا اذ لغيرها ولا حصتها فان كانت لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الارض دون
 الارض قياسا على الزرع كما تقدم وان كانت الارض لغيرها بان غرسا في ارض الغير بطريق
 فباع احدهما نصيبه من الشريك لا يخلو اما ان كانت الارض مناصبه او استأجرها
 ارضا للفرس فغرسا في المدة وباع احدهما نصيبه من الغرس في المدة فان كانت مناصبة
 فنسبتيه انه اذا باع من شركه الذي لا أرض له انه يجوز ان باع من الشريك الذي لا أرض له انه
 لا يجوز ان يبيع الاكارع رب الارض وان كانت ايجان في فنيه ان لا يجوز بيع نصيب احدهما من
 الشريك ولا من غير الاجنبي اما الاجنبي فظاهره اما الشريك فلا يجوز ايضا قياسا على ما اذا
 كان الزرع لهما والارض بينهما وقد مر ان لا يجوز فكذا هنا وان كانت الارض لهما فلا
 يخلو اما ان باع صاحب الارض نصيبه لشريكه صاحب الارض ففي الاول لا يجوز وفي الثاني
 يجوز قياسا على مسألة الاكارع في الزرع وقد تقدمت فتوى قاضي خان وان باع من
 الشريك محمول على هذا التفصيل وينبغي بالصورة الاخيرة لا على الطلاقة وينبغي قوله
 وان باع من الشريك جاز ان باع الشريك حصته من الشجرة لشريكه الذي له الارض لغير نصيبها
 لكلامه وجميعا يبين ويرغب وما يورده هذا قوله في الصورة الثالثة وهي ما اذا كانوا اهل
 فانه جعل الجواب كالجواب في الزرع فيسنانسبه على ان مراده التثنية المعروفة في
 مسألة الزرع لان الغراس حكمه حكم الزرع وفي التثنية جعل مسألة الشجر مقياسا عليها +

واما ان باع الشريك نصيبه
 لنفسه بملكه هو

مسألة الزرع فانه قال وكذلك الزرع المشترك ولذا الخلا في جواب الاجناس الذي
 نقلناه هنا يجب ان يحمل على هذا التفصيل ايضا وهو قوله وان باع من شركه جاز مثل
 ما ذكره قاضي خان والذي ذكره في التثنية هو ما نقلناه من ان الشجر حكمه حكم الزرع
 فانه صرح وقال والشجر كالزرع في ذلك **واما مسألة بيع الحصه من البنا المشترك** ١٩
بدون الارض فاعلم ان هن الشجر المسألة ذكرها الاصحاب بعبارات مختلفة ما
 نقلناه عنهم في هذه الموروثات ان شاء الله تعالى عمد عبارة كل واحد منهم وانكلم عليها
 عليها مفردة ما وابع الكلام بعد ذلك في شرح الجواب وتحريرا ما نقل عنهم بحسب الوسخ والظا
 مستند من الله سبحانه المعونة وهو خير معين فابدا الكلام بعبارته المحيطة بقوله ذكر في
 المحيط هذه المسألة وصورها في الحايطة ولها مع مسألة الزرع والثمر على النمل وذكر
 انه اذا باع الشريك نصيبه من الزرع او الحايطة بارضه او بغير ارضه وانه اذا باع من
 شركه او من اجنبي الى ما نقلناه عنه ثم قال في اثنا طامه واما اذا باع نصيبه من الزرع
 والحايطة والثمر من شركه في ماله يجوز له ان يبيع الارض في رواية لا يجوز وهو المختار
 للتثنية اي اليك هذا الذي ذكره في مسألة بيع الحصه من البنا واورد في الحايطة
 فالطامه في علي ما قاله كالطامه فما تقدم في مسألة الزرع والثمر واما صاحب الجيرة
 فانه اورد في ضمن الكلام فانه قال وعلى هذا اذا باع نصف البنا بدون الارض ان
 كان مستحقا للبنا لا يجوز وان كان متعديا حاز داما قاضي خان فانه وضع فيما اذا
 كانت له ارض جمل فباع نصف بناها من غراس من رجله لا يجوز واما صاحب البنا فانه

له في بيع هذا الكتاب وصوابه الاجناس
 وانظر عبارته فيما تقدم يظهر ذلك وجه
 الصواب في الاخطاء المردود ابن السكيت
 المسألة

قال بنابر حلي وارضها فباع احدها نصيبه من البناء شركة لم يجز لانه لا
 يمكن تسليمه الا بغير روهو فقصر البناء واما صاحب الشئ فانه ذكر المسألة
 فقال بنابر جل جلاله باع احدها نصيبه من اجنبي فخر ذن شركة لا يجوز وكذا الرج
 والشجر ولو باع من شركة يجوز وفي نوادر هشام لا يجوز واما صاحب الخلاصة
 فانه قال وفي التجريد قال في بنابر حلي وارضها فباع احدها نصيبه
 من البناء لشركة لم يجز واما القدوري فانه ذكر في شرح مختصر الكرخي قال قد ذكر
 محمد في كتاب الشفعة في بنابر حلي وارضها فباع احدها نصيبه من البناء
 لشركة لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بغير البناء وفي ذلك ضرر فاما الزاهر فانه
 ذكر المسألة في القية فقال باع نصف عثمان ضيعه مشاعا والرقعة للوال قال مع كذا في
 رحمه الله وعند الشافعي يجوز بيع نصف الحارة مشاعا والرقعة للوالى به كان يفتى
بخ غ من غير تفصيل **ش** كذا في بيع نصف الزرع لان العمان للبقاع شبيهت
 الرقعة وكذا كذا الزرع قال رحمه الله فالخا ص ان يجوز بيع نصف الحارة مشاعا
 اختلاقي الروايتين والمشاع والجواز اصح وافر واما النافعي فانه ذكر في اجنبه
 فقال وذكر في كتاب الشفعة الاصل لو اشترى نصيب احد الشريكين من البناء من غير
 ارض لم يجز البيع وكذا النخل والشجر في هذا فقد صح ان يشترى من شركة باع احدها نصيبه
 من جلك وكذا النخل والشجر ولو باع من شركة جاز وفي نوادر هشام لا يجوز ايضا شركة
 واما صاحب المنية فانه قال باع نصيبه من بناء من اجنبي فخر ذن شركة لا يجوز واشترى نصف

في جواز بيع نصف الحارة مشاعا
 احلاف والجواز اصح وافر

اخذ لم يجز

حاطط ما رخص جاز ولا ارض الا من الشركة هذه عبارة الاصحاب فنقول
 البناء المشترك من ارض لا يملكها الا ان كانت الارض لها النصف او غيرها او ارضا فان
 كانت الارض لها فباع احدها نصيبه من الارض والبناء جاز لان اتفاق سوا باع من شركة او
 من اجنبي فان باع من شركة نفسه روايتان كما ذكر صاحب المحط والمعار عدم الجواز
 لانه يمكن للشركة القلع فينضرب به كاعلله ابو الليث وان باع من اجنبي لا يجوز رواة
 واحدة وان كانت الارض لها ففقد الصوت هو الذي ذكره صاحب البه ا مع والقدور
 وصاحب الخلاصة وجعلوا الجواب فيما انه اذا باع نصيبه من البناء لشركة لم يجز لانه
 هذه العانة انه اذا باع من شركة يجوز لكن ما ينبغي ان سعي هذا المفهوم الى كل
 الصور بل يختص بالصوت الذي لا يمكن الشركة الباع فيه ان يملك الشركة قلع البناء
 وصورتها اذا اعارها ارضا للبناء مدة معلومة فبنيا فربنا مشتركة كائنها فباع
 احدها حصته من البناء لشركة بعد انقضاء المدة قل ان الحال لا يطلع فان هذه
 الصور لا يمكن الباع ان يملك الشركة لانه لا حوله في رقعة الارض لا مرجع ملك
 العين ولا ملك المنفعة لانه في المدة كان ما لا يمتنعها مع شركة فلما باع نصيبه من
 البناء لم يبق له فخر حتى يحشي منه القلع لان العارضة قد انقضت مدته فيجوز البيع لشركة
 في هذه الصور فاما اذا استأجر ارضا للبناء مدة معلومة اجان صهي فبنيا
 فربنا مشتركة كائنها ثم باع احدها حصته من البناء لشركة من غير ان يوجز منه نصيبه
 من الارض فان هذه الصور يمكن الباع الزام الشركة بطلع البناء من الارض انما

وان باع نصيبه من البناء بدون
 الارض فلا يجوز اذ ان باع من
 شركة او من اجنبي

ومطابق لاهلها حتى استوفى منفعة الملوكة بعد الاجازة كما لو كانت فيها عوض المنازع لم يذكر
 ويجري في هذه الصورة ايضا اخلافا لرواية الجواز وعدمه وهي الرواية المختارة كما ذكره
 ابو الليث فاللوان محل مفهوم قوله على هذا الذي فصلنا حتى تكون على هذه العار من محمول الرواية
 المختارة الفرقة الى الفقه وان كان يمكن ان يعدم الى ذلك عملا لرواية الاخرى لكن لا يجوز قلنا
 لانه اشبه بالفقه وموافقا لاختيار ابي الليث السرخسي كلف وان مراد به هشام صرخة
 في انه لا يجوز ايضا من شركة كالفقه الناطقي وان كانت الارض اصدها وصورته جلال بنينا
 حايطا بين فداهما وارض الحايطة اصدها وثرافيا على ذلك وبنينا الحايطة من مالها باع
 اصدها نصيبه من هذا الحايطة فلا خلاف اما ان باع نصيبه من البناء اجنبي او لشركته فان
 باعه اجنبي لا يجوز وان باع لشركته فلا خلاف اما ان باع صاحب الارض نصيبه من الشركة الاخر
 او على العكس وفي كلتا الصورتين ينبغي ان يجوز هذا البيع ونفاذ بيع الزرع والخراج
 في الصورة الواحدة وهي بيع صاحب الارض من الاكار وعكسه يجوز ان هذا ليس البناء
 مستحقا للبقاء بعد لازم لانه لا يكون الاعلى اما حصة او العارضة فان الارض التي تحت الحايطة
 اذا كانت ملكا لاهلها والبناء بينهما فما يكون بنا الاخر مع صاحب الارض من الاباء او
 العارضة واما كان فليس يلزم خلاف الزرع والغراس لانه يكون بعد لازم وهو المزارعة
 الخاصة فاذا باع صاحب الارض نصيبه من الشركة في الزرع او الغرس فقد باع ما هو
 مستحق للبقاء اصل المزارعة والمناسبة بتكليف البايع المشتري للذبح فينصرف رطل نصيب
 الاخر الذي لم يبع وهو كان مستحقا للبقاء فصار كالمعاص الذي لم يبع للشركة في البناء

من شركة فان عسيلة الزرع
 والغراس لا يجوز ان يبيع
 صاحب الارض

الذي ذكرناه
 في كتابنا
 في اختلاف
 الفقهاء
 في بيع
 نصيب
 من الشركة

في الحايطة هو الزرع فصار النفع مستحقا مستحقا النفع كالمقارعة ولو كان شلو عا حشفة جاز
 بيع نصيبه كذا هنا على ان هذا الذي بعينه فليس صاحب الارض يبيع نصيبه ثم يبيع هو المستاجر فربنا
 نقال انه قد يكون في صورة لازمة وهو ان يوجع نصيبه ثم يبيع هو المستاجر فربنا
 وفي هذه الصورة يجب ما نه مثل سلة الزرع وانه يجري فيه رواية الجواز
 وعدم الجواز هو المختار واما قول الشئمة والميتة فباع اصدها نصيبه من اجنبي خزانة
 لم يجوز ان مفهومه لكانه اذا كان باع في الشركة يجوز فالطام في هذا الكلام في سلة الزرع
 وقوله يرضى صاحبه ويخرج صاحبه وقد تقدم الطام في هذا القول صاحب الغنمية باع
 نصيبه عثمان ضيعته والرقبة للوالي وانه يجوز بيع العمان الزكوة وهو كان غني سكر
 خا هرزاد وعلا حماني او على حايطة او عبد الرحيم الحوي او عمر الحافظ فانه من
 وهي كمثل الكل وفرق ما فرق وهذه هي المسئلة التي ذكرها القدروري وصاحب البند والاختلاف
 ونقله هنا فتوى من ذكره لانه يصح معادضا ولا يجوز العدول به عما نقله القدروري في
 الاصل وصاحب البند ايع وصاحب الخلاصة فان الذي نقلوه رواية وهذا اختيار
 فتوى بعض الاشياخ ولم ينص على ان الفتوى عليه لقلده كان فلان وفلان وكما انهما
 لم يخرجا بالرواية وهو الا لثنيها واذا دار الامر بين ان يفتي بما ذكره القدروري وما
 البند ايع والخلاصة من الرواية ومن ما ذكر في الفتوى من هذا القدر فلا يجوز ان يفتي الا بما
 ذكره القدروري ومن وافقه واما الفرق الذي فرق به فما حقه حايطة ولا هو قريب الى
 الفقه لان الفرق في الزرع والبناء اصد وهو خشية الفلح متوقفة وقوله لانه للبقاء

والسابع واكد اراجح و لرفق
والقول ا حلاف الراوي

فأشبهت بيع الرقبة ليس بشئ لانه لا يمنع المطالبة بالفلح الذي يشترطه وقوله فالما
ان في حوان بيع العماره مشاعا ا حلافه اشترط في الشراء اما في الاجنبي فلا اذا كان
كذلك فابوا للثبوت فداخرا عدم الجواز وهو موافق لمدونه هشام ايضا وما ذكره ا حلافه
الا حلافه في هذا الموضوع من الغنية والطاهر انه من عند المصنف لانه طرف بالرواية
ان الذي ذكره هو الا حلافه في الجملة فالذي يجب ان يحمل مما نقله في دورتي وصا جاليد ا حلافه
والخلاصة ولا يعدل عنه ان ما ذكره في الغنية والله اعلم فتخلص الكلام في بيع الحصة
من البنا المشتركة به ومن الارض انما عا الشريك حصته من الاجنبي لا يجوز ان يباعه لغيره
الا حلافه في انه يجوز البيع سواء كانت الارض للبايع او للمشتري وان كانت لغيرهما فلا يخلو
ان كانت في ايديهما با حارة او با عارة او بقبض فان كانت با حارة بينهما فلا يخلو اما ان
اجر الباع نصيبه من الارض من المشتري او اثم ما عده نصيبه من البنا او لا فان اجر نصيبه من
الارض ثم يباع من العماره مع البيع وان لم يوج نصيبه من الارض لا يجوز ان كانت با حارة لهما
من مالهما وقد عا عا منها للبنا مده معلومه فتبنا ثم يباع احداهما نصيبه من البنا الشريك
وقد مضى المدة فانه يبيع وان يباع قبل مضى المدة ينبغي ان يكون فيه الروايات وان كان غصبا
بينهما بان تعديا في ارض الغير وينبغي ان يباع احداهما نصيبه من البنا لا حنفي فانه يجوز هذا
البيع الاجنبي وللشريك فانه غير مستحق للقبول هو مستحق للفلح والمستحق للفلح كالمفروع
حقته فكان يباع نصيبه وهو مفروع ولو يباع وهو مفروع صح فكذا هنا فاما
الحكايات التي في ديارنا فالغالب فيها ان يكون يباعا جابر يملح الارض وتعرف بكسر ونيفوض

الحكايات التي يكون فيها حارة

فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري
فقال الحنفية في بيع المشتري

ومن خر على كل ما يندد راع مكسوة بملغ من الدراهم على اخلاف البنا والمحال يبقى
الذي سني في يودي ذلك العذر في كل سنة من غلة اجارة شرعه فهذا ينبغي ان يكون من
قبل العارة ليس له في حنفي حنفي منه الزام المشتري بغير بيع الارض فخر هذا
في نفس الحكم في هذه المسئلة اما اذا رفع الى القاضي بيع حصة من بنا وطلب منه ثبوت
ذلك البنا بيع والحكم به اولم يطالب منه الحكم فانه مكشوف عن امره فادان بغير اعنه
ان البنا الذي بيع منه الحصة مستحق للبقاء في الارض فعله على ما قد مضى اولامن
التفاصيل وان ثبت عند انه غير مستحق للبقاء مع بيعة البنا بيعه وان ثبت حكمه
ان شاول الجوابية الغراس والزرع ان ثبت عند ان لا مستحق للبقاء عمل فيه كانه
من التفاصيل وان ثبت عند انه غير مستحق للبقاء ا ثبت كانه مضى في البنا والله اعلم

مسألة بيان حكم المقبوض على سوم الشرا اذا عاكر في يد الذي اخذ

وتحرير الكلام في ذلك ذكر في الغنية في باب الضمان في القبض على سوم الشرا ثم عن اي حنفية
قال له هذا التوبك بعشرة دراهم فقال هاته حتى انظر فيه اذ قال حتى يراه يري فاقض
على هذا وضاع منه فلا شئ عليه ولو قال هاته فان رضيت اخذته فضاع فهو على ذلك
الشمس اخذته ثوبا وقال ان رضيت اشترته فضاع فلا شئ عليه وان قال
ان رضيت اخذته بعشرة فعليه قيمته ولو قال صا حب التوب هو بعشرة فقال المسام
هاته حتى اطر اليه وقبضه على ذلك وضاع كالمزومة شئ **ح** ولا يجب ضمان السوم
الا بذكره ان قبل هو قول ارجح وبلغ عن محمد بن مسلم فلهما ذكر في الحديث قال واما حكم

الشيء من حصة البنا مسبح
ان يجوز بيع حصة من البنا
ومن البنا حصة من البنا
عن الدخول لا من البيع
المعروض حقيقة والبيع
لصبي من البنا

موجب الضمان لكن لا موجب ضمان المقبوض بنفسه كقبض الدرهم لا ينوب عن قبض الشرا
 لكن ينوب عن قبض الهبة وكذا كل قبض هو قبض ضمانا لا قبض امانة ينوب عن قبض الهبة
 لان الشيء انما ينوب عن غيره ونظمه اذا كان مثله او دونه اما لا ينوب عما هو فوقه
 وقبض الشرا قبض لنفسه مضمون بنفسه كالبض في الغصب فنقولنا قبض لنفسه
 لا شذ فيه لان المشتري يقبضه لنفسه لا لغيره ونقولنا مضمون بنفسه لان الواجب
 الاصل هو اليه وقيمه معناه ونفس الشيء معناه فصحى بمعنى قولنا مضمون بنفسه
 اي قيمته وانما قلنا ذلك لان الاصل وجوب المساوي برعاية الجاني والمساوي
 هو القيمة وانما يصار الى الثمن عند صحة النواصي منها شرعا لان وجوب المساوي
 للنظر منها في وجوب ذلك تحصيل لا لغرضها ومقصودها ولهذا كان الواجب
 في الحقة الناسد هو القيمة حكما للعدة لا للثمن وكذا في المقبوض على سوم
 الشرا والمقبوض على حكم البيع الذي فيه الخيار للبايع فعمل ان الخيار الاصل في
 البيع هو القيمة كان الموصل الاصل في النكاح مبرا للمثلا وانما يصار الى المسمى
 عند صحة التسمية كذا معنا قلنا فتم ركننا من هذا كله ان المقبوض
 على سوم الشرا مضمون بالقيمة اذا ذكر في حالة المساومة الثمن والمراد منه ذكر الثمن
 فيه ذكر الثمن من جانب المشتري لا من جانب البايع وحده فانه قال في القنية
 عن اي حنيفة قال له هذا الثوب بعشرة دراهم فقال حتى انظر اليه او قال حتى
 اريه غري فاخذ على هذا وضاع منه فلا شيء عليه ولو قال له انه فان رضيت

هاتمة

اخذته فضاغ فهو على ذلك الثمن فحمل ذكر البايع وحده ليس بموجب للضمان وكذا
 في المسئلة التي ذكرها بعد هذه المسئلة لوقال ان رخصته اخذته بعشرة فعليه
 قيمته ولو قال صاحب الثوب هو بعشرة فقال المساوم حتى انظر اليه وقبضه
 وضاع لا يلزمه شيء فعلنا ان المراد من قول الاصاب اذا ذكر الثمن اي مرجحة
 المساوم لمرجحة البايع وحده وبقية الاصاب لا يذكرنا كلامهم ذكرنا مثل
 ما ذكر في القنية فليعتني بهذا التخيير فانه فائدة جلية فان المتبادر الى
 المذموم ان كان هو ذكر الثمن مطلقا سواء كان مرجحة البايع او المشتري وكذا
 المسموع من الفقهاء والشيوخ وليس الا مركزا فان كل المسائل تشهد بها
 حررناه فانه لو كان مكشفا لذكر الثمن مرجحة البايع وحده لكان يجب الضمان
 قولهم قال صاحب الثوب هو بعشرة او عدة بعشرة وقال المساوم فانه حتى
 انظر اليه وقبضه وضاع وهل يدعي انه يقبض وقد نصوا في جميع الكتب انه
 لا يضمن ونصوا في جميع الصور التي فيها ذكر الثمن مرجحة المساوم وحده انه
 يضمن فعلنا ان ذكر الثمن الذي هو شرط في الضمان بالمقبوض على سوم الشرا
 انه يكون من جهة البايع والمساوم معا او مرجحة المساوم وحده وانما مرجحة
 البايع وحده فلا تصور المساومة تقدم فاما قلنا ان الاصاب يقبض
 انه وقع في المصنفات ما نقلناه عنه انه يجب القيمة وفي بعضها يجب الثمن ولا
 تحصى ما قيل لفولير من الا خلاف فان قول من قال الثمن المراد به المسمى في حالة

المساومة وقد يكون الثمن من القيمة اذ اقل منها واذا نظرنا الى ما قاله الشيخ حاله
 الحصري بما نقلناه عنه وفيما قاله في المحيط شيعي ان المراد من قول من قال الثمن انه
 القيمة لا نفس المسمى ذلك ان الشيخ حال الدرر الكوثر قال في لم يبد اصله لان
 الاصل وجوب التسوية رعاية للمجا بين المساوي هو القيمة وانما يصار
 الى الثمن عند صحة التراضي منها شرعا ثم قال ذلك المفاوض على سبيل التراضي لا
 ان صحة التسمية لم توجد لانها لا تكون الا عن تراضيهما ولم يحصر ذلك بعد اذ لو
 كان شيئا بانه لا يكون سحابا لتعاطى وما كان ثمن المسئلة حينئذ يثنى على التراضي
 على سبيل التراضي انما كانت تكون سلة البيع بالتعاطى وكذا قول صاحب المحيط
 ولانه ما رضى بقبضه الا بعوض فصا والعاقص ملزم بالعوض عوضه الاصل هو القيمة
 ما لم يصطحا واتفقا على المسمى فجز ان كل قول من قال فصاع يلزمه ثمنه اي قيمته وقد
 وقع هذا في عمارة الخزانة مما نقلناه في هذه الاوراق وفي القيمة ايضا من قوله فهو على
 ذلك الثمن والمراد بالقيمة لما ذكرنا فلهذا ايضا فانه من ثل الاستنباه على عرف
 على كلام الغنية والحرية ثم وقع في كلام المحيط الزفر في الهلاك والاستهلاك فانه
 على ما اذا قل خذ هذه العشرة فقال المشتري اخذ بعشرة فذهب بالشوب وهكذا
 ان عليه القيمة وعلى ان يقبضه كجمله البيع وقد بينا ثنا وقد لو استهلكه فعليه
 عشرة ونوعلا فقال لا يبالا استهلاك صار راضيا بالبيع بالمسمى دلالة لثقله
 على الملاح لغير عمارته وهو ذمه حسن نظري وهو موافق للفوائد والمنقول

الفتاوى

الفتاوى فصاحج الى التفصيل بعد ذلك في هذه المسئلة فتقول المفاوض على
 سوم الثمن اذا ذكر الثمن في حالة المساومة انه مضمون لا يخلو اما ان ذكر البيع الثمن وحده
 او المشتري وحده او ذكره معا وبعد ذلك فلا يخلو اما ان يذكره بعد التراضي بنفسه مثل
 ان يكون ضاع او تلف بنفسه واما ان استهلكه المشتري ففي الوجه الاول من التراضي
 لا يلزم المشتري الضمان بذكر البيع الثمن وحده على ما قدمناه وفي الوجه الثاني والثالث
 من القسم الثاني انه اذا هلك بنفسه من غير استهلاك من المساوم فانه يضمن قيمته للبايع
 وكلام الامام صاحبها يجب بالقيمة ما بلغت سواء كانت القيمة اقل مما سمي او اكثر
 ينبغي ان يقال اذا وجبت القيمة لا يراد بها المسمى سواء كان ذكر المسمى في حالة المساومة
 من البيع والمساوم او من المساوم وحده وذلك لانه ان كان ذكر منها فغرضه البيع
 لهذا الغرض فلا يراد عليه كاذلنا في الواجب في الاحارة الفاسدة وان كان من المساوم
 وحده كذلك ايضا لان البيع راض به عند التسليم حيث سلم المبيع الى المساوم فصار
 في معنى ذكر الثمن بنفسه وفي الوجه الثاني من هذا القسم وهو ما اذا استهلك المساوم
 المبيع انه يلزمه المسمى لانه صار راضيا بالقيمة دلالة فيلزمه المسمى فلهذا
 لنا من هذا كله ان المفاوض على سوم الثمن مضمون ان ذكر البيع والمساوم في حاله
 المساومة ثنا او ذكره المشتري وحده واذا هلك في يد المساوم بنفسه يلزمه قيمته
 وينبغي ان يكون على ما قررناه ان استهلك المساوم يلزمه الذي سمي بالبيع فان لم
 يكن للبايع سمية بغير القيمة ولو قيل انه يجب ما سمي المشتري كان له وجه والله اعلم

رجلا قال لرجل بع منك هذا العبد على انه ابني او على اني بري من امانة وقال اخر قبل بطلت
 خصوصته مع بايعه في الاباق ولو اختلف البائع والمشتري وادعى البائع ان البيع كان بشرط
 البراءة من كل عيب وانكره المشتري فالقول قول المشتري مع مینه ولو اقام البائع البينة على
 ما ادعى بطل حرج المشتري في البيع وثبتت البراءة عن العيوب كلها وقال السافعي لا ينعى البراءة
 على انه بري من كل عيب صح البيع وثبتت البراءة عن العيوب كلها وقال السافعي لا ينعى البراءة
 والصحيح منه هنا ان البراءة السقاط فيه معنى التملك اما كونه اسقاطا فبدليل انه صح من غير
 قبول كالطلاق والعناق واما كونه فيه معنى التملك فبدليل انه يرنه بالرد واما كان
 فالجمله لا تمنع صحة اما صحه الاسقاط فظاهر واما صحه التملك فلا نه فليكن الاحتجاج
 فيه الى تسليم ان ما وقعت البراءة عنه مسلم من وقت البراءة له اللهم الا ان الممنوع التسليم
 والتسليم لا يمنع اذا صحه التملك كالواشترى في غير من صبه ويذهب هذه البراءة البراءة
 عن العيب الموجود والحادث قبل القبض قول ابي يوسف وقال محمد لا يدخل فيه الحادث
 وهذا بنا على انه اذا باع بشرط البراءة عن عيب يحدث بعد البيع قبل القبض بطلت صحه الام
 فعند ابي يوسف يصح وعند محمد لا يصح ولو شرط انه بري من كل عيب بطلت صحه شرط الحادث
 في قولهم جميعا وكذا اذا خص من العيوب صحه التخصيص ولو كانت البراءة عامه واختلفا
 في عيب فادعى المشتري انه حادث وقال البائع كان يوم العقد فالقول قول البائع
 قوله وقال زفر والحسن القول قول المشتري ولا شأني هذا على قول ابي يوسف ان
 البراءة العامة تنناول الغايه والحادث فلا ينفذ هذه الا خلافا وذكر في شرح القدر

كل

للزاهري قال واذا اشترى عبدا وشرط البراءة من كل عيب فليس له ان يردده بعيب وان لم يسم
 العيوب ويعد ويعد ويعد هذه البراءة العيب الموجود والحادث قبل القبض عند ابي يوسف
 وقال محمد وزفر طردت الحوادث والحلاف ينال على ان شرط البراءة من كل عيب يحدث بعد
 البيع قبل القبض يصح عند ابي يوسف خلافا للمهر ولو شرط انه بري من كل عيب به لم يرد
 الحوادث اجماعا ولو اختلفا في حدوثه فالقول قول المشتري وكذا البراءة العامة عند
 زفر والحسن خلافا للمهر وكذا اذا اختلفا في ازيد او اقل العيب فالقول قول المشتري ولو
 خص من العيوب صحه التخصيص ولو قال ابرأ من كل عيب بعينه فاذا ابرأ عور
 لم يبرأ ولو قال انا بري من كل عيب لا امانة بري من امانة ولو قال الا الاباق فله الرد
 ما الاباق ولو قال انت بري من كل عيب فذلك يدخل العيب هو المختار دون الرد وكذا
 في فتاوى قاضي خان رجل باع جارية وقال انا بري من كل عيب فله الرد ولو قال انا بري من كل عيب فانه
 لم يبرأ عن العيوب عند ابي يوسف واذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل ضمنه لغيره
 وكان اعشى يرد على البائع فانه لا يرجع على الضامن بشئ من الشر ولو قال الضامن ان كان
 اعشى فعلى حصه العشى من الثمن فراه اعشى كان له ان يضمنه حصه العشى وذكر في البدائع وكذا
 البيع بشرط البراءة عن العيب عندنا سواء علم العيوب بان قال بعث على اني بري من كل عيب
 او خص من العيوب صحه التخصيص ولو شرط على اني بري من العيب الذي يحدث روي عن ابي
 ان البيع بهذا الشرط فاسد وذكر في المبسوط قال واذا ابرأ البائع الى المشتري عند
 عند البائع من كل عيب فهو جائز وان لم يسم العيوب عندنا ثم بحث ثم قال فاذا عر فنا

جواز العقد بهذا الشرط فلما دخل فيه البراءة من كل عيب موجود به وقت العقد فإذا
حدث به عيب آخر بعد البيع قبل التسليم فهو داخل في هذه البراءة أيضا في قول أبي حنيفة وهو
الظاهر من قول أبي يوسف وقال محمد بن زفر والحسن لأنهم دخلوا البراءة عن العيب الحادث
هذا الشرط وهو رواية عن أبي يوسف فاقول أبو يوسف يقول العيب الحادث قبل القبض
لما جعل كالموجود عند العقد في ثبوت حرق الرد به فكذلك يجعل كالموجود عند العقد
في دخوله في شرط البراءة من كل عيب لأن مقصود البائع إثبات صحة المذموم للعقد
والامتناع من الإلزام ما لا يقدّر على تسليمه وفي هذه الفرق من العيب الموجود والحادث
قبل القبض ولو شرط البراءة من كل عيب به لا يتنازل الحادث بالاتفاق وذكر في الفتاوى
الكبرى الخاص بالبراءة من كل عيب ما يبرئ البائع من كل عيب ثم وجده عيبا فأن وجد
عيبا لغيره والغیر والاباء لا يرد وإن وجد عيبا لم يرض له أن يرد مكره ذلك على من يرض
فإن الغاية إذا ذكرت في البيع برادى هذا وإن كانت على غير هذا باع وقال أنا يرى من
كل أدل ما يقتل من كل عيب لم يبرأ لأن الداء داخل في العيب أما العيب فليس يدخل في الداء
باع جارية فقال برئ اليك من كل عيب بعينها فإذا هي عورة لا يبرأ ذلك الوقت
برئ اليك من كل عيب يدها فإذا يد مقطوعة لا يبرأ لأن هذا ليس بعيب وإن كانت
أصبغ واحدة مقطوعة بري لأنه عيب لا يد ولو قال من كل عيب ما يبرئ من كل عيب
لأن الكل عيب الجارية ولو قال لا خراش بري من كل عيب حتى قبله ذلك دخل العيب في الخراش
ولا يدخل الدرك لأن العيب حتى قبله المأمول والدرك لا وذكر في الكافي شرح الوافي

تقع

البراءة من المجهول مدخل عتق
العيوب لا ضمان الدرك

قالوا إذا برك البائع من كل عيب عند البيع صح وإن لم يسم العيوب ولم يبرأه إن رده عيب قال
الشافعي لا يبرأ البراءة من كل عيب ما لم يسم بقوله من عيب كذا ذلك أو في جواز البيع بهذا هو
له هو الشرط قول لا وعند زفر يصح البيع ويطل الشرط والكلام في صحة شرط البراءة من كل عيب بنا
على صحة الإبراء عن المحقوق المجهولة كالموجود عند الشافعي لا يصح وعندنا يصح لأن البراءة
استقاط حتى يتم بلا قبول كالطلاق والعناق ويصح بقوله استقطعت عنك يوتى والجهالة
في الاستقاط لا تنفي إلى النزاع وإن كان في ضمنه التعليل كما عتبرنا رآه يبرأ بالرد
لأنه لا يحتاج فيه إلى التسليم وقد دخل في هذه البراءة العيب الموجود عند العقد والعيب
الحادث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد بن زفر لا يدخل
الحادث وذكر في شرح مختصر الكرخي لغيره في قول إذا باع الرجل شيئا على أنه بري من كل
عيب نعم ولم يخص شيئا من العيوب فذلك جاز في قولهم وقال الشافعي البراءة من العيوب
المجهولة لا تفصح إلا أن يكون ما باله الحيوان فيعبر قولان وهل يفسد العقد بشرط البراءة
فيه قولان لأن كل عيب لو ظهر وجب فيه البيع به جاز أن ينقذه العقد غير
موجب للمفسخ به كالعيب المعلوم ولأن البراءة حكم يحايل بالعيب والبراءة المجهولة جازين
وقال الشافعي لا يجوز وهو خلاف النص والاجماع أما النص في روي أن طهرت
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في موارث فرددت فقال استئمتما وتوخيا
الحق ولحلل كل منكما صاحبه وأما الاجماع فلأن المسلمين في سائر الأعصار إذا
حضروا هم الموت استحلوا معا من غير تكبير وأما قول الشافعي أن شرط البراءة من

دليل البراءة من المجهول

سعه بالنسبة سوا باعه بالذهب او بالفضة لان العقد في حصة الخلية صرف
 فاشترط الاجل فيه ففسد ولا تنزع الخلية من السيف الا بضر ففساد العقد
 فيها يفسد في كل طرف فاما للضرر اما بيعها بالفضة فكل ربحه او جده ان كان
 يعلم ان فضة الخلية اكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الخلية مثل التقد في الوزن
 لان الجوز والكايل فضل خال عن العرض فان مقابلة الفضة بالفضة في البيع يكون
 بالاجزاء وان كان يعلم ان الفضة في الخلية اقل جاز العقد على ان يجعل المثل
 بالمثل والباقي يار الجوز والكايل عندنا خلافا للتأقي وان كان لا يدركها
 اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة عند العقد وتوهم الفضل
 وعند زفر هذا جاز فان الاصل هو الجوز والمفسد الذي هو الفضل الخالي
 عن العرض فاما علم به يكون العقد ملغيا بالجواز قلت وفي الهداية معناه
 وكذا في بقيقه الكتب فيحذر لنا ان بيع المفضل الاول ان يباع بالذهب
 وكذا المزكش بالفضة ولو بيع بالفضة اعني الدرهم المضروبة او غيرهما من الفضة
 فالواجب ان ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدرهم فلا يجوز وان
 كانت اقل من الدرهم التي هي الثمن فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت تملن
 معرفة قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفر فصار في صورة واحدة يجوز
 وهي ان يكون الفضة التي في المبيع اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفي بقيقه الصورة
 يجوز هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لم يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقول

وقد ذكرنا في كتابنا في البيع ان العقد في حصة الخلية صرف
 فاشترط الاجل فيه ففسد ولا تنزع الخلية من السيف الا بضر ففساد العقد
 فيها يفسد في كل طرف فاما للضرر اما بيعها بالفضة فكل ربحه او جده ان كان
 يعلم ان فضة الخلية اكثر فهو فاسد وكذلك ان كانت الخلية مثل التقد في الوزن
 لان الجوز والكايل فضل خال عن العرض فان مقابلة الفضة بالفضة في البيع يكون
 بالاجزاء وان كان يعلم ان الفضة في الخلية اقل جاز العقد على ان يجعل المثل
 بالمثل والباقي يار الجوز والكايل عندنا خلافا للتأقي وان كان لا يدركها
 اقل فالبيع فاسد عندنا لعدم العلم بالمساواة عند العقد وتوهم الفضل
 وعند زفر هذا جاز فان الاصل هو الجوز والمفسد الذي هو الفضل الخالي
 عن العرض فاما علم به يكون العقد ملغيا بالجواز قلت وفي الهداية معناه
 وكذا في بقيقه الكتب فيحذر لنا ان بيع المفضل الاول ان يباع بالذهب
 وكذا المزكش بالفضة ولو بيع بالفضة اعني الدرهم المضروبة او غيرهما من الفضة
 فالواجب ان ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدرهم فلا يجوز وان
 كانت اقل من الدرهم التي هي الثمن فيجوز وان كانت اكثر فلا يجوز وان كانت تملن
 معرفة قدرها فلا يجوز ايضا وفيه خلاف زفر فصار في صورة واحدة يجوز
 وهي ان يكون الفضة التي في المبيع اقل من الثمن الذي هو الدرهم وفي بقيقه الصورة
 يجوز هذا اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لم يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقول

وبالاكثر لئلا يبد من قبض العرض كما في الاول ايضا لا بد من القبض في صون الجواز
 ولو بيع المصوغ من الذهب او المزكش منه ايضا بالدرهم فلا يحتاج الى معونه
 قدره ومثل هذا اقل او اكثر لئلا يشترط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب
 يحتاج فيه الى ما قد مناه من الوجوه الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كما في الفضة
 والضابط في هذا ان يشك ان عند اتحاد جنس الثمن والمبيع يعتبر التساوي
 في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر التساوي في التقابض
 وصدق والله اعلم **مسألة اذا اهلك المبيع قبل القبض هل ينتقض البيع ام لا** سم ٢
 ومثل يلزم البائع قيمته للمشتري ويلزم المشتري الثمن الاول للبائع ام لا وتحريم الكلام
 ذلك لوزن في شرح المنظومة في باب ملك قال اذا اهلك المبيع قبل القبض لم ينتقض
 البيع عندنا لانه في ضمان البائع فيضمن قيمته كما في الغصب فتقوم القيمة مقامه
 فتكون للمشتري وعليه الثمن للبائع وعندنا يبطل البيع ولا يضمن البائع شيئا لانه
 لو ضمن يضمن لنفسه في حق القبض لان المبيع كان عنده ممسكا ما الثمن فلا يستقيم
 ضمان الانسان لنفسه فاذا لم يضمن فقد تلف المبيع بغيره فيبطل العقد
 فيه بالضرورة وذكر في البداية قال هلاك المبيع قبل القبض يوجب فسخ
 البيع وحسب الكلام فيه ان المبيع لا يخلو اما ان يكون اصلا واما ان يكون زحاما
 وهو الزوايد المنول من المبيع فان كان اصلا فلا يخلو اما ان هلك كله واما ان
 هلك بعضه ولا يخلو اما ان يفسد بفعل المبيع او بفعل البائع او بفعل المشتري او

ما كان المبيع قبل القبض يبطل البيع

المشترى شيء من الثمن لأن حياته على نفسه هدر فصار كما لو لم يملكه بعهده بانه سواه وكس
المشترى بالخيار ان شاء اخذ بجميع الثمن وان شأ ترك ان فعل العجا جبار ولو كان اشترى
حيوانين سمى شي ادم ففعل احدهما صاحبه قبل القبض سقط حصته من الثمن واشترى
بالخيار ان شاء اخذ الباقي حصته من الثمن وان شأ ترك ان فعل العجا جبار فصار كما انه
اشترى حيوانين ثم مات احدهما قبل القبض خفف انفه ولو كان المشركي عبدا ففعل
احدهما صاحبه قبل القبض اذ كان جارية فولدت قبل القبض فكبر الولد ثم قبل احدهما
صاحبه قبل القبض فالمشترى بالخيار ان شاء فصح البيع في الباقي وبطلت الجنايه وان
شأ اخذ الباقي منها بجميع الثمن ولا يسقط عن المشركي شيء من الثمن لانه لو اخذ الباقي منها
حصته من الثمن لفسح البيع في المقتول وانفساخ البيع ارتناعا من الاصل وعوده الى
ملك البايع فتبين ان عبدا المشركي قتل عبدا ببايع وبما طرد دفع او بالعقد او اهما
فعل فقام مقام المقتول في المقتول معناه فاضد ببقية الثمن فصار في اخذ الباقي
منها حصته من الثمن في الحال اخذ الجميع بجميع الثمن المالك خيره في الاخذ الاخذ
بجميع الثمن والفسح لهذا وان ملك فعل البايع يبطل البيع بقدره ويسقط عن المذكي
حصه الهالك من الثمن والمشترى بالخيار في الباقي ان شاء اخذ حصته من الثمن وان شأ ترك
لنفر والصفه عليه وان هلك بفعل المشركي لم يبطل البيع ولا يسقط عنه شيء من الثمن
ولو جنى عليه البايع ثم جنى عليه المشركي سقطت عن المشركي حصه جنايه البايع ولزم
ثمن ما بقى فلو برا العبد لا خيار للمشركي فلو ابعد المشركي بالجنايه تم خيار البايع قبل

اداجی البایع ثم المشرک

قبض الثمن فان بر العبد من الجانبين فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ وسقط عنه حصة
 جناة البايع من الثمن وان شاترك ولو اخذ البايع والمشتري مالا لم يبيع فقال
 البايع هكذا قبل القبض وقال المشتري قبل القبض فالقول قول المشتري مع يمينه ولو اقاما
 البيينة نفضي بينه البايع وكذلك دعوى الاستهلاك فمحررنا
 من هذا كله ان المبيع اذا ملكه قبل القبض بافء سماويه بغير صنع من البايع ولا من
 المشتري ولا من المبيع ولا من الاجنبي فانه ملك على البايع وينفخ البيع ولا يجب
 على المشتري شيء من الثمن ولا على البايع شيء من القيمة ولذلك الحكم فيما اذا ملك بفعل
 البايع او بفعل المبيع حيث يبطل البيع ويسقط الثمن عن المشتري وان ملك بفعل
 المشتري لا ينفخ البيع وعليه الثمن وان ملك بفعل اجنبي فعليه ضمانه ففي المثل بالمثل
 وفي القيمة بالمقيمة والمشتري بالخيار هنا ان شاء فسخ البيع وان شاء اتبع الجاني الاجنبي
 بالضمان وانبعه البايع بالثمن وهذا اذا ملك كل المبيع فاما اذا ملك بعضه قبل
 القبض وهكذا بافء سماويه ينظر ان كان النقصان بقصصان قدر ان كان مثلاً كل
 المبيع عشرة اقراص حنطة عامة درهم فمكمنه فغير ان ومن الموزون بان كان مثلاً مائة
 رطل من الزيت فمكمنه عشرة رطل او من المكدود كالبيض والجوز مثلاً بان كان مائة
 بيضة او جون فمكمنه عشرة فانها ينفخ العقد في كل نوع من هذه الانواع بنحو الحكم
 ويسقط حصة الهاك من الثمن ولكن يخير المشتري في الباقي ان شاء اخذ بحصة من الثمن
 وان شاترك وهذا ظاهر وان كان النقصان نقصان وصف وقد فسر البديع بما

اداء اختلاف الباع والمثنى في القول قول
المثنى مع معين ولو افا بالبع

يدخل البيع على وجه البيع كالشجر والبناء وقد حرصا على بله ايع فيما نقلناه عنه الى اوجه
 فلا يفيد لانه متى كلكم رواه اعلم **مسألة اذا قبض البائع الثمن والموجب الاجرة او**
رب الدين دينه من المديون ولم ينقدا الثمن والاجرة والدين ثم جاء به
ذكره كذا ما قبضه رد وهو الذي بقوله العامة خامس
 ورفع الى الحاكم وطلب منه الحكم له ببقية حقه من الثمن رد ذلك على حصة والخم منكر ويقول
 دراهم حيا وما اعلم هل هذا من؟ فهل يكون القول قول الغابض او الدافع وتحرر الكلام في ذلك
 ذكر في الفقيه **ص** مكارى دابة الى بغداد بعشرة ودفعها اليه فلما بلغ بغداد رد بعضا
 وقال هي زبوف او سترقه فالقول لرب الدابة لانه منكرا استيفا حقه وان اقر قبض
 الدراهم بقوله في الزبوف لانه من جنس حقه فلا يكون شاقضا ولا يقبل ما استوفى
 الشاقض وان اقر باستيفا الاجرة او باستيفا حقه او الجباد فالقول له هذه عيانة
 الفقيه وذكر في المبسوط قال واذا كان جارا لدار عشرة دراهم او قير حنطة موصو
 واشهد المواجه انه قبض من المستاجر عشرة دراهم او قير حنطة ثم ادعى ان الدراهم منه
 او ان الطحام معيب فالقول قوله لانه منكرا استيفا حقه فان ما في الذمة يرد بغيره
 وكذلك ما خلاصه في فلاحه فاسم الدراهم ثمانية والبقية حنطة والحنطة
 يتناول المعيب ان كان حين اشهد قال قد قبضت من جارا لدار عشرة دراهم او قير حنطة
 لم يصح قوله ذلك على ادعاء العيب والزييف كذلك لو قال استوفيت جارا لدار ثم قال وجرت
 زبوف لم يصح قوله بدينه ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الجباد فان اقرار الدار الجباد

٢٤

فكون هو منا قضا في قوله وجدته زبوا والمناقض لا قول له ولا يقبل بينته ولو كان
 ثوبا بعينه فقبضه ثم جازده معيب فقال المستاجر ليس هذا ثوبي في القول قول
 المستاجر لانه انما تصادقا على انه قبض المعقود عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى
 الاخر لنفسه حتى ارد والمستاجر منكرا لكونه قال قول قوله فان اقام رب الدار بينته
 على المعيب رد. سوا كان العيب يسيرا او فاحشا على قياس البيع قل
 فتحرر لنا من كلام شمس الائمة الشريفي ان الموجه مني قال استوفيت جارا لدار ثم قال وجدته
 فيه زبوا لم يقبل قوله ولا بينته ولو قال قبضت من المستاجر كذا من الدراهم ولم يقبل
 الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نه ربه فالقول قوله فصار جوابا للمسئلة ان الغابض
 متى اقر قبض الحق ثم ادعى انه زبوف لم يصح لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقرار
 بقبض الجباد فاذا قال بوجه ذلك هو زبوف او بعضه فقد ناقض كلامه والمناقض لا
 يقبل قوله ولا بينته بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقبل من اجرة
 ادعى ثم ادعى انه زبوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكرا استيفا الحق
 وما سبق منه مناقض هذا القول يكون القول قوله هذا خلاصه ما قاله في المبسوط
 واما ما ذكره في الفقه ودرجته بالصاد وهي علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قرناه
 لانه قال ودفعها اليه ولم يقبل واقر باستيفا الاجرة وفي هذه الصورتين ليس الغابض
 مناقض في قوله فيقبل بقية ما ذكر في الفقيه هو من المبسوط فانه رمز بسين وهو
 علامة المبسوط ومعنى ما ذكره انه اذا اقر بقبض الدراهم بان قال مثلا قبضت منه

فكر

عشرة دراهم ثم ادعى ان الزنوف صدق ولو قال هو ستوقه لا يصح ذلك لانه في الزنوف
ما ناقض كلامه لان الزنوف من جنس حقه وفي الستوقه ناقض كلامه لانه اقرا بالدرهم
وثانيا ادعى ان الستوقه والستوف ليس من الجنس فكان مناقضا على ما ياتي بيانه ان
شا الله تعالى من تفسير الزنوف والستوق والنهرجه وقوله وان اقربا ستيقا لا حجة
الى اخيه هذا مشكل مما قاله في المبسوط مما نقلناه وسببه ما قاله وان اقرب
با ستيقا الاجن قدس والمسئلة بحالها حتى يتم الكلام واذا كان كذلك فبقي تقدير
العلام حار دابة الى بعد بعشرة دراهم واخر الاجر بقبض الاجر ثم ادعى ان الزنوف
ستوقه قبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكر في المبسوط فانه قال اذا اقر
با ستيقا الاجن ثم قال هو زنوف لم يقبل قوله والحرف ففدينا وهو الموافق للفقهاء
لانه مناقض كلامه بعد ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في الفقيه القول له فهذا
وامه اعلم سهو فانه ينف كلام المبسوط وما يقوله محمرا الى اخيه فالذي يجب ان يعلم
هو ما ذكر في المبسوط اعني في هذه الصور الخاصة واما بقية الصور فكلها موافقة
لما ذكر في المبسوط واذا انفسد رلنا هذا في الاجان والاجن عدنياء الى استيفاء
الامتنان في البياعات والديون في المعاملات فان العلم بجميع الكل فنقول اذا ادفع
اليه درهم وهو ثمن متاع ثم جاء البايع واراد ان يرد عليه شيئا يزعم انه مردود في
المعاملات بين الناس وانكر المشتري ان ذلك مردود درهمه التي دفعها فلا يخفى اما ان يكون
البايع اقر بقبض الثمن ولا فان اقر بقبض الثمن لم يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري ان

يدفع عوض ذلك الرد ولو اخذ البايع بين المشتري انه ما علم ان هذا الرد مرد درهم
التي اعطاه له ينبغي ان يجاب في ذلك وكلفه القاضي على العلم فان طعن انفقوا الخصومة
ولم يزل معه منازعة وان قيل ينبغي ان مرد درهمه عليه لانه اقربا ادعاه بطريق النكول
وان كان البايع لم يقر بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري مرجحة هذا البيع وانما
اقر بقبض درهم مثلا ولم يقل هو الثمن ولا الحق قال في هذه الصور يكون القول قول البايع
لانه منكر استيفاء حقه ولم تقدم منه ما يناقض هذه الدوي فتقبل قوله مع مية
هذا اذا انكر المشتري ان مرد درهمه ايضا وكذلك لو ادعى ايضا ينبغي ان يكون الجواب في
كل جواب الاجن والتمس في باب البيع وهذا كله اذا كان الذي برده زنوفا او نهرجه
فان كان ستوقه فلا يقبل قوله ولا يرد لانه ناقض كلامه اما في صور اقران بقبض
الدرهم فظاهر ان الستوقه ليس من جنس الدرهم وقد اقر بقبض الدرهم اولاهم
قال هو ستوقه وكان مناقضا وكذلك في اقران بقبض الاجن والحق بالطريق الاول
وعبارة المبسوط خالية عن ذكر الستوق وليس فيها ما يمنع ما قاله في الفقيه بل يوافقه
مرجحة المعنى وامه انفسد الدرهم النهرجه والزنوف والستوقه فذكر
في الصحاح قال النهرجه الباطل والروي من الشيء وهو معروف وقال في المغرب
النهرجه الدرهم الذي فوضته ردي وعن ابن الاعرابي اي المبطل السكه وقد استعمل
لكل ردي باطل وقال الليثاني درهم مبهرج اي نهرجه واحد بالنون الاله هذه
عبارة المغرب والزنوف المردودة فقال زاف عليه درهمه اي صارت مردودة عليه

تفسير النهرجه والزنوف الستوقه

وذكر في الكافي شرح الوافي قال ولا تهم الكفالة بالنفس او بالمال الا بقبول الطالب بمجلس العقد
 عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فيها واختلفوا على قوله فقبيل عنده يجوز بوضو النوقف
 حتى لو رضى به الطالب ينعد ولا يبطل قيل جاز عنده بشرط النفا وورضى الطالب
 ليس بشرط عنده وهو الامح لانه تصرف الترام من الكفيل ولا الترام فيه على الغير فيم الترام
 وحده كالاقرار ولهذا يصح مع الجهالة ومن جعل الخلاف في النوقف جعله فريضة فصولي
 في النكاح اذا تزوج امرأة وليس عنها فاقبل بوقوف عنده على اجازة في دار المجلس كانه
 جعل قوله كفلت لفلان عن فلان كذا اعتدا انا ما لكنته تصرف للغير فتوقف على رضاه وعندها
 لا شوق لانه شرط العقد فلا يتوقف على ما وراة المجلس وهذا لانه عقد تملك على ان المظا
 لم تملك ملكة ومكركم بعقد الكفالة والتمكك يقوم بالشطر من كان كلام الواحد شطرا
 للعقد وشرط العقد لا يتوقف على ما وراة المجلس الا في مسألة واحدة وهو ان يقول
 لو رثته او لبعضهم كفلتوا عني ما على من اريد لغير ما في فصوله مع عينية الغرض فانه جاز
 استحسانا وذكر في شرح مختصر الطحاوي لا سبيح ابي قال ولا يجوز الجواز والكفالة
 الا بقبول الممنان والمكفول له في قول ابي حنيفة ومحمد وبيان ان الذي عليه الدر اذا قال
 لرجل ان لفلان بن فلان عني دين فاكفله عني وكفله به عني ففعل كذا الا حرم يبلغ
 الطالب فكذا جاز فانه لا يجوز في قول ابي حنيفة ومحمد وفي قول ابي يوسف يجوز ذلك
 لو ان فضولي قال اشهد اني قد ضمنته لفلان بن فلان من الدر وهما غايبان فاجازا
 فهو على الاطلاق وان قبل عن الغايب احد شوق في قولهم جميعا ولو ان مرضاهم يامرونه

بالنظر

الضمان ولكنه امر اجنبيا فقبول الاجنبي ثم حضر الطالب فاجان على قول ابي يوسف لا
 يشك كل انه يجوز على قولهما على العلة الاولى يجوز وعلى الثانية يجوز وليس عنهما رواية
 ايضا في هذه المسئلة وذكر في الخلاصة في التناوي قال وفي الاصل اذا اكفل رجل لرجل
 والمكفول له غايب فهو باطل اخره جاز واجمعوا انه لو قال بطرفي الاجنبي جاز
 فان قال الطالب انه اخرج الكلام مخرج الاخبار صح وقال الكفيل لابل انشأ قال
 قول الطالب وهذا اذا لم يقبل عن الطالب في المجلس احد وذكر في التناوي الطهر
 قال الكفالة بالنفس للغايب لا تصح عند ابي حنيفة ومحمد الا ان يقبل عن المكفول له
 فضولي فاذا قبل عنه فضولي يتوقف فان جاز وعنده ابي يوسف يجوز ان
 لم يقبل عنه فضولي واذا جازت الكفالة على قول ابي يوسف هل يلزم قبل اذاعة
 المكفول له فيه روايتان وذكر في الذخير قال واما ركن الكفالة فالاجابة والقبول
 عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول ابي يوسف ولا حتى ان عندهما لا يتم بالكفيل وحده
 كفلا بالمال او بالنفس ما لم يوجد قبول المكفول له او قبول الاجنبي عنه في مجلس العقد
 او خطاب المكفول له او خطاب اجنبي عنه فان قال الطالب اكر الكفل بنفس فلان لي
 فقال كفلت او قال رجل اجنبي لغير الكفل بنفس فلان او مال عن فلان لفلان فيقول ذلك
 لغير كفلت فنصح الكفالة وتتوقف على ما وراة المجلس على اذاعة المكفول له وللکفيل
 ان يخرج نفسه عن الكفالة قبل ان يحير الغايب كفالة واما اذا لم يوجد من ذلك
 بل قال للكفيل كفلت بنفس فلان لفلان او ما على فلان من الدر فانه لا شوق على ما وراة

المجلس حتى لو بلغ الطالب قبيل لا يصح ثم رجع ابو يوسف وقال الكفالة شتم بالكفيل
وجدا لقبول او الخطاب او لم يوجد اذا قال الكفيل لقوم اشهدوا اني كنت لفلان بنفس
فلان الطالب غائب فان انقضا على ان هذا انشاء كفالة لا يصح عندهما وان انقضا على
ان هذا اقرار بكفالة وجدي في الخطاب والقبول حتى يواخذ الكفيل به وذكر في المبسوط
قال ولو كفل بنفس رجل لرجل الطالب غير حاضر فهو باطل ما قول ابي حنيفة ومحمد وهو قول
ابي يوسف الاول ثم رجع وقال هو باطل وكذلك الكفالة بالمال اذا لم يكن الطالب حاضر
وفي موضع اخر من هذا الكتاب يقول هو موقوف عند ابي يوسف في قوله الاخر حتى
اذا منع الطالب قبيله جاز وذكر الطحاوي قول محمد مع قول ابي يوسف وهو غلط
ولو خالف فضولي عن الطالب على قولها سوقف على اجازة الطالب وعلى قول ابي يوسف
هو جاز قبيله الفضولي ولم يقبل الا في مسألة واحدة وهي مسألة المريض وذكر في المبسوط
واما ركن الكفالة فعند ابي حنيفة ومحمد هو قول الكفيل كفلت لك مالا كذا على فلان وقول
الكفول له قبلت فالركن هو الاجاب والقبول جميعا وعند ابي يوسف الركن هو الاجاب
وهو قوله كفلت والقبول ليس بشرط قلت فخرنا من هذا ان الكفالة
بالنفس وبالمال لا تصح الا بقبول الكفول له في المجلس او قبيل عنه فضولي ثم يخرج ذلك
اذا بلغه فيصح وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف في قوله الاخره يحتاج الى قبول
لا من الكفول له ولا من الفضولي والعنوي على قولها ومسألة المريض فقرا لخلاف الشيخ
على قولها فمنهم من قال اذا كان للميت مال اما اذا لم يكن له مال فلا يصح في موضعين الموضع الاول
الناهي

ان الكفالة لا تصح من الورثة اذا لم يكن للمورث مال والموضع الثاني ان الكفيل لا كان غير وارث
والمسألة بحالها هل تصح ام لا كل ذلك على قولها وما وقفت على الصحيح في الاختلافين
الذكرين ومقع في بعض الاوقات شهادة حجة بدليل كفالة على اصطلاح الشهود ولم
يذكر واقر قبول عقد الكفالة وثان مكتوب رسم الشهود في هذه الصور على المقر
بالدين والحاضر هو الكفالة والمقر له ويكون هذا في رسم شهادة الشهود ولم يذكر
قبول عقد الكفالة في اصل الصك وتان مكتوب الشهود على المقر والحاضر غير مرفوع
صاحب الحق الكفيل الى القاضي ومدعى عليه بالكفالة فيجب ان يكتفى به كفل ولكنه لم يكن رب
الدين حاضر في مجلس الكفالة ولم يقبل وان هذه كفا له بالخله ويجب ان يكتفى به
بانه قبل عقد الكفالة ولا يبينه لها وهذا موضع فيه نظر وتامل فانه لو قيل ان كفل
القول قول الكفيل لكان له وجه وما ذاك الا انه يدعى عليه لزوم الكفالة وهو يتك
والقول قول المنكر بوضوح ان الكفول له لما قال قبلت في المجلس وهو يقول لم يقبل فار
صدقه الكفيل على ذلك للزوم الحق لا تلزمه كذبه صار منكرا لما يدعى عليه من لزوم الكفالة
عليه والقول قول المنكر لو قيل بانه ينبغي ان يكون القول قول الكفول له لكان له وجه
ايضا وهو انه لما اقر الكفيل بانه كفل فقد اقر بشي لا يتم الا بالقبول والادارة افراد
بما لا يتم الا به فان كان القبول رجوع منه فلا يقبل ويكون القول قول ربه بالدين وهذا
الفرع اشبه بان يقاس على مسألة البيع من قاسه على مسألة الطلاق على ما كان فانما
مسألة البيع اذا قال ليغرم بعت منك هذا العبد بالف درهم مسرعا لم يقبل وقال

قبلت القول للمشترى ولو قال لا مرته كلتكم اسر على الف درهم فلم يشأ فقالت قبلت
 فالقول قول الزوج وقرأه الخلاق وبين البيع بان مسألة الخلاف بالمال الواقع من
 من جانبه والقرار به يكون اقرارا بالشرط الصحيح مدونه واما مسألة البيع فان البيع لا
 يتم بدون القبول فالقرار به اقرار بالبيع الا انه فاسد لان القبول رجوع منه وهو لا يمكن
 فلهذا كان القول قول المشتري فسلطنا هذه تشبه البيع لان الاحاب والقبول ركن فيه وكذا
 في الكفالة على قولها بان الكفالة اقرار بالبيع الا انه لا يكون له اقرارا بالكفالة وبما القبول ثم
 قال لم يشأ الكفالة وذلك رجوع منه عما اقرب به وهو لا يمكن فصار كالبيع وفي البيع
 القول قول المشتري فكذلك هنا ينبغي ان يكون القول قول ربه لانه في منزلة المشتري
 فان الاحاب من جانب الكفيل والقبول من جانب المكفول له كان الاحاب في باب البيع من
 جانب البائع والقبول من جانب المشتري فالكفيل كالبايع والمكفول له كالمشتري
 وقد ثبت لنا في مسألة البيع ان يكون القول قول المشتري عند ان كان قبول المشتري
 ينبغي ان يكون القول قول ربه لانه من المكفول له عند ان كان الكفيل القبول منه ولا تشبه
 مسئلتنا مسألة الخلاف لانه ميمر كالتقدم والفرق بينهما ظاهر فان قيل يشك في كل هذا
 ما ذكره في الذخيرة من قوله اذا قال الكفيل شهدوا اني كفيل فلان ينفسر ولا والاحاب غائب
 فان انغفا على ان هذا انشأ كفاية لا يصح عندها وهذا الذي ذكرت هو تصادق على انشأ
 كفاية فنبتغي ان لا يصح ولا يكون القول قول الطالب فيل ليس هذا تصادق على انشأ
 كفاية ص لم يحضر الطالب له هو تصادق على انشأ كفاية وقعت في الرض الماضى ويرى

فانفرد

قبول الطالب وذلك لان الطالب يقول قبلت في المجلس والكفيل يقول كفلت ولم يقبل
 فالكفيل مصدق للطالب في القبول لانه اقربا لكفاله وهي ما لا يتم الا بالقبول فان اقرار
 به اقرارا بالقبول والطالب يصح بالقبول ايضا فقد تصادقا على الغيبة وعدم القبول
 في المجلس فلهذا لم يصح وانه اعلم واما قول صاحب البديع في الذي يرجح المكفول له
 من ان يكون عاقلا فلا يصح قبول المجنون ولا الصبي الذي لا يعقل لانه ليسا من اهل القبول
 ولا يجوز قبول ولهما عنهما لان القبول معتبر بمن وقع له الاحاب ووقع له الاية ليس
 من اهل القبول ومن قبل لم يقع الاحاب لانه لا يعتبر قبوله هذا اخر كلامه وهذا مشكل
 مخالف لبقية الكتب والفوائد وقد صرح غير خلاف ما قاله فانه ذكر في الذخيرة ولو كفل
 للصبي ان كان الصبي ناضجا جازت الكفالة وان كان الصبي مجورا فعليه فان خاطب له
 وقبل صح الكفالة وان خاطب له اجيبا وقبل عنه توقف على اجابته ووليته وان لم يخاطب
 ووليته ولا اجبى انما خاطب الصبي فالمسألة على الخلاف على قول ابي حنيفة ومحمد لا يصح
 الكفالة وعلى قول ابي يوسف تصح وفي المبسوط لا يجوز الكفالة للصبي لا يعقل ولا المجنون
 ولا المعنى عليه وفي رواية ابي سليمان ان الكفالة لهو آجيز في قول ابي يوسف اصل
 هذا في الكفالة للغياب وقد بينا ان عند ابي يوسف الكفيل نفرد بالكفالة فحوز
 العقد وان لم يقبله احد ولا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد ما لم يقبله قابل وقبول الذكر لا
 يعقل والمجنون بالحل وذكر في المحيط الكفالة للصبي لا يجوز الا ان يخاطب ووليته عنه
 عندها وقال ابو يوسف يجوز لان عنده قبول المكفول له ليس بشرط لصحة الكفالة

على الكفالة بشرط ملائم فان كان ذلك سببا للمحتمل ان يقول ان قدم بل ان المخلو
فانا كقولنا به فالكفالة جائز وكذا اذا قل اذا استحق المبيع فانا به كقولنا
من الغدوم اثر في ثبوت المطالبة عليه وكذلك استحقاق المبيع سبب لوجوب
الضمان وكان هذا اضافة الى جيز وجود السبب فجازا ما اذا قل اذا جاء
المطر وهبت الريح او دخل زيد الدار فانه لا يجوز له ان شرط محض ومعنى التمسك
منافي للمعنى بالشروط المحضة وذكر في الهداية قال ثم الاصل ان وجه تعليلها
بشرط ملائم لها مثل ان يكون شرط لوجوب الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان
الا يستيف مثل قوله اذا قدم زيد وهو المكفول عنه او لتعذر الاستيفاء مثل قوله
اذا غاب عن البلد وما ذكر من الشرط في معنى ما ذكرنا وما لا يصح التعليل
لمجرد الشرط كقوله ان عتبت لزوج او جاء المطر وكذا اذا جعل كل واحد منها
اجلا الا انه يصح الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة ملائمة لتعليلها بالشرط
لا سبيل بالشرط الفاسد كالطلاق والعناق ودكر في شرح مجمع البحرين قال
ويجوز تعليلها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق او امكان الاستيفاء او تعذر كالمات
فعلى او ماداب لكونه على او اذا قدم المكفول عنه او غاب عن البلد لا بمجرد
الشرط لوجوب الزوج ومجي المطر ولو جعله اجلا وجب المال حالا الكفالة كقولنا
تعليلها بالشرط مثل ان يقول ما بايعت فلانا فعلى او ماداب لكونه على او ما
غصبك فعلى والا صل فيه قوله تعالى ولزجابه حمل بعير فانا به زعيم والجماع

منفعة على صحة ضمان الدرك ثم ان الشرط ملائما اذا شرط شرط حاجي عنه
الحق كقوله ما بايعت فلانا فعلى فان البيع شرط لثبوت الحق في الدفعة فحار التعليل
للازمة الشرط وكذا اذا قل اذا استحق المبيع او ذكر شرط لا مكان الاستيفاء
كقوله اذا قدم زيد وهو المكفول عنه او ذكر شرط لتعذر الاستيفاء كقوله ان
غاب عن البلد فعلى فان ذلك ملائم للكفالة كلاف ما اذا علقه بمجرد الشرط كقوله
الزوج ومجي المطر فانه يلحق لوجوب المال بالخطر فلا يصح وقد قد من الكلام فيه
فلو جعل ذلك اجلا لصح الكفالة وبطل التناجيل ولزم المال حالا لان الكفالة
للمال يصح تعليلها بالشرط لم سبيل بالشرط الفاسد كالطلاق والعناق وقوله
ملائم الى اخره من الزوائد وذكر الاستغناء في شرح الهداية قال قوله الا ان يصح
الكفالة ويجب المال حالا لان الكفالة ملائمة لتعليلها بالشرط لا سبيل
بالشرط الفاسد اعلم ان هذا اللفظ اشبه بالانه لو اراد بقوله لما
صح تعليلها بالشرط لثبوتها بالشرط الفاسد انشد العلوي الكفالة مثل
ان يقول اذا هبت الريح فانا كقولنا فانه غير صحيح فان هناك لا يصير كقوله
اصلا ذكره في او ايد كتاب الكفالة من رواية قاضي خان حيث قال ولو علو
الكفالة عما هو شرط محض يجوز تخوارم قول اذا هبت الريح او اذا جاء المطر او اذا
قدم فلان الاجنبي فانا كقولنا نفس فلان لا يصير كقوله لو علو الكفالة بالمال
فقد الشرايط وقال في الكتاب الا انه يصح الكفالة وان اراد بهذا اللفظ

ناجيل الكفالة الى هذه الشروط الفاسدة ثم قال استغنا في بيعه هذا فعلم
 به ان حكمنا جيل الكفالة الى هذه الشروط مخالف لتعليق حكم الكفالة بهذه
 الشروط الفاسدة فبعد هذه انقول فالوجه الصحيح مما دلل في الكتاب انه
 ذكرنا لتعليق اراد به التاجيل هذه عبارة السعنا في مثله في شرح الهدية
 لكافي الا انه زاد وقال الشرط المجهول في الحلاق والعناق بسطل وجه الحلاق
 والعناق فان قال قلت او اعنت على دن من حمر او الى قدم الحاج او الحصاد
 او الفخاف وذكر الشيخ جلال الدين الجبازي في حاشية الهدية قال قوله
 وكذا اذا جعل ذلك احد منها اجلا يعني محي المطر وهبوب الريح لا يجوز تعليق
 الكفالة ولنا جيل اية ولو علمت الكفالة بامع ذلك صحت الكفالة ولزم
 المال حالا لان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد
 كالخلاف والعناق ولانه في الحال المذكور مخالفة لما عوص ولو كان ذلك مال
 من غير عرض كالهبة بالشرط لا يفسد فيها اول ذلك فتم رتبنا هذا
 كله ان الكفالة يجوز تعليقها بشرط ملايم للعقد كعدم المكفول عنه من البيلد
 واستحقاق المبيع واذا وجدوا صدر هذه الشرط صار كنفلا عند وجود
 الشرط لا قبله وفي كلام قاضي خازن ما يشير الى هذا فانه قال فعدم فلا يصار
 كنفلا عند وجود الشرط فنقتضاه اننا لنعدهم صارا كنفلا لا قبل الغدوم وهذا
 شأن المعلق فانه عدم قبل وجود الشرط فاذا وجد الشرط صار كالمسجل عند

وقد في هذا الاستعمال لفظ البسط
 فانه ذكر هناك هكذا حيث ذكر
 التعليق وارا به التاجيل

الهبة بالشرط

الكلام

على ما مر

على ما عرف في الخلاف وهذا فيما يتعلق بالكفالة المتعلقة بالشرط الملايم للعقد
 لنا الكفالة المتعلقة بالشرط الذي ليس ملايم كاللعن وهبوب الريح ومحى المطر ونحوهما
 كما اذا قال اذ اهب الريح فانما كفيلا بنفس فلان اي مال لك عليه من الدر او اذا جا
 المطر فانما كفيلا به فعمل بصير كفيلا في الحال وسطل الشرط ام لا يصير كفيلا اصلا
 واعلم ان هذا المقام يحتاج الى نظر ونامل والموضع مشطل جدا فوقع في كلام صاحب
 الهدية فيما نقلناه عنه ما حصل فيه اختلاف بين الشراح اعني السعنا في جلال
 الدين الجبازي وكل منهما حمل كلام صاحب الهدية على حمل وجعل الجواب فيه خلاف
 ما جعله الاخر وقد ذكرنا كلام كل واحد من الكلامين واما خلاصة ما قاله السعنا
 انه لا يصير كفيلا اصلا واول كلام صاحب الهدية وهو قوله الا انه يصح الكفالة بحسب
 المال حالا وجعله محمولا على التاجيل الى هبوب الريح ومحى المطر على انه يكون
 في تعليق الكفالة به وهو محذور في ذلك فان قاضي خازن وغيره صرحوا بان لا يصير
 كفيلا والشيخ جلال الدين الجبازي قال بخلاف هذا وجعل الكلام على ما مر من غيرنا ويل
 وقال ولو علمت الكفالة بامع ذلك صحت الكفالة ولزمه المال حالا اي ولو علمت الكفالة
 بهبوب الريح ومحى المطر لا يجوز التعليق وصحت الكفالة ولزمه المال حالا ويجب قتال
 لان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد كالخلاف والعناق ولانه
 في الحال المذكور مخالفة لما عوص لو كان قديك مال من غير عرض كالهبة بالشرط لا يفسد فيها
 اولى وفي كلام ابن الساعاتي ما يدل ان يستأنس به لعلنا صدر كلام السعنا في الجبازي



فانه فان خلاف ما اذا اعلقه بمجرد الشرط كهبوب الريح ومجي المطر فانه تعليل لوجوب المال
بالخط فانه لم يصح ثم قال ولو جعل ذلك اجلا صحت الكفالة وبطل التناجيل ولزم المال
حالا فاوله يشهد لما جئنا اليه الجبازي فانه قال تعليل فلا يصح اي فلا يصح التعليل
فبني اصل الكفالة واخر يشهد لما قاله السعفا في من حيث انه جعل علم التناجيل
على صفة فصرح فيه مانه تصح الكفالة وبطل التناجيل ولزم المال حالا ولو كان حكمه
واحد لما فصل بينهما انه عمل الى الاجازة وعجز في الكلام وكذا وقع في كلام صاحب البيان
ما فيه احتمال لكل من المقتضى ان معنى مثاله السعفا في ومثاله الجبازي فانه قال اذا
على الكفالة بشرط فان كان سببا للفقير يجوز واما اذا قال اذا جاء المطر وهبت الريح
او دخل زيد الى دار فانه لا يجوز لانه شرط محض فمحمل ان يكون قوله لا يجوز ان لا يجوز التعليل
وبطل الشرط ومحمل انه لا يجوز الكفالة بهذا الشرط وقد يقال انه يستند كلام الجبازي
اكثر فانه قال لا شرط محض اي فيبطل الشرط ولا يلزم من بطلان الشرط بطلان الكفالة
لان لا يبطل الشرط الفاسد والذي يظهر من ذلك انما قاله الشيخ جلال الله
اولي وسببه ان اتي في الهداية صرح بلفظ التعليل ولفظ التناجيل فاما ان
لفظ التعليل ففي موضعين احدهما انه قال ثم الاصل انه يصح تعليل بشرط ملائم مثل ان
يكون كذا وكذا الى اخره كما ذكره غيره في عد الشروط التي للتعليل لا للتناجيل الموضع
الثاني فنوله فاما لا يصح التعليل بمجرد الشرط كنوله ان هبت الريح او جاء المطر فصرح
مالتناجيل في قوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا فعلنا ان كلامه يتعلق ببيان

صوت التعليل والتناجيل اللهم فل فلا يجوز ان يقال يحمل كلامه في العلل على انه اراد
التناجيل اللهم بل هذا يكون ان لو لم يكن ذكر التناجيل اصلا اما ذكر التعليل والتناجيل
كيف يحسن ان يحمل على انه اراد بالتعليل التناجيل فانه عطف بيان يصح التعليل بمجرد
الشرط كنوله ان هبت الريح او جاء المطر ثم عطف عليه بيان حكم التناجيل فقال و
اذا جعل كل واحد منهما اجلا اي من هبوب الريح ومجي المطر كلف يقال حينه انه
اراد بالتعليل التناجيل فكيف عطف الشئ الواحد على نفسه وهذا خلاف الاصل
وانضا فلو كان حسن ذلك لما كان اشكل على السعفا في كلامه وصدق ان كان
فبني ان ليستشكل كلام جميع اصحاب فانه كلهم عدوا صوت التعليل مثل ما
عدوا صاحب الهداية ولا يجوز ان يقول ان كل ما ذكر من صوت العلل على ان مرادهم
التناجيل لانه ملزم منه ترك الكلام في مسألة العلل واخلا من الكتب فلا فائدة الا
يجوز ان يحمل كلامه وصدق فاستغنى ان يحمل كلامه وصدق هذا الممحل اذا انتفى ذلك
فقوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا اي هبوب الريح ومجي المطر ويكون صورته
كقول منفس فلان الى هبوب الريح او الى مجي المطر ثم قال الا انه لا يصح الكفالة وبطل المال
حالا لان الكفالة لما لم يصح تعليلها بالشرط لا يبطل بالشرط انما سدت كالطلاق
والعناق وهن عيان الشئ الا انه يصح الكفالة في صوت التعليل والتناجيل ويلزم المال
حالا وبطل الشرط وذلك لانه ذكر حملتين وعقبها بالاولى فمضى تعليلها بكل واحد
على ما عرف في مسألة الجمل اذا تعقبها استثنى فانه يتعلق بكل جملة ولا ينظر في كلمة

حكم التناجيل على صورة التعليل
فانه صدر كلامه بالكلية على
صورة التعليل حيث قال

الاخير كما اذا قلنا بحدود وجهه طائر ان شاء الله تعالى فان الاستثناء ينصرف الى
 الكلين ولا ينصرف الى الاخير وحده فكذا هنا لما ذكر حكم التعليق على حد وعطف عليه
 بيان حكم التاجيل وعقبه كذا بالاستثناء انتهى فكذا ان ينصرف الاستثناء الى كل
 من الكلين التعليق والتاجيل مقتضاها ان الكفالة تصح وسط الشرط كيف وانتهى
 بعله نوب ما قلنا فانه قال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط
 السادسة فمعناه ان لنا من النكاحات ما يقبل التعليق بالشرط ولنا ما لا يقبل
 التعليق بالشرط فالكفالة من باب ما يقبل التعليق بالشرط اي نفس الامر فاذا كانت
 يقبل التعليق بالشرط لا يبطل بالشرط ان صد فكانه يقول لما كانت الكفالة تصح
 بالتعليق بالشرط الملام ويصح بالشرط ايضا فلا يبطل بالشرط ان صد فكذا تبطل
 الشرط ويبقى الاصل كما قلنا في الطلاق اذا قال طلقت او اعتقت على ذم زوجي او اقدم
 الحاج او الى الحصا او الى النكاح فانه يقع الطلاق ويبطل الشرط فكذا هنا لما قلنا ان
 قدم زيد او هبنا لربح فاننا كفيلا بنفس فلان فانه يصح كفيلا للحال ويبطل الشرط ويؤيد
 هذا ما قلنا من ان الامام شمس الائمة السرخسي من قوله ومعنى قولنا بالحل ان الشرط بالحل
 فاما الكفالة فصحيحة لان الكفالة لا يبطل بالشرط السادسة فاي تصح اقوى من هذا
 التصح فان قيل قد ذكر في البدائع ان الشرط ان لم يكن سببا لظهور الحق او لوجوبه
 فلا وسيلة الى الاداء في كلمة لا يجوز بل يقال ان جبا المطر او هبت الريح او ان دخل زيد
 الدار فانما كفيلا لان الكفالة فيها معنى التملك لما ذكر في الاصل ان لا يجوز تعليقها بالشرط

الاشرط المحق به بعين الظهور او بالتوسل اليه في الجملة فكون ملا باللعنة فيجوز وان
 الكفالة جوازها بالعرف والعرف في مثل هذا الشرط دون غيره عيانا البدائع فانه
 يقول الاصل ان الكفالة المعقولة لا يجوز وانما جاز تعليقها بالشرط الملام للعرف وكونه
 سببا لظهور الحق فاذا اعلتها بشرط ليس بلام فلا يصح جريا على الاصل واذا كان كذلك
 فرجح كلام السعفاقي وعنه تاويل عبادة الهداية وظهر ان الذي قاله الشيخ خلا لا
 فيه نظري قيل له ليس بكلام صاحب البدائع ما يكلف ما قررناه وذلك
 لانه قال لا يجوز الشرط الذي ليس بلام ولم يقل لا يصح كفيلا في الحال وقوله والاصل ان
 الكفالة لا يجوز تعليقها بالشرط الاشرط المحق به تعلق الى اخر هذا ايضا في نفس حكم التعليق
 لا في نفس اصل الكفالة فان قوله لا يجوز تعليقها سلم وهو الاخر ايضا فاما اصل الكفالة
 فلم نعرض اليه بل لو قيل ان في كلامه ما يشير الى صحة الاصل لكان له وجه وسببه
 فانه قال الاصل انه يجوز تعليقها بالشرط الاشرط المحق به تعلق معناه ان الكفالة بدون
 الشرط على وفق الاصل فاذا اعلقت بالشرط لا يصح تعليقها بما ليس بلام فالشرط
 لا يبطل لانه لا يجعل فيما وضع له اذ يبطل بقى كان الكلام عري عنه اصلا وراسا
 فيصح لانه موافق للاصل وبعضه ان ما جاز تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط
 السادسة فيصح الاصل ويبطل الشرط فان قيل قد ذكر في الاجناس لنا طي
 قال كل موضع اضاف الضمان الى ما هو سبب للزوم المال فذلك جاز وكل موضع
 اضاف الضمان الى ما ليس بسبب للزوم فذلك الضمان باطل كقوله ان هبت الريح

فما لك على فلان فعلى هذه عبارة الناكفي قيل له هذا اصح مما تقدم وهو قوي في عدم
 صحة اصل الكفالة بالكل انحاء ولكن يمكن ان شال المراد من قوله قد لا الضمان اصح مما
 تقدم وهو قوي في عدم صحة اصل الكفالة بالكل اي التعليق باليسر لا بل اصل الكفالة
 بالكل ايضا وفيه تصف ورايت قد ذكر في الفتاوى ما صورته قال لو كفل الى ان تضر السبا
 او تقدم فلان جاز وهذا ليسا عندنا في المسئلة وذلك لان كان قوله جاز في الكفالة
 والتاجيل ايضا هو الظاهر لانه لو كان التاجيل بالكل لكان صرح به تحت الحكم الجواز
 علمنا ان مراده الكفالة والتاجيل فصارت المسئلة روايتان في صحة التاجيل لا في
 اصل الكفالة فانه روايت واحد يصح فجاز ان يستأنس في مسئلة التعليق ايضا لا
 اخرا وان المراد من قوله جاز اي جاز في الكفالة وبطل التاجيل لانه معاونة نفس الامر فاسع
 لنا التاويل فيما قلنا من انه لا يصير تعبلا ومقول ان طفي فذلك الضمان بالكل الى غير ذلك كما
 قلنا من عبارة الاصحاب ثم رايت بعد ذلك قد ذكر الشيخ حافظ الدين في الكفر ما صورته
 قال ويصح تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحر كان اسخى المبيع او لم كان لا يشترط
 كان قد تم زيدا وهو مكفول عنه او لم تكن كان غاب عن المصر ولا يصح بخلافه في حق من
 الكفالة ويجب المال حال هذه عبارة الكفر ثم جاء الاقصر اي في شرحه قال هذه عبارة
 بعينها ثم قال يعني اذا كفل المال الى محي المطر او هبوب الريح بطل الاجل في صحة الكفالة لانهما
 ليسا من الاجال المعروفة بين التجار والكفالة مما يصح تعليلها بالشروط فلا يشترط في الشرط
 النسخ كالطلاق والعنا وانتهى كلام الاقصر اي قد

يقول الشيخ

بين التعليق والتاجيل كلف يشهد لي بالنصيب ومن ان الاقصر حافظ الدين مناقشه مع الاقصر اي
 لهذا الكلام الذي هو ظاهر في التعليق انه اراد به التاجيل وغيره التصوير الذي ذكره الشيخ
 حافظ الدين لان الشيخ حافظ الدين ذكر تقسيم التعليق وما يكون ملائمة واليسر لان الشيخ حافظ الدين ص
 بملايم وصرح بالحكم انه تصح الكفالة ويجب المال حالا وهذه اليسر من التاجيل في شي
 ولا في التاجيل ما يكون ملائمة وما يكون غير ملائم فقال كنت لا تدري فذلك مصيبة وان كنت
 تدري فالمصيبة اعظم قالوا اجب على كل فقيه من كلام الاقصر اي المتكورا ان يعرف النظر
 عنه ولا ينبع فيه ولا فيما اول واخطا بل ينبع ما قاله الشيخ حافظ الدين في الكفر فان
 الذي قاله الاقصر اي من زبد المعدن وطاهر منادى عليه بالجهل وقلة العلم وكان
 اثبات عبارة الكفر في هذه الاوراق بسبب وهو ان العبد الضعيف حضر مجتمعا في
 بستان بنى الرضى بالمن لولمه علف هناك وحضر ذلك المجلس فضلا من الخنفه القاضي
 سهاب الدين قاضي العسكر والقاضي عماد الدين ابن العز والقاضي شرف الدين الكفري
 والشيخ الامام العالم الفاضل المستخضر المحفوظا ناه صا الدين القفوي مدرس
 المقدمة وغيرهم ووقع بحث في هذه المسئلة فذكر الجهد كلام الشيخ في الهداه وكلام
 جلال الدين الجبازي وكلام السخناقي وحصل بحث ومال غالب الكافة الى ما قاله
 السخناقي في القفوي من غير تدبر ولا انصاف وحصل منهم تامل انبانا عن خط ففسر وهو
 ومعارضة محضة لا محققين فخرج فعند ذلك نقل الشيخ فاصلا من المشار اليه فنعى الله
 به عبارة محققة الكثرة المذكورة كما انبشاه هنا فاخذ بعض المكاتب من الجماعة الحاضرة

الكفاية للشيخ محمد بن
خزانه اللبني النوري

المذكور في نظمه في نقله وأنه ليس هو على هذه الصيغة حتى أن قال القاضي عماد الدين الزاخر
أنا أراهم على أن الشيخ حافظ الدين لم ينل هذا في الكثرة والذكاة لعرفه ولا منقطه فسالت
من الشيخ ناصر الدين خضار فارس ولدن وجاما الشيخ الذي لا قصارى للذكر عليه واحضه
إلى بعد التفريق من ذلك المجلس فأنتم هنا بعد ذلك وقتت على الكفاية ليسهمي صاحبها
وهو كتاب جليل موقوف بأخزانه النورية بد مشق فرائد قد ذكر المسئلة وصرح بها
قاله الشيخ حافظ الدين وزيادة وصورة ما ذكره فيه قال باب الكفالة إلى أجل مجهول
أو معلوم إذا علق وجوب المال في الكفالة بما ذكره على سبيل التناجيل كما لو كفل عمال إلى
المصايد والديار سرا و صوم النصارى أو إلى الرزق جازت الكفالة وإن كان مجهول أو ما
ذكر على سبيل الشرط إن كان سببا لوجوب آخر أو أمكان الاستيفاء جاز فإن قال إن
استحق المبيع فعلى ضمانه جاز فإن قال إذا هبت الريح أو دخل زيد الدار فالكفالة جاز
والشرط بالحد والمال حال ثم بحث ثم قال فاما مسئلة الغيوب الحية لانه فاحشه ولا
تعلق لوجوب المال به للاستيفاء فيبطل الشرط وتثبت الكفالة لانه لا يبطل بالشرط
الفاسد كالحلاق والعناق هذه عبارة وقد ذكر في شرح العيون لمي اللبني قال سالت
أبا يوسف عن رجل زوج ابنه وضمن المهر على أنه أن مات ابنه أو امرأته قبل أن
يبنى فهو يري من الضمان قال الضمان له لازم والشرط بالحل لانه شرط الضمان وجه
شرطه وشرط براءة ذمته عنه وشرط الضمان بضاد البراءة فلا يصح البراءة فله الكفالة
معلقة على شرط وقد قال أبو يوسف صح الأصل ويبطل الشرط وذكرنا المختار للفقهي

ضمان المهر بشرط الرق منه
عند موت أحد الزوجين

قال

قال وكفر بعلق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب المهر كقوله ما ما بعز فلانا فعلى الوتر
أمكن أن الاستيفاء كقوله إن قدم فلان فعلى أو بشرط أخذ راسه كقوله إن غاب فعلى
ولا يجوز مجرد الشرط كقوله إن هبت الريح أو جاء المطر فيبي جالا وفي فتاوى اللؤلؤ الجوال
رجل كفل عن زيد مد من عليه على أن فلانا كفل عنه بكذا من المال فلم يكفل فلان والكفالة
لازمة لأن الكفالة لا سعلوا بشرط ودكر في موضع آخر قال ولو قال إني أنظر السما
أو تمس السما فالكفالة جازية والشرط باطل لأن هذه الأوقات لا يصح للتناجيل إلا في
حصولها ساعة فساد هذا الاستعمال التناجيل فبما بينهم هذه الأجل فكم يمكن هذا
تأجيلا فكان شرط فاسدا إلا أن الشرط الفاسد مما لا يبطل الكفالة لانه للحال
ملكه مطابقة لا عوض ولو كان ملكه مطابقة بعوض لا يبطلها فهذا أولى وكذلك إذا قدم
الأضي فان الشرط باطل والكفالة صالحة وذكر في شرح مختصر الكرخي للقدوري قال أصحابنا
جميعا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إذا كفل الرجل لرجل مالا إلى القضاة وإلى الهاد
أو إلى الجدار أو إلى الديار سرا أو إلى النيروز والمهر جاز فالكفالة جازية قال وحله هذا
أن كل شيء ذكره على طريق التناجيل إذا علق وجوب لما في الكفالة به صح وإن كان مجهول أو ما
يذكر على طريق الشرط دون الأصل على غير هذا إن كان الشرط سببا لوجوب آخر أو أمكان
الاستيفاء جاز أن سعلت الكفالة به فإن كان خلاف ذلك لم يجوز ثم بحث في فاسد سعلن بجواز
الاجال المجهولة ثم قال وأما الشرط فإن كان سببا لوجوب آخر مثل أن يقول إذا فزع
أو استحق المبيع فالكفالة جازية لأن الاستحقاق سبب لوجوب المهر وقدوم زيد أو آخر

المبيع والكفالة جائز من الاستحسان سبب لوجوب الحق وقدوم زيد سبب تسهيل الاداء
فجاز على الكفالة فذلك فاما اذا قال اذا جال المطر وهبت الريح او دخل زيد الدار كان ذلك
لا يجوز لان هذا لا يذكر على طريق التاجيل ولا سبب لوجوب الحق ولا تسهيل للاستيفاء
والاموال لا يجوز ان يتعلق بوجوبها بالشرط واذا كثر من اجل من اجل محمول
لشبهه اجال الناس مثل المطر والريح واشياء ذلك فالكفالة جائز والشرط باطل
والمال حال على الكفيل اما بطلان الشرط فمبينه وانما لا يبطل الكفالة به لانهما
جازان متعلق بالشرط لم يبطل الشرط الفاسد بالطلاق والعناق واذا بطل الشرط
بني المال على طوله بالطلاق العقد هذه عينه القدوري فانظر بصره الله ونور قلبه
والهكم الرجوع الى الحق الى ما قاله في الكفالة ما نقلناه وتصرحه بان الكفالة جائز والشرط
باطل كذا قوله فير؟ واما مسألة الهيبوب في قوله اذا هبت الريح وما ذكره مرقوله لان الجملة
فاحشة ولا يتعلق لوجوب المال به للاستيفاء فبطل الشرط وثبت الكفالة انما لا
يبطل بالشرط الفاسد فعني هذا الكلام ان القول بصحة التعليق صورة هيبوب الريح
وامثاله منع منه شيان احدهما ان الجهالة فاحشة وثقا حشر ما منع لانه لا يدرك في
ثب الريح الساعة او ساعة اخرى او بعد يوم او بعد شهر فلا يشك ان جهالة فاحشة
لما تعلقت عليه الكفالة والجهالة الفاحشة في الشرع معتبة فلهذا لم يصح التعليق للهيبوب
والثاني ان هذا الشرط الذي هو هيبوب الريح لا يتعلق لوجوب المال به ولا الاستيفاء فلا
يمكن اعماله بوجه فلهذا انا لبانه باطل لان ما سرقنا الكلام على الشرط الا اذا كان في كفاية

والاعمال

وله عمل فاما اذا لم يكن له متعلق بالكفالة فلا حاجة الى التوقف بسببه لانه كالمعذور فيبطل
هذا معنى قوله في الكفالة في مسألة الهيبوب وهو في غاية الظهور والصراحة بالمرحوم
ما ذكرنا عن العيون فانه انما ذكرناه للدرد على من يقول ان المتعلق بالشرط عدم قبل وجوده
وتفسيره بان التعليق لما لم يصح بالشرط الذي ليس بلام فصار مجموع الكلام كعدمه
فيبطل الاصل والشرط فانه في العيون ذكر صون كفا له معلنه على شرط وقال فيها
بطلان الشرط ومن الاصل فلو كان ما قاله هذا القائل صيحا لبطلت الكفالة ايضا
واما ما ذكره في المختار فانه متمسك ايضا على المدعى ولا فانه قال فيجب خالوا ولا وصف
بانه يجب الابعاد لقبول فصيح الاصل وعدم الاعتناء بالشرط الذي ليس بلام واماما
نقلنا من الفتاوى والرد على القائل انه اذا بطل الشرط يبطل
الاصل فانه صرح في الفتاوى المذكورة ما يريد عليه مقالته حسب ذكر صون كفا
عن رجل يدعى من معلقه ان يكون فلان بكذا من المال فلم يكن فعله على قول هذا القائل ان
الكفالة بالحلالة لانه انما قصد الكفيل ان يكون كفا لته على هذه الصور وقد اشنع فلان
الاخر من الكفالة فينبغي على قوله ان يبطل الكفالة لان الشرط لم يحل به وقد قال القدوري
الكفالة لازمة لان الكفالة لا تتعلق بالشرط والعصرى هذا فيه كفا لته لمن انصف قوله
في الموضوع الاخر ان الشرط الفاسد ما لا يفسد الكفالة لانه لم يكن مطالبة بالعرض
وهذا اخف من التمسك بحرف فاذا جاز في القوي يجوز في ادونه اولى كالهبة بالشرط
الفاسد سطل الشرط وتصح الهبة ففي الكفالة اولى وما ذكره القدوري فهو ساكت في

اول كلامه عن البطلان او الجواز فانه ذكر اولا الشرط الملام وقول جاز ان يتخلل الكفالة
 وقال في الذي ليس بلام وجاز في الملام وهذا لا يفرق له باصل الكفالة بل لتوحيده في
 اشارة الى صحة الكفالة كقوله وجه وهو انه قال اولا جاز التخلل واما حرام مجرد
 وقع في كلامه انما جاز تخليقه بالشرط لا بطله الشرط الفاسد فقوله لم يخل
 يشير الى انه تنج الكفالة واما قوله في اواخر كلامه اذا ما شرط و هبت الريح فان ذلك
 لا يجوز فالمراد الشرط لا اصل الكفالة ايضا وذلك لانه قال بعينه هذا لا يكره على سبيل
 طريق التاخير ولا هو سبب الحق ولا سهل الاستيفاء والاموال لا يجوز ان يتخلل وجوب
 بالشرط فعلمنا ان كلامه الاول كان في حق الشرط لا في نفس الكفالة وما يدل على هذا ايضا
 وعلى البرهان المسئلة قوله بعد ذلك بتلخيص المسئلة الاجل اما بطلان الشرط ففقد
 وانما لا يبطل الكفالة به لان ما جاز ان يتخلل الشرط لم يبطل بالشرط الفاسد
 كالملاق والعناق فدل على هذه العبارة على شيين ان كلامه ثانيا في الشرط لا في اصل
 الكفالة فانه قال اما بطلان الشرط فقد بيناه وهذا ظاهر واما الثاني الاخر فهو
 المتمسك على البرهان المسئلة وهو انه قال اما بطلان الشرط فقد بيناه اي في مسئلة
 اذا جاز المطر وهبت الريح وما على عقيبته في بطلان الشرط ثم ادخل بين ذلك مسئلة
 الاجل قال في هذه العبارة اما بطلان الشرط فقد بيناه وعطف عليه قوله وانما لا
 يبطل الكفالة به لانه ما جاز ان يتخلل بالشرط لا بطله الشرط الفاسد كالملاق
 والعناق واستغفنا من هذا كله ان الشرط الذي ليس بلام منزله الاجل المجهول كجملة

فاحشه اعني كلامهما سطل سفي الكفالة لانه لما قال في مسئلة الاجل اما بطلان
 الشرط فقد بيناه اي بين ان الشرط بالكل ما ذكر في الكفالة هناك فاحش ان يكون
 ههنا لان كل الاجل المجهول فاحشا والشرط واحدنا خرا الكلام في الكفالة الى هذه الكلام
 على بطلان الشرط والاجل فانه قال اما الكفالة لا يبطل الكفالة من ما جاز ان يتخلل
 بالشرط لا بطله الشرط الفاسد هذا في صور تغلب الكفالة بالشرط الذي
 لا يلام في صور التاخير لانه لا يقال فيه فعله والشرط وانما يقال اجل فعلمنا
 ان مراد من قوله اما بطلان فقد بيناه الشرط الذي ليس بلام لا الاجل لانه ليس
 بشرط ولم سقدم ونفي قوله وانما لا يبطل الكفالة نه اي بالشرط لانه اقرب اليه
 من غيره والضمير صرف الى اقرب المذكور من يدل على انه المراد ايضا قوله من ما
 جاز ان يتخلل بالشرط لا بطله الشرط الفاسد وهذا في التخلل في التاخير
 وما يورده قولنا ان الكفالة لا يبطل وانما يبطل الشرط و قد قول التدوير اما
 بطلان الشرط فقد بيناه لم يقل بطلان الكفالة لبطلان الشرط الذي ليس بلام
 ولقد قال ايضا وانما لا يبطل الكفالة به اي بالشرط الباطل فكل ذلك يدل على ان
 الكفالة لا يبطل وانما يبطل الشرط واما قول التدوير واذا بطل الشرط بقي
 المال على حاله باللاق العقد معناه ان المعلق بالشرط يتاخر عمله الى وقت وجود
 الشرط الصحيح فهو كالموجع الذي لم يحل بعد فاذا كان الشرط باطلا او اصلا
 بجبال المال في الحال لان الخلاص العقد يقتضي الحل فبقي لما كان الشرط الباطل وجوده

وعده سوا هذا انما على طوله بالطلاء والعقد لا انه المراد لهذا كله التاجيل لا
التعليق بالشرط لان السياق يردده ويأباه والتجوز في لفظه واحد اول من التجوز
في الفاظ كثير فانه تقدم لفظ التعليق ولفظ الشرط وتكرر ذلك ولو قيل بان ذلك
كله مجاز عن التاجيل للنزاع اركاب المجاز في الفاظ كثير وهو خلاف الاصل واذا
حملت هذه اللفظة على المجاز بانفرد كان اقل مخالفة للاصل وما كان اقل مخالفة
اول من النزاع ما هو اكثر مخالفة للاصل وهو الحقيقة فصارت معناه من القول في هذه المسئلة
اعني ان كان الكفالة لا يخلو وانما بطل الشرط الذي ليس كالم وصد وما هو
قوة الصريح فيل المهرنة وكفاية المنتهى اكثر والخيار وشرح العيون فتاوي
اللولو الجوز وشرح الكرخي العذري وحاشية الشيخ جلال الدين الجبازي
ونفيه الكذب التي ذكرها ههنا والتي لم تذكرها مما يظهر من الخلاف والجواب انما بانها لا
يجوز او لا يصح كنهلا او قد كذا الضمان بالحل الي غير ذلك من العبارات على اختلافها
وكلمها يجب ان كل على ما بيناه توفيقا بين القول وتحسينا للفظ بالمصنف ومن
انصف من نفسه وتكرار الهوي عنه استحسن ما ائتمناه في هذه الادوار وظهوره
الحق ومن كابر بعد ذلك ولم يرجع الى هذا التوفيق ولم يعلن شيئا في هذه المسئلة احسن
من هذا فليعلم انه معاند لا فائدة ولا يجبا حينه كما برته ثم رايته قد ذكر في
الذي من ما صورته قال ذكر محمد في كتاب الكفالة بشرط غير متعارف لا يجوز ثم قال
وذكر محمد في الجامع ان العبد الما دون اذا الحقة دين وخاف صاحب المال ان يعقنه

وفي الخيل ان تعليق الكفالة

المولى

المولى فقال رجل لصاحب المال ان اعنقه المولى فانا ضامن لدينه عليه صح الكفالة قال
الصدر الشهيد هذه دليل على ان شرط تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز
وعندي ان هذه المسئلة لا تصح دليلا لان المولى باعنا والعبد بضم ص منه للفرقة
اضافة الضمان الى سبب الوجوب وليس تعليق على الحقيقة واصله الضمان الى
سبب الوجوب جائز فيصح الضمان في هذه المسئلة من هذه الوجه هذه عبارة الشيخ
فقوله او لا ذكر محمد في كتاب الكفالة والخيل ان الظاهر ان المراد من كتاب الكفالة
والخيل انهما من كتاب الاصل قد قال ان التعليق لا يجوز ولو كانت الكفالة لا يجوز لكان
قال لا يجوز الكفالة لانه المنع في النص ص بالجواب وليس فيه احتمال بخلاف لا يجوز
التعليق لانه كنهلا لا يجوز التعليق وصد ويجوز الكفالة ويحتمل لا يجوز الاصل وذكره
ما فيه عدم الاحتمال وذكر ما فيه احتمال لا يكون الاعتراف بانه ووجد ان الكفالة
يجوز وبطل الشرط ويوجد ما ذكر في الجامع من قوله صح الكفالة ولم يثل صح
التعليق وقاية ذكر في الاصل لا يجوز ولم يذكر في الكفالة صرحا وذكر
في الجامع صح الكفالة على انا نذكر لنا ان السياق في الاصل كان في التعليق
وعده مخبر الجواب على ما كان في السياق لا انه مخالف لما ذكر في الجامع بل
هذا المعتبر وقع فاما ما ذكر في الجامع صح الكفالة فلم يكن المقام مقام بيان
ان التعليق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف الكفالة هل يصح ام لا لا سبب ان
نقول صح الكفالة فلم يكن المقام مقام بيان التعليق الصحيح من الباطل بل مقام تعريف

بل يصح ان لا يناسب ان يقول صحة الكفالة على انا نزلنا وذكرنا هذا الوجه والافتان
 نقول في صحة تعليق الكفالة في الشرط الذي ليس ملائم روايان في رواية الاصل لا يصح
 التعليق وفي رواية الجامع يصح وهذا هو الذي لحظه الصدر الشهيد فانه قال هذه
 المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير معارف جائز فانه يقول في رواية الاصل
 لا يصح التعليق وهو الذي ذكرنا نعرفه وهذه المسئلة تدل على حوز التعليق وصحة تعليق على
 الرواية التي فيها لا اصل والجامع ولا يقال ما دلت عليه مسئلة الجامع لا يصح ان يكون
 في رواية الاصل لان هذا الاستنباط في المسئلة من الصدر الشهيد والاشتباه
 ليس برواية فلا يبعد عما قاله في الاصل الى هذا الا انا نقول قد وقع مثل هذه العجائب
 في كلامهم لا سيما وصاحب الهداية وغيرهما وعدل عما فيه الرواية اليه فمن ذلك ما
 قالوه في هذا الحنفى بالشافعي فاتهم قالوا دلت المسئلة على جواز الافتاء بالشافعية
 وعارض هذه رواية المحول عن الامام في انه لا يجوز الافتاء بمن يرفع يديه وعدل عن
 رواية المحول الى هذا الاستنباط وحمل على انه رواية اخرى والا لما كان يرجح
 على الرواية المنقولة بكونه استنباطا لا غير لان الاستنباط لا يعادل الرواية
 ولا يصار اليه الا عند تعذر الوقوف عليها فكذلك هنا نقول قول الصدر الشهيد محل
 على انه رواية اخرى كما حملنا غيره واما بقتية ما نقلنا من الخبر فهو كلام المصنف
 وليس في ربه الصدر الشهيد وما نحن الذي قاله كايلا وسببه فانه قال في هذا
 اضافة الى سبب الوجوب وليس كذلك فان في العبد الماذون الذين واجبت ذمته

افتاء الحنفى بان لا تنفى

هو

مطالبه بدفعه منى شافكم عن المولى له سببا لوجوب الجواز انا اعنا في بعض
 للغرض اتمته بمثلها ضمان الالافات لانه سبب لوجوب الحق للغرض لان حقهم واجبه
 فصارا عتاقة كما لو املك شيئا مما في يده فانه يضمن للغرض فاعتلى الكفالة بعقده شرط
 محض ليس ملائم لان الشروط الملازمة ان يكون ما لوجوب الجواز مستحقا والمبيع وهذا ليس
 في معناه لان حق الغرض ثابت بدونه طال بونه في الحال فاما استحقاق المبيع فلم يوجبه
 بعد فيما صار نظيره ولا هو من قبيل امكان الاستيفاء لان الغرض حاضر وهو قادر على
 الاستيفاء منه بدون الغنى وليس بغايب وشرط الاعنا ليس سببا لاحضانه ولا
 هو من قبيل تعذر الاستيفاء فيبقى مجرد شرط ليس ملائم وقد قالوا بصحة الكفالة فيه
 وهو المدعى فاما القول بصحة التعليق ايضا وهو الذي فهمه الصدر الشهيد وقد قلنا
 انه ينبغي ان يحمل على رواية اخرى كما قدمناه فتلخص من كلام الرضا ايضا ما نقلناه
 وحررناه انه يجب ان لا يكتفى بالحق في كفاية الجواز اصل الكفالة وحصل من هذا البحث
 ما منع في حمل بنية الكتب التي اختلفت الجواب بعدم الجواز او بانه لا يصير كفاية على ما
 حررناه وذكر في نوادر خواهر راده على الفتوى قال ويجوز قبول الكفالة بشرط لان
 الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام ائتماره ونسبه التملك من حيث ان الكفول
 له ملك الكفول المطالب له اصل الكفول عنه ولهذا عند ابراهيمية ومكة قبول الكفول
 له شرط لصحة الكفالة من حيث انه يشبه النذر يصح بكل الشروط ومن حيث انه يشبه
 التملك لا يصح فوفرنا خطها بالمشبهين فقلنا انه جائز تعليقها بشرط ملائم ولا يجوز

اصلا هو

تعلية بشرط غير ملائم ثم اللام بان كان شرطا لوجوب الحق مثل ان يقول اذا استحق المبيع
فعلى او بشرط لامعنان الاستينافان قل ان قدم المكفول عنه فعلى او شرطا لتعدد المستفيدين
فان قال ان غاب المكفول عنه فعلى واما غير الملائم فهو بشرط وحق الميطر بمعنى قولنا ان لا
يجوز تعلين الكفالة بشرط غير ملائم اي لا يصير تعليقا بترك الشرط واما صحة الكفالة ويكون
حالة وذكر في نوادر اخرى على التدوير ولم يذكر اسم مصنف ما صورته الاصل في الكفالة
ان يصح تعليقها بشرط ملائم مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق فنقولنا اذا استحق المبيع او مكافأ
المستفيضا مثل ان يقول اذا قدم فلان وهو مكفول عنه او لتعدد المستفيضا مثل قوله اذا
غاب عن البلد فاما تعليقها بمرور الشرط كقوله ان يمضي الترخ واما مثاله وهذا لان الكفالة
تشبه النذر انما من حيث انها التزام وشبه البيع انما من حيث انه يبرح عند
الاستيفاء الى المكفول عنه ولا في فيه تلكا المطالبة فليشبهها بالنذر في تعليقها وتلخيصها
بالبيع لا يصح تعليقها بشرط غير ملائم توفير التشبيهين خطا واذا لم يصح التعلين بحيث
الكفالة صحيحة لبطان التعلين ويكون حالة هذه عبارة وذكر في شرح التدوير للرازي
ويصح تعلين الكفالة بالشرط ثم اعلم انه يصح تعلين الكفالة بشرط ملائم لها مثل ان
يكون شرطا لوجوب الحق او لا مكان الاستيناف او ان يشرط الاستيناف كقوله اذا استحق المبيع
او اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او اذا غاب عن البلد وما ذكر من الشرط ملائم لها
على ما ذكرنا من التفسير فاما التعلين بمرور الشرط لا يصح كقوله اذا هبت الريح او اذا جاء
المطر وكذا اذا جعل كل واحد منهما حالا لكنه يصح الكفالة وبك الملل حال الان لم يسم

الشرط لا يصح ان يكون
شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه
او لغير ذلك
لان الشرط لا يخلو
عن كونها حادثة
او غير حادثة
فان كانت حادثة
فلا بد ان يكون
شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه
او لغير ذلك
فان كانت غير حادثة
فلا بد ان يكون
شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه
او لغير ذلك

المطر وكذا اذا جعل كل واحد منهما حالا لكنه يصح الكفالة وبك الملل حال الان لم يسم
على وجهين احدهما ان كان الشرط حادثة او غير حادثة
فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه او لغير ذلك
فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه او لغير ذلك
فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه او لغير ذلك
فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه او لغير ذلك

فان كانت حادثة
فلا بد ان يكون
شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه
او لغير ذلك
فان كانت غير حادثة
فلا بد ان يكون
شرطا لوجوب الحق
او لامتناعه
او لغير ذلك

الشرط لا يصح ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك لان الشرط لا يخلو عن كونها حادثة او غير حادثة فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك

يصح تعلين الكفالة بالشرط لا بطلان الشرط الفاسد كالطلاق والعتاق هذه عبارة
وذكر في شرح الهداية للسرخاني في كتاب الهبة منه ما صورته قال وحمل ما لا يصح
تعلينه بالشرط الفاسد ثلاثة عشر موضعا البيع والغش والاحاق والرجوع
على مال والابرار للدين والحجر على الدين وعزل الوكيل في رواه شرح الطحاوي
وتعلين ايجاب المعكوف بالشرط والمزارعة والمعاملة والافراق والوقف ودانة
وما لا يبطل بالشرط الفاسد ستة وعشرون موضعا الطلاق والخلع مال غنم
مال والنضال والامانة والرهن والقرض الهبة والعتقة والوصية والسرقة
والمضاربة والتكليف عندهم والكفالة والحوالة والاقالة والنسب واخذ العبد في
التحان ودفع الولد والاصح عن دم العبد والجراد الذي في الفصا مر حالا او موقلا
وخيانة الغصب والوديعة اذا ضمن فيها رجل بشرط في كفاية او حواله وعنده الامة
وتعلين الرد بالعيب بالشرط وتعلين الرد بالعيب بالشرط وتعلين الرد بخيار الشرط
وعزل القاضي والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافته ولكن لا يبطل بالشرط
وبطل الشرط وكذا الحجر على الماذون لا يبطل الحجر وكذا الهبة والصدقة والكتابة بشرط
متعارف وغير متعارف فيصح وبطل الشرط فعند الجملة في بيع العدة اشترى كلام
السرخاني وذكر في شرح مجمع البحرين كتابا الهبة منه قال والهبة لا يبطل بالشرط
الفاسد خلاف البيع لانه عليه السلام نهى عن بيع وشراء هذه عبارة في السرخاني
ناقض الطام الذي نقلناه عنه من كتاب الكفالة وانه لعلك جعل ان الكفالة تبطل

فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك

الشرط لا يصح ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك لان الشرط لا يخلو عن كونها حادثة او غير حادثة فان كانت حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك فان كانت غير حادثة فلا بد ان يكون شرطا لوجوب الحق او لامتناعه او لغير ذلك

بالشرط الفاسد وهناك مع الذي لا سطره الشرط الفاسد وقد تذر له بانه لما
 بلغ في الشرح الى الجبهه تبين له ان الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد وسهى عن ان يصح
 ما وقع منه في كتاب الكفالة ولا شك ان الذي وقع منه في كتاب الكفالة نفقه منه ما هو
 على وجه النقل عن الاصحاب والذي اورد في الجبهه نقل والنقل لا يذله الغلط وانما
 مدخل الغلط في النفقه كما قيل وكما عاين في الاصحاب وافقه من انهم السقيم فزال الجبهه
 ما اسببه من كلامه في الكفالة بهذا الذي نقلناه عنه في الجبهه وان كان غلطاً لوجه
 القول التي ذكرناها ولكن الرد على الانسان من كلامه احسن وافهم في الحجة وامامنا نقلناه
 عن شرح المجمع نفقه فائدة جليده وهي انه وقع في بعض المصنفات ان الحقود الشرعيه
 تؤثر في ابطال الشرط الفاسد حتى لو اقي الجبهه سبغى ان تبطل بالشرط الفاسد
 واجابوا عنه بانه فعل حتى اى الفرض الجبهه فالذي يرى ما وقع في بعض المصنفات
 من الاطلاق بعول الكفالة ايضا من العقود الشرعيه ولهذا شرط فيها القبول في المجلس
 على اتحاد فدخلت تحت هذا الاطلاق وليس الامر كما يزعم فان ابن الساعاتي حقق وقال
 وذلك ليعلم عقود المعاضات لا التبرعات فخرجت الكفالة لانها من عقود التبرعات ولهذا
 لا يصح من الضمي فان الاصحاب كلهم حرموا بانه عقد تبرع فلا يصح من تبرعه هذه عبارتهم
 وهذا الحرفا شهر من ان يفعل فيه كلام الاصحاب على وجه الاغتراف الى واحد واحد وقد
 اخذت هذه المسئلة حاجتها من النقل والبحث ومحرر بحمد الله الكلام فيها وانكشف وجه
 الصواب وانجلي واضحا المكافى جوي والله اعلم **مسئلة الكفالة بالدين**

١٧٩
 عن الميت المنفصل هل يصح ام لا وتحرير الكلام في ذلك
 ذلك في الهداية قال واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغير
 لم يصح عنده ابي حنيفة وقال لا يصح انه كفيل بدين ثابت لانه وجب الى الطالب ولم يوجبه
 المستقط ولهذا بقي في حق احكام الاخر ولو تبرع به انسان يصح وكذا سبغى اذا كان به
 كفيل اوله مال ولهذا انه كفيل بدين ساقط لان الدين هو الفعل حقيقة ولهذا وجب
 بالوجوب لكنه في الحكم مال لانه يؤول اليه في المال وقد عجز بنفسه وكلفه ففات
 عاقبة الاستيفاء فسقط ضرره والتبرع لا يعتمد قسام الدين فاذا كفيل به كفيل
 اوله مال بخله اذا اخضا الى الادا ما وقد دل في المبسوط قال واذا مات الرجل وعليه
 دين ولم يترك شيئا فكفل عنه او اجنى للغير بماله على الميت لم يجز الكفالة في قول
 ابي حنيفة وهي جازية في قول ابي يوسف ومحمد والشافعي وان كان الميت ترك وقاء
 جازت الكفالة عندهم وان ترك شيئا ليس فيه وقا فانه ملزم الكفيل بدينه ما تركه فوله
 وفي قولهما ملزم جميع ما كفله ولو قتل عداوه فليس بكفيل به كفيل بالدين الذي له
 عليه صح اتفاقا ولو كان بالدين كفيل نفى على كفالته وكذلك الرهن سبغى على حاله وذكر
 في الموطأ قال كفيل عن ميت فليس بدين له يصح عنده ابي حنيفة خلافا لهما ولو ترك مالا
 جاز لغداه وذكر في الثاني شرح الواقي اذا مات المدين فليس بكفيل عنه للغدا رجل هو
 لم يصح عنده ابي حنيفة وعندهما يصح وذكر في شرح مجمع البحرين اذا مات الرجل وعليه ديون
 ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل للغير لم يصح الكفالة عنده ابي حنيفة وقال لا يصح

فقررت انما من هذا كله ان الكفاية عن الميت المفلس لا تقع عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف محمد
 تقع هذا اذا لم يكن للميت مال لا قليل ولا كثيرا صلا واما اذا كان له قليل من المال بالاتفاق
 لكن عند ابي حنيفة يصح منه ذلك المار وغيره عندها يصح في جميع ما كفل من غير تقدير
 يوضحه ترك الميت مثلا ما ياتي درهم او ما يساوي ما ياتي درهم ودينه الف وكفل عنه رجل
 بالالف فخذ ابي حنيفة يصح في مقدار المتخلف وهو ما ياتيان ولا يلزمه ازيد من ذلك
 يصح ويلزمه الالف بها لها ولا فرق بين ان يكفل عن الميت المفلس منه او ادا من ورثته او
 اجني والالف في الكل واحد والله اعلم **مسألة** اذا كفل بالقرض الى اجل من شاي
على الاصيل ام لا وتحرير الكلام في ذلك ذكره القدر وري ما شرحه مختصر الكفر في الامري لوان جلا
 لو اقرض رجلا ما لا كفل به عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقرض حاله او ذكر
 في المطة ان الكفاية بالقرض الى اجل جائز وهو حال على الاصيل لان ما وجب على الاصيل
 فرض له وجبا لا يستفرض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل ليس بقرض له
 وجب بسبب الكفاية وهي ليست باستفرض صحة لكن الكفيل يصير نزيل المقرض
 بالادافانه على كفاية من غايته ما ادي فيصير حاضره ومباد له حقيقته وذكر في خزانة
 الاكل الكفاية ما لفرض الى اجل جائز والمال على الكفيل الى الاجل وعلى الاصيل حاله او ذكر
 مثل هذا في شرح الكملة وغيره وفيه الكفاية انما قلد فمحرر لنا من هذا ان الكفاية
 ما لفرض الى اجل تصح ولو كان حوله على الكفيل حله وعلى الاصيل حاله كما كان ولا يلتزم الى ما
 قاله الحصري مرفوعه في التقرير اذا كفل بالقرض الى اجل من اجل على الاصيل وهذه الحيلة في

يجل

ما جيل القرض فان كل كنفير ذكره لم يثل هذا العنان احد غيره واذا اراد الميراث
 مني بما قاله الحصري وصدا وما قاله القدر وري وكل الاصحاب فلا نفى الا بما قاله
 القدر وري وفيه الاصحاب ولا نفى بما قاله الحصري ولا يجوز ان يعمل به وكان بعض
 القضاء حكم بما قاله الحصري من غير ان يعرف ان الحصري ذكره وانما كان يقول بمخالفته
 من المشايخ انه هو الحيلة في تأجيل القرض وهو مخالف لما يجوز ان يعمل به والله اعلم **مسألة**
اذا كفل بنفسه فلان او ماله عليه الى شهرين كفيلا في الحال واذا مضى الشهرين كفيلا
 لم يصير كفيلا في الحال وانما يصير كفيلا بعد مضي الشهرين به او يحرمه الحرام في ذلك ذكره في فتاوي
 قاضي خاف قال رجل كفل بنفسه رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيلا بعد الايام
 الثلاثة وجعله منزله ما لو قال لا مرأته انت طالق الى ثلاثة ايام قال الطلاق منع بعد ثلاث
 ايام وكذا الوبايع عبد بالالف الى ثلاثة ايام يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وعن
 ابي يوسف انه يصير كفيلا في الحال وفي الخلافة منع الطلاق في الحال وقال الفقيه ابو جعفر
 يصير كفيلا في الحال قال وذكر الامام الثلاثة لتأخير المطالبة الى ثلاثة ايام لم تأخير الكفاية
 الا ترى ان هذا الكفيل لم يمس نفسه المكفول به قبل الايام الثلاثة بحج الطالب على القبول
 كمن عليه دين موجد اذا عجل قبل حلول الاجل بحج الطالب على القبول وما ذكره في الاصل
 انه يصير كفيلا بعد الايام الثلاثة وغير من المشايخ اضر نفاها الكتاب وقالوا لا يصير كفيلا
 في الحال فاذا مضت الايام لا يفتي كفيلا ولو قال انا كفلت بنفس فلان الى عشرين يصير
 كفيلا بعد العشرة كما قال في الاصل ولو قال انا كفلت بنفس فلان من اليوم الى عشرين ايام

وقال في القضاة ص ١٠٠ وروى ان ابا حنيفة قال لا يجوز ان يعمل به وكان بعض
 القضاء حكم بما قاله الحصري من غير ان يعرف ان الحصري ذكره وانما كان يقول بمخالفته
 من المشايخ انه هو الحيلة في تأجيل القرض وهو مخالف لما يجوز ان يعمل به والله اعلم

في القضاة ص ١٠٠ وروى ان ابا حنيفة قال لا يجوز ان يعمل به وكان بعض
 القضاء حكم بما قاله الحصري من غير ان يعرف ان الحصري ذكره وانما كان يقول بمخالفته
 من المشايخ انه هو الحيلة في تأجيل القرض وهو مخالف لما يجوز ان يعمل به والله اعلم

يصير كفيلا في الحال فاذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم انه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة
 ما قبل التزويج رطل قال لغيره فلان علي نفسه الى شهر عن محمد ان كان لا يسبيل عليه حتى يضي
 الشهر وكرر في التناوي الظهيرة واذا كفل نفس رجل الى ثلاثة ايام او ما اشبه ذلك فهو جائز
 وانما لم يطلب الكفيل بعد انقضاء الة ولا لم يطلب به في الحال في ظاهر الرواية بخلاف ما
 على ان الكفالة متى حصلت الى اجل فانما يصير كفيلا بعد انقضاء الاجل وعن ابي يوسف انه
 لم يطلب به في الاجل فاذا مضى الاجل بغير الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وسئل الظاهر والايلا
 تشهر على ما قاله ابو يوسف والحسن لانها يتعارف الة وسئلان بانقضاء الة وثلة
 الطلاق تشهر على ما ذكر في ظاهر الرواية فاذا قال لامرأته انت طالق الى عشرة ايام فانما
 يقع الطلاق بعد انقضاء العشرة الاعلى قول زفر ولو قال كفل فلانا من هذه الساعة الى شهر
 تشهر الكفالة لمضي الشهر بخلاف ولو قال كفلت بنفس فلان شهر او الى ثلاثة ايام لم
 تذكر هذه العدة في الكتاب وهذا خالف المشايخ فيه قال بعضهم هذا وما قال الى ثلاثة ايام
 سواء منهم من قال ان الكفيل في هذه الصورة لم يطلب الة وبرا لمضي الة واليه مال الشيخ
 عبد الواحد الشيباني وكل من يرى يقول اذا اراد انسان ان مكفل بنفس رجل ولا
 يصير كفيلا اصلا فانما لا يصير كفيلا بعد الشهر لان الكفالة فيما وراء الشهر صكا ولا يصير كفيلا
 في الحال على ما ذكرنا في ظاهر الرواية فاذا لا يصير كفيلا وفي من البحر المحيط قال الفصل السادس
 في الاجل والخيار في الكفالة قال في الاصل اذا كفل بنفس رجل الى شهر او الى ثلاثة ايام او ما اشبه
 ذلك فهو جائز واذا اصى الكفالة فانما لم يطلب الكفيل بعد مضي الشهر ولا لم يطلب به في الحال في ظاهر الرواية

فالظن في هذه ظاهر الرواية انه يقول
 الكفيل عند الكفالة كفلت بنفس
 ولا تشهر على انه لا يكون كفيلا بعد
 الشهر

فظاهر مذهب اصحابنا ان الكفالة اذا جعلت الى اجل فانما يصير كفيلا بعد مضي الاجل
 ومطالب به بعد مضي الاجل وعن ابي يوسف انه لم يطلب به في الاجل فاذا مضى اجله
 الكفيل وهو قول الحسن بن زياد وسئل الظاهر والايلا تشهد لهما فانه اذا اظهر منها
 مدة معلومة او الى منها من معلومة فالايلا والظاهر يتعارف المدة وسئلان لمضي المدة
 وسئل الظاهر وتشهد لظاهر الرواية فانه اذا قال انت طالق الى عشرة ايام فانما يقع الطلاق
 عليها بعد مضي عشرة ايام ولو قال كفلت بنفس فلان من هذه الساعة الى شهر تشهر الكفالة
 لمضي الشهر بخلاف وذكر في المحيط والمنتهى روى هشام عن محمد بن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل عن رجل
 ايام قال هو ضامن اياي حتى يرد ما الا ان بشرط انه اذا مضت الة لانه فهو يري على ما شرط
 وذكر في الذخير مثل ما ذكر في البحر المحيط الا انه زاد فقال الا انه يجب على المغي ان يثبت
 التزويج اذا مضت المدة المذكورة فالتقاضي يخرج عن الكفالة احراز عن خلاف جواب
 الكتاب وان وجد هناك قرينه تدل على انه اراد جواب الكتاب فهو على جواب الكتاب
 قل فخرنا من هذا ان جواب ظاهر الرواية ان الكفالة الى شهر او الى ثلاثة ايام
 ايام او ما اشبه ذلك صحيحة ولا لم يطلب الكفيل في الحال ولا قبل مضي الشهر وانما لم يطلب
 بعد مضي الشهر الى الابد ولا يكون موقته كلاف ما لو قال من الساعة الى شهر او الى ثلاثة ايام
 فانما يكون موقته وله ان يطلب في المدة ويبرأ بعد انقضاءها بخلاف ولو قال كفلت
 شهرا بنفسه من غير ذكر من والى فهذه الصورة اختلف المشايخ فيها فمنهم من جعل الجواب في
 كالجواب في قوله كفلت الى ثلاثة ايام وقد تقدم لنا ان ظاهر الرواية انه لا يطلب الكفالة

فظاهر

قول التلامذة بل يطالب بعدها من غير ثبوت بان الذي ذهب المشاع الى انه جعل الجواب
 هنا كالجواب في الصورة التي تاتي بان يكون خرج الجواب فيه على ظاهر الرواية وقد نقلت
 عن محمد بن نصير كفيلا ابداننا ذكرنا عن المصنف في جوابي عن هذا القول من المشاع ومنهم
 من قال ان الكفيل في هذه الصورة مطالب المدة ويبرأ فتصميمهم على هذه الصورة مطالب
 المدة ويبرأ مضيقا وعامة الفتاوى الظهيرية والدرج في هذه الصورة من حكاية اختلاف
 المشاع فيها اشارة الى ان اكثر المشاع قالوا في صورة الكفالة بالي بحواب ظاهر الرواية
 لا بما روي عن ابي يوسف فانه قال ومنهم من قال ان الكفالة في هذه الصورة مطالب المدة
 ويبرأ مضيقا فتصميمهم على هذه الصورة فيه اشارة الى ان قولهم في الصورة التي يلى
 جواب ظاهر الرواية والاحكام في هذه فائدة واما قوله في الدرج انه يجب على المشتري
 ان يكتب الجواب اذا مضت المدة فالتقاضي يخرج هذا والله اعلم من فقه كلام ابي علي
 النسفي فانه قال في الدرج وقال ابو علي النسفي قول ابي يوسف اشبه بعرف
 الناس وانه كان مفتي به ثم عقبه بما ذكرنا فلا يتوهم متوهم ان الفتوى على هذه الرواية
 التي عن ابي يوسف كما افنى بها ابو علي النسفي فانه لو كان الفتوى على هذه الرواية
 ان هو مطلقا لما كان يكتب المشتري اذا مضت المدة فالتقاضي يخرج هذا والله اعلم من فقه كلام ابي علي
 النسفي فانه قال في الدرج وقال ابو علي النسفي قول ابي يوسف اشبه بعرف
 الناس وانه كان مفتي به ثم عقبه بما ذكرنا فلا يتوهم متوهم ان الفتوى على هذه الرواية
 التي عن ابي يوسف كما افنى بها ابو علي النسفي فانه لو كان الفتوى على هذه الرواية

المقلد هو

عليه مع مخالفته الاصل فظاهر الرواية وقول الاصحاب فلهذا قال كتب المشتري الجواب
 اذا مضت المدة فالتقاضي يخرج هذا والله اعلم **مسألة اذا كفن نفسه وجعل قال**
لم اواف به غدا فعلى كذا من المال ولم يقبل الذي على المكفول هل يصح ام لا
 واذا قال ان لم اواف به غدا فانا كفيل بنفس عمري ونحو اخر جعل بصير كفيلا به اذا لم يواف
 به ام لا وتجوز الدلام في ذلك وما يشاكله ذكر في المحيط قال باب الكفالة ما تفسر ان كان لم
 يواف به فعليه مسامحة على سته او جدها لو كفل بنفس رجل عليه مال لرجل حال
 ام مو جاز فان لم يواف به الى وقت كذا الاول لم يوفت فعليه المال الذي عليه جاز فان لم
 يواف به لزمه المال ولا يبرأ من الكفالة لنفسه والثانية انه لو قال ان لم اواف به غدا
 فعلى الف درهم ولم يقبل الذي كفله الذي كفله والطالب يدعي الف لزمه الف درهم
 عنه ابي حنيفة وقال لا يلزمه ثم رجع ابو يوسف الى قول ابي حنيفة الثانية ان لم
 غدا ام او انك به فعلى الا لثالثي كد عليه والطالب يدعي عليه مائة دينار لا يصح كونه كفلا
 بدين غير واجب الدابة لو قال ان لم اواف به غدا فعلى الف سوى الف التي كد عليه
 اخلف المشاع فيه على قولها قبل لا يصح كفلا بالمال اصلا وكفلا بصير كفيلا بالمال
 الخامسة لو قال ان لم اواف به غدا فاما مال الذي له على رجل اخر عليه وهو الف درهم جاز
 عندهما خلافا للمحمد والسادسة كفل بنفس رجل لرجل فان لم اواف به الى كذا والا ففعله
 ما عليه لها فوافي به احدهما والاخر غايب بري من كفاالة الشاهد لزمه نصيب
 الغايب من المال وما اخذ الغايب يكون بينهما لانه مال مشترك ولكن قيل ان يستقدم

الحاكم لنصيب من الغايب من سلم اليه نصيبه وانكر الخصاف جواز نصبه بالتأخي وكذا
 في الذخيرة قال يجب ان يعلم بان من هذا الجنس مسائل عشت احدها ان شرط الكفيل بالكفالة بالنفس
 ان لم او انكبه عند فعل المائة التي تد عليه فالكفالة بالنفس جائز عندنا والكفالة
 بالمال جائز عندنا استحسانا والقاسر ان لا يجوز المسئلة الثانية ان شرط في الكفالة
 بالنفس ان لم او انكبه عند فعل ما كد عليه من المال ولم يسم مقدار المال في الكفالة الثانية
 ايضا واذ لم يوافق به عند ان يراضوا على مقدار من المال وقامت البيعة بذلك ولم يسم الكفيل
 ذلك وان اختلفوا في مقدار ما على المكفول نفسه فالقول قول الكفيل المسئلة الثالثة ان شرط
 في الكفالة بالنفس ان لم او انكبه عند فعل مائة درهم ولم يسم المائة التي عليه فلم يوافق
 به عند اشتراط ان يرضوا على مائة درهم وقد كفل عنه بذلك بصير كفيلا وهذا ظاهر
 وان قال الكفيل لم يكن له طالب عليه شيء وكان هذا من اقرار الطالب بمائة درهم وكان
 الطالب يقول لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي عنه بذلك معلنا بعدم الموافقة فالتابع
 ان لا يلزم الكفيل ويكون القول قول الكفيل به اذ هو قوله وهو قول ابي يوسف الاول وفي الاستحسان
 لزم الكفيل المال وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف اخر ائ فصلا في خصصه ان الكفالة صالحة
 اعني الكفالة بالمال على التوخيير من قدر تصد من الكفيل بان الطالب على المكفول به مائة
 درهم وقد كفل عنه به والطالب يقول لي عليه مائة درهم وقد كفلت لي بها على وجه
 عدم الموافقة وهذا عند ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف الاخر واما المزمع لها ثانيا
 وهذا اذا كفل بنفسه وقال ان لم او انكبه فان الكفيل بنفسه وعمره عليه من الطالب

فهذه المسئلة هي المسئلة العاشرة التي ذكرها في الذخيرة وقد قل ان الكفالة الثانية جائز
 اي الكفالة المحلقة بشرط عدم الموافقة حتى اذا لم يوافق به يصير كفيلا بنفسه الثاني وانكلم
مسئلة الكفالة بالدرك وتحرير الكلام في ذكر في الهداية قال من
 اشترى حائه وفعل له رجل بالدرك فاستحق لم ما خذ الكفيل حتى يرضى له على البيع
 لان مجرد الاستحقاق لا يثبت فيه البيع في ظاهر الرواية ما لم يرض له بالثمن على البيع
 لان احتمال الاجازة ثابت فلم يجب على الاصيل رد الثمن فلا يجب على الكفيل تلافيا لغيره
 لان البيع محل البيع بمجرد الاستحقاق فعلى قياسه يرجع بمجرد الاستحقاق وذكر في الكافي
 شرح الرواية قال ومن اشترى شيئا وكفل له رجل بالدرك فاستحق البيع ليس المشتري ان
 يرض من الكفيل الثمن حتى يرضى له به على البيع لان الكفالة بالدرك كفا له بالثمن ولا بد من
 وجوب الثمن على البيع ليصير كفيلا له وينفس الاستحقاق والقبض بالبيع المستحق
 لا يجب على البيع ما لم يفسح العقد ويحب الثمن على البيع ولهذا لو اجاز المستحق البيع صح
 البيع وذكر في المحيط قال الكفالة بالدرك جائز وهي التزام تسليم الثمن عند استحقاق البيع
 لان الكفالة بالدرك انما تعقد للمحصول او كمال البيع وتأكده لان المشتري ربما لا يرغب في
 الشرا الا هذه الكفالة فلو كفل له بالدرك فاستحق البيع لم ما خذ الكفيل حتى يرضى به على البيع
 ثم قال بعد هذا ولو ضمن الدرك فادارته لم يكن له ان يرجع عن ضمانه قل ان المحقق بالدرك
 قل بمجرد ان يرضى ان ضمان الدرك حائز ما يتفق به صاحبا وهو الذي
 مكتوب كتيب النبا بوجاهة بود الثمن والمعاقد وحرف لان ما كذب على العادة وهو كثره

اسم ضمان الدرك

اذا فاضى القاضى بالثمن على البيع ؟

هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...

لحفظ الثمن لكن اذا استحق المبيع لم يلزم الكفيل بالثمن...
القاضي على البائع بالثمن وعزى يوسف انه مجرد الاستحقاق يرجع على الكفيل الاول هو
ظاهر لدروانه وهو المذهب والله اعلم **مسألة** اذا وكل رجل ان يبيع دابة مثلا او
شيئا مما ملكه توكل لا يصح ما كلفه الوكيل البائع الثمن عن المشتري لا بل
الموكل هل يصح الكفالة ام لا وتحرير الكلام في ذلك
ذكر في الهداية قال فصل في الضمان ومن باع لرجل ثوبا وضمن له الثمن ومضارب ضمن ثمن ضايع فالضمان
بالكل لان الكفالة التزام المطالبة وهي اليها فيصير كل واحد منهما ضامنا لنفسه وكان للمال
امانة في ايدهما والضمان بعينه حكم الشرع فيرد عليه وذكر السخاوي في شرح الهداية قال كين
قوله ومن باع لرجل ثوبا الى ان قال فالضمان بالحل وذلك لان حق القبض للوكيل بحجة الاصل
البيع ولهذا اسقطت الموت الموكل ولا يقر له ولهذا الوكيل الموكل بقبضه من المشتري ثم عزى الموكل
صح وهذا لان الثمن بالعقد وجب للوكيل على المشتري على ما هو الاصل ان يكون العقد
الى الوكيل العاقد لغيره في حقوق العقد كالعائد نفسه ولهذا كان اخرا بالمطالبة ولو
طعن المشتري ما للموكل عليه شيء كان بارا او حلالا ما للوكيل عليه شيء كان حائلا فلما ثبتت
امانة الوكيل في القبض ثم لوح الضمان منه يصير ضامنا لنفسه وانه يجوز كل ما يوكيل
بالنكاح اذا ضمن للدار من الزوج لانه في باب النكاح سفيلا يبيع بغير امر ولا يصح ضمانا
لنفسه كما ذكره الامام قلنا فتحرر لنا من هذا ان كفاية الوكيل الذي باع
لا يصح لانه يكون ضامنا لنفسه بنا على ان حقوق العقد ترجع اليه والاصل معروف في موضعه

م م

حق والعقد ما جعل الوكيل

هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...

مسألة هل شرط ان يكون القاضي مجتهدا او لا وهل يجوز توليه المقدم ام لا
ويان يصلح للقضاة محررا الكلام في ذلك ذكر في الهداية قال كل من كان اهلا للشهادة يكون
للقضاة وما شرط اهلا للشهادة ولشروط اهلية القضاة والقاضي اهلا للقضاة
قلد يصح الا انه لا ينبغي ان يغلبه كافي حكم الشهادة فانه لا ينبغي للقاضي ان يقبل شهادة
قبل جاز عندنا واهلية الاجزاء شرط لادول في الصحيح واما تقليد الجاهل صحيح عندنا
خلافا للشافعي وفي صدا اجزاء كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون صاحب
حديث له معرفة بالفقه لمعرفة معاني الآثار وصاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا
يستعمل القياس في المنصوص عليه وان يكون صاحب فقه يعرف بما عاود الناس
وذكر في البدايع قال واما بيان من يصلح للقضاة فالاصلاحية للقضاة العاشرة ايط منها
العقل والبلوغ والاسلام والحرة والنظر والنطق والسلامة عن صد الغف فلا يجوز
تقليد الصبي والمجنون والكاثر والعبد والاعمى والاخرس والممدود وفي النذف واما
العلم بالكمال والحرام وسائر الاحكام فليس بشرط لجواز التقليد عندنا ولكنه شرط
الحال فيجوز تقليد الفاسق وتنفذ قضاياء اذا لم يجاوزها من الشرع وذكر في البدايع
قاضي خل قال الفصل الاول في معرفة اهلا للقضاة فاهله من يكون اهلا للشهادة ومن يكون
اهلا للشهادة كالعبد والصبي والاعمى والكاثر لا يكون اهلا للقضاة وكذا الممدود وفي
النذف وبعض العلماء منهم المحصاف والطحاوي المحضون اهول الفاسق والمرثي فعندهما
اذا قلد الفاسق لا يكون قاضيا واذا فسق من عزل وكذا المرثي ومع اهلية الشهادة

هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...

هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...
هذا هو الكتاب الذي هو في حقه...

لا بد ان يكون عالما ورعا فان كان جاهلا عدلا او عالما غير عدل لا ينبغي ان يتعدله ولا يولد ركا
 التفرق او ياتي الغضا من العالم الفاسق وذكر في المحيط قال واما اهليته فاهل الغضا من كان
 عالما بالكتاب والسنة واجتهد الرأي واما الراي واما العدل فليس شرط
 للاهلية لكن هي شرط الاولوية والافضلية حتى ان الفاسق يصح قاضيا لكن الافضل ان
 يكون القاضي عدلا وهذا بنا على ان كل من صح شاهد اصح قاضيا والفاسق يصح
 شاهدا عندنا فاصح قاضيا واما اهلية الاجتهاد قال بعض مشايخنا ينبغي ان يكون
 عالما بالمنصوص من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وذكر في الكافي شرح الوافي
 قال واهليته من كان املا للشهادة فاشترط لاهلية الشهادة مشروط لاهلية
 القضاة من كان يصح شاهدا اصح قاضيا والا لا والفاسق اهل القضاة حتى لو قلدهم الا
 ان الاول ان لا يتعد الفاسق كافي حكم الشهادة فان الاول ان لا تقضي القاضي شهادة الفاسق
 ولو قضى فغيره عندنا ولو كان القاضي عدلا فمستحق با هذا الرشق او غير لا ينبغي ان يستقر
 العزل في ظاهر الزهبي وقال القاضي في الدرر اجمعوا على انه اذا ارتشى لا يتعد قضاة
 فيما ارتشى وقال آقا القضاة بالرشوة لا يصير قضاة ولو قضى لا يتعد قضاة وقال بعض
 مشايخنا اذا فسد الفاسق ابتدا ابعده ولو قلده لم يعدل بمنع من الفاسق وقبل لاصح التشر
 مقتنيا وقيل يصح الاجتهاد بشرط الاولوية في القضاة حتى يصح توليد القضاة لجاهل عندنا
 وذكر في الفتاوى الظهيرية كون القاضي عالما ومجتهدا ليس بشرط حتى ان جاهلا لا يستنقص
 يصير قاضيا ثم اجمع الفقهاء ان المفتي يجب ان يكون من اهل الاجتهاد لا يترى الى مادوي عن

صما يتعلق به الاحكام الشرعية وان
 يكون عالما بوجه العمل بالكتاب
 والسنة

د ط ه اجماع ان الحكم اذا
 خضع عليه الرشق لا يتعد

حكاية الاجماع ان المفتي يجب
 ان يكون من اهل الاجتهاد

صحيح في الامور الشرعية
 والاعتقادية

ارسل

اي حيفته انه قال لا يلزم لاحد ان يفتي الا بطريق المحكاة فممكن كما كلف من احوال الفقهاء ولونه
 عدلا ليس بشرط ايضا حتى قال اصحابنا الفاسق يصح ان يكون قاضيا وما لفسق لا يمنع من
 عن القضاة ولكن ينبغي ان يتعد الفاسق القضاة اذا فسق بعد تولد القضاة بحسب السلطان
 ان يعزله والقاضي اذا قضى فما ارتشى لا يتعد قضاة وذكر في شرح مجمع البحرين قال لا يصح
 ولاية القاضي حتى يكون املا للشهادة لان القضاة والشهادة من واحد واحد من ضعف
 فيه شروط الشهادة فان اهلا للقضاة قال ونفضل المجتهد العدل وكوز ثوليه كاهل
 وذكر انه يرى ان اهلية الشهادة والاجتهاد من شروط صحة التولية وقال صاحب
 الهداية والصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية وهذا بنا على ان ثوليه الجاهل يصح
 عندنا خلافا للشافعي فكذلك زدت التنسبه على الافضلية على ما هو الصحيح وذكرنا
 الاجناس للناظر من يصح ان يكون شاهدا لا يصح ان يكون قاضيا لان الشهادة شخصي
 قبول غير عليه كما شخص ذكره القضاة لذلك يصح اعتبار احواله بالآخر وذكر الزاهر
 في شرح التدويري قال المقلد يجوز ان يكون قاضيا وقد نص عليه صاحب الهداية
 حيث شرط فيه ان يكون من اهل الاجتهاد وذكر الحنفية ما يدل على جواز ثم بحث ثم قل
 فالصحيح عندنا خلافا للشافعي وذكر في الخلاصة في الفتاوى العلم بشرط الاولوية
 شرط جواز التولية حتى لو قضى مفتوي غيرهم وكذا العدل بشرط الاولوية وعند
 الشافعي والجصاص شرط لازم فلم يفتقر لنا من هذا ان الاجتهاد بشرط الاولوية
 في الصحيح من الزهبي بشرط جواز التولية فاما شرائط الجواز فهي شرائط اهلية الشهادة

ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية
 واما تفكيده الجاهل فصح

فكان اهلا للشهادة كان اهلا للفضا وعلى العكس ثم ان بعض اصحاب افترض على هذا
 التعريف وبعضهم على الشرط كصاحب البند ايج فانه قال من العقل والبلوغ والاسلام والحرية
 والنصر والنطق والسلامة عن حد القذف ولا شك ان هذه الشرايط اهلالية بل
 وانضاعا على المسلمين وكنيت وقت نشيبت حكم الصميم هل يكون كالخمس والعما اعني ان العي
 مانع من اهلية الفضا والحرية كذلك فالصميم هل يكون حكمهما ام لا فلم اجد في هذا
 وصلت الى هنا راي في كلام الاصحاب ما يدل على انه ليس مانع فانه قالوا اكل من كان
 اهلا للشهادة كان اهلا للفضا وصاحب البند ايج على وجه التفصيل لم يذكر الصميم
 ولا شك ان الاصم بفعل شرا دته وله شرا دة معتبة شرا وقد قالوا ان كان اهلا للشهادة
 كان اهلا للفضا فدل على ان هذا الاصم اهل للفضا بخلاف الاصم والآخر من حيث
 الفقه فهو موافق ايضا فان الاصم يمكنه ان يدرك الاحكام بالكنائية ويحكم عن غير فانه
 يميز المحكوم له من المحكوم عليه بخلاف الاصم والآخر من حيث الفقه فهو موافق لما لا يمي
 فظاهر واما الاخر فانه لم يفرق بين الحكم والالزام بالحق فلم يحصل منه قطع الخصومات
 وفصل هذه المعاني كلها مستقيمة في الاصم فيجوز تغليب على مقتضى ما قالوا واما اخلا
 الاصحاب في ان القاضي اذا فسق من ينزل او يستحي العزل فلا شك ان اخلاف الذي
 من القولين ظاهر فان القول الذي يقول مانه ينزل بالنسوة لا يحتاج معه الى عزل السلطان
 ومرة في احكامه التي تقع بعد فسقه فمن قال مانه ينزل بتول جميع احكامه بعد فسقه باطله
 لا يصح والقول بالقول الذي يستحي به العزل يقول احكامه صهي لكن يجب على السلطان ان

منه في بعض النسخ
 فان كان في النسخ
 فان كان في النسخ
 فان كان في النسخ
 فان كان في النسخ

بعضه فحصل الفرق بين القولين بل لناسان ما يصير به الانسان فاستقام موضعه
 مسئله سماع القاضي البيه على النسوة وثبانه وسياتي ان شاء الله تعالى **مسئلة**
العدوى وتفسيره وتخي كور للقاضي ان يرسل خلف الغريم وكيفية
الارسل اذا اخلت لك منه ومحرر القلام في ذلك ذكر في شرح ادب الفضا المحض قال
 ثم قال في الكتاب واراد عليه عدوي وهو في المصر فلهذا الشأن ان الخضم اذا كان
 خارج المصر لا يبعده لمجرد الدعوي قالوا وهذا اذا كان كذلك قربا منه بعد مجر
 الدعوي كما لو كان في المصر والحد الفاصل من الغريب والسعد وهو انه اذا كان بحيث
 لو ابتكر من اهله امكنه ان يخزي مجلس القاضي ويجيب الدعوي ولكنه ان يبيت منزله
 فهذا قريب وان كان يحتاج الى ان يبيت في الطريق فهذا العبد ومدة نص على هذا الخبر
 القول قول صاحب الكتاب ونظيره ما ذكرنا في شرح الجامع الصغير ان الفريضة تفت
 من الزوجين وبينهما ولد وادارت المرأة ان تنقل من الفريضة التي كان فيها العقد الى
 قرية اخرى يمنع الولد ان كان الزوج لكنه ان يخز ويطالع ولله وسخر في امم ثم يعود
 وبيت في منزله كان له ذلك والا فاذا كانت المسافة بعيدة وادعوا له لم يكره يصنع
 القاضي اخلاف المشايخ فيه منهم من قال ما مر الذي يحكي باقامة البيه على موافقه دعواه ولا
 يكون البيه لاجل القضاء بل يكون لاجل الاضرار كما في كتاب صاحب القاضي الى القاضي
 والمستور في هذا يكفي فاذا اقام امراسا ان يخز حصة ونهض من قال كلفه القاضي
 فان كل اقامة من مجلسه وان صلت امراسا ان يخز حصة ونهض من قال يستكشف حال

الموضع بعيدا عن المصر اما اذا
 كان في

فاذا احضر امراسا في باعاده البيه
 فاذا اعادةها وطهرت عدالة الشهود
 قضى بها عليه

حال المدعى فعول هل كدحه ضلعه واخذوا غطا او شره او مضاربة او مباحة فان ذلك
امر انسانا باحضار والافلا والاول اصح وعليه اكثر الفضاة وذكر في ميثاقه المتعلق بجناني
قال سائل العدوي المدعى اذا اطلب من القاضي احضار الخصم وهو خارج المصر كان
الموضع قريبا بحيث لا يتكبر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضى ويجب خصمه وبينه
منزله بعد يومين المدعى كالوكان المصر وان كان بعد من ذلك قبل يامر باقامة البيعة
على موافقه وعواجل احضاره والمستور في هذا كفى فاذا اقام امر انسانا فيحضر
خصمه وقيل كلفه القاضي فان كل اقامه من مجلسه وان ضل يامر باحضار خصمه ذكر
في فتاوى قاضى خان بال واذا جاز رجل الى القاضي وذكر ان له على فلان فلان دين
فان كان المدعى عليه غايبا دفع القاضي اليه خمسة علمه ختم القاضي بكتاب فيه اجب
خصمك الى مجلس الحكم وان كان المدعى عليه حاضرا في المصر احضر القاضي المدعى المدعى
المدعى كذا اذا كان قريبا من المصر فان كان بعيدا لعدى القاضي لمدعى المدعى حتى يتم
البيعة ان له على فلان حقا فان اقام البيعة اعداه القاضي استحسانا وفي البيت
لا يبعدى كالوكان بعيدا او الفاصل بين القرب والبعيد ما قال الحضان انه اذا كان في
موضع مكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجب خصمه ويعود الى منزله في ذلك اليوم لا بعد عشائره
والا فهو بعيد ومن كذا انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون السفر لاجل شدة
الاعداء والسفاهة الاعداء بعذر المرض وكذا اذا كانت كذا وان كان المدعى عليه غايبا
بعد اعز المصر على التفسير الذي ذكرنا لا يستحق القاضي مالم يتم البيعة على ما ذكرنا

خصمه

فوقه

اقام البيعة قبلت بينته للاشخاص للفضا والمستور في هذا كفى وذكر في الجريد باب
العدوى والاعداء ذكر الحضانة قال ابو يوسف رجل ادعى على رجل دعوى واراد عليه
عدوى وهو في المصر والقاضى لا يعلم اننى ام مبطل فانه يوعده عليه وسحق من خص
استحسانا والقياس لا يبعد به المدعى واذا كان الخصم خارج المصر قالوا ان كان
قريبا من المصر كان بحيث لو ابتكر من اهله امكنه ان يحضر مجلس القاضي ويجب
في منزله يوعده وان كان بعيدا من المصر لا يوعده بحيث لا يمكنه ان يعود في اليوم ويبيت
في منزله لا يوعده ثم كيف يصنع القاضي اختلف المشايخ فيه فل يامر المدعى باقامة
البيعة ان له عليه حقا ولما لم يزل هذه البيعة لاجل القضاء بل احضار كذا في كتاب
القاضي الى القاضي فاذا اقام البيعة امر انسانا ان يحضر خصمه فاذا احضر امر المدعى
باعداد البيعة فاذا اعد البيعة العادية له قضى لها وقيل يملك القاضي فان نكل
اقامه من مجلسه وان ضل امر انسانا ان يحضر خصمه والاول اصح وعليه اكثر الفضاة
وذكر في ادب القاضي لا يكره الرازي قتل واذا ائتمن رجل الى القاضي وادعى على رجل
غائب حقا وهو غايب عن المصر سال احضاره والكتاب الى الوالى يا شاحصه فان كان
من الموضع الذي فيه المدعى عليه وبين المصر المسافة مقدار ما ياتي الرجل بمجلس القاضي
وروح من يومه فيبيت في منزله اعداه عليه وذلك ان المسافة الذي قدره ما يعودوا
الرجل من منزله ويروح اليه في يومه فيبيت في منزله حكمه المصر مثل ان يكون في جملة
اخرى واما اذا كانت اكثر فله ان يكون في مصر اخره يوعده عليه مكن يستعدي الى القاضي

قاضي ذلك المصطفى ثم بينه ان له عليه جناح ذكر في خزانه الاكل قال ابو يوسف رجل
 ادعى على رجل واداه عليه العدوي وهو في المصطفى فانه بعد به القاضي وبعث اليه
 لمحضه وان لم يعلم انه محض دعواه على هذا عادة الخطام ولو اخفى المهر عليه في البيت
 بعث القاضي نساء وامرهن ليدخلن اربابهن الى النسوة فان كان فهن عرفنه والا
 يغزل النساء اللواتي في بيت ثم يدخل الرجال فيغشون بقيقه الدراق فلتشام فلن
 لمهر ما نقول في رجل له حتى على ذي سلطان فلا يجبه القاضي فاجبرني ان ابا يوسف كان
 يعمل بالاعدار وهو قول اهل البصرة وبه نأخذ والاعدار سحت الى اياه من شاديه
 اياما ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان جابه والا جعل القاضي وكيل عنه ولا يخذ
 ابو حنيفة بالاعدار وذكر في موضع خزانة الاغني عن قنوي المناظر في قول القاضي بعد ذلك
 وان لم يعلم انه محض اذا جلب وبعثه لمحضه الا ان يكون لا مسيرة بل انه ايام لم يحضر
 فلن فمخرولنا من هذا ان المطلوب اذا كان بعيدا عن مجلس القاضي على البعد
 الذي ذكره في يرسل القاضي خلفه بمجرده دعوي غريمه بقوله ان له عليه حتى لا يبد
 ان يقيم الطالب بينه عند القاضي ان له ضما على المطلوب ولا بد في من العدد ولا يكتفي
 الواحد لان الخصاف قال يا امر المديا قامة البيه كما في كتاب القاضي الى القاضي والبيه لا
 يكون لا باثبات وقوله كما في كتاب القاضي الى القاضي لا بد في من العدد فلهذا
 ولكن لا يشترط في هذه البيه العدا له المستور يكتفي وقولهم المستور حتى يخرج المطغون فيه
 بنفس او نحن فانه لا يكتفي لان المستور هو من كان صاله مستورا عن القاضي يعني انه لا يعلم عدله

اذا كان الحق على ذي سلطان
 ولا يطلب او يترك للعدو

فيه تنبيه على هذا فان في مسلة
 كتاب القاضي

والا يشترط

ولا ما ينافى فيما يحتاج اليه من الا رسال خلفنا الغرم اذا كان بعد اعلى الغريم الذي
 ذكره والفاسل من التريب والبعيد لم ينحصر ضوا اليه ثم يدركه ولا شك انه يحتاج
 الى ذكره له لان القاضي اذا كان بد مشق هل يقال انه بعد الى من هو في غنى وفي
 حصر فالحال وكلهم يقتضي انه اذا قامت البيه ما لم يورى وفيه ضرورة في المطلوب
 وما ذكره ايضا انه اذا كان في البرقعة هل يملك القاضي المصطفى بعد الى البعده ام لا
 مملك او انه ينظر الى اياها اقرب الى الغرم المطلوب من قاضي المصطفى وقاضي البعد فيكون
 الطلب للقاضي القريب من المطلوب وليسقط اعدا القاضي البعده عنه بان يكون المطلوب
 مثلا في غنا غلب او في الكسوة فان نظرنا الى اعتبار القرب من القاضي فلا يكون للقاضي
 الذي في دمشق ان يطلب الذي في غنا غلب وان كانت في ولايته لم يكونا عدوان من
 قاضي الصمن وان كان المطلوب في الكسوة فليس لقاضي الصمن ان بعد به بل
 يكون اعدا من مرجعه قاضي دمشق بل التي رأت قد ذكر في ذلك ما قاله قاضي خاني مقدم
 عن محمد انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيما دون السفلا جل مشقة الاعداء
 فهذا محفوظ عن محمد ووجه لا شك ان فيه اشارة الى انها خالفه في ذلك اما من كونه قضاة
 خاصة والتمهيد عليه بانقرده بشي الى الكلاف واما لكونه ذكر في هذا المقام هو
 مقام اعدا البعده بعد اقامة البيه ووجه حوا انانه بعد به القاضي فقله بعد ذلك
 وعن محمد انه يجب على الامام ان ينصب قضاة في الكور فيكون قولها انه يورى القاضي بعد
 اقامة البيه وان كان المطلوب بعيدا عن القاضي فدر دة السرف وما نقلوه ان الفتوى

هل لقاضي المصطفى
 رسوله الى عال البعد الذي في غنا غلب

على القاضي ان ينصب قضاة
 في الكور كما امر محمد رحمه الله

على ما روي عن محمد بن يحيى ان يكون الغنوي على قولها على الاصل المعروف فان قيل المروي عن محمد بن
 مصلحة لان المطلوب ينظر راد اكان بعيدا مسافة القصر قلنا كما ينظر الى مصلحة
 المطلوب يجب ان ينظر الى مصلحة الطالب لئلا يتركه قد يكون يفتنه في المصالح الذي فيه القاضى
 الاصل فاذا قلنا لا نعدده محمد شيكنا السفر الى مكان المطلوب وشكنا السفر اليه
 ايضا لاصل نبوت الحق عند الامكان فحصل عليه ضرر ان ضرر نفسه وضرر سائر
 وقد شعور سفره وهو الظاهر فيؤدي الى احد امرين اما ضياع الحق بالكلية ما لم يموت
 البينة او شأ خراحي وكان اشتر من بعد المطلوب لانه يلزم منه ضرر واصل و ايضا
 ان البينة اذا سافرت مع الطالب الى المكان الذي فيه المطلوب جاز ان لا يعوها القاضى
 الذي فيه ويحتاج الى من يجهلها عند الظاهر انه لا يشهد له من يجهلها من غير ان يجهلها
 يحتاج الى كلفة المعد لنز ايضا بالسفر وايضا فان قضاء البر يصلحون بهن الناس
 لا انهم قضاء على الاطلاق ولهذا الاستفاد احكامهم محمل ان سئل عن المهر ويحتاج الى
 القضاء عليه ما لا يكون وهو لا يمكن ولا يجوز رد المهر على المهر فيشعر بالوصول
 الى الحق وايضا فجاز ان يكون الحق مما يحتاج في اثباته ابتدا القضاء القاضى كنفقة
 القريب فانها لا يجب لا بالقضاء ابتدا وليس قضاء القاضى فيها اعانه لظهور الحق
 بل لا يثبت الا بقضاء القاضى وكل ذلك لا ملكه قضاء البر فلو قلنا ان قاضى المصالح لا
 ادى الى ضياع هذا الحق بالكلية فان المطلوب يعلم ان قاضى المصالح ما بعد وقاضى البر
 ملك ذلك فيمنع هو من الحضور الى المصالح الكلية خشية القضاء عليه بالنفقة فيؤدي الى

السلام في تنفيذ قضاء البر

السلام بما لا يخله قضاء البر

قوله المروي

قوات هذا الحق وفي هذه الصور كلها من الضرر ما لا يخفى والذي يظهر لي انه
 ينبغي ان يطران كان بين المطلوب وبين القاضى مسافة سفر فان القاضى لا يبعد
 ما يسمع اليه ومكتب القاضى في المكان على ما هو المعروف من كتاب القاضى الى
 القاضى وان كان بينهما اقل من مسافة السفر فان كان الطالب اقام بيته على
 الحق كما ذكرنا او لا اعداه بشرط ان لا يكون هناك قاضى فان كان هناك قاضى لا يبعد
 واخذت ذلك من قول صاحب البديع في شرائط كتاب القاضى الى القاضى فانه
 قال ومن ان يكون بين القاضى والمكتب اليه وبين الكاتب مسافة سفر فان كان دونه
 لم يقبل فان القضاء كتاب القاضى امر جواز حاجة الناس بطريق الرحمة لا في
 بالشهادة القائمة على غيب من غير ان يكون عنده خصم طر لكونه يجوز لمكان
 الضرورة ولا خروجهم فسادون السفر هذه عبارة ومقول قاضى خان فيما قلناه
 عنه وروى عن محمد بن يحيى ان يجب على السلطان ان ينصب قضاء في الكور فيما دون السفر
 لاجل شفه الا بعد افاستغلت من قوله في البديع ولا خروج فيما دون السفر
 انه لكل خلاصا من الاعداء واحضار الغريم لسماع البينة بخلاف مدونة السفر فانه
 لا يبعد ويكتب القاضى بما في الاعداء من اللعان البعده الذي هو مدونة السفر من الضرر
 والمشفقة وظاهر مقتضى ان القاضى يبعد فيما دون السفر سواء كان في ذلك المكان
 قاضى ام لا فشاء النقول الاول واستندنا من الذي قاله قاضى خان انه روى عن محمد
 انه يجب على السلطان ان ينصب قضاء في الكور وقلنا ان هذا هو الذي ينبغي ان

[illegible]

قال فيه انه يشير الى الخلاف بينهم من قوله اجل مشقة الاعداء فان الذي فهمته انه اذا
 كان ثمة قضاء في الكور فلا يعدي قاضي المصرا خصما من عندهم بل بسط الاعداء اجل
 المشقة فهذا القدر متفق عليه اما وجوب النصيب فهو المختلف فيه فيبقى الجواب حذيه
 على التفصيل ما دون مدة السفر اذا كان ثمة قضاء في الكور لا يعدي قاضي المصرا
 لا يمكن ان يحضر الخصم ويسمع المناصحة ويعود الى اهله قبل الليل وما يمكن لعدي وان لم
 يكن ثمة قضاء اعدي قاضي المصرا مسافة السفر وانه اعلم **مده ما يكون**
حكما من التقاضي وما لا يكون وعلى الكلام في فعل التقاضي هل يكون حكما ام لا
 وحرر كلام الاصحاب في ذلك كله ذكر في الفقيه قول القاضي حكيم او قضيت له ليس بشرط
 وقوله ثبتت عندي كما في كذا اذا قال ظهر عندي او سمع عندي فهذا كله حكم لهذا هو
 الثمارة وفي **بعض** المحسن بعد اقامة البينة بالحرف فضا منه واما التقاضي كبس
 المدعى عليه قضا بالحرف ههنا عيان الفقيه وذكر في ثمة الفتاوى اذا قال القاضي ثبت
 عندي ان هذا على هذا اذ كان القاضي الامام العامري وشيخ الامام الحلواني يشيان
 انه حكم وقال بعض مشائخنا انه لا يكون حكما وفي الشبهة ايضا في كتاب البيوع وقال
 بعض مشائخنا انه لا يكون حكما وفي الشبهة ايضا في كتاب البيوع قال القاضي اذا باع مال
 ايتيم من نفسه لا يجوز لان بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز ولو
 اشترى يزوج من ايتيم يجوز وان كان هذا القاضي جعله وليا وصلا لا الوصي ثانيا
 عن الميت لا عن القاضي والذي يوجب هذا ان القاضي يزوج الصغير من انه كان باطلا

ومسألة بيع القاضي مال اليتيم مذکور فی السیر الکبیرة قال ابو العباس الناطقی فی
الاخبار ما ذکر محمد بن السیر الکبیرة من عدم الجواز محمول علی قوله اما علی قول ابی حنیفة
منبغی ان يجوز البیع كما فی الوصی الصحیح ان ما ذکر فی السیر الکبیرة قول الظلال
بیع القاضي مع علی وجه الحكم الا ترى انه تلزم العهدة فلو جاز بيع مال الیتیم نفسه
کان هذا منه حکم لنفسه والآنسان لا یصلح حاکما لنفسه هذه عبارة الشافعی وقد
ذكرنا فی مسئله نزوح الصغار من هذا الکتاب و ذکر فی المنهاج فی کتاب البیوع
قال ولا يجوز بيع القاضي ماله من یتیم اصلا لانه لیکون فکدک فضا منه ولهذا لا
یرجع حقوق العدة الیه والآنسان لا یصلح قاضیا لنفسه و ذکر فی الذخیرة فی کتاب
السرف قال والامیر اذا اشتری شیئا من الغنیمة لنفسه لا يجوز شراءه وان کان
للغنائم فيه منفعة طاهرة من المشاع من قال هذا قل محمد اما علی قول ابی حنیفة و
الرواشین عن ای یوسف منبغی ان يجوز شراءه اذا اشتری ما تلزم منه لال الوصی
اذا اشتری شیئا من مال الصغر لنفسه علی وجه فيه منفعة طاهرة للعیق يجوز
عند ابی حنیفة وهو رواية عن ای یوسف وكذا الامیر من المشاع من قال لا یله هذا
قول الظلال هو الصحیح لان الامام انما یبیع الغنائم علی وجه الحكم علی المسلم ولهذا لا
تلزمه العهدة فلو جاز بیعه من نفسه کان ذلك حکما له من نفسه وحکم الامام والقاضي
لنفسه لا يجوز وهذا المعنی معدوم فی حق الوصی لال الوصی لا یبیع مال الیتیم علی وجه
الحکم حیث قال بیع من نفسه لیکون حکما لنفسه کلا ان مع الامام من نفسه قال شمس الدین

سمع القاضي مال البيت

لا يجوز مع العاصي ما لم يمت

لا مداد الاثني عشر من الغصنة
منه لا يجوز

الشيء ولو المعنى الذي ذكرنا في حق الامام والا كان ينبغي ان يجوز بيعه من نفسه وان
 لم يكن فيه منفعة ظاهر من الغايير لانه لا يلحقه العهدة فيؤدي الى النقص في الحكم
 وانه لا يجوز وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في حق الامير والقاضي والعهدة لا يلحقها فلا تلحق
 الى النقص وفي الاحكام ومع هذا فلم يجز بيع الامير من نفسه لان بيعه خرج على وجه الحكم
 وهو لا يصلح حاكما لنفسه وما ذكرنا من المعنى يقع الفرق بين شرائ القاضي شيئا من مال
 السهم لنفسه وبين شرائ الاب من ماله الصغير لنفسه وبين شرائ القاضي شيئا من نفسه فان
 شرائ القاضي لا يجوز وان كان فيه منفعة اليتم وشر الاب يجوز بالاجماع اذا كان للصغير
 فيه ضرر وشر الوصي يجوز عند ان يصرفه وهو دابة عن ان يوسس اذا كان للدين فيه
 منفعة ظاهر لان شرائ القاضي وبيعه على السهم انما يجوز على وجه الحكم عليه وليس
 لا يصلح حاكما لنفسه كلاف الاب والوصي لان بيعهما وشرهما على الصغير ليس على وجه
 الحكم وذكر في الفتاوى والكبرى للمخاض في حق القاضي ثبوت عدي ان هذا على هذا اقل
 بعض شائنا لا يكون حكما وقال بعضهم منهم القاضي الامام ابو عاصم الحامري وشمل لامة
 الخواي انه حكم والقوي على هذا وذكر في مبادئ القاضي خازن البيوع قال ولا يجوز بيع القاضي
 مال السهم من نفسه ولا بيع ماله من اليتم لان بيع القاضي قضائيه وانه لا يصح فاضا
 لنفسه ولهذا الزوج اليتم من نفسه لا يجوز وذكر في كتاب الاصل للمدير الحسن قال اذا
 حضر لورثة القاضي فطلوا القسمة وفيهم وارث غائب او صغير والتمسوا عتق قال
 ابو حنيفة لا اقسام بينهم ما قدر لهم كبقية ابيه على الموت والموارث وقال ابو يوسف ومحمد

الفرق بين شرائ القاضي شيئا من مال
 السهم لنفسه وبين شرائ الاب من ماله

حكم الورثة اذا طلبوا قسمة العتق
 وفيهم صفوان غاب كانه من ثبوت
 الموت وانحصار الارث بالبينه او
 كغير اقرارهم

التميز

191
 وقال الزهري ان قد وكلني بالحق في الحكم
 ما قام العبد بينه وبين مولاه اجمع فباعه
 حتى فخر به في خروجه واشتد في حق اخوه
 على القاسم من حرفة الغائب وانك
 بجناح العبد الى اقامة السدة وذكر في
 المحضر لو كان رجلا باجنا من عتق فاقامه
 العبد منه على نفسه ولو كان له او له
 رجلا باجنا من امرته فاقامت بينه على
 الخلا او او كان رجلا باجنا من عتق فاقامه
 ذوالسدة بينه على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 منه ليعتق او لا يخرج من الموكل فاقامه
 ما في سوا السدة على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 الموكل ولو كان له عتق فاقامه بينه وبين
 الجناح الى ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 كالمشي ان لم يبع منه من قول ابن جبرين
 وعند ما توفى الى اكله والعقود والبر
 حكم الحكم في المعاملة بغيره اذا
 من ان كان القاضي يبيعها ويشتريها
 والبر في المال لا يعتق
 على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 فعل القاضي حكم بها يكون موضع الحكم حتى يخرج
 من الافعال وما شاكلها يجوز بيع الصغار الذي لا ولي لهم سوى القاضي ومع
 القاضي مال اليتم ونفسه القاضي العقار التي في ذلك ما هو من هذا المعنى فيظهر بقرينة
 هذا القول في ان القاضي المختار اذا زوج صغيرا او صغيرا الاول لها وقد شرط في توليد

وقال الزهري ان قد وكلني بالحق في الحكم
 ما قام العبد بينه وبين مولاه اجمع فباعه
 حتى فخر به في خروجه واشتد في حق اخوه
 على القاسم من حرفة الغائب وانك
 بجناح العبد الى اقامة السدة وذكر في
 المحضر لو كان رجلا باجنا من عتق فاقامه
 العبد منه على نفسه ولو كان له او له
 رجلا باجنا من امرته فاقامت بينه على
 الخلا او او كان رجلا باجنا من عتق فاقامه
 ذوالسدة بينه على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 منه ليعتق او لا يخرج من الموكل فاقامه
 ما في سوا السدة على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 الموكل ولو كان له عتق فاقامه بينه وبين
 الجناح الى ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 كالمشي ان لم يبع منه من قول ابن جبرين
 وعند ما توفى الى اكله والعقود والبر
 حكم الحكم في المعاملة بغيره اذا
 من ان كان القاضي يبيعها ويشتريها
 والبر في المال لا يعتق
 على ان لا يخرج من الموكل فاقامه
 فعل القاضي حكم بها يكون موضع الحكم حتى يخرج
 من الافعال وما شاكلها يجوز بيع الصغار الذي لا ولي لهم سوى القاضي ومع
 القاضي مال اليتم ونفسه القاضي العقار التي في ذلك ما هو من هذا المعنى فيظهر بقرينة
 هذا القول في ان القاضي المختار اذا زوج صغيرا او صغيرا الاول لها وقد شرط في توليد

التميز

او قال ان قدم فلان فانت قاضي من البلد او قال ان قدم فلان فانت امير من البلد
 متفق عليه اما تعليق الحكم لانسان بالخطر او مضافا الى وقت في المستقبل فان قال
 اذا قدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة قال ابو يوسف يصح وعليه الفتوى وقال محمد
 يصح واما تعليق عزل القاضي بالشرط ذكر في باب موت الخليفة الى القاضي اذا وصل
 كتاب فانت معزول فوصل يصير معزولا لان هذا تعليق العزل بالشرط وقد وجد في
 الشيخ طاهر لم يوافق يصح تعليق العزل وكذا كان فتوى عمي وغيره اذا قل انسان
 القضاء وما او بكلمة هذا يجوز به اني وذكر صاحب المحيط ولا يصح التعليق معلقا
 بالاحطار والاضافة الى المستقبل فان قال بعد اودي ان اسكن او اعتقت فاحكم بيننا
 او قال اخرجوا اهل الحلال فاحكم بيننا لا يصح عند ابو يوسف وعند محمد يصح ان الحكم ليس الا
 قوله ونحوه من الامر يصح معلقا بالخطر ومضافا الى وقت في المستقبل كما في قوله الامانة
 والقضاء لا يصح ان الحكم توليه صورة صحيحة معني لانه لا يثبت الا برضي الخصم وانما يصار
 اليه لقطع الخصومة والمنازعة المتخلفة بينهما وليس الصلح الا هذا ولا يصح معلقا
 ولا مضافا والتولية يصح فلا يصح بالشك والاحتمال بان كل الخليفة لرجل اذا قدمت الحج
 فانت والى بعد اولا انه توليه ونحوه حقيقة وذكر في الفتاوى الكبرى للخاصي اذا مات له
 عمال وامراء وقضاة فهم على طاعته لانه نائب عن اعمامه وهم فاعلمون وذكر في فتاوى قاضي خان
 ويصح تعليق تنفيذ القضاء والامانة بالشرط كتعليق الوكالة وكذا الاضافة الى وقت في المستقبل
 فان قال الخليفة لرجل اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا او اميرا او قال اذا قدم فلان فانت

اذا كتب الخليفة
 في تعليق عزل القاضي بالشرط

تعلق القضاء بالامانة
 لا عزل العالم والامير بالشرط

قاضي

قاضي واما تعليق عزل الوصي بالشرط صححه ذكر المصنف ان الخليفة اذا كتب الى القاضي
 اذا وصل اليك كتابي فانت معزول فوصل اليه الكتاب يصير معزولا وتعلق التعليق
 لانسان من اثنين والاضافة الى وقت في المستقبل على قول محمد يصح وعلى قول ابو يوسف
 لا يصح وعليه الفتوى واذا مات الخليفة لا يعزل قضاؤه وعمله وكذا لو كان القاضي
 مادونا له في الاستخلاف واستخلف غيره فانت القاضي لا يعزل خليفته فاذا قل الامانة
 رجلا يوما او بكلمة جاز وسوقت بالمكان والزمان ذكر في نسخة الغنية للحاكمي تعليق
 تنفيذ القضاء والامانة بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز كذا اذا قدم فلان
 او قدمت بلدة كذا ويعلق التعليق كما يشهد بالزمان والمكان ولا يعزل القاضي بوقت
 الخليفة وكذا الوالي فلو مات القاضي او عزل ان عزل خلفاؤه وذكر في الخلاصة في
 الفتاوى قال تنفيذ القضاء بالشرط او مضافا الى وقت في المستقبل يجوز ان قال اذا
 قدم فلان فانت قاضي بلدة كذا او اذا قدمت فانت اميرا جاز بالاجماع وتعلق
 عزل القاضي بالشرط صححه حتى ان القاضي الخليفة لو كتب اذا وصل اليك كتابي فانت
 معزول فوصل الكتاب ان عزل الخليفة اذا مات توليه قال وامراء فهم على طاعته فاد
 القاضي للمصنف وقال في المحيط والهداية للناظر في موامات القاضي تعزل خلفاؤه وكذا
 موت امير الناحية كملاف موت الخليفة السلطان اذا عزل القاضي ان عزل النايب
 كملاف موت القاضي وذكر في ادب القاضي للمصنف وقال في المحيط والهداية لو ان
 الخليفة مات او ضلح وولي غير من اجمع الناس على ضلوه والاستبداد به والبيت او

والاجناس

للمخولج قضاء كان قد ولاهم فان قضاهم على حالهم احكامهم نافذ وان اوردتهم جائز لانهم قوام
 للمسلمين جعلوا المصالحهم وليسوا اولاد له في شئ خاص والخليفة نائب عن المسلمين في تقليد
 القضاء والمسلمين على حالهم فلا ينزل القاضي موت النايب وكذلك لو اوى الاموات وله
 عمال لا يتعزلون حتى يسندوا الامر لمصالح اهل المدينة في امور المسلمين وكان نائباً
 عنهم وعلى هذا اقيم الوقت اذا جرح شي من الموقوف ثم مات لا يخل الا جان لان ائمة نايب
 عن الاوقاف وعلى حالها فلا يخل لعقد موت النايب وذكر في البداية في كل فصل واما
 بيان ما يخرج به القاضي عن القضاء فتقول وبالله التوفيق كلما خرج به الوكيل عن الوكالة
 يخرج به القاضي عن القضاء وما يخرج به الوكيل عن الوكالة اشياء ذكرها في كتاب الوكالة
 ولا تخلو انما شئ واحد وهو ان الموكل اذا مات انزل الوكيل الخليفة اذا مات على وجه
 لا ينزل قضاؤه وولائه ولو استعمل القاضي باذن الامام ثم مات لا ينزل خليفته لانه
 نايب الامام في الحقيقة نايب القاضي ولا ينزل موت الخليفة ايضا كما لا ينزل القاضي
 ولا يملك القاضي عزل الخليفة لانه نايب الامام فلا ينزل بعونه كوكيل لانه لا يملك عزل
 الوكيل الثاني وذكر في الوكالة من البدائع قال فصل في ما يخرج به الوكيل عن الوكالة
 فتقول وبالله التوفيق ان الوكيل يخرج من الوكالة بان شيئا منها عزل الموكل اياه وفيه
 ولصحة العزل شرطان احدهما علم الموكل والثاني ان لا يعلم بالوكالة من الغير فاما اذا
 فعل فلا يصح العزل ومنه موت الموكل ومنه جنونا مطبقا وصد بوجوب سن شهر
 ومهر ما يستوعب الجول ومنه طاعة به ارا حرب مرثدا عند ابي حنيفة خلافا لها ومنه عجز الموكل

فمن اوقف الاجرة مما لا يخل

ساز ما يخرج به القاضي عن القضاء
 وما يخرج به الوكيل عن الوكالة

صحيح ان الوكيل لا يخل اذا صدر
 علم الوكيل الثاني ان لا يعلم بالوكالة
 حتى للمع

الحكم عليه

والجرح عليه كالمكاتب وكل رجل لا يجره كالماء ون يوكل بمحجر عليه ومنها موت الوكيل لان
 الموت يبطل اهل عليه التصرف ومنه حونه مطبقا ومنها ان تصرف الموكل بنفسه فيما يتصرف
 به قبل تصرف الوكيل ومنها هلاك العبد الذي وكله ببيعه وذكر في الخيرة في كتاب الوكالة
 قال الفصل الثالث في تعليل الوكالة بالشرط صحيح سواء كان الشرط متعارفا او لم يكن
 متعارفا صحيح وبشرط غير متعارف صحيح وذكر شيخ الاسلام ان الوكالة لا يصح تعليلها
 بشرط غير متعارف حتى لو قال اخيه اعطني عيدي ان ذلك لا يكون الوكيل بالطلاق وذكر في
 الفتاوى الظهرية قال صحيح تعليل تفليد القضاء والامان بالشرط كتعليل الوكالة وكذا
 الاضافة في المستقبل فاما ما تعليل عن القاضي بالشرط فلهذا يصح ذكر الحذف اليه
 وذكر في منية المفتي تعليل تفليد القضاء والامان بالشرط او مضافا الى وقت مستقبل
 جائز ان قال اذا قدم فلان فانك قاضي له كذا او اذا قدمت فلهذا فانك ايمر او قد ان
 قدم او ان قدمت وتعليل عن القاضي بالشرط قبل اذ به نفي قل فخرنا
 من هذا كله اشياء منها ان الولاية المتعلقة بالشرط المتعارف وغير المتعارف حايث وتعليل
 صحيح ايضا ولا يظهر عمل الاعد وجوب الشرط الذي علقت عليه وكذا اذا اضاف الولاية
 الى زمن المستقبل كقوله جعلتك قاضيا مثلاً راس الشهر او عند مضي السنة وهذا باثبات
 الاصحاب بقرينا لنا انه اذا ادلى القاضي بشخص وطيفة عند شعور عمن لها
 اذ قال اذا خلا مكان بالبرنة الفلانية فليغير رفقا او فقد قد ذكر فيه ثم مات القاضي
 الذي قال قبل ذلك قبل شعور مكان او قبل خلو مكان بالبرنة ثم شعور مكان بملح الولاية

الولاية المتعلقة بصحة ولا يظهر عمل
 عند وجود الشرط الذي علقت عليه

اذا ادلى القاضي بشخصا عند شعور عمن
 لم يملك القاضي الذي قرر قبل شعور عمن
 شعرت هل تعلم الولاية المتعلقة بعمله ام لا
 وهل شعور مكان من الحاضرة والمعلومة ام لا

لأنه لو كان في قضاءه وطيفة عند شعور عمن
 لم يملك القاضي الذي قرر قبل شعور عمن
 شعرت هل تعلم الولاية المتعلقة بعمله ام لا
 وهل شعور مكان من الحاضرة والمعلومة ام لا

المعلقة من القاضي الذي مات بعد موته عند وجود الشرط الذي علقها عليه واضافها اليه
 ام يبطل الولاية المعلقة المكون ومثل يفرق الحال من المضافة والمعلقة لم لا يظهر ان
 يبطل سواها من معلقة ما دوات التعليق او المضافة وذلك لان كلام الاصحاب ان المعلق
 بالشرط عدم قبل وجود الشرط والمعلق بالشرط كالمسئل عند وجود الشرط والتعليق ليس
 بسبب الحال عندنا كما عرف من قواعد المذهب ولا شك ان الولاية التي كانت من القاضي المعلقة
 زالت بزوال اهليته بالموت والاصحاب شرطوا قيام الاهلية وقت وجود الشرط اما
 من حيث الحكم كالمجنون او من حيث الحقيقة كالمسلمة من الموت عند وجود الشرط في صحيح
 اذا علق بشرط ثم وجد الشرط وهو ممنون فانه محمول لانه محمول كاصح من حيث الحكم لان من حيث
 الحقيقة ولو مات وهو صحيح والمسئلة كالحا بطل التعليق وانما كان كذلك لان المعلق
 عند وجود الشرط جعل كانه بخير وبعد الموت انشئت الاهلية فبطل التعليق والمضافة
 مثله لقوات الاهلية فانه اذا قال لامرأته اني غدا افياتك قبل محو الغد بطلت المضافة
 فمن هذا الوجه صارت المضافة والتعليق على حد سواء وكذا سبب في الحال لا اثر لها في
 ثبوت الموت وانما يظهر اثر في الجنون فكذا في الصون هذه لما ولا معلقة بشرط
 ومات قبل وجوده فعند وجود الشرط بعد ان جعل وليا لزوال الاهلية فبطل
 الولاية المعلقة قياسا على بنية التعليق من الامان هذا من حيث البحث والتحجج على
 القواعد فاما من حيث التسكيد فاعلمنا من كلام الاصحاب فنقول اختلفوا في ان مات المصحب
 فما اذا مات القاضي هل ينحل خلفه ام لا فذكرنا اننا طعننا صاحب الموطأ والكافي

انهم

انهم ينحلون بوفته وذكر الخصاف وقاضي طائفة غيرهم انهم لا ينحلون وكل من هو لا اصحاب لم يذكر
 خلافا فيما قاله فعلى قول من قال بان القاضي اذا مات ينحل خلفه بغير الولاية المعلقة بل
 بالطريق الاولى وهذا ظاهر واما على ما نقله الخصاف وغيره من ان القاضي لا يوجب
 انزال الخلفاء الظاهرين لا يبطل على ما قرأناه ولا من ذكر قواعد المذهب واشترط
 قيام الاهلية وقت وجود الشرط وبعد موت القاضي لم ينشأ الاهلية فاعية وقت وجود الشرط
 فبطلت بقية هل للقاضي اذا علق الولاية بشرط ان يموت الرجوع عنه وان ينحل
من علقها له قبل وجود الشرط ام لا فهذا المصالح يحتاج فيها الى ذكر مسئلة يخرج عليها جواب هذا
السؤال وهو قال في المحيط رجل وكل رجل في شيء وكاله مرسله ثم قال له كلما غرت لك فانت فيل
في ذلك وكاله مستغفلة ثم قال عز لك في ذلك وكاله كلما غرت فانه ينحل عن وكاله المرسله
 ينحل عن وكاله المعلقة قال نصر بن يحيى انه ينحل وكذا روى محمد وقال محمد بن مسلم لا ينحل
 وكذا روى عن ابي يوسف فهذا بناء على ان وكاله متى كانت معلقة بالشرط وعزل الموكل
 او كمل قبل وجود الشرط يصح العزل عنه مكر ولا يصير وكيل امتي وجد الشرط وعذا ابي يوسف
 ابي العز بن ابي انه يصير وكيل امتي وجد الشرط لان وكاله قبل وجود الشرط غير ثابته فلا
 يصح العزل قبل وجوده كما قبل التوكيل لمكانه العقد سبب ثبوت وكاله فيصح العزل بعد
 وجود السبب قبل ان يصير وكيل كالا برا عن الاجرة قبل استيفاء المنافع يصح لانه وجد
 بعد وجود سبب وجوب الاجرة وهو الاجارة وان لم يجز اجرة بعد وكاله هذا من بيان
 المحيط فاجاب هذا السؤال يخرج عن الخلاف الذي بين ابي يوسف ومحمد اذ لا فرق بين الموكل

القاضي اذا علق الولاية بشرط ان يموت الرجوع عنه وان ينحل
 من علقها له قبل وجود الشرط ام لا

الا برا عن الاجرة قبل استيفاء المنافع يصح
 عند كونه خلافا لابي يوسف والاصحاب

وبين القاضي هنا ان الولاية المتعلقة بالوكالة المتعلقة بمناط البحث وما ذكر من
 ابن يوسف وهو لا يفتقر بالوكالة وحده بل العلة فيها تعميم ان ابا يوسف لاحظ ان التعليق
 كالعدم قبل وجود الشرط والعقد يقتضي سابقة التفرير والاثبات وفي التعليق يظهر
 فلا يصح وهذا يحسن ان يعلق به الولاية ايضا لانها مشاهة لمن كل الوصو وكذا ما علة
 لمحمد يحسن ان يعلق به الولاية المتعلقة ايضا لان له يد بقبوله انه انعقد بسبب ثبوت الوكالة
 التعليق وفيه نظر لاننا لم نعرف ان محمد قال ان التعليق سبب بكون الوكالة المنجز المصلحة
 او في الحال كما قال الشافعي وانه يد بقبوله انعقد بسبب ثبوت الوكالة المنجز المصلحة
 او جعل التعليق ضمنها فصار المجموع سببا للوكالات المتعلقة بل ينبغي ان يجمع
 وجواب ابن يوسف وانه لا يصح العزل ونفوقه من اذا حصلت الوكالة بل
 وجه التعليق انما هو في ضمن وكالة منجز وله وجه فانه كم من شئ ثبت ضمنا وان كان لا
 يثبت قصد التعليق ليس بسبب الحال اذا كان على وجه القصد اما اذا حصل ضمن
 المنجز ينبغي ان يكون سببا واستشهاد بمسئلة الابرار عن الاجرة قبل استيفاء المنافع
 يشهد لهذا الحمل الثاني انه لاحظ الوكالة المنجز او لا فان الاحارة اذا اصبحت من المنافع
 الحادثة في الحال بوجوده متباها في الاجرة قطعا وكانت الوكالة المنجز والمنافع التي لم
 يجرى الوكالة المتعلقة وقد حصل لنا جواب الابرار عن مجموع الاجرة وان لم يكن لكل احد
 هنا وهذا قوي ونفعه حسن والله اعلم

القول

فقد لا يتبين ان يفرج عليه مسألة الولاية المتعلقة

الفرق فيما اذا حصلت الوكالة على وجه التعليق انما هو في ضمن وكالة منجز

الشريعة وبيان وقت الجبر وسماح البينة بالعصا

والزمان والصور اذا كانا على وجه
 فلو كان في وقت واحد في الموضع
 لعنوا الكفر والزندق والفساد في الدين
 ذلك عند تركه فان ثبت فهو بالبينة انما هو
 في كل وقت من وقت الجبر وسماح البينة بالعصا
 وفيما دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا
 وكذا دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا
 وفيما دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا
 وكذا دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا

في كل وقت من وقت الجبر وسماح البينة بالعصا

وهل يدون القول قول المدعى ان له على غيره او قول المدعى عليه انه فروع هل جعل البينة بالوكالة
 قبل الجبر وبين مدة الجبر وبيان ما لا يحسن فيه من الدون الشرعية وتحركاتها الرضائية
 في ذلك كله ذكر في الهداية قال واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق صريحا لم
 يعجل بحبسه وارس مدفعها عليه وهذا اذا ثبت الحق باقراره اما اذا ثبت بالبينة حبسه
 كما ثبت فان امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في دينه كتمن المبيع والتمن
 بعقد كالمهر والكنهه والمراد بالمهر مجله دون وجهه ولا يحبس في ما سوى ذلك
 اذا قال اني ففرا لا ان ثبت غرضه ان له ما لا يحبس لانه لم يوجد ولا لسان
 فكون القول قول من عليه وعلى المدعى اثبات غناه ويروى ان القول لمن عليه في جميع ذلك
 لان الاصل هو العسرة ويروى ان القول له الا فمادله مال وفي النفقة القول قول الزوج
 انه معسر في غناؤه بعد المشرق قول الحق والمسلتان يويدان القول بالآخرين
 والتمتع على ما قال في الكتاب انه ليس يدين مطلق بل هو صله حتى سقط النفقة بالموت
 على الاشفاق وكذا عند ابن حنيفة ضمان الاعناق ثم في ما كان القول قول المدعى له مالا
 اذ ثبت ذلك بالبينة فاما كان القول قول عليه حبسه شهرين او ثلثه ثم يسال عنه
 ويروى عن ذلك من التفسير بشهر او اربعة اشهر الى سنة اشهر والصحيح ان التفسير موقوف
 الى راي القاضي لا خلاف في احوال الاشفاق فان لم يظهر له مال خلى سبيله يعني يوصي
 المدة فلو قامت البينة على ان لاسه قبل المدة فقبل ما رواه ولا يقبل ما رواه ولا يقبل
 عامة المشايخ قال في الكتاب خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرامه وهذا كلام في الملاءمة

حبس معجل المهر دون وجه اذا اقر القدر

القول النفقة قول الزوج البينة المدعى القول قول الحق

الحلاف في تقدير مدة الجبر

اذا قامت البينة على ان لاسه قبل المدة فقبل ما رواه ولا يقبل ما رواه ولا يقبل

اذا خلى سبيله
 في كل وقت من وقت الجبر وسماح البينة بالعصا
 وفيما دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا
 وكذا دللنا ان الجبر وسماح البينة بالعصا

كان فقه ظاهر ايسال القاضي عنه عاجلا وتقبل البيعة على الاقلاست وكل سبيل كفه
 حظه وانما يسال عن نسيته من جيرانه واصدقائه واهل سوقه من الثقات وز النفاق
 فاذا قالوا لا نعم له مال كفي ولا شرط في هذا الفقة الثريا وتبعد ما على سبيل هل
 لصاحب الدين ان يلزمه اختلافوا فيه والصحيح ان له ان يلزمه واحسن الاقلاست الملازمة
 ما روي عن محمد انه قال يلزمه في قيامه وتعوده ولا يمنع من الدخول على اهله ولا من العدا
 والعشا ولا من الوضوء والحلا ولا ان يلزمه بنفسه واخوانه وولد له من اجب فان قال
 المديون لا اجلس مع غلامك واجلس معك قال بعضهم كانه ذلك وقيل هذا قول ابن حنيفة
 اما على قولها ليس للمديون ذلك وجعلوا هذه المسئلة فرع المسئلة التوكيلية المحصورة
 من غير رضى الخصم على قول ابن حنيفة والصحيح ان الملازمة الراهية الى صاحب الدين
 لا الى المديون ان شئت لازمه بنفسه وان شئت بغيره لان المقصود حصول الدين فلا يلزمه الخ
 عسى يكون اقرب الى ذلك **له اذا قال المدعي عليه انا فقير وقال المدعي غني**
موسر بالقول لمن يكون منها ونحو كلام الاصحاب في ذلك

السار معروف بمن له خبز باطنه المأوى
 له بشرط عدالة الشاهد ولا خلاف
 وطشظا لفظ السار
 احكام الملازمة وكيفيتها

في هذا الموضع لا يرد في هذا الموضع

قال في الهداية واذا اثبت الحق عند القاضي وحل صاحب الحق جبره لم يجعل بحسبه امر
 برفع ما عليه وهذا اذا اثبت الحق بالاقرار لانه لم يعرف كونه ما حلا اما اذا اثبتا بيئته بحسبه
 كما ثبت لظهور سبله فان اشع بحسبه في كل دين لزمه به لا عن مال حصل فيه كتمن الثمن
 او الزنه بعقده كالمهر والكنالة لانه اذا حصل المال فيه ثبت غناه به واقرانه على
 الزامه باختيار دليل يسيان اذ هو لا يلزم الا ما يقدر على ادايه والمراد بالمرحله

في هذا

دون وجهه ولا بحسبه فيما سوى ذلك اذا قال انا فقير الا ان ثبت غريمه ان له ما لا يقبضه
 لانه توجد دلاله اليسار فيكون القول قوله من عليه وعلى المدعي اثبات غناه وروى ان
 القول لمن عليه في جميع ذلك لان الاصل هو العتة وروى ان القول له الا فيما يدل على
 وفي النفقة القول قول الزوج انه معسر وفي اعطاء العتة المشترك القول للمعتز والمسلان
 يودان القولين لا خير من التخييع على ما قاله الكتاب انه ليس من مطلون بل هو صله في
 سقطت النفقة بالموت على الاتفاق وكذا عند ابن حنيفة ضمان الاعناق ثم فكل القول
 قول المدعي ان له مالا اذ ثبت ذلك بالبيئته ومما كان القول قول عليه بحسبه شهرين
 او ثلاثة ثم يسال عنه هذه عبارته وذكر في المحيط واما منى بحسبه فانما يجب اذا عرف
 القاضي يسيان من قبل انه وجب له من ماله ما هو مال كتمن متاع او بدل قرض حتى ثبت
 يسيان ما دخل في ملكه وزد له كتمن محمد بحسبه لانه موسر اشع عن انما ما عليه وان
 اخلفا وزعم الطالب انه موسر وزعم المطلوب انه معسر ذكر الحضا في ادب الفضل
 القول قول المطلوب لان العتة اصل في دم فالمدون متمسك بالاصل الطالب يدعي
 امر اغراضا فيكون القول قول المطلوب وذكر في المبسوط القول قول الطالب لانه
 متمسك بما هو ثابت بالاصل فانما هما وهو اليسار متى ما عرف يسيان من قبل
 او وجب الدين عما هو مطلوب والمطلوب يدعي امر احداثا وهو هلاك المال فيكون القول
 لمن تمسك بالاصل واما اذا وجب الدين له عما ليس به كالمهر وبدل الكلع وغيرها فقد
 المطلوب انا معسر وقال الطالب هو موسر فالقول قول المطلوب في ظاهر الرواية فانه ذكر

النعمة سقطت بالموت لا ساو

ادخلنا الزوج في اليسار والاعسار
قال القول للزوج في الاعسار

في النكاح لو اختلف الزوجان فقال الزوج انا معسر وعلى نفقة المعسر وقال المرأة
بل انت موسر وعليك نفقة الموسر قال القول قول الزوج ونحوه العناق عبد بن شريك
اعنفه احداهما وقال المعسر انا معسر لا سبيل لك علي وقال الساكنة انت موسر ولي اهلك
قال القول قول المعسر وذكر في الكفالة اذا مات المالك عليه فقال الطالب مات فلان عاد
الدين لك وقال المولى موسر قال القول قول الطالب وروى عن ابي حنيفة في النواذر القول
قول الطالب في دعوى الاعسار وبه شأخرا المطالبة الى وقت اليسار لمعني دعوى
الاجل ولو ادعى المطلوب اجلا في هذه الدوى وانكر الطالب القول قول الطالب فكذلك هذا
وجه ظاهر الرداء ان المطلوب يتمسك بالاصل وهو الاقرار فانه اصل في ادعى والغنى عارض
فكان الطالب مدعى امر عارضا والمطلوب يتمسك بالاصل فيكون القول قوله خلافاً لدعوى
الاجل لان الاجل لا يثبت الا بالشرط والشرط امر عارض فكان مدعى الاجل مدعى امر عارضا
ودعوى الاعسار وان كان مدعى دعوى الاجل الا انه ثبت من غير شرط وكان منزله دعوى
الاجل في الكفالة لما كان يثبت في حق الكفيل من غير شرط فان القول قول مدعى الاجل كذلك
هذا من شأن الموطأ وذكر فاضل خايرة الفتاوى ما صورته فان قال الطالب موسر
فادعى على الفضا وقال المدون انا معسر سئلوا فيه قال بعضهم القول قول المدون انه معسر
وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدها هو مال كالفرس ونحوه السبع قال القول قول مدعى اليسار
يروى ذلك عن ابي حنيفة وعليه الفتوى لان قدرته كانت ثابتة بالبدل فلا يثبت قوله
في زوال ملكه العدة وان لم يكن الدين بدها هو مال كان القول قول المدون والذي يوجب

لو ادعى في المهر والخلول قال القول
قول الطالب ما اكول

سأنا عليه الدعوى في الفرويقين
مدعى اليسار ومدعى الاعسار

هذا القول مسلطان احدهما احد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وادعى انه معسر كان القول
فيه قوله بان الضمان وجب بدها على اليسار والاصل في الادعى هو العسر والثانية المرأة
اذا جلبت نفقة الموسر من الزوج يدعى العسر كان القول قول الزوج وقال بعضهم
كلما وجب معقداً يثبت فيه قول المدون انه معسر ان لم يكن في كيد بدها هو مال كما لا
وذكر في ادب القاضي المضاف وان جلب المدون من القاضي ان سأل المدعى هل له مال
يساله بالاجماع فان سأل المدون وسأل القاضي من المدعى وزعم المدعى انه موسر
وزعم المدون انه معسر جعل القول قول المدون لان العسر اصل في ادعى المدون
يتمسك بالاصل وصاحب الدين يدعى امر عارضا فيكون القول قول المدون وقال بعضهم
ان كان الدين من لا غنى مال كشيء شائع او مدخل فربما يكون القول قول المدعى وان كان الدين وجب
بدها على اليسار يكون القول قول المدعى عليه لانه اذا وجب بدها هو مال فقد عرفت
قدرته على وفا الدين بما دخل في ملكه وزوال ذلك محتمل واذا وجب على اليسار لا يعرف قدرته
على قضا الدين فتبقى متمسكاً بالاصل انه معسر والذي يوجب هذا المصل مسلطان احدهما
نصر في كتاب النكاح ان المرأة اذا ادعت على زوجها انه موسر وادعت نفقة الموسر
وزعم الزوج انه معسر وعليه نفقة المعسر جعل القول قول الزوج لان السبب الذي
وجبت النفقة دنا في ذمته لم يدخل في ملكه شيء يصير به قادراً على قضا الدين فتبقى متمسكاً
بالاصل والثانية نصر في كتاب العناق ان احد الشريكين اذا اعتق العبد المشترك وزعم
انه معسر كان القول قوله لان هذا ضمان وجب بسبب لم يدخل في ملكه بذلك السبب شيء ثم

هذا القول

صاحب الكتاب نسب هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف والقاضي المنطبي الى ابي حنيفة
 نسبة الى ابي حنيفة والحمد لله الذي قال بعضهم ان كان المراد من قوله تعالى
 كان له من الزميه حكما لا يما شقة فقد قال قول المرون لان الظاهر من حال الانسان ان لا يشرع
 في امر لا يقدر عليه وان لا يلتزم ما لا يوافقه له به وهذا القول يوجب التسوية بينهما اذا ثبت ذلك
 بكونهما هو مال او لم يثبت بكونهما هو مال وفرد هذا التاويل من مسلة النفقة ومن مثله
 الحق ويترجم ما قال ذلك ليس يدين له نفقته فان النفقة تسقط بالموت وثمان العوي كذا
 على قوله ابي حنيفة ونسب سمس الاية الرخي هذا القول الى ابي حنيفة والحمد لله الذي قال بعضهم كمال الذي
 ان كان عليه زى الففر كان القول قول المرون ان كان عليه زى الاغنيا كان القول قول المرون
 لان ذلك علامة الغنى الا في حق العلية والفقراء ونسب الشيخ الامام سمس الاية ابو محمد عبد العزيز
 من احمد الخوا ان هذا القول الى الغنية ابي حنيفة والحمد لله الذي فعل هذا القول ان كان على المرون
 زى الففر وقد ادعى المدعى انه غير زيه وان عليه زى الاغنيا قبل ان يحضر مجلس القاضي فان
 القاضي يسأله البينة فان اقام البينة على ذلك سمع القاضي وجعل القول قوله وان لم يكن
 الاقامة حكم زيه المحال وجعل القول قول المرون ثم كلامه وذكر في الكافي شرح الواقي
 واذا ثبت الحق عند القاضي وطلب صاحب الحق جسر غريمه لم يجعل بحسبه وامر بدفع ما عليه
 فان ابي حنيفة في كل دين لزومه بدلا عن مال حصل في دين كالثمن والضرر والزمه بعد
 كالمهر المعجل واكتفاه لثبوت امانة غناه في هذين الموضوعين اما في الاول فلانه قد ظهر
 ما دخل في حكمه وزواله كمثل ما في الثاني فلان التزامه باختيار دليل ساره اذا نظر

الغنية

ظهور زى الاغنيا والفقراء
 الا في حق العلية والفقراء

كان

انه لا يلتزم الا ما قدر على دفعه اذ اياه وما اذا جلبت لمرة المرون من المهر وما دخل
 به في القول للزوج في عسرة لانه لا دلالة هنا على القدر ولا بحسبه في غير ذلك ان
 ادعى القدر الا ان ثبت غريمه ان له ما لا يفي بحسبه بما راي لانه لم يوجد امان غناه والاصل
 في الادعى العسرة فكون القول لمن عليه وعلى المدعى اثبات غناه وذكر الحنفية في القول
 للمرون في جميع ذلك لانه متمسك بالاصل وهو العسرة ورب المرون يدعى امر عارضا
 وقيل ان كان المرون جب عارضا فالقول للمرون ان كان له من بدلا عما ليس مال فالقول
 للمرون عليه وما يود هذا القول سلتان وذكر المستنير هذه عبارة وذكر في
 حساب المرون السعفا في شربه للهداية ما صورته قال قوله فان امتنع بحسبه في كل
 دين لزومه بدلا عن مال حصل في دين الى اخره اعلم ان هذا اخذت العلماء على اقوال خمسة
 بيان ذلك ما ذكره في الخيرة في الفصل التاسع من ادب القاضي وما ذكره الصدر
 الشهيد في شرح ادب القاضي من باب الجسر واذا حار رجل برجل الى القاضي واثبت
 عليه ما له ببينة او اقر الرجل به وقال المدعى انه مرسد وطلب من القاضي ان يحسمه وقال
 المحلوب لابل انا معسر فقد اخلت الروايات فيه قال الحنفية وهو رواية عن اصحابنا
 ان القول قول المرون لانه متمسك بالاصل من القرض اصل بني ادم فانه يولد له مال
 له وصاحب له من يدعى امر عارضا والتمسك بالاصل اجب حتى يظهر خلافه كان القول قول
 المرون مع المهر وهو اختيار ابي عبد الله البايع وهو رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف ان كل دين
 مال كثر البياعات والقرض والقول قول المدعى لانه عرف دخوله في ملكه وزواله عن ملكه

حكم المهر المورث اذا اخلت

محمّل كان القول فيه المدعى وكل من لم يكن أصله مال كالمهر وبدل الكلع وما أشبه ذلك
فالقول فيه قول المدعى عليه لأنه لم يدخل شيء من ملكه ولم يعرف قدرته على قضاء الدين فمضى
متمسكاً بالأصل وهو العسر فكان القول قوله وقال بعضهم ما كان سبيله سبيل البر
والصلة فالقول فيه قول المدعى عليه أنه معسر كما في نفقة المحارم وما أشبه ذلك فمضى
سوي ذلك فالقول قول المدعى وقال بعضهم كل دين لزمه معاقبة فالقول قول المدعى وكل
دين لزمه حكماً لا بما شاع العقد فالقول قول المدعى لأن الظاهر من حال الإنسان أن
يشترع في أموره لا يفكر عليه ولا يلتزم ما لا يوافق له به وهذا القول موجب للتسوية بين ما
أثبت ذلك بدلائل هو مال أو لم يكن بدلائل هو مال وفاق هذا الغالب من صفة النفقة
وإلّا العسر ومن غيرهما قال ذلك ليس يدين على الحقيقة بل كان ذلك صله حتى سقطت
النفقات بالموت وكذلك ضمان المعضن صله على قول أبي حنيفة وقال القفيصة البهي والقول
الخامس حكم الزى والهبة أن كان عليه زى القفر كان القول قول المدعى وإن كان عليه زى
الاغتيا كان القول قول المدعى أنه مؤسر إلا في أهل العلم والأشراف كالعلوية والعاشية
فأنهم كلهم للبائس مع حاجتهم حتى لا يذهب مأ وجههم فلا يكون لزي فيهم دليل على
البسار وحكمهم الزى فهم دليل على البسار مذهب في الشرع حتى حكم الزى في باب الزكاة
في جواز الصرف أن من رأى عليه زى القفر فأن ادعى الطالب أنه مدان عليه زى غنيا
ولكن غير زيه حين حضر مجلس الحكم فأن القاضي يسأله البيعة فإن أقام البيعة سعى منه
وكان القول قوله وإن لم يتم بينه حكم زيه في الحال فيكون القول قول المدعى بالمرءة

حكم الزى في باب الزكاة حنيفة

دون بوجه من العادة جرت بتسليم المعجل فكان إقامه على النكاح دليلاً على قدرته
على تسليم المعجل فبعد ذلك لا تسع دعواه أنه لا يفكر على تسليم المعجل وقد ذكر الامام
النعماني وذكر في النكاح كبس المهر وذكر الزوى أنه أراد به المعجل لأن العادة في
النكاح أن لا يقدم عليه من لا وفا عنده بالمعجل وقوله ولا يحبسها فما سوى ذلك كضمان
المغضوب وأثر الحناية وقوله لأنه لم توجد دلالة اليأس من قبل المستثنى وهو
قوله ولا يحبسها فما سوى ذلك ثم ههنا ذكر قول من قبل قوله من بالدين والمدىون
في الموضوعين ذكر أيضاً قبول بينة المدعى إذا أقام بينة أن للمدىون ما لا يقول إلا أن
يشترع عنده ما لا يوافق الوجه الثالث وهو ما إذا أقام البيعة على ما ادعىها فمضى
الدين على اليسر والمدىون على العسر فبينه من قبل ذكر في الدين بينة بالدين
أولى وروى أن القول لمن عليه الدين في جميع ذلك ويدخل تحته ثلث البيع والقرض وغيرها
هذه عبارته وذكرنا في الشرح في حاشيته على الهداية ما صورته قوله فما سوى ذلك
مثل ضمان المغضوب وأثر الحناية وبدل الكتابة وضمان عتاق الجدة المشرك ونفقة
الزوجات وذكر الشيخ حمزة الدين الضرير في حاشيته على الهداية ما صورته المراد بالمهر
معجله لأن العادة جرت بتسليم المعجل فلا يقبل قوله أي أنه فخر ما في الموجل القول
قول المدعى عليه لأن الأصل العسر وقوله فما سوى ذلك وهو ما سوى المذكور وهو مثل
عوض الغصب وأثر الحناية وقوله القول لمن علمه في جميع ذلك أي في المهر وبدل الكلع
وفي سائر الصور القول لمن عليه في رواية وفي رواية القول قوله أي للمدىون الإقامة

حكم ضمان المغضوب وأثر الحناية

حكم تعارض بينة اليأس والاعتبار

هذا القول الى ابي حنيفة وابي يوسف ونسبه الاسبيج الى الفقيه ابي جعفر وقال
بعضهم ان لزم الدين بغيره باشره فالقول قول الدين وان لم يجره حكما لا مباشرة عنه فالقول
قول المدعي ونسب السرخسي هذا القول الى الفقيه ابي جعفر وقال القاضي في الدين
الفتوي على انه ان كان الدين وجب بدله عما هو مال فالقول قول مدعي اليسار وان وجد لا
عما ليس مال فان وجب بغيره باشره باختياره فكذا لو وجد دليل اليسار وهو المباد
واللزائم الدين باختياره والا فالقول قول مدعي اليسار لعدم دليل اليسار ثم كلامه
قلت فتمررنا من هذه النقول كلها ان المذهب لم يفتي به ان القول فيما لزم الدين
ببدل هو مال او بغيره باختياره قول المدعي قول الدين ولا يلتزم في ما قاله القاضي
ولا يفتي به لانه مد فوج بما ذكرناه من الدليل وما نقل من الرواية فانما نقلناه ان هذا روي
عن ابي حنيفة وابي يوسف وكفي بما حجه في التثنية من غير ظهور الدليل فكيف يكون مع ظهور
الدليل حكلي والدي نخذ الله تعالى برحمته واعلى درجته في حجة ان اذرعوا الى
القضاة بقرائن وكائن ولا يثبت سنة واحدة كان قبل الدين في الكل وتقول الاصل هو التفر
وهذا خطأ منه وبعده فانه ما كان يعرف الذهب ولا سكر بل هو المذهب اشتغا
حتى نقل اهل زمانه كانوا يسمونه الفقيه المغلوب فالقول ما قاله ابو حنيفة وابي يوسف اعني
مرجحة التفصيل كما تقدم نقله عنهما فليعلم ثبوتها ويشعر على القاضي اذا
ادعى عند ربه الدين على الدين واعرف له به او قامت به بينه والمدعي يقول لانا في
معران القاضي لا يعمل بحسبه بل يساله عن سبب هذا الدين فان قال انه بدل في مال

مناقشة مع الخصم

مناقشة مع الازهر

اختيار

باختياره يعتقد وهو غير بحسبه وطائفة وان قال انه مرسى وطالب بحسبه بحسبه فان
قال المدعي هو يعلم اني معسر واساله عن ذلك فان القاضي يعيد عليه القول فان اجاب
بالشدة في طائفة وان امك فان قال المطلوب حلقه انه ما يعلم اني معسر بحسبه القاضي
الى ذلك وحلفه انه ما يعلم اعسان فان حلف بحسبه في دينه وطالب الجسر وان
سئل عن الدين لا بحسبه وطائفة وان قال المدعي ان الدين لزم من غير عقد ولا بدل
مال فساله الحاكم عما ذكره فانه قال انه بدل الكحل او بدل التوتة وجهه نصيب ربه
او مرجحه غضب مال متقم للدين وقد كفل ومن جهة نفقة الزوج او نفقة الاقارب
او من جهة ارش جنابة او مرجحه صلح عن دم عدا او مرجحه بدل الكناية او مرجحه بغيره
مهر فنهج بوضعه قبل المدخل فان صدقه المدعي على ذلك فالقول قول الدين مع لم يثبت
في النكاح والعسر وان كذبه المدعي وقال انه مرجحه شر منافع فاعلم ان هذه الصورة
ما ذكره الاصحاب ويستغنى عن كون القول في قول الدين الا ان يثبت ربه الدين بينه
الدين من شر منافع فكون القول بغيره قوله وبحسبه وقوله بدل الكحل مضاه الفدر لذلك
وقع قطع الرجل امراته عليه وهو اما ان يكون في ذمة المرأة المملوكة او في ذمة اجنبي
فاذا ادعى الزوج على المرأة ان كانت اخلت منه على شيء ذمها او على الاجنبي ان
كان اخلت وقع على شيء ذمته واعرف المرأة ان الاجنبي بذلك كقول المرأة انا فقيرة او
معسرة او قال اجنبي كذا وقال الزوج لا بدل لهما غنيان فان التولية كذا قول المرأة
والاجنبي مع البذل لا قول الزوج واخطا صاحب المختار في هذه الصورة في نقل الحكم

ادان المدعي عن علم المدعي
والا فان المدعي لم يثبت على المدعي

ادان المدعي عن علم المدعي
عقد وابدل مال واراد ان يثبت
فان صدقه المدعي القول قول المدعي
بينه في النكاح والعسر وان كذبه المدعي
بينه فسد على ان يكون القول قول المدعي

سار بدل الكحل

مناقشة مع صاحب المختار

اكمل فانه جعله مع من لم يمتع والغرض من قوله فيه ان القول فيه قول ربي لا قول له بون
 فلا يلتفت الى ما قاله وانما ذكرنا كلامه في هذه المسئلة لاجل ان عليه على هذا وانه خطأ
 لا يجهل به وقد قلنا فيما تقدم من نقل من البحر المحيط واخلاف العلماء كالطحاوي والسفناوي
 والمحيط وشرح الهداية لا يذكرون ما كان الفقه من جهة المعنى فالتكلم ليس ببدل عن مال بل يضع
 الحق ليس مال قطعا ولا عقد السكاح عند ما دله مال بل مبادله ما ليس ببيع وفي
 المهر فصار فيه من المعجل والمرجل وجعلوا الزنا الموجل القول قول الزوج في المهر ولا
 قول المرأة وان كان العقد انما وقع على المجموع فكيف يكون بدل اكمل ان في منه وقولهم ابدل
 الغرض معناه ان العبد اذا كان من شرا بدين فاعقده احرارها لغرض احرار صاحبها واخر الشرا
 الذي لم يغير تغير الذي اعتق وادعى عليه عند القاضي فاعترف بالا غنا وادعى فيه
 بينه فادعرائه وقد فقال الشرا الذي لم يعتق انه غني فان القول في هذا القول لا يعتق
 مع يمينه ولا يكسر اذا صلف قال في الهداية وفي غنا العبد المذكر القول لهعتق بكسرنا
 والعلة فيه كونه ليس بدين مطلق حتى يسقط بالموت عند ارضيته وعلى قاضي خان فبان
 الغنا وجب بدلا عما ليس بمال وفيه وفي تعديل الهداية نظرهما النظر الذي في كلام الهداية
 فهو كونه يسقط بالموت عند ارضيته وينبغي ان لا يسقط قيا على بقية الحق وقواما
 النظر الذي في تعديل قاضي خان فهو في قوله ان الغنا هنا وجب بدلا عما ليس بمال وليس له
 بل وجب بدلا عما كان ملكه شره في العبد وهو مال بدين حوازيه من اجنبي وشره
 وبدل حوازيه عنه ولا غنا في المملوك فان اراد مال ما يمتول به وما فيه فونيفته

عوم

سان بدل العن

سان بدل الغنر بقط بالموت

مناقته مع قاضي خان وصاحب الهداية

كما هو الازكاة

كما هو الازكاة فمنه فغرض عليه في الاموال التي لا زكاة فيها واذا تلفت بضم ولا يسقط الغنا
 فيها اصلا وان اراد ما هو اعلم من ذلك فيشكل عليه ما قلناه من ان نصف من العبد المذكر
 كان مملوكا للشرا ملكا صحيحا تاما ببيعته وتصرف فيه كل تصرفات المالكين وقولهم وحيان
 المصوب معناه اذا اعترف بالغصب وقال انه فقر وقال المصوب منه انه مو سر
 وتصادق على الهلاك او جسر على العلم بالهلاك فان القول قول الغاصب في العسرة
 لا قول المصوب منه هكذا ذكر السفناوي وتاج الشريعة وحسد الدين الضمير فبان ان
 عنهم وفيه نظر ايضا وينبغي ان لا يكون القول قول الغاصب منه بل مال حصل به يد يفتي
 كسائر الذين التي هي من ثمان البياعات او الفروض كد امثلة المتلفات ينبغي ان يكون
 مثل مثله الغصب وكما باننا انما قلنا في ثمان البياعات والفروض ان القول قول
 الدعي لان الدعي عليه اعترف بالغني بدخول ذلك في ملكه ويدعي امرأ حادئا وهو زوجه
 وان الدعي متمسكا بالاصل فيكون القول قوله ولا كذلك مثله الغصب والمتلفات
 لان الدعي عليه لم يعرف باليسار ولا ثبت غناه بدخول شيء في ملكه بل على حال لان
 الغصب لا يحصل به الغني ولا يحصل بالمال المتلف فكان الدعي عليه متمسكا بالاصل
 وهو العسرة فيكون القول قوله وهذا كتاب ايضا عن قاضي الاعناق كانه مثله المتلفات
 لا غير وما استشكله من قول ابي حنيفة انه يسقط بالموت وسكة الغصب وقوله
 في يوم الجمعة حادي عدي ذي الحجة سنة اربع وخمسين مائة ولم يقع عندي قبل ذلك
 من اول من اشترى للحكم وادعت الحكم فاعترف على قول الغاصب كما نقله الاشياخ وذكره بعده

سان ضمان المصوب

سان قولهم ومعه الزوجه
والافارب

مصادق الغصب منه والغاصب على هلاك الاعيان الغصب به وعلى الغنة المكون وقولهم
ونفقة الزوجات والافارب معناه اذا انقضت الزوجه مع الرجل كل يوم على نفقة وير
وشرافيا عليها فمضت من بعد ذلك فادعت المرأة عليه عند القاضي وطالبته بذلك
التي من النفقة المفروضة وصدها على ذلك وقال اني فقير فالتفت اليه وهو سرفا لقول
قول الزوج مع يمينه ولا يجسر اذا حلف انه فقير معسر عن هذا المذهب منه فان قامت
المرأة بينه مانه موسر وطلبت حقه جتسه ونفقات الافارب يجب ان يكون صورة
ان القرب فرض على نفسه لقربه في كل يوم شيئا معلوما واذن الاستدانة والاتفاق
والرجوع عليه فاستدل ان القريب المفروض له وانفق ثم ادعى على الفاضل بذلك القدر
المستدان عليه فقال الفاضل اننا فقير وقال المدين ان المفروض له هو موسر فاقول قول
الفاضل وكذا لو امتنع ففرض عليه القاضي واذن بالاستدانة واستدان وانفق واقر عليه
فقال انا فترجى ان يكون القول قوله وكذا يجب ان يكون نفقة الزوجه اذ فرض القاضي
امتناع الزوج من الفرض وانما ذلك يجب ان يكون كذا لا في ثلثه على وجه النفقة فان لم
اراه اذكر هذا التصور ولا بسط مثل ما بسطته وقولهم وارث الحيات معناه اذا جني
عليه جنائية وجب فيها المال واذا جني على الجاني وصدة على الجنانة او قات ابينه فاوثر
الجاني انه فقير وقال المجني عليه انه موسر فاقول قول الجاني وقولهم اوصي عن زوج العمد معناه انه
لو قتل مورثه عدا نصا له على ما فادعراه فتركون القول قول الثاني ذلك لانه ليس له
عن مال وما صرح هذه الصورة احد من فقهاء عنهم سوى الطحاوي في اختلاف الفقهاء

سان قولهم ارث الحيات

سان الصديق والمهر

صحيح موافق للنوع ودخلت قولهم عما ليس بال وقولهم اخرج منه بدل الكتابين
الصوت ما ذكره اخرج من سوي نافع الشرع ولا يحتاج اليه لان الكتاب لا يجسر بدل
الكتابة لموله بالاتفاق وفي دين سوي بدل الكتاب فيه خلاف والفتوى على انه
لا يجسر فيه ايضا وقولهم او المهر المهر معناه ان الرجل اذا تزوج امرأة على مهر سلفه
مثلا الف درهم ولم يذكر فيه شيئا مولا فانه يكون طاهرا الى البلوغ الذي هم
فان تعارفوا بتعجيل كل الالف قبل الدخول فكون للمرأة ان تمنع نفسها حتى يتخير كل
الالف ويكون القول لها في قدرته على الالف لمجموعها ولا يسع قوله انه معسر وان تعارفوا
بتعجيل البعض منه قبل الدخول كمالا فطالبت بذلك المعجل عند القاضي فقال اني
فقر لا يقبل منه والقول للمرأة وان دفع المعجل ثم دخل فطالبت ببقية المهر فقال انا
فقر فعالت هي هو موسر فاقول قول الزوج في هذه الصورة وهكذا هذا معنى قوله
صاحب الهداية والمراد بالمهر معجلا ومن موجهه والشئ حافظ الذي قد مال المهر المعجل
والسبح حمد الله ان اشار الى هذا القول لان العرف ما جرى على تعجيل المعجل فعلمنا
ان مرادهم الموصل الذي مرجعه العرف لا الموصل الذي شرط في اصل الصديق والنفقة
وقد العدة ومثل هذا قالوا في المهر المهر المهر مع نفسه حتى تاتى المهر ونفقة المهر
من البلد وقال صاحب الهداية والمراد ما تعارفوا بتعجيله ولو كان التاجيل نصا في
البعض لا نفق الحكم لانه اذا حل الاجل وطالبت به وقال انا فقر كان القول قوله فالحل
ان الاجل على قسمين باجبل من العرف وهو قولهم في الاصدقه ومن وجها على القول

سان بدل الكتابين

الفتوى على ان المطالب لا يجسر

سان ان اصدقه النسوان
يعتبر فقره في البلد

للمرأة ان تمنع نفسها حتى ياتي المهر
ونفقة ان يخرجها من البلد

محل لها من ذلك قبل الدخول في خمس مائة مثلاً أو بنزلها عليه بعد ذلك خمس مائة مثلاً
 ففي هذه الصور أقول إذا دفع اليه الخمس مائة التي قبل الدخول ثم دخل فطالبته بخمس مائة
 الأخرى وقال أنا فمكون القول قوله ونأجيل دطر بن النشمي على الأجل كما إذا تزوجها
 على الف درهم من خمس مائة حاله والساقى يوصل إلى سنة مثلاً وقال في الصداق أو جعل
 لها قبل الدخول في الخمس مائة إلى حاله فدخل بعد ما قبضت الحال ثم ادعت عليه بخمس مائة
 الموجهة إلى سنة يكون القول قوله فلا فرق بين أننا جيل الذي شرط من العرف أو من طريق
 النقص فلو كان المهر كله حالاً ولم يشترط منه تعجيل شيء هل يكون كله منزله المجل
 معنى أن القول لا يسري قولها أم لا الظاهر أنه ينبغي أن ينظر إلى المرأة وإلى هذا المهر وكم
 يكون المتعارف تعجيله منه هذه المرأة فإذا ثبت ذلك يكون ما حكم العرف معجلاً القول
 فيه قول المرأة وما عدى ذلك القول فيه قول الزوج قياساً على ما قالوا في منع نفسيه
 حتى يأخذ مهره لم يمينوا قدر المجل منه أنه ينظر إلى المرأة كما قلنا ويجعل المعرف كالمتزوج
 ولا يقال إن أفراده على النكاح على هذا الوجه دليل قدرته على المجموع فلا يكون القول
 قوله فيه كما قلنا نقول نحن إنما نخشى هذا في بلد من بلد حتى لا يفرج بيننا وبينها
 أما في بلد من بلد العادة فيها تعجيل الكل فلا وقد بينهما عليه فيما جاز العرف في تعجيل البعض
 وسكنت عرف في الصداق كان منزلة اشتراطه كالزواج من قول لما علمت أن العرف قد
 جازي هذا سكنت عرفاً في شرط شيئاً معيناً وهو كلام معتبر والظاهر صدقه وكب قبوله
 كما لو بايعا ثوباً بالسوق وعرفهم في بيع مثل ذلك أنه يوضع شرطاً في وفاته والخلقوا

القول بالسبب ما لا يشترط

القول بخلافه كما لا يشترط
 في قول القدر

البيع من غير ذلك الأجل فإن الحكم أنه لا يشترط في ذلك السوق وهذا كله يوضع من قول العرف
 كما لا يشترط وهذه الصور واقعاً خلاف ما تقدم من الصور في الاعتناء بحفظها والأصفا
 اليه والحاصل أن حكمة الصور لا بد من عتق وهو الذي يكون القول قول الزوج في
 أنه فقروا هي التي فهم من قول صاحب الهدية ولا يجسه فيما سوى ذلك من هذه الصور
 المهدونة وهي بدل الخلع بدل عتق نصيب الشريك بدل المصوب نفقة الزوج
 نفقة الأقارب أو رأس الجنائيات بدل دم العبد ما نأخذ من المهر بعد الدخول
 بدل المثلقات والله أعلم ومعنى أن لا يدخل في هذه الصور بدل الكتاب لما قلنا قد
 نظم هذه الصور في أربعة أبيات في كتابي القواعد الغريبة المنظومة وهي هذه
 القول بالاعتسار قال يفضل من عليه الحق ما نأخذوا
 في بدل الخلع كذا النفقة لها والحال غير تفرقه
 ضمان أعتاق وارث فاعرف والصلح عن عذر ضمان المثلث
 موجد المهر وزد كتابه ونحوه وفقت للأصابع

٢٢

مسألة ذكر قدر مدة الحبس في الحقوق الشرعية وسماع البينة بالاعتسار

ومل يشترط لسماعها حضور الدعوى لا بد من سماع قبل الحبس أم لا وعرف العلام في
 ذلك كله ذكر في الهدية فيما كان القول قول الدعي له مالا أو بنتاً ذكر بالبينة فما كان
 القول فيه قول من عليه بحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه بالحبس لظهور حكمه في الحال
 وإنما بحبسه مدة ليظهر ماله لو كان مخفيه فلا بد أن يشترط في تنفيذ هذه النية فقدرنا

فبسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما لا يشترط في سماع البينة بالاعتسار
 من حبسها لا يشترط لسماعها حضور الدعوى لا بد من سماع قبل الحبس أم لا وعرف العلام في ذلك كله
 ذكر في الهدية فيما كان القول قول الدعي له مالا أو بنتاً ذكر بالبينة فما كان القول فيه قول من عليه
 بحبسه شهرين أو ثلاثة ثم يسأل عنه بالحبس لظهور حكمه في الحال وإنما بحبسه مدة ليظهر ماله لو كان
 مخفيه فلا بد أن يشترط في تنفيذ هذه النية فقدرنا

لا يحسن الزعم الا بطريق البر

تقدم رجل جلا الى القاضي فبثله عليه مال اما ما قرارا وبينه فالتقى لا يحسن
مالم يطلب له من صبيته عندنا وقال شريح يحسنه واختلفوا في تقديره الجبر والصحة
ان هذا ليس بتقدير لازم بل قال بعضهم انه في احدى الروايات قبل ان كان يعنى
الامام ابو بكر محمد بن الفضل وكان يقول له رواية في الباب لا تكفي في ردوله لا قبل
عليه صاحب الكتاب في خراب الباب وانه كان يعنى عامة الناس وهو الصحيح فان اخبر
المرء عليه من بعد الجبر قبل هذا الوقت لا يرد كونه بالعدم فهو وانه قد عدا القاضي
قال صاحب الكتاب قبل القاضي ذلك واخرجه من الجبر فليس وهذا لا يشك على احد
الروايات اما على الرواية الاخرى قال مشايخنا هذا اذا لم يكن حال الرجل مشكلا اما
اذا كان لا قبل قبل مضي تلك الدقة فاذا مضت تلك الدقة واخرج القاضي الى معرفة
حاله رجع الى منزله به معرفته به وعلم بحاله واعلم الناس بحاله جيرانه واهل محله فسال
الثقات من جيرانه واحدا فانه لا زال الفساق يكذبون بالحق حتى قال له هو لا يعرف
ان له مال فله القاضي واخرجه من الجبر ولو ان رجلا صبر عن بيعه بماله ثم غاب فسال
القاضي عن المجهول عن المجهول فوجد معه ما قال باخر منه كفيلا وكل سبيل يريد به اذا
مضت الدقة وسال القاضي عن حاله فوجد مفلسا اما كل سبيل لانه ربما يغيب الخياط
وكتفى نفسه ويريد به ان يطول صبيته فيشفر داما ما خد منه كفيلا لانه لو كان له غيره
حاضرا كان له حوالا لازمه بعد ما خلى القاضي سبيله نظر المرء فاذا كان غايبا يروى
منه كفيلا ايضا نظر المرء في ذكره في الغيبة فلا عن ط اذا قامت البيعة في الناس المجهول

اذا صبر رجل غيبه على مال ثم غاب

لا يشترط

لا يشترط سماعها حضور رب الدين لكنه ان كان حاضرا او وكيله فالقاضي بطريقه
وان لم يكن حاضرا وطريقه يكون ذلك مثله فان غاب رب الدين ظهر اعسار دينه
اخذه منه كفيلا وخلاه الحلقة ابو يوسف في رواية ابن سماعه وفي ادب القاضي فان غاب
ومضت من الافلام فقام المجهول بينة على افلاسه وسال القاضي عنه فوجد مفلسا خلاه
لكميل ولا يشترط حضور المحرم وفي **ص** اذا لم يد المجهول كفيلا اهل على القاضي سبيله قال لا
بد من الكفيل قل فمحرر لنا من هذا كله ان من الجبر اختلفت الروايات في
تقديره فروي محمد بن ابي حنيفة انه مفد من بشير بن زناد وروي الحسن بن زناد عن
حنيفة انه مفد من اربعة اشهر الى ستة اشهر وروي علي بن ابي ريان مفد من بشير واحد
واثنان صا بار الصبي من ذلك انه مفد من الراجي القاضي كافي من الفل عنهم
ومعنى هذا المفيد انه اذا قيل للقاضي انه مفد عن مائة دينار عنه وان كانت مائة
الجبر وروى الشريفي ان وقع عند القاضي من العلم انه مفد وقد مضى عليه في الجبر
سنة اشهر لا يفد عنه وهذا معنى قول صاحب الهداية لا خلاف لاصحابنا في
وطرئ معدفة القاضي الحال فيه ان يسال من جيرانه واحدا فانه عرف حاله وماله فان
اخرجه بذلك واحد منه عرف فاسق انه مفد على سبيله هذا على ما نص عليه في الخلاصة
كما تقدم من قوله انما يسال عنه الثقات والواحد يكفي فاشتهرنا من هذه العيان من
قول القاضي خازن دون الفساق ان المجهول يكتفي في هذا الان في مقابلة القاضي المستور
والعدل وهذا ليست بشيء لانهم نصوا على انه لا يشترط من المجهول ان يكون العدل

المؤثر يكتفي بتوهم الحال

قولوا ان الله علم ان ما كنتم تكتمون
انما نسئلكم ان تكونوا تعلمون انكم كنتم تعلمون
كمن سكره عاكف النظم من حيث الصلوة والجمعة
قالوا اللهم اكسرهم من هذا ان اكسرهم من هذا ان اكسرهم من هذا

ذكر الاشياء المشتركة في العهد

کشفیه آلاء الرحمن فریدگار

مناقشة مع الزيلعي

[illegible]

قبله وان لم يكن موافقا بمعنى ان القاضي رأى له في هذا الوقت في حال هذا المحبر لا
 مرجعه العتة ولا اليسرة فيشرط ان يكون المحبر بالعتة عدلا كما قالوا في الاخبار
 بالعدل عن الوكيل فانه بالاجماع اذا اخبر الوكيل فاستوفى بالعدل وصدقه الوكيل
 فيما اخرج به من العدل انه معزول وانما استوضح هذا الكلام بمسألة العدل الوكيل
 من حيث ان السخفا فيقال في مسألة المحبر مع صورته ولا يحتاج الى لفظ انما
 اذا اخبره كذلك في وان اخرج بذلك ثمة عمل بقوله واخرجه من السجى والاثبات احوط
 لان ما سبيله سبيل الاخبار يكتفى فيه بقول الواحد كالاخبار بالثبوت والعدل
 واشياء ذلك فحول هذا من باب ما سبيله سبيل الاخبار وهذا كالتوثيق
 في انه اذا صدق القاضي الاخبار بالعدل ينقل فكذا ايضا اولى ان يكون ما ذكرناه
 من المستور اذا وافق اخبار راي القاضي ثبته واعلم ان هذا اما اذا
 لم يكن في الحال منازعه واما اذا كانت منازعه بين الطالب والمحبر قال الطائفة
 موسى وقال المحبر اني معسر لا بد من افامه البينة فان شهد شاهدان انه معسر سبيله
 ولا يكون هذا شرا من علي النفي فان الاعسار بعد اليسار امر حادث فكون شرا منه باس
 حادث لا بالنفي منه على هذا الشرح من الذين التفتوا في رحمة الله فامس واعلم
 ان الافراج لمضرة مع اخبار واحد محال المحبر لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز ان يقول
 هذا القاضي ثبت عندي انه فقر معسر ولا ينقل ثبوته الى فاضل اخر بل هذا مختص بهذا القاضي
 لكونه لما ابتلاه بالبحر وضمين عليه ولم يظم له مال وهو يقول اني فقر فالتفت الى حاله

اذا وقع نزاع بين الطالب والمدرس
في الدين والاعمال فلهذا البينة

الذي اراد ان يبارك امره
فسمع الله ان فيه

الافراج عن الممهورين باخبار ولده
لما كان من اب الشوت ولما قتل
الى قاض

الفقر فتايد تسلك المجرى بالفقر الذي هو الاصل لا يوجد وهو خبر بالذلة ومضيا وعدم ظهور
شي والجس من الظلم الحاصل منه منع اذ المحض عند الدعوى وطول الدية ليظهر له مال
فاذا مضت هذه الدية واخر من ثقتة انه لا مال له اخرج عنه ^{مما يقال لا}
اخر عليه بد من بعد ما اخرج من الجبس عند هذا القاضى من كوز هذه القاضى ان
محبسه ولا يكون منزلة ما لو ثبت اعسان باليمين الشرعية ام لا يجوز للقاضى ذلك ويجعل
اعسان هذا كالتأنيب باليمين ينبغي ان يكون الجواب فيه عمل التفصيل ان كان دعوى
هذه الدية الثاني عقيب خروجه من الجبس ولم تقض مدة تحمل حصول الغنى له لا يحبس
واما حضور المهر على سماع البينة بالاعتراف بعد الجبس على شرط ام لا فقد نصت الفقيه
والخلاصة فيما تقدم انه لا يثبت لكن ان كان زب الدية حاضرا لطلعه القاضى بعد قبيل
وان لم يكن حاضرا افرج عنه كقبيل النفس والى امرانه جعل هذه المنزلة اخبارا الواحد
اعنى من انه ليس بثبوت حتى لا يجوز نقله الى فاضل خرفان الثبوت انما يكون على وجه خصم
فرا د. بقوله اذا قامت البينة على افلاس المجرى الى اخره هو سوال الثاني عن عرق الكسوف
من حيث انه بعد مضى هذه الجبس وهذا الم يقل في الجواب بنبذ اعسان ومخرجه والمالك اطلعه
ولا يلزم من الاطلاق ثبوت الاعسان كما تقدم في اجاب الواحد على هذا الذي يجب ان كل
عمله كلام الزا هري وصاحب الخلاصة لا انه عمل على ان القاضى كوز له ان يثبت حبس
في غيبه غريمه وحكم به ورفع عنه الطرد وشغل ثبوته الى فاضل خرفان وهذا ما ينبغي ان يعنى
بغيبه وتضييع الزا هري على المجرى ولم يقل على افلاس المجرى بوجه محتمل هذا انما الاخبار

اذا اخرج على الغريم المخرج
من الجبس يقول واحد من الجبس
القاضى لهذا المخرج ولا يفرق تفصيل

القاضى اذا اطلق المجرى بغير
فجره بطل من ان خارجا او
تكميل التفتيش ان كان غيبا لا يكون
عنه ثبوت الا على وجه لا يلزم منه ذلك

كما المجرى بعد مضى من الجبس ليس على وجه الوجوب وانما هو احتياط حتى كان للقاضى
ان يطلقه بلا سوال وليس هذا من الجبس لو كان المراد الثبوت الشرعي لا استوى
الحال في المجرى وغيره وامسا تحرر مثله سماع البينة بالا عسار قبل الجبس
عما علم ان فيما تقدم نقله عن اصحاب قد ذكرنا دايما ان فدا وقد نقل قاضى خان
عن الامام ابن كرم محمد بن الفضل ان الصحيح انما يقبل ونقل في شرح ادب القاضى
للمخاض ان الصحيح انما لا يقبل وقاله وعلية عامة المشايخ واخبار قاضى خان
انه منقوض الى رأى القاضى فان رأى انه ليس يقبل وان علم انه وقع لا وكانه اراد
بقوله ليس انه يقول انما اعرف حقك وقصدى رضاك ولكن العذر جاني من حيث
اعسانى ولكن لا جرم في الصبر على الله وما يضيغ حقا على ويشدطف معه اذ
يقوله وقع انه يقول لوقعت في الجبس كذا دلة اما محصل كذا منى شي وانكر
فكذلك اخرت اخرج على رغم انك ونحو هذا الكلام مما محصل منه للسامع الا اذا
والحسان وفق القاضى كان والى رجه الله يقول ينبغي للقاضى اذا علم ان
بينة عدول مهمو دون العدل ينشرح صدر القاضى بهم وشق اليهم ان يقبل
البينة بالا عسار قبل الجبس وهذا حسن ايضا وعلى عليه فان حصر عدالة
ان مهر وتحريره في شتم رقة شفى الطعن عن الشهود واعسان انه كتمل ان يكون
له مال وتخفيه فان العدل المنحى لا يظهر من كذا لم يقض بالعلم بغيره واعسانه
كلا من حاله غي معروفة من الشهود ومحتاج الى تركيبة ولا يعلم القاضى تحريمه ولا

للقاضى ان يطلق المجرى بغير
مدة الجبس بلا سوال

بعض ما هو الفرق بين الغريم اللين
والغريم الوقع وما استندت على الله

اختيار المحنة فتمت حاج البينة
اذا كانوا عدولا لا اعتادوا بغير

صاحب الجهاد
وما ذكره من قوله ولما مات
البيد على أفلا قبل الميعاد

إذا جبر فمات له بينه
باعت وقيل له من سلا
من قبل الميعاد

في الصحيح

عم

التفصيل الكرم ما إذا كانت
بينه وبين غايته أو حضور
الحضرة أو من الغيبة

ديانته واعلم ان قول صاحب الجهاد ولو قامت البينة على أفلا قبل الميعاد
في رواية لا قبل في رواية أخرى وعلى الثانيه عامة المشايخ مراده بتركه وانه اعلم
في هذه المسئلة وهو سماع البينة بالاعتار قبل الجبر فان قوله قبل الميعاد بالاعتار
واللام فيه تقدم في كلامه مدة الجبر وما فيها من الاختلاف فيبقى صوت آخر وهو
انه اذا جبر فمات له بينه بالاعتار قبل الميعاد من سلا قبل الميعاد
من الجواب في هذه الصور من ان في الاختلاف الروايات ان يكون الجواب كذا سماعا
قبل الجبر وما لا قاضي خان قال فما تقدم نقله عنه وان اقام المردون بينه على اعتار
بعد الجبر في الروايات التي هي ولا قبل الا بعد معنى الامة وهو هذه الصورة
التي اشار اليها صاحب الجهاد ولم يذكر صاحب الجهاد في مسئلة سماع البينة بالاعتار
قبل الجبر وقد ذكر في غير ما تقدم فبقى ان يثبت صور سماع البينة بالاعتار قبل
الجبر وقد ذكرنا ان في روايته وما فيها من الاختلاف وصوت سماع البينة بالاعتار
بعد الجبر قبل معنى الامة المنقولة عن الأصحاب في ان في رواية أخرى وعامة المشايخ
على ان لا قبل والصوت الثالث سماع البينة بالاعتار بعد الجبر وصوت البينة
ففي خلاف وانه اعلم **بأنه لا يجوز ان يلزم الدعوى عليه المنكوك قبل النفس**
بنفس الدعوى قبل إقامة البينة أم لا أو بغير كلام الأصحاب في ذلك
ذكر في فتاوى قاضي خان اذا ادعى ولم تهم البينة وحده بل هي كغيره فهو على وجه
ان قال بينه غايته لا يكتله وان قال حضور في المصداقيان لا يكتله في الاستحسان

بعض

عنده اذا احضره من قبل
علا او اعوان الكرم او كلا على
الغايه او غير كرم من قبل
او لا من الغايه جازا لغيره
شده فاقلا هو جازا لغيره
فان كان كرم شانه جازا لغيره
تقبل ان ينفذ من الاموال بغير حق
ويكون في النسق قلة وهو صحيح
قوله ذكره في كلام الصغرى كان
العمال جازا لغيره اراد به اعوان الكرم
وهذا كان في العصر الاول الذي كانوا
يعلمون في الصدقات وجبة اكثر الوفاء
فكانوا لا ينفذون في زمانه فلا ينفذون
لان العلم فيه غلبه على الحق والبر
البر لا ينفذ في زمانه
قوله اذا احضره من قبل
علا او اعوان الكرم او كلا على
الغايه او غير كرم من قبل
او لا من الغايه جازا لغيره
شده فاقلا هو جازا لغيره
فان كان كرم شانه جازا لغيره
تقبل ان ينفذ من الاموال بغير حق
ويكون في النسق قلة وهو صحيح
قوله ذكره في كلام الصغرى كان
العمال جازا لغيره اراد به اعوان الكرم
وهذا كان في العصر الاول الذي كانوا
يعلمون في الصدقات وجبة اكثر الوفاء
فكانوا لا ينفذون في زمانه فلا ينفذون
لان العلم فيه غلبه على الحق والبر
البر لا ينفذ في زمانه

قوله اذا احضره من قبل
علا او اعوان الكرم او كلا على
الغايه او غير كرم من قبل
او لا من الغايه جازا لغيره
شده فاقلا هو جازا لغيره
فان كان كرم شانه جازا لغيره
تقبل ان ينفذ من الاموال بغير حق
ويكون في النسق قلة وهو صحيح
قوله ذكره في كلام الصغرى كان
العمال جازا لغيره اراد به اعوان الكرم
وهذا كان في العصر الاول الذي كانوا
يعلمون في الصدقات وجبة اكثر الوفاء
فكانوا لا ينفذون في زمانه فلا ينفذون
لان العلم فيه غلبه على الحق والبر
البر لا ينفذ في زمانه



ثم في هذا الرواية اذا اخذ منه كفيلا الى وقت يا خذ اخذت اقول فيه وجه
انه يؤخذ الى ثلاثة ايام فان دعيه في قدر او قضا صا او جوا فيه فصار وقال
لي بينه حاضره وطلب كفيلا من المطبوخ بحجر على اعطى الكفيل ثلاثه ايام حر كضر
شهر عند لها وقال الوضيفه لا يجبروا اجتمعوا ان الحدود الخاصة لله تعالى كحد
الزنا والشرب والشكر من البنية لا يجبر على اعطى الكفيل وفي دعوى ان لا يجبر على
اعطى الكفيل ثلاثه ايام لئلا لا يقطع وما يجب فيه التعزير مثل الحرث والحر
يغفر العبد عجز على اعطى الكفيل ثلاثه ايام لان التعزير من العبد لست ببعث
وتختلف فيه وثبتت مع الشبهات وتضمن الشايع الرجال وذكره الهداية
واذا قال المدعى بينه حاضره قيل يحضره اعطى كفيلا بنفسه ثلاثه ايام كفيلا
بغيب نفسه فيضيق حقه والكفيل لا يتقرب حاضره عندنا واخذ الكفيل المدعى
الدعوى استحسن عندنا لان فيه نظره الدعوى ليس فيه كبير ضرر بالمدعى عليه
وهذا لان الحضور مستحق عليه جرد الدعوى حتى يودي عليه وكان بينه وبينه اشتغال
في الكفيل باحضار والمدعى ثلاثه ايام مروى عن حاضره حقيقه وهو في وقت
في الظاهرين الخامل والوصيه واكثر من المال والخطيئة لا بد من قوله لي بينه حاضره
في التكفيل معناه في المصداق لوقال المدعى بينه لي او شهودك عيب لا يكفل
لعدم النافيه فان فعل والا امره ثلاثه ايام لا يذم حقه الا ان يكون غريبا
فلا زنه بعد ارجاس القاضي كذا لا يكفل الى اخر المجلس فلا يستثنى منصرف

اذا اخذ كفيلا فايرد ثمانية

محرم على اعطى الكفيل ثلاثه ايام

الا حاضره على انه لا يجبر على الكفيل



لا يطلب العزم كفيلا الا اذا كانت
بينه وبينه حاضره في المصداق
امسح من ان يار كفيلا لانه لا يجبر



اليها

اليها لانه اخذ الكفيل واللازمه زيادة على ذلك اضرار به منعه عن السفر ولا
ضرر في هذا المصداق بل اقله فخر لنا من هذا كله ان المدعى اذا
الدعوى بينه لي فان قال لي بينه فلا يخلو اما ان قال المدعى بينه لي
قال لا بينه لي فان قال لي بينه فلا يخلو اما ان قال المدعى بينه لي
حاضره في المصداق المدعى عليه ان دفع على نفسه ثلاثه ايام وهذا على وجه
الاستحسان اما على وجه النفي من فلا يجبر على الكفيل ولم يذكره في اللازمه على وجه
النفي والفقوى على وجه الاستحسان لان هذه المسئلة من النازل التي قدم فيها
النفي على الاستحسان فبقيت له ولو طلب المدعى الكفيل بعد ما كان بينه
حاضره في المصداق قال المطرب ليس ككفيل فانه لا يحبس القاض ولا يفرضه
ولا يرمى عليه ولكنه يقول للمدعى ان يثبته ان ملازمه فلا زنه حتى يحضره في مكان
اذا ملازمه بحسبه القاضي ان ذلك وكيفية اللازمه ان يبقى المدعى المدعى عليه
في قيامه وجلسه وشبهه لان القاضي يامر المدعى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج
منه ولا يسعي في احواله لانه نوع حبس ولور دخل المدعى عليه داره فانه لا يمكن
المدعى من الدخول عليه الا برضاة لكنه يجلس على باب الدار الى ان يخرج والحق الحكم
مدد الا ان كتب

وما سهرت عين ولا تحفت يدي لغير دعاء في البرية من يودي
فيما فاربا خطرا لئلا يذم حقه الا ان يكون غريبا

في هذا المصداق المدعى عليه ان يدفع على نفسه ثلاثه ايام وهذا على وجه
الاستحسان اما على وجه النفي من فلا يجبر على الكفيل ولم يذكره في اللازمه على وجه
النفي والفقوى على وجه الاستحسان لان هذه المسئلة من النازل التي قدم فيها
النفي على الاستحسان فبقيت له ولو طلب المدعى الكفيل بعد ما كان بينه
حاضره في المصداق قال المطرب ليس ككفيل فانه لا يحبس القاض ولا يفرضه
ولا يرمى عليه ولكنه يقول للمدعى ان يثبته ان ملازمه فلا زنه حتى يحضره في مكان
اذا ملازمه بحسبه القاضي ان ذلك وكيفية اللازمه ان يبقى المدعى المدعى عليه
في قيامه وجلسه وشبهه لان القاضي يامر المدعى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج
منه ولا يسعي في احواله لانه نوع حبس ولور دخل المدعى عليه داره فانه لا يمكن
المدعى من الدخول عليه الا برضاة لكنه يجلس على باب الدار الى ان يخرج والحق الحكم
مدد الا ان كتب

اكثر من هذا الكفيل
لكنه مطلق في المصداق
لا حصر على الخط الجبر المدعى
المدعى عليه لئلا يذم حقه
الا ان يكون غريبا
فيما فاربا خطرا لئلا يذم حقه
الا ان يكون غريبا

[illegible][illegible]

لنفر
اصحابنا الى
نقطه حسن الضمان
وغيره من طرازه
الاول

İsmi: İsmailiye U. Kültürhanesi
 Soyadı: AMCA ZADE
 Adres: HÜSEYİN PAŞA
 İl: AYRILIK
 Telefon No: 171

176